شؤون فلسطينية

٢٢٧ ـ ٢٢٨

شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢

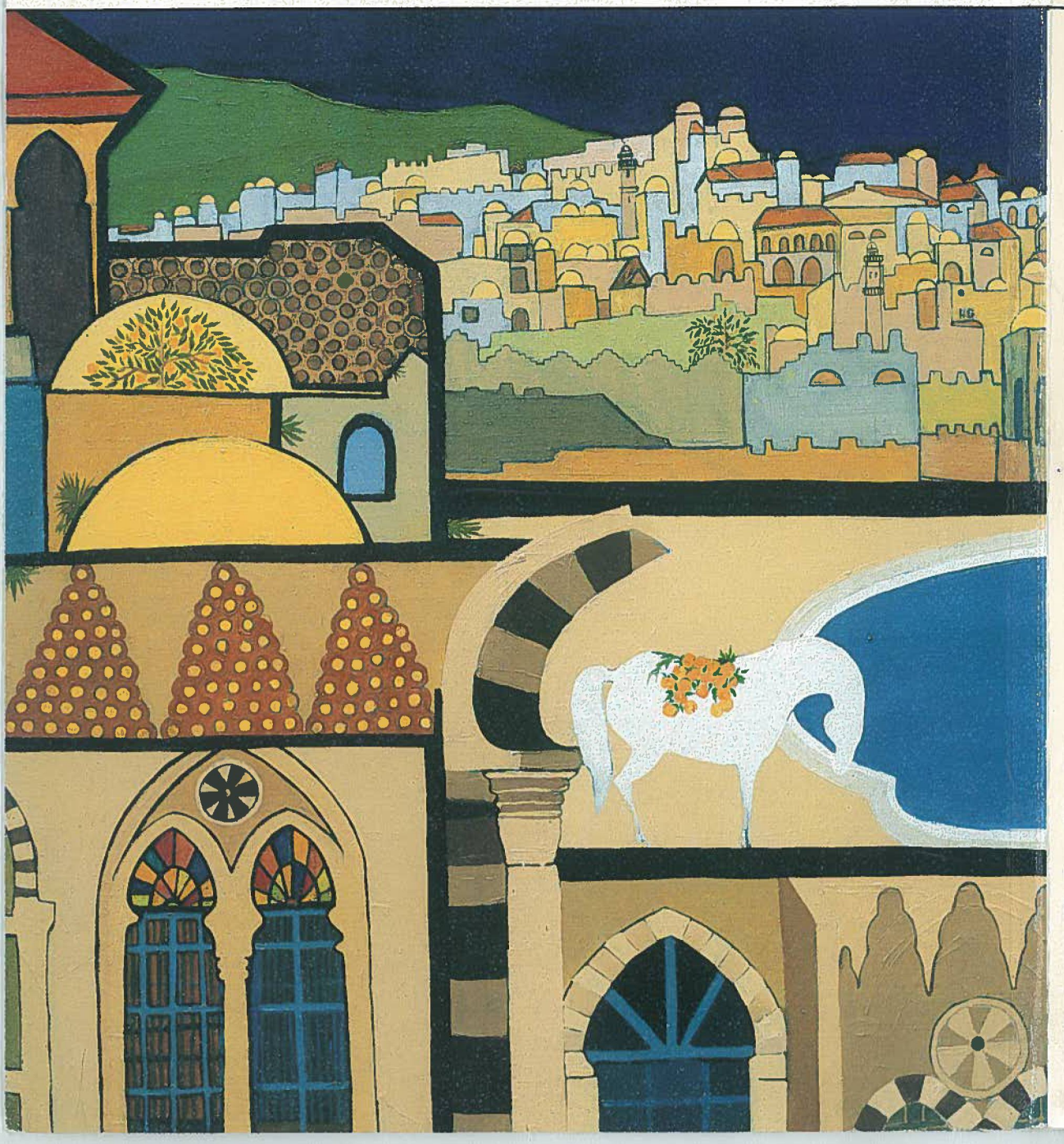

شؤون فلسطينية ٢٢٧

شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢

شؤون فلسطينية

٢٢٧ ـ ٢٢٨ شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ انتفاضة العام ١٩٢٠ الفلسطينية في وثائق وزارة الخارجية البريطانية ..... د. محسن يوسف

١٩ جذور الاسلام السياسي في فلسطين ..... عوض خليل

٣٤ جريدة «الكوكب» والقضية الفلسطينية ..... د. بهجت صبري

٤٩ الانتفاضة والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني ..... د. عبدالحسين شعبان

٦٥ مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدستوري والدولي ..... د. عبدالمنعم محمد عبدالمنعم

٧٧ الادارات الاميركية واسرائيل: طبيعة العلاقات الخاصة ..... هشام الدجاني

تقارير

٨٧ الانتخابات والصراع على النفوذ ..... ربعي المدهون

مراجعات

٩٥ انتفاضة شعب فلسطين ..... أحمد شاهين

مؤتمرات

١٠٠ المنظمات غير الحكومية وفلسطين ..... مها بسطامي

شهريات

١١١ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: نصف مقاطعة فلسطينية للمتعددة ..... سميح شبيب

١١٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: استمرار العرض ..... أ. ش.

١٢١ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: دبلوماسية منتصف الطريق ..... د. نبيل حيدري

١٢٦ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: تصعيد متبادل وتزايد القنابل والمولوتوف ..... د. يزيد صايغ

١٣١ اسرائيليات:
انتخابات مبكرة في اسرائيل ..... هاني العبدالله
١٣٨ المناطق المحتلة:
ابعاد ١٢ فلسطينياً، وتعذيب حتى الموت ..... ر. م.

وثائق

١٤٣ **الرئيس ياسر عرفات: التنسيق العربي غير قائم، واسرائيل لا تريد السلام**
١٤٨ **توصيات الدورة ١٤ لـ «لجنة القدس»**

يوميات

١٥١ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١٢/١٩٩١ الى ١٥/٢/١٩٩٢**

بيبليوغرافيا

١٦٨ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة **تمام الاكحل**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : د. **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

انتفاضة العام ١٩٢٠ الفلسطينية في وثائق وزارة الخارجية البريطانية*

د. محسن يوسف

كانت حوادث القدس التي اندلعت في الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٢٠ عنيفة وتلقائية وذات صبغة جماهيرية. وكانت هذه الحوادث، الموجهة ضد الوجود اليهودي والمخططات الصهيونية في فلسطين، الاولى من نوعها، ليس فقط خلال فترة الوجود البريطاني في البلاد، وانّما، أيضاً، خلال العقدين الاخيرين من الحكم العثماني فيها. وعلى الرغم من اهمية تلك الانتفاضة في التاريخ الفلسطيني الحديث والصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، الّا ان المؤرخين لم يولوها الاهتمام الذي يليق بها. فقد تعرّض المؤرخون الى هذا الحدث الهامّ بشكل مقتضب وعارض، ولم يفرد اي منهم، وفقاً لمراجعاتي، دراسة شاملة ومركّزة حوله. وتأتي هذه الدراسة، التي تستند، بالاساس، الى وثائق وزارة الخارجية البريطانية المتعلقة بهذه النقاط لسدّ جزء من النقص البحثي في هذا المجال.

خلفية تاريخية

ادّعى الصهيونيون، في العام ١٩٢٠، بأن الفلسطينيين العرب، وبخاصة مجموعات الارستقراطيين والبرجوازيين والمثقفين، قاموا بالتخطيط لانتفاضة العام ١٩٢٠؛ وان هذه الانتفاضة لم تكن تلقائية وجماهيرية. واشاروا بأصابع الاتهام الى مؤسسات «النادي العربي» و«المنتدى الادبي» و«جمعية الاخاء والعفاف» وغيرها من المؤسسات الفلسطينية، وكأنها المسؤولة عن اشعال الاحداث. كذلك اتهموا الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين بتشجيع الفلسطينيين، بل وبالاشتراك بالتخطيط للانتفاضة. وادّعوا بأن ووترز تايلر، الذي رأس اركان القوات البريطانية في فلسطين، كان الرأس المدبّر لهذه الاحداث، خاصة وانه أخرج الجيش من مدينة القدس قبل نشوب الاحداث بفترة وجيزة. وكان السبب الرئيس ـ حسب ادعائهم ـ لـ «تواطوء» الادارة العسكرية البريطانية مع الفلسطينيين ضد المشروع الصهيوني محاولة هذه الادارة كسب ودّ الفلسطينيين بصورة خاصة، والعرب بصورة عامة، في ضوء الاخبار التي تناقلتها وسائل الاعلام عن توصّل العرب، بقيادة فيصل بن الشريف حسين، والحكومة الفرنسية الى اتفاق سياسي فيما بينهما. وكان غرض الصهيونيين من هذه الادعاءات اقناع الحكومة البريطانية بأن المعارضة الفلسطينية للمشروع الصهيوني في فلسطين لم تكن جماهيرية، وانمّا انحصرت في فئة صغيرة كانت تشعر بعدم مقدرتها

---

* بودّي ان اشكر المجلس الثقافي البريطاني ـ فرع القدس للمساعدة المالية والمعنوية التي قدّمها اليّ، والتي لولاها لما تمكّنت من الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

على منافسة اليهود في مجال التجارة والوظائف الحكومية وغيرها من المجالات. ويجد المتتبع لكتابات المؤرخين الصهيونيين المعاصرين حول هذا الموضوع انهم يتبنّون، بشكل أو بآخر، الادعاءات عينها[١].

ان الادعاءات الصهيونية هذه غير صحيحة، ولا تستند الى حقائق تاريخية. فهناك حوادث ووثائق ومؤشرات كثيرة تؤكد ان المعارضة الفلسطينية للمشروع الصهيوني والسياسة البريطانية المتعلقة به كانت عامّة وشديدة لدى جميع فئات المجتمع الفلسطيني. وكان السبب الرئيس لانتشار هذه المعارضة الظروف الموضوعية والمتغيرات العسكرية والسياسية في فلسطين والمنطقة والعالم، والتي كان من شأنها ان تثير قلق الفلسطينيين، وان تولّد لديهم الشعور بأن مستقبلهم في بلدهم محفوف بالمخاطر. وأهمّ مركبات تلك الظروف:

○ الهجرة اليهودية الى فلسطين. فقد هاجر اكثر من ٦٠ ألف يهودي الى فلسطين خلال العقود الأخيرة من الحكم العثماني، على الرغم من وضع العقبات وسن القوانين ضد هذه الهجرة. وكان متوقعاً ان تزداد المشكلة سوءاً بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين وانشاء ادارة موالية للصهيونية فيها. وبالفعل، فقد هاجر اكثر من ٨٦٠٠ يهودي الى فلسطين في العام ١٩٢٢ وحده[٢].

○ بيع الاراضي لليهود. فقد نجح الصهيونيون في شراء آلاف الدونمات من الاراضي الفلسطينية الخصبة خلال العقود الاخيرة من الحكم العثماني. وكان متوقعاً ان تزداد هذه المساحات بشكل كبير، بعد انشاء ادارة بريطانية موالية للصهيونية وبعد فصل فلسطين عن باقي بلاد الشام وخلق مشكلة ملّاك غائبين، حيث وجد عدد لا بأس به من كبار ملّاك الارض في فلسطين انفسهم يعيشون في دولة اخرى (خاصة في لبنان وسوريا) ويصعب عليهم ادارة ممتلكاتهم من اماكن وجودهم، ممّا شجعهم على بيع اراضيهم[٣].

○ انحياز السياسة البريطانية الرسمية للحركة الصهيونية ولليهود. وتمثل هذا الامر بتبنّي الحكومة البريطانية لسياسة انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين (تصريح بلفور). وعلى الرغم من المعارضة الفلسطينية والعربية القوية لهذه السياسة، الّا ان بريطانيا بقيت تصرّ عليها. واصبح موظفوها العسكريون، حتى قبل ان تعيّن عصبة الامم بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين، يصرّحون بأنه سيتم وضع تصريح بلفور موضع التنفيذ. هذا ما فعله، على سبيل المثال، الحاكم العسكري في فلسطين، الميجر جنرال بولز، بتاريخ ١٨/٢/١٩٢٠. واصبحت الجرائد العربية الموالية لبريطانيا تنشر المقالات العديدة، التي كانت تدعو العرب والفلسطينيين الى عدم معارضة السياسة البريطانية الموالية للصهيونية، وتؤكد لهم عدم جدوى المعارضة[٤].

○ تمهيد الطريق للصهيونيين ومساعدة بريطانيا لهم في جميع المجالات، لوضع الخطط العملية لاستيطان اليهود في فلسطين، وتنصيبهم في وظائف حكومية حساسة، وبناء قاعدة اقتصادية اجتماعية سياسية قوية لهم. لقد اعترفت الادارة العسكرية باللغة العبرية كاحدى اللغات الرسمية للبلاد على الرغم من ان نسبة السكان اليهود لمجموع السكان كانت اقل من عشرة بالمئة. وسمحت لهم بانشاء حرس خاص بهم، ونظام تعليمي مستقل، واجراء انتخابات بلدية حرة في المستوطنات، في حين منعت الفلسطينيين من غالبية هذه المزايا. وممّا زاد الطين بلّة، ان بريطانيا شجّعت قادة الحركة الصهيونية على ارسال البعثة الصهيونية الى فلسطين في العام ١٩١٨، لتدرس الوضع، وتضع الخطط الكفيلة بانشاء «الوطن القومي» اليهودي. وقد تبيّن، فيما بعد، ان هذه البعثة قد اسست ادارة

متطورة وشبيهة بالادارة العسكرية ذاتها، في حين لم تسمح هذه الادارة للفلسطينيين بانشاء أي جسم شبيه بالبعثة الصهيونية. وقد اصطدم الفلسطينيون، في معاملاتهم اليومية، بالبعثة الصهيونية وبالموظفين اليهود الذين استخدمتهم الادارة العسكرية يومياً. وممّا كان يثير غضب الفلسطينيين ان الصهيونيين كانوا استفزازيين واستعلائيين، وكثيراً ما صرّحوا بأن فلسطين بلدهم وحدهم ويجب على الفلسطينيين الرحيل الى الحجاز(٥).

○ فصل فلسطين عن باقي بلاد الشام وانسحاب القوات البريطانية، في العام ١٩١٩، من سوريا ولبنان وشرق الاردن الى فلسطين اكد للفلسطينيين ان هذا الاجراء كان تمهيداً لاضعافهم واخضاعهم للهيمنة الصهيونية(٦).

○ رغبة الفلسطينيين في الثورة والقضاء على المشروع الصهيوني في مهده وقبل ان يستفحل امره. فقد اخذ الفلسطينيون يعقدون المؤتمرات وتقديم الاحتجاجات وانشاء الجمعيات والتنظيمات الفدائية السرية، وسيّروا التظاهرات في المدن المختلفة، وهاجموا المستعمرات اليهودية وقاموا بتخريبها، كما حدث للمطلة وتل حاي في ١/٣/١٩٢٠، وقاموا بمهاجمة الجيش البريطاني في سمخ وقتل عدد من جنوده واسقاط طائرة من طائراته في ٢٤/٤/١٩٢٠. وكانت ذروة هذه الاحداث الانتفاضة التي اندلعت بتاريخ ٤/٤/١٩٢٠. وممّا شجعهم على محاولة الثورة واحباط المشروع الصهيوني في مهده تنصيب فيصل ملكاً على بلاد الشام، وبضمنها فلسطين، من قبل ممثلي الشعب في آذار (مارس) ١٩٢٠، ووصول لجنة كنغ ـ كرين الاميركية، في العام ١٩١٩، لاستطلاع رغبة السكان السياسية، ونجاح الثورة المصرية في العام ١٩١٩، والرغبة في توضيح موقفهم للقوى العالمية في عصبة الامم التي كانت على وشك اقرار الانتداب على فلسطين(٧).

مجريات الاحداث

لم تكن اعمال العنف التي واكبت «احتفالات النبي موسى» في العام ١٩٢٠ الاولى، ولا الاخيرة، التي قام بها الفلسطينيون العرب ضد الصهيونيين والبريطانيين خلال ذلك العام، ولكنها كانت اهمها(٨). فقد اعتاد المسلمون، في بداية نيسان (ابريل) من كل عام، على الاحتفال بموسم النبي موسى، حيث يتجه الزوار من كل مناطق فلسطين الى الحرم الشريف في مدينة القدس بشكل مواكب احتفالية تملؤها مشاعر الفرحة والابتهاج والاغاني والرقصات الشعبية. وكان كل موكب يرفع رايته الخاصة به. وفي اليوم التالي لتجمّع المجموعات المختلفة، كان الموكب الموحّد للزوار يخرج من مدينة القدس الى قرية ابو ديس، يتقدمه العلم الكبير، علم «النبي موسى». بعد ذلك كان حاكم المدينة العثماني يودّع الموكب الذي كان يسير باتجاه قبر النبي موسى القريب من مدينة اريحا والبحر الميت. وعادة كان يقضي الزوار يومين، او ثلاثة ايام، في منطقة القبر، ومن ثمّ يعودون باتجاه مدينة القدس. وكان بعض المجموعات يعود الى مناطقه وقراه قبل دخوله القدس، وبعضها الآخر كان يفعل ذلك بعد دخوله الحرم القدسي. وفي ما يتعلق بتاريخ موسم النبي موسى، يظهر ان صلاح الدين الايوبي كان اول من أسس ونظّم هذا الموسم لجلب المسلمين الى مدينة القدس، بعد ان استعادها من قبضة الصليبيين، للدفاع عنها وقت الحاجة، خاصة وان السكان المسلمين في المدينة كانوا اقلية، مقارنة بالسكان النصارى واليهود. أمّا موعد هذا الاحتفال، فهو بداية شهر نيسان (ابريل)، اي نفس موعد اعياد الفصح لدى النصارى واليهود. وكان موسم النبي موسى اهم موسم للمسلمين في فلسطين؛ وكانت تسير، خلاله، المواكب، وتقام بمناسبته المهرجانات. وممّا زاد في اهمية وعظمة هذا

الموسم، اهتمام الحكومة العثمانية به، حيث كانت تزوّد موكبه بالفرق الموسيقية وبحوالى اربعة آلاف جندي، تكريماً له وحفاظاً على أمن الزوّار. وكان حاكم منطقة القدس وكبار الموظفين العثمانيين يرافقون الموكب حتى قرية ابو ديس[٩].

في الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٢٠، وصل موكب منطقة الخليل الى مدينة القدس وتوقف بالقرب من باب الخليل لسماع الخطب السياسية التي كان يلقيها رئيس البلدية، والشيخ عارف العارف، وغيرهما من السياسيين الفلسطينيين، من على شرفة مبنى البلدية ومن مبنى النادي العربي في المدينة، وليشربوا شراب الليمون الذي وزّعه على الموكب اعضاء النادي العربي. وقد استغل الشباب القوميون احتفالات النبي موسى وتجمهر المواطنين المسلمين باعداد كبيرة في المدينة لاسماع رأيهم لأكبر عدد ممكن من النـاس، وحثّهم على رفض السياسة الرامية الى انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين، والمطالبة بوحدة فلسطين مع باقي مناطق بلاد الشام تحت سلطة عربية اسلامية. وكانت فكرة توزيع شراب الليمـون على الزوار، والتي بدىء بها في العام ١٩١٩، تستهدف عرقلة سير الموكب وايقافه لاتاحة الفرصة للخطباء لاسماع رأيهم للوافدين. وعندما اراد الموكب الخليلي ان يستأنف سيره، طلبت منه الشرطة العدول عن دخول المدينة من باب العامود، كما يفعل كل سنة، ودخولها من باب الخليل، وذلك اختصاراً للوقت[١٠]. ويظهر ان السلطات العثمانية عوّدت الموكب الخليلي على دخول المدينة من باب العامود، وليس من باب الخليل، تفادياً لأي احتكاك يمكن ان ينجم بين الاعداد الغفيرة من الزوار المسلمين وسكان الاحياء المسيحية واليهودية في المدينة الواقعة على الطريق بين باب الخليل والحرم الشريف.

بعد دخول عدد كبير من الزوار أسوار المدينة، حدثت اعمال عنف. فقام الفلسطينيون، على اثر ذلك، بضرب اليهود ونهب حوانيتهم واخراب ممتلكاتهم. وقد استمرت اعمال العنف بين الجهتين لفترة طويلة، ولم تتمكن قوات الشرطة من احتواء الوضع وتهدئة الامور، فاستدعت السلطات العسكرية الجيش، الذي نجح، بعد ان زج باعداد كبيرة من افراده داخل المدينة، بفرض النظام والهدوء. وتمّ، في الوقت عينه، القاء القبض على عدد كبير من الفلسطينيين، ومن ثمّ وضع الزوار تحت رقابة الشرطة طيلة الليل[١١].

في ما يتعلق بالحدث الذي اشعل فتيل اعمال العنف، فلم يتم تحديده. فقادة الحركة الصهيونية ادّعوا بأنه كان هناك تخطيط للاحداث من قبل الفلسطينيين العرب، وكانت هناك صفارة اشارة لبدء اعمال العنف. وهناك رأي آخر حمّل اليهود هذه المسؤولية، وبالتحديد لكيميائي يهودي كان يعمل في صيدلية كرستاكي التي كانت تقع خارج السور بالقرب من باب الخليل. وممّا يزيد في امكانية صحة هذا الادّعاء كثرة الحجارة التي القيت على الصيدلية ومنطقتها. على كل حال، ان الوضع السياسي في فلسطين، والخطابات الحماسية التي سمعها الزوار والمتفرجون، ورفع صور الامير فيصل الذي نودي به ملكاً على بلاد الشام، وبضمنها فلسطين، والهتافات الحماسية التي كانت تنادي بفيصل ملكاً على فلسطين وتندد بالمشروع الصهيوني، واعمال الاستفزاز التي كان يقوم بها المتفرجون اليهود، كانت كفيلة بتحويل اي حادث صغير الى اعمال عنف واسعة داخل القدس، وخارجها[١٢].

في اليوم التالي، غادر الزوار المدينة في الصباح الباكر. وعلى الرغم من انهم هتفوا: «الامير فيصل سلطان»، وحدثت ضجة عند باب العامود، الاّ ان اعمال العنف لم تتجدد في تلك اللحظة، وانما تجددت في السـاعـة الثـامنـة والنصف صبـاحـاً (وبعض التقارير ذكر انها تجددت في الساعة التاسعة

والنصف صباحاً). ولم تكن اعمال العنف في ذلك اليوم اقل شدة من الاعمال التي حدثت في اليوم السابق. وكانت الهجمات متبادلة بين اليهود والفلسطينيين. وسادت الفوضى والشعور بالذعر لدى اليهود الذين كانوا يسكنون في الاحياء العربية، وحدثت اعمال قتل ونهب وتخريب للممتلكات. وقد فشلت قوات الشرطة في احتواء الاحداث للمرة الثانية، ووصلت للسلطات اخبار تفيد بأن عدداً من افراد الشرطة شارك بأعمال العنف، كل الى جانب ابناء دينه، وقد كانت غالبية افراد الشرطة، آنذاك، من المسلمين؛ فسحبت السلطات العسكرية الشرطة من شوارع المدينة وجردتهم من اسلحتهم. ولم يتمكن الجيش، الذي أُعيد الى المدينة، من فرض النظام والهدوء الّا بعد الساعة الثالثة بعد الظهر، بعد ان فرض حالة الطوارىء على كل منطقة القدس(١٣).

وشأن احداث يوم الثلاثاء، في ٦/٤/١٩٢٠، فان الوثائق المتوفّرة تحتوي على معلومات متناقضة. فبينما ادّعت رئاسة الاركان العسكرية البريطانية في القاهرة بأن الهدوء ساد في المدينة، فان تقرير لجنة تقصي الحقائق وغيره من الوثائق تثبت ان اعمال عنف كثيرة حدثت في ذلك اليوم. فقد استمرت اعمال النهب والسلب والهجمات المتبادلة بين الطرفين. ولم يكن بالامكان ايقاف تلك الاعمال في غياب الشرطة وعدم وجود عدد كاف من الجنود. وقد استشهدت صبية مسلمة جرّاء اطلاق النار عليها من قبل مسلحين يهود، واطلق اشخاص يهود النار على جنود بريطانيين ـ هنود لاعتقادهم بأن الجنود كانوا عرباً. فردّ الجنود باطلاق النار عليهم وقتلوا اثنين منهم. ويظهر ان الفلسطينيين اضرموا النار بمبنيين تابعين لليهود، كان احدهما تابعاً للكلية التلمودية. وقامت السلطات العسكرية، في ذلك اليوم، بتفتيش بيت مفتي القدس، بحثاً عن الحاج امين الحسيني، الّا انها لم تعثر عليه، لأنه كان قد فرّ من البلاد مع عارف العارف الى دمشق. ولم تتم السيطرة على الوضع واحتواء اعمال العنف الّا عند غروب الشمس(١٤).

بعد انقضاء ذلك اليوم، بدأ الهدوء يستتب في المدينة، ولم تحدث أي اعمال عنف جماهيرية، او تلقائية. وما ميّز الاحداث التي وقعت بعد ذلك انها كانت اعمالاً فردية او اعمالاً خطط لها بشكل مسبق. ففي ٨/٤/١٩٢٠، عاد زوار النبي موسى ولم تحدث اي اعمال عنف، وذلك نتيجة لاستعداد السلطات ولتواجد افراد الجيش في المدينة بكثافة. في ٩/٤/١٩٢٠، قام خمسة رجال يلبسون الزي العسكري بمهاجمة بيت المفتي، واطلقوا النار على من في داخله، الّا ان احداً لم يصب بأذى. وكان واضحاً ان اولئك العسكريين كانوا ينتمون إمّا الى جماعة جابوتينسكي الصهيونية السرّية المسلحة وإمّا الى الفرقة اليهودية Royal Fusiliers . فالجماعة الاولى اسسها زئيف (فلاديمير) جابوتينسكي وبنحاس روتنبرغ «للدفاع عن النفس». وعلى الرغم من كونها منظمة سرية، الّا انها كانت تقوم بتدريباتها بشكل شبه علني على جبل المكبر وخلف مدرسة ليمل Lemel . وقامت هذه المجموعة، في الايام الاولى من الانتفاضة، باجراء عرض عسكري في الاحياء اليهودية وفي اطراف الاحياء العربية، وفي جمع المعلومات الاستخبارية، والمشاركة في بعض الحوادث، ووضعت نفسها في خدمة السلطات للمشاركة في الدفاع عن اليهود وفي ضرب الانتفاضة. وكادت السلطات ان تستخدم المجموعة خلال الايام الصعبة الاولى، الّا انها ألقت القبض، في نهاية المطاف، على جابوتينسكي وعلى عدد من اعضاء المجموعة. أمّا في ما يتعلق بالفرقة اليهودية، فقد حاربت الى جانب الجيش البريطاني ضد الدولة العثمانية، وكانت تخضع لأوامر الجيش البريطاني. فقد استغل عدد من افراد هذه المجموعة وجودهم في اجازة في مدينة القدس، وساعدوا ابناء دينهم في اعمال العنف ضد الفلسطينيين، وقام بعض افراد هذه الفرقة بأعمال عنف وهم يرتدون البزّات العسكرية، ممّا أجبر السلطات

على اصدار امر بمنعهم من لبس الزي العسكري في المدينة. وتمّ فيما بعد حل جميع الفرقة اليهودية التابعة للجيش البريطاني، وذلك بسبب مشاركتها النشطة في الاحداث التي وقعت آنذاك(١٥).

وعلى الرغم من ان الوضع كان مهيّأً لامتداد الانتفاضة الى خارج مدينة القدس، الّا ان ذلك لم يحدث، لسببين رئيسين. الاول، لأن القادة الفلسطينيين لم يحسنوا استغلال احداث القدس لاثارة احداث مشابهة في المدن والقرى الاخرى. والثاني لأن السلطات العسكرية اتخذت اجراءات مشدّدة لمنع امتداد الانتفاضة الى خارج القدس. ومن بين هذه الاجراءات نذكر فرض حالة الطوارىء على المناطق الخطرة ووضعها تحت ادارة الجيش، وفرض الرقابة الصارمة على منطقة القدس ومنع الزوار من دخولها، واعلام حكّام المناطق المختلفة باحداث القدس وامرهم باتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم حدوث اعمال العنف في مناطقهم، ومنعهم من اتهام اي طرف من الاطراف بمسؤولية البدء بأعمال العنف، وارسال قوات عسكرية اضافية الى المناطق التي اعتبرت مناطق خطرة، مثل الخليل ورام الله، وتعزيز تواجد الجيش في القرى والمستوطنات اليهودية حفاظاً على اليهود وممتلكاتهم، واصدار الاوامر الى مخاتير القرى وممثلي الجماعات المحلية المختلفة بالتعاون مع الجيش ومنع أي محاولة للاخلال بالنظام والأمن(١٦).

لقد اسفرت اعمال العنف عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى والخسائر المادية في مدينة القدس . بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٢٠، أعلمت رئاسة أركان الجيش البريطاني في القاهرة وزارة الحرب بوقوع اعمال عنف في مدينة القدس ووقوع عدد من الاشخاص ضحايا لهذه الاعمال، ولكن لم يحدد حجمها. وفي اليوم التالي، اعلم الكولونيل منرزاخن وزارة الخارجية بأن حجم الخسائر كان قتيلين وثمانية جرحى في صفوف المسلمين، و ١٧٠ جريحاً في صفوف اليهود، وجريحين في صفوف المسيحين وستة جنود جرحى في صفوف البريطانيين. ولم تختلف تقديرات مدير المخابرات العسكرية، بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٢٠، عن تقديرات الكولونيل منرزاخن المذكورة. أمّا تقديرات مراسل صحيفة «التايمز»، في اليوم عينه، فكانت اقرب الى الحقيقة، حيث قدر عدد القتلى بخمسة يهود واربعة عرب (مسلمين)، والجرحى بـ ٢١١ يهودياً و ٢٢ عربياً (مسلمين ومسيحيين). أمّا التقديرات النهائية، فجاءت على النحو التالي: عدد القتلى تسعة (خمسة يهود واربعة عرب مسلمين)، وعدد الجرحى الذين تعدّ جراحهم خطرة ٢٢ شخصاً (١٨ منهم من اليهود، عربي مسلم واحد، وثلاث عرب مسيحيين). وعدد الجرحى الذين تعدّ جراحهم خفيفة ٢٢٠ شخصاً (١٩٣ يهودياً و٢٠ عربياً مسلماً، وسبعة جنود)(١٧).

وفي خضم احداث الانتفاضة تمّ القاء القبض على عدد من الاشخاص والحكم على بعضهم احكاماً قاسية. والوثائق التي توفّرت لدي لم تعط صورة اجمالية لعدد الذين اعتقلوا وللأحكام التي أُصدرت بحقهم. ويمكن اجمال ما توفر لدي من معلومات بهذا الشأن بما يلي: حكم على جابوتينسكي بـ ١٥ سنة سجن مع اشغال شاقة، لثبوت الاتهامات ضده، والمتعلقة بحيازة الاسلحة النارية، وتجنيد العامّة، والدعوة الى اعمال عنف وخرق القوانين والانظمة. وحكم على ١٩ يهودياً من مجموعة جابوتينسكي بثلاث سنوات سجن مع اشغال شاقة على كل واحد منهم لحيازته اسلحة نارية. وحكم على عدد من اليهود بـ ١٥ سنة سجن مع الاشغال الشاقة، وذلك لاطلاقهم النار وجرح عربيين مسلمين. وحكم على عربيين مسلمين بـ ١٥ سنة سجن مع الاشغال الشاقة. وبتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٢٠ (تاريخ الوثيقة)، كان سبعة مسلمين في انتظار الحكم عليهم بتهمة حيازة اسلحة نارية(١٨).

اسلوب عمل كل من الفلسطينيين والصهيونيين

تميّز اسلوب الفلسطينيين، في احداث الانتفاضة، بالافتقار الى التنظيم الجيّد، سواء أكان ذلك في الهجوم او في عملية الدفاع عن النفس ضد هجمات اليهود، افراداً وجماعات، او في التصدي لأعمال القمع التي قام بها الجيش البريطاني ضدهم. وممّا يؤكد هذه الحقيقة سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوفهم (تظهر الارقام المنشورة العكس، وذلك يعود الى ان عدداً كبيراً من الجرحى الفلسطينيين فضّلوا ألّا يعالجوا في المستشفيات وألّا يعلموا السلطات بجراحهم، وذلك تفادياً لاتهامهم بالمشاركة بأعمال الانتفاضة)، على الرغم من ان اعمال العنف حدثت في الاحياء التي كانت غالبية سكانها من الفلسطينيين. ويلاحظ عدم اعتماد الفلسطينيين على استخدام الاسلحة النارية خلال ما قاموا به من اعمال عنف[١٩]، مع ان حصولهم على هذه الاسلحة كان سهلاً. فقد كانت لديهم بقايا اسلحة عثمانية؛ وكان بالامكان الحصول على السلاح من شرق الاردن وسوريا ومن الشرطة العربية الموجودة في مدينة القدس وخارجها.

تشير الوثائق الى ان الفلسطينيين لم يخططوا، ولم يحسنوا استغلال الانتفاضة سياسياً. فهي تخلو من أية محاولة على هذا الصعيد. وتكاد تخلو من ذكر أي احتجاج فلسطيني رسمي على الاعمال الوحشية وأعمال القتل والدمار التي نفّذتها القوات البريطانية والجماعات الصهيونية، او على الاحكام القاسية التي أصدرتها المحكمة العسكرية البريطانية بحق الفلسطينيين. وكان الاحتجاج الوحيد الذي عثرت على اشارة اليه في وثائق وزارة الخارجية هو الاحتجاج الشديد الذي قدمه رجال الدين المسلمون الى حاكم فلسطين العسكري، الجنرال بولز، بشأن مهاجمة الصهيونيين المسلّحين لبيت المفتي. اضافة الى ذلك، لم يبد القادة الفلسطينيون اي اهتمام بعمل لجنة تقصّي الحقائق، ولم يحاولوا التأثير فيها وكسب عطفها وتأييدها لوجهة نظرهم، وتركوا الامر لكل واحد من الذين تمّ استجوابهم ليجتهد حسب معرفته[٢٠]. وممّا زاد الطين بلّة عدم مطالبة القادة الفلسطينيين الحكومة البريطانية او الادارة العسكرية في فلسطين بنشر التقرير الذي اعدّته لجنة تقصّي الحقائق، ولم يحاولوا معرفة فحواه، مع العلم بأن نتائج التحقيق كانت ايجابية بالنسبة اليهم، وسلبية بالنسبة الى الصهيونيين.

ولم يحاول القادة العرب والمسلمون خارج فلسطين استغلال الانتفاضة سياسياً. فلم اعثر على اي احتجاج من قبل المسؤولين العرب والمسلمين، سوى من الامير فيصل. فقد بعث فيصل برسالة الى الجنرال اللنبي، مؤرخة بـ ١٠/٤/١٩٢٠، يسأله فيها عن الوضع في فلسطين، ويخبره بأن الوضع فيها يؤثر في المسلمين في سوريا بشكل كبير، ويعلمه بأن الصهيونيين يريدون السيطرة على البلاد وطرد اصحابها منها ممّا تسبب بأعمال العنف التي شهدتها فلسطين. وعرض فيصل نفسه وسيطاً لحل المشكلة وتهدئة الوضع. وفي فترة لاحقة، احتج فيصل لدى اللنبي على الاحكام القاسية التي أُصدرت بحق المعتقلين الفلسطينيين الذين شاركوا في أعمال الانتفاضة. وكان ردّ فعل وزارة الخارجية البريطانية ان اعلمت اللنبي بوجوب الردّ على فيصل، بشكره على اهتمامه بأمور فلسطين، وبوجوب اشعاره بعدم علاقته بأمورها، وبضرورة عدم تدخله في شؤونها. وقد جاء رد اللنبي له متمشّياً مع هذه التعليمات[٢١].

وفي حين تفتقر وثائق وزارة الخارجية بالمعلومات عن دور الفلسطينيين، فانها تزخر بالمعلومات عن دور الصهيونيين واليهود. ويظهر من هذه المعلومات أن الصهيونيين كانوا افضل تنظيماً من الفلسطينيين، وانهم كانوا ينتمون ويأتمرون بأوامر تنظيم مركزي يتمتع بكفاءة عالية. فقد

قام الصهيونيون بأعمال انتقامية مدروسة ومخطط لها، مثل الهجوم على بيت المفتي، واستعراضات عسكرية قامت بها مجموعة جابوتينسكي، وتسيير الدوريات في شوارع الاحياء اليهودية، وزوّدوا السلطات البريطانية بمعلومات استخبارية عن نشاطات وتحركات ومخططات الفلسطينيين، وقاموا باعتقال اشخاص فلسطينيين شاركوا بنشاطات الانتفاضة، وهاجموا فلسطينيين يخدمون في الشرطة وجرّدوهم من اسلحتهم، وهاجموا مركزاً للشرطة وسلبوا البنادق التي كانت في داخله، واستعملوا الاسلحة النارية ضد الفلسطينيين بكثافة، مقارنة باستعمال الفلسطينيين لهذا النوع من السلاح[٢٢].

طالب قادة الحركة الصهيونية، قبل ان يستتب الامن في مدينة القدس، السلطات البريطانية باجراء تحقيق في الاحداث، ظناً منهم ان الامر سيكون في صالحهم ومناهضاً لمصالح الفلسطينيين. وتشير الوثائق الى انهم بدأوا، منذ ١٢/٤/١٩٢٠، بالمطالبة بأن يشمل التحقيق سياسة الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين، التي اعتبروها مناهضة لهم ومؤيدة للفلسطينيين. ويظهر ان هذه السياسة كانت ضمن خطة جديدة وضعها قادة الحركة الصهيونية خلال الاسبوع الواقع بين ٤/٤/١٩٢٠ و ١٢/٤/١٩٢٠، والتي قضت باستغلال احداث الانتفاضة بشتّى الوسائل وتسخيرها لخدمة الاهداف السياسية الصهيونية. فحسب هذه السياسة، يتم اتهام الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين بمناهضة المشروع الصهيوني، والتقرّب والتودّد وطلب العطف من الحكومة البريطانية في لندن، والتقليل من أهمية الانتفاضة سياسياً، بحيث يتمّ تصويرها وكأنها مجرد احداث قام بها «غوغائيون» من الفلسطينيين بتحريض من بريطانيين في الادارة العسكرية وبعض الافندية الفلسطينيين، الذين كانوا يشعرون بالخطر الذي يحدق بوضعهم السياسي والاقتصادي[٢٣]، وتأكيد عدم جماهيرية الانتفاضة وأنها لا تعبّر عن رغبة وطموح الشعب الفلسطيني بالاستقلال.

وتنفيذاً لسياستها الجديدة هذه، شنّت الحركة الصهيونية حملة دعائية شعواء في فلسطين وبريطانيا ومناطق أخرى من العالم ضد الادارة العسكرية في فلسطين. فحرّفت الحقائق وادّعت بأن الادارة العسكرية لا تزوّد الحكومة البريطانية بالمعلومات الصحيحة والدقيقة، ولا تسمح للحركة الصهيونية بالقيام بهذا العمل[٢٤]، مع العلم بأن الحركة الصهيونية كانت تستعمل جميع وسائل الاتصالات الرسمية المتوفرة لدى الادارة العسكرية، في حين سمح للفلسطينيين باستعمال وسائل الاتصالات العامة فقط. وبعث المكتب الصهيوني في لندن بتقارير، كان اعدّها بناء على مقابلات قام باجرائها مع شخصيات يهودية كانت في فلسطين خلال الاحداث، الى الحكومة البريطانية لايهامها بصعوبة الحصول على معلومات صحيحة من فلسطين بالطرق الرسمية[٢٥]. وتخطّى الصهيونيون، الذين كانوا يخدمون في الادارة العسكرية في فلسطين والقاهرة، الانظمة المتبعة في المراسلات الرسمية، فبعثوا بمراسلاتهم الى الحكومة البريطانية في لندن مباشرة وبدون ان تمر عبر الادارة العسكرية، كما فعل الكولونيل منرزاخن، الامر الذي أثار حفيظة قائده اللنبي، الذي احتج على هذا العمل لدى وزارة الحرب البريطانية، وطالب باقالته من منصبه[٢٦].

تلبية للحملة الدعائية التي شنّتها الحركة الصهيونية، انهالت رسائل الاحتجاج التي بعث بها رجال الدين والسياسة والمستوطنون في فلسطين ومنظمات وشخصيات صهيونية ويهودية ومسيحية ورؤساء دول وحكومات في اوروبا واميركا وجنوب افريقيا على الحكومة البريطانية. وطالبت رسائل الاحتجاج بايقاف ما وصفته بـ «المجازر ضد اليهود» في فلسطين، وباعادة النظر بالسياسة

البريطانية «المناهضة» للصهيونية واليهود. والغريب ان عدداً كبيراً من رسائل الاحتجاج التي ارسلت الى الحكومة البريطانية والاستجوابات التي قدمها البرلمانيون البريطانيون الى حكومتهم شبّهت ما حدث لليهود في فلسطين بالمجازر العنصرية التي قامت بها الحكومات الروسية ضد اليهود في نهاية القرن التاسع عشر والمعروفة باسم «بوغرم» (Pogram) [٢٧] (بقي الصهيونيون يذكّرون العالم بأعمال «البوغرم» ضد اليهود في كل صغيرة وكبيرة حتى حدوث المجازر النازية في الحرب العالمية الثانية). وتجدر الاشارة الى ان عدداً كبيراً من رسائل الاحتجاج جاءت متشابهة، وحتى متطابقة، لبعضها البعض من ناحية النص والمضمون[٢٨]، الامر الذي يؤكد ان مصدرها واحد، وهو بالتأكيد الحركة الصهيونية. ومن أفضل الامثلة على الحملة الدعائية التي قامت بها الحركة الصهيونية محاولاتها للافراج عن جابوتينسكي.

ان الوثيقة الاولى التي تتناول موضوع جابوتينسكي في الوثائق البريطانية تحمل تاريخ ١٨/٤/١٩٢٠، وتم ارسالها من القدس الى مكتب الحركة الصهيونية في لندن لتفيد بأنه تمّ الحكم عليه بـ ١٥ سنة سجن فعلي مع اشغال شاقة. عند ذلك، طلبت الحركة الصهيونية من وزارة الخارجية البريطانية التعليق على الخبر قبل ان تنشره في الصحف[٢٩]. وفي غضون اسبوع، بدأت برقيات الاحتجاج تصل وزارة الخارجية، وأولاها برقية من المكتب الصهيوني في بروكسل، مؤرخة بـ ٢٥/٤/١٩٢٠، ثمّ اعقبتها برقيات من يهود مستعمرات تل العدس ومرحافيا وبلفوريا (في مرج ابن عامر) وصفد مؤرخة بـ ٢٦/٤/١٩٢٠. وقد احتج أحد الاشخاص المهتمين بالحركة الصهيونية في لندن قبل ٢٤/٤/١٩٢٠ عند وزارة الخارجية على الحكم القاسي الذي ناله جابوتينسكي والذي وصفه بغريبالدي Garibaldi الحركة الصهيونية. وفي ٢٨/٤/١٩٢٠، أعلمت البعثة الصهيونية في فلسطين حاكم فلسطين العام بأن اليهود قد صاموا بتاريخ ٢٦/٤/١٩٢٠ احتجاجاً على اعتقال جابوتينسكي ورفاقه الصهيونيين، على الرغم من فرحتهم بنتائج «مؤتمر سان ريمو» الذي منح بريطانيا انتداب فلسطين، وطالبوا باطلاق سراح المعتقلين[٣٠].

ويظهر ان الضغط الصهيوني الكبير قد أتى بنتائج ايجابية من وجهة النظر الصهيونية، حيث أعادت السلطات البريطانية النظر بالحكم الذي أصدر بحق جابوتينسكي قبل ان تمر عشرة أيام على اصداره. فقد كتبت صحيفة «التايمز»، بتاريخ ٢٩/٤/١٩٢٠، انه تمّ تخفيف الحكم الصادر بحق جابوتينسكي من ١٥ سنة سجن مع اشغال شاقة الى سنة واحدة سجن بدون اشغال شاقة. وخفّض الحكم على تسعة عشر شخصاً يهودياً من ثلاث سنوات سجن مع اشغال شاقة الى نصف سنة سجن لكل منهم بدون اشغال شاقة[٣١]. وعلى الرغم من هذه الاجراءات الخطرة، الاّ ان الضغط الصهيوني استمر في جمع المجالات، وظهر جليّاً في البرلمان البريطاني في نهاية نيسان (ابريل) وبداية أيار (مايو) حيث استجوبت الحكومة مرات عديدة خلال هذه الفترة بشأن جابوتينسكي. فعلى سبيل المثال، قدّم العضو ويدجوود (Wedgwood) استجواباً بهذا الشأن بتاريخ ٢٨/٤/١٩٢٠، جاء فيه: «ألم يكن اللفتنانت جابوتينسكي هو الرجل الذي حارب في [معركة] غاليبولي [الى جانب بريطانيا]، وبعد ذلك نظّم الفرقة اليهودية في لندن وأخذها الى فلسطين...؟ هل حكم عليه خمس عشرة سنة سجن، لأنه حاول تنظيم قوة في القدس للدفاع عن ابناء دينه خلال مجازر 'البوغرم' الاخيرة هناك؟ واذا كان كذلك، فهل توجد هناك نيّة لاعادة النظر بمحكوميته من اجل الافراج عنه؟»[٣٢]. وفي ١٣/٥/١٩٢٠، ارسل مراسلو الصحف اليهود الاميركيون برسالة احتجاج الى جمعية مراسلي الصحف البريطانيين وطالبوهم فيها بالتدخل من اجل اطلاق سراح جابوتينسكي (علماً بأن جابوتينسكي كان في أول

حياته صحفياً). وقد احتوت الرسالة على معلومات عن جابوتينسكي، وانه بذل مجهوداً كبيراً في خدمة بريطانيا والجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الاولى[٣٣]. وهكذا استمر الضغط على الحكومة البريطانية حتى تمّ تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين؛ فاقترح صموئيل على حكومته ان تمنح العفو لغالبية معتقلي الاحداث وبضمنهم جابوتينسكي، فوافقت الحكومة على ذلك، وتمّ اخلاء سبيله بعد حوالى ثلاثة شهور من اعتقاله[٣٤].

لم تكن قدرة الجانب الصهيوني على القيام بحملات دعائية قوية وناجحة بالامر الغريب. فالحركة الصهيونية كانت نجحت، خلال العقدين اللذين سبقا الانتفاضة، باقامة تنظيم اداري ـ سياسي يضمّ جميع البلدان التي توفّرت فيها اعداد كبيرة من اليهود. وقد تمتع افراد هذا الطاقم بكفاءة جيدة. وافضل مثال على ذلك البعثة الصهيونية التي كانت تعمل في فلسطين، برئاسة حاييم وايزمان، منذ العام ١٩١٨. ويظهر من تركيبة ونشاط البعثة ان قادة الحركة الصهيونية خططوا لها ان تكون إمّا نواة لحكومة صهيونية في فلسطين، الأمر الذي يؤكد أنهم كانوا يتوقعون من بريطانيا تسليم فلسطين لهم في حالة الانتهاء من الحرب، وإمّا ان تكون، على الاقل، المسؤولة عن تسيير جميع امور الاقلية اليهودية في فلسطين، واسداء المشورة بشأن تطبيق السياسة البريطانية على الفلسطينيين. لقد كانت البعثة الصهيونية، وباعتراف الحاكم العام، حكومة داخل حكومة، الأمر الذي تعارض مع حقوق وواجبات الادارة العسكرية التي كان يرأسها. لذلك، طالب بحلها وباستبدالها بمجلس يهودي استشاري مرتبط بالادارة العسكرية[٣٥].

لقد جاء في التقرير الذي كتبه الحاكم العام وارسله الى وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٢/٤/١٩٢٠، ان البعثة الصهيونية كبيرة جداً؛ اذ ضمّت، في مقرها الرئيس، اكثر من مئة شخص مسؤول، وانها تشبه، في تركيبتها، حكومة عادية، بل انها تكاد تطابق حكومة «الادارة العسكرية». وفي ما يتعلق بتركيبتها، تضمّن تقريره ذكر دوائرها المختلفة بالتفصيل، ورؤساء هذه الدوائر الشبيهة بالوزارات. وأهمّ الدوائر التي ذكرها: السياسية، والقانونية، والمالية، والصناعية ـ التجارية، والفنية، والزراعية، والاستيطانية، والاعلامية، والهجرة، والقروض، والاحصاء، والاغاثة، والعمل، ويافا، وحيفا، وصفد، وطبريا، والقاهرة، والاسكندرية، وبورسعيد. هذا اضافة الى الدائرة المركزية التي كانت بقيادة وايزمان، والتي كانت بمثابة دائرة رئاسة وزراء. وذكر ان السكان اليهود يتطلعون الى البعثة الصهيونية وينفّذون سياستها، ولا يأبهون بالادارة العسكرية. وعندما يرى الفلسطينيون الحقوق التي يتمتع بها السكان اليهود والاستقلالية الممنوحة للبعثة الصهيونية والمؤسسات الصهيونية الاخرى يطالبون الادارة العسكرية بانتهاج سياسة مشابهة تجاههم، ولا يقنعهم اصرار الادارة العسكرية على انها تحاول ان تحكم بالعدل دون تمييز. وقد اتهم بولز قادة الحركة الصهيونية بأنهم دكتاتوريون، ويطالبون بـ «وطن قومي» يهودي في فلسطين، في حين لا يرضون بأقل من دولة يهودية. ويفسّرون كلمة «عدل» بانها تعني تلبية جميع مطالبهم دون الالتفات الى مصالح غيرهم، وانهم يريدون استلام السلطة حيثما كانوا أكثرية، مثل القدس، ويطالبون الادارة العسكرية بالدفاع عنهم حيثما كانوا اقلية وضعفاء، وانهم يزيفون الحقائق، وما الى ذلك من اتهامات[٣٦]. وتجدر الاشارة الى ان لجنة تقصّي الحقائق وجدت ان الحركة الصهيونية انشأت جهازاً استخبارياً قوياً وقادراً على الوصول الى اكثر الوثائق البريطانية سرية[٣٧].

السياسة البريطانية

قامت الادارة العسكرية في فلسطين، كما كان متوقعاً، باتخاذ عدد من الاجراءات

السريعة المتتالية، التي كان من شأنها ان تعيد الامن والهدوء الى المدينة المقدسة، وان تمنع امتداد العنف الى خارجها. ومن بين الاجراءات التي اتخذت، نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، اعلام الجنرال بولز حكام المناطق والمدن المختلفة بتفاصيل احداث القدس، وأمرهم بأخذ الحيطة والعمل على منع امتداد اعمال العنف الى مناطقهم، والامتناع عن اتهام اي من الجانبين بتحمّل مسؤولية اندلاع الاحداث، وعدم مناقشة الموضوع، طلباً للتقليل من اهميته. كما امر مخاتير القرى والوجهاء بمساعدة القوات المسلحة عند الحاجة. أمّا في القدس ذاتها، فقد اعلن حالة الطوارىء، واستعمل الجيش ضد المنتفضين، وجرّد شرطة المدينة من السلاح وسرّحهم الى بيوتهم في اعقاب اتهام القادة الصهيونيين لهم بالمشاركة في اعمال العنف، ومنع الجنود اليهود المسرّحين والمجازين من ارتداء الزي العسكري، ووضع الحواجز العسكرية على جميع الطرق المؤدية الى المدينة، ومنع الزائرين من الوصول اليها، وأمر بتحليق الطائرات فوق المنطقة، خصوصاً عند عودة زوار النبي موسى، وما الى ذلك من اجراءات[٣٨]. كل هذه الاجراءات لا تدع مجالاً للشك في ان الادارة العسكرية لم تتواطأ مع الفلسطينيين، كما ادعى قادة الحركة الصهيونية. وبالحقيقة لم تتوفر لدي اي وثيقة تدين الحاكم العام او الادارة العسكرية، من قريب او بعيد، بهذا الاتهام.

ان المتتبع للسياسة البريطانية في تلك الفترة يجد فارقاً معيّناً بين سياسة وممارسة الادارة العسكرية في فلسطين وسياسة وممارسة الحكومة البريطانية تجاه فلسطين. فالادارة العسكرية كانت اكثر حساسية لموقف وشعور الفلسطينيين من الحكومة البريطانية. وبعكس الحكومة البريطانية، كانت على استعداد لاقتراح واتخاذ بعض الاجراءات التي اعتبرها قادة الحركة الصهيونية مناهضة لهم. فعلى سبيل المثال، طالبت الادارة العسكرية بحل البعثة الصهيونية، وحل الفرقة العسكرية اليهودية، واقالة الكولونيل منرزاخن، واعتقلت جابوتينسكي وغيره[٣٩]. أمّا الحكومة البريطانية، فماطلت بشأن حل كل من البعثة الصهيونية والفرقة العسكرية، وقامت بمنح العفو العام عن جابوتينسكي وغيره. ولكن وجود هذه الفوارق لا يعني ان الادارة العسكرية كانت مؤيدة لموقف الفلسطينيين ومناهضة للصهيونية واليهود. بل على العكس من ذلك، ان جميع الوثائق تشير الى ان الادارة العسكرية عملت ما بوسعها لتطبيق الهدف الاستراتيجي والسياسة العامة التي وضعتها حكومة لندن والمتمثلة بتحقيق تصريح بلفور وانشاء «الوطن القومي» اليهودي في فلسطين. أمّا الاسباب الرئيسة التي ادت الى وجود الفوارق بين الادارتين، فهي:

اولاً، عدم وضوح الرؤية في ما يتعلق بالسياسة البريطانية التي حددّها تصريح بلفور، حيث تطرق الى امرين متناقضين. فقد نص القسم الاول على انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين، بينما نص القسم الثاني على وجوب عدم التعرض للحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين. وبالطبع، كان التوفيق بين هذين الامرين مستحيلاً، وقد اثبتت الايام ذلك. وكان على الادارة العسكرية في فلسطين ان ترسم سياسة مبنيّة على هذا التصريح، وان تطبقها، في حين كانت الحكومة البريطانية معفيّة من هذا الاجراء الصعب.

ثانياً، واجهت الادارة العسكرية الفلسطينيين، الذين كانوا يشكلون اكثر من ٩٠ بالمئة من السكان ويرفضون تطبيق القسم الاول من تصريح بلفور، بشدة، في حين خضعت الحكومة البريطانية لضغط صهيوني ـ يهودي قوي جداً لتطبيق هذا القسم من التصريح، بدون الالتفات الى الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين.

ان وثائق وزارة الخارجية لا تترك مجالاً للشك في ان السياسة البريطانية الاستراتيجية كانت تسير في صالح الجانب الصهيوني ومناهضة لمصالح الفلسطينيين. وكانت تلك السياسة ترمي الى ايجاد «وطن قومي» لليهود في فلسطين على حساب اهلها الفلسطينيين. لقد كان هناك وفاق تام بين المصالح البريطانية والصهيونية؛ وكانت الخلافات القليلة التي حدثت بين الطرفين متعلّقة بأمور ثانوية وباجراءات تطبيق السياسة العامّة فقط. بالاضافة الى ذلك، تثبت الوثائق البريطانية وجود تعاون كبير بين الجهتين في سبيل تطبيق هذه السياسة. أمّا اهم الحقائق التاريخية التي تثبت انحياز السياسة البريطانية الى الجانب الصهيوني والتعاون الكبير فيما بينهما، فهي:

- اعترفت وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٢٠، بأن السياسة البريطانية المتعلقة بالمشروع الصهيوني كانت السبب الرئيس في اندلاع الانتفاضة[٤٠]؛ وعلى الرغم من ذلك، فانها لم تجر اي تغيير على هذه السياسة.

- كانت البعثة الصهيونية تتجسس على الادارة العسكرية والحكومة البريطانية ولم تعاقب على ذلك.

- كان الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام الصهيونيين لمقابلة اي موظف، او مسؤول، في الادارة العسكرية والحكومة البريطانية؛ في حين كان هذا الباب، خاصة باب الحكومة البريطانية، شبه موصد في وجه الفلسطينيين.

- على الرغم من ان مراسلات الصهيونيين في فلسطين مع الحكومة البريطانية وقادة الحركة الصهيونية في لندن بواسطة وسائل الاتصالات الرسمية كانت مليئة بالمغالطات، وذلك باعتراف الادارة العسكرية، الّا ان هذه المراسلات لم توقف، وكان اقصى ما اتخذ من اجراءات ضدها هو شطب العبارات التي اعتبرتها الادارة العسكرية غير صحيحة[٤١].

- رفض الجنرال اللنبي والحكومة البريطانية الرضوخ لمطالب الفلسطينيين، خوفاً من تشجيعهم على رفض السياسة المتعلقة بالمشروع الصهيوني؛ الّا انهما، خاصة الحكومة البريطانية، رضخا للضغوط الصهيونية. وأحد الامثلة على ذلك تخفيف الحكم، ومن ثمّ اصدار العفو، عن جابوتينسكي والمساجين الآخرين[٤٢].

- الأخذ برأي قادة الحركة الصهيونية في كثير من الامور، مثل تجريد الشرطة من السلاح، وتعيين لجنة تقصّي الحقائق، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع نشوب اعمال عنف عند وصول هربرت صموئيل، اليهودي الصهيوني، الى فلسطين كأول مندوب سام[٤٣]، وغيرها من الامور.

لجنة تقصّي الحقائق

شكلت الادارة العسكرية لجنة لتقصّي الحقائق بناء على طلب قادة الحركة الصهيونية، لمعرفة مجريات الاحداث والاسباب التي ادّت الى نشوب الانتفاضة. وطالب الصهيونيون، في حينه، بتعيين يهودي عضواً في اللجنة؛ الّا ان السلطات رفضت هذا الطلب وعيّنت، بدلاً من ذلك، عضواً مدنياً محايداً في تلك اللجنة، التي كانت ذات طابع عسكري. وشكّلت اللجنة برئاسة ب. بالين وعضوية كل من ي.هـ. وايلدبلود وك. فوغم ادواردز. واستمرت فترة التحقيق الذي قامت به اللجنة خمسين يوماً، استجوبت خلالها مئة واثنين وخمسين شخصاً. ويتضح من التقرير الذي اعدته ان اهتمام

الاعضاء انصبّ ليس فقط على معرفة احداث الانتفاضة واسبابها، وانما، أيضاً، حاولوا الاجابة عن جميع الاسئلة والاتهامات التي اطلق عنانها قادة الحركة الصهيونية[٤٤].

ان ما يلفت الانتباه هو اهتمام قادة الحركة الصهيونية ـ على عكس القادة الفلسطينيين ـ بتركيبه وعمل اللجنة الى أبعد الحدود، واستخدامهم جميع الوسائل للتأثير فيها. فقد قامت الحركة بتنظيم مقابلات اللجنة مع الشهود اليهود، وعيّنت المحامي س. الكسندر من الشركة القانونية «ر.س. ديفونشاير» ليمثّلها ويحافظ على مصالحها لدى اللجنة[٤٥]. ولكن جهود الصهيونيين لم تفلح في اقناع اللجنة بوجهة النظر الصهيونية. أمّا أهمّ النتائج التي توصّلت اليها اللجنة، فهي:

اولاً، ان الفلسطينيين كانوا المبادرين باستخدام العنف بشكل واسع، بغض النظر عن الشرارة التي اشعلت الانتفاضة. ولكن القارىء للتقرير لا يشعر بأن اللجنة حمّلت الفلسطينيين، وحدهم، مسؤولية اشعال الانتفاضة، لأن الظروف التي كانوا يمرون بها كانت كفيلة، حسب رأي اعضاء اللجنة، بتحويل اي حدث صغير الى انتفاضة شعبية[٤٦]. وكان اهم مقوّمات تلك الظروف يتمثّل بالسياسة البريطانية الموالية للصهيونية، والتصريحات البريطانية بشأن تطبيق تصريح بلفور، والتصريحات الصهيونية المتكررة بأن ملكية فلسطين تعود الى اليهود، وان على الفلسطينيين الرحيل الى الدول العربية، وتغلغل الصهيونيين بشكل كبير في جميع دوائر الادارة العسكرية، والمزايا التي كانت تتمتع بها البعثة والمؤسسات الصهيونية الاخرى، والتي حرمت منها المؤسسات الفلسطينية، وتصرفات الافراد الصهيونيين والمؤسسات الصهيونية الاستفزازية والاستعلائية مع الفلسطينيين[٤٧].

ثانياً، كان التقرير سلبياً جداً في ما يتعلق بالجانب الصهيوني. فقد اعتبر تصرفاتهم سالفة الذكر وتبني الحكومة البريطانية لمشروعهم الاستيطاني المتمثل بتصريح بلفور الاسباب الرئيسة للانتفاضة. وأشار التقرير الى ان الصهيونيين قاموا بتأليف حكومة داخل حكومة، والتجسس على الادارة العسكرية، وانشاء الفرق العسكرية بشكل غير قانوني، اضافة الى سوء استخدامهم لقوّتهم داخل فلسطين وخارجها. وحذّر التقرير من امكانية تسبّبهم بكارثة، اذا لم تتمّ مراقبتهم والحدّ من نشاطهم[٤٨].

ثالثاً، نفى التقرير صحة جميع الادعاءات الصهيونية الرئيسة في ما يتعلق بتورّط الادارة العسكرية في التخطيط او المشاركة في أعمال العنف، ومناهضة الادارة العسكرية للمشروع الصهيوني، وتخطيط طبقة الافندية الفلسطينيين للانتفاضة، واشتراك افراد الشرطة بأعمال العنف، او ان يكون احدهم قد اعطى الاشارة للبدء بها[٤٩].

ومن الجدير ذكره ان القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين ايدّت ما جاء في تقرير اللجنة من معلومات واستنتاجات[٥٠].

لم يتمّ نشر تقرير اللجنة مباشرة؛ اذ طلب قادة الحركة الصهيونية عدم النشر بعد اطلاعهم على ما تضمّنه من معلومات واستنتاجات سلبية تجاههم. واستند الصهيونيون، في طلبهم هذا، الى استبدال الادارة العسكرية في فلسطين بأخرى مدنية، واصدار العفو عن غالبية معتقلي الاحداث، وعودة الهدوء ليخيّم على البلاد. وادّعى هؤلاء بأن نشر التقرير سيتسبب بتجديد اعمال العنف. وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على الطلب الصهيوني بتاريخ ١٨/٨/١٩٢٠[٥١]، وبقي التقرير

طيّ الكتمان حتى العام ١٩٦٨، حين اصبح بامكان المؤرخين والباحثين الاطلاع عليه لأول مرة[٥٢].

الخاتمة

كانت احداث القدس، التي واكبت موسم النبي موسى في العام ١٩٢٠، عفوية وجماهيرية وعنيفة. وقد اشارت وثائق وزارة الخارجية البريطانية الى ان آلاف الاشخاص شاركوا فيها، خاصة من الجانب الفلسطيني، وذلك على الرغم من ان هذه الاحداث كانت عفوية. وفي اعتقادي، يجب عدم الالتفات الى ادعاءات قادة الحركة الصهيونية ومؤرخيها في ما يتعلق بالتخطيط للانتفاضة وبتواطؤ ضباط بريطانيين مع الفلسطينيين في هذا الامر. فهذه الادعاءات كانت مجرّد جزء من الحملة الاعلامية التي شنّوها ضد الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين وضد الانتفاضة، بهدف التقليل من اهميتها، والضغط على الحكومة البريطانية لاستبدال الادارة العسكرية بأخرى مدنية، وتعيين موظفين جدد اكثر ولاء وحماساً لتطبيق المشروع الصهيوني.

كان توقيت الانتفاضة، على الرغم من عفويتها، ممتازاً، وذلك لأن جماهير غفيرة من المسلمين تجمهرت في المدينة في ذلك الوقت، ولأن عصبة الامم كانت على وشك اقرار نظام الانتداب على فلسطين، وادخال تصريح بلفور في صك الانتداب، ولأن بريطانيا كانت بصدد استبدال الادارة العسكرية بادارة مدنية، ومن ثمّ بتطبيق تصريح بلفور وانشاء «الوطن القومي» اليهودي. ولكن العقبة الرئيسة التي واجهت الانتفاضة كانت اقتصارها على مدينة القدس وعدم انتشارها الى القرى والمدن الفلسطينية الاخرى. وكان السبب الرئيس لتلك المحدودية عدم تبلور قيادة فلسطينية على مستوى فلسطين حتى ذلك التاريخ، وعدم احسان القيادة الفلسطينية، التي كانت موجودة آنذاك، استغلال الانتفاضة، عسكرياً واعلامياً وسياسياً.

وتشير المعلومات التي توفّرت لدي الى ان الانتفاضة لم تغيّر من السياسة الاستراتيجية البريطانية في فلسطين. فاذا كان هناك عدد من الموظفين في الادارة العسكرية، او عدد من المسؤولين في بريطانيا، يتعاطفون مع وجهة النظر الفلسطينية والعربية، فانه لم يكن لهم اي تأثير خلال الاحداث، او بعدها. وفي الواقع، لم اجد لهؤلاء المتعاطفين أثراً في وثائق وزارة الخارجية. وربما يعود السبب الى انهم كانوا مسؤولين من الدرجة الثانية، وليسوا من صانعي القرار. واكبر اثبات على عدم تأثير الانتفاضة في السياسة البريطانية هو ان بريطانيا ضغطت على عصبة الامم لتعيينها الدولة المنتدبة على فلسطين في « مؤتمر سان ريمو »، في نهاية نيسان (ابريل) (شهر الانتفاضة)، واصرارها على ان يحتوي صك الانتداب على تصريح بلفور، وعدم اجرائها اي تعديل في سياستها المتعلقة بانشاء «الوطن القومي» اليهودي. اضافة الى ذلك، فان السلطات البريطانية سرعان ما استبدلت الادارة العسكرية بادارة مدنية، الامر الذي كان في صالح الحركة الصهيونية، لأن الادارة المدنية، بعكس الادارة العسكرية، مخوّلة بوضع القوانين والانظمة في جميع النواحي المدنية. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن الحركة الصهيونية من امتلاك اراضٍ جديدة خلال فترة الادارة العسكرية، ولكنها عادت لتشتري الاراضي بكميات كبيرة منذ انشاء الادارة المدنية، التي جعلت من فرز الملكيات العقارية ووضع القوانين والانظمة المتعلقة ببيع وشراء العقارات احدى اولوياتها الرئيسة. وممّا يسترعي الانتباه ان بريطانيا نصّبت هربرت صموئيل، اليهودي الصهيوني، اول مندوب سام لها في فلسطين، بعد فترة قصيرة من عودة الهدوء والنظام الى شوارع مدينة القدس. ان عدم اجراء بريطانيا اي تغيير في سياستها المتعلقة بالمشروع الصهيوني وتعيينها هربرت صموئيل أول مندوب سام على فلسطين

كانا رسالة واضحة كل الوضوح للفلسطينيين بأنها غير مستعدة للتراجع عن المشروع الصهيوني.

ان المتتبع لتاريخ الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني خلال فترة الانتداب، يجد تشابهاً كبيراً في الظروف التي احاطت بانتفاضة ١٩٢٠ والانتفاضات والثورات الاخرى، وفي الادوار التي قام بها كل من الفلسطينيين والصهيونيين والبريطانيين في تلك الاحداث الهامّة. لقد كان، دائماً وابداً، الوضع العام السيىء الذي عانى منه الفلسطينيون وخوفهم من الخطر الذي يحدق بمستقبلهم السياسي السبب في قيامهم بالانتفاضات والثورات، وكان الجانب الصهيوني، عادة، اكثر تنظيماً وفاعلية من الجانب الفلسطيني، وكانت الادارات البريطانية في فلسطين اكثر تفهّماً للجانب الفلسطيني من الحكومة البريطانية، وكانت تقارير لجان تقصي الحقائق بالعادة في صالح الفلسطينيين، او على الاقل لم تكن في صالح الجانب الصهيوني. ولكن المصالح الاستعمارية البريطانية كانت، دائماً، تلتقي مع المصالح والضغوط الصهيونية لتحقيق «الوطن القومي» اليهودي. لقد كانت انتفاضة العام ١٩٢٠ اول ترجمة عملية للصراع الفلسطيني ـ الصهيوني. فاذا صح التعبير ان «المكتوب يقرأ من عنوانه»، فان تلك الانتفاضة كانت عنوان «مكتوب» الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني في فترة الانتداب.

ان جميع الوثائق المستعملة في هذه الدراسة تحمل تاريخ العام ١٩٢٠ وموجودة في الملفات التي تحمل الرقم 85/44 . لذلك، سأكتفي، حين الاشارة الى الوثائق، بكتابة رقم الوثيقة في الحواشي، بدون ذكر تاريخها، أو رقم ملفها.

(١) انظر، على سبيل المثال، يهوشع بورات، **نشوء الحركة القومية العربية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٢٩** (بالعبرية)، تل أبيب: عام عوفيد، الطبعة الثانية، ١٩٧٦، ص ٧٧، ٨٠ ـ ٨١؛ و Sachar, Howard M.; *The Emergence of the Middle East, 1914-1924,* New York: Alfred A. Knopt, 1969, p. 389.

(٢) عبدالعزيز محمد عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ١٨٣١ ـ ١٩١٤**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص ٤٧ ـ ٦٤؛ وكامل محمود خلّة، **فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩.

(٣) خلّة، **المصدر نفسه**، ص ٤٨١.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٧١ و٧٣ و١٤٥؛ وبورات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨.

(٥) *E 9379;* Sachar, *op. cit.*, p. 389 ؛ وخلّة، ص ٤٤ ـ ٤٧ و٥١ و٧٥ ـ ٧٦ و١٣٥.

(٦) خلّة، **المصدر نفسه**، ص ٧٠.

(٧) بورات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦ ـ ٧٧ و٨١؛ وخلّة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣ و١٢٩ ـ ١٣٤ و١٤١ ـ ١٤٥؛ وعبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٠٤ ـ ١٠٧ و١١٦ ـ ١١٧ و١٢٠ ـ ١٢٢؛ و *E 3761; E 9379; E 1377; E 2339; E 7318*

(٨) *E 4708; E 4576; E 6193*

(٩) *E 9379; E 6109*

(١٠) *E 9379; E 5237; E 3474*

(١١) *E 6109; E 5237; E 2862*

(١٢) *E 9379*

(١٣) *E 9379; E 6109; E 5237*

(١٤) *E 9379; E 5237; E 3474*

(١٥) *E 3474; E 5237; E 9379*

(١٦) *E 3474; E 5237*

(١٧) *E 6109; E 5237; E 3394; E 3017; E 2927; E 2920; E 2862.*

(١٨) *E 3715*

(١٩) *E 6109*

(٢٠) *E 9379; E 3158*

(٢١) *E 7767; E 3502; E 3319*

(٢٢) *E 6109; E 5237*

(٢٣) *E 9379; E 3142; E 3360*

(٢٤) *E 3876; E 6714; E 3820*

(٢٥) *E 4172*

(٢٦) *E 4221; E 3932; E 3928*

(٢٧) *E 3259; E 3681; E 6108; E 3976*

(٢٨) *E 6481; E 6203; E 3746; E 3744*

(٢٩) *E 3507*

(٣٠) *E 6108; E 3746; E 3715; E 6481; E 6203.*

(٣١) *E 4076*

(٣٢) *E 3976*

(٣٣) *E 6884*

(٣٤) *E 9254; E 6924; E 7221*

(٣٥) *E 3158*

(٣٦) *E 5237*

(٣٧) *E 6109*

(٣٨) *E 9379; E 3474; E 5237*

(٣٩) *E 4221; E 5237; E 3158*

(٤٠) *E 3696; E 3376*

(٤١) *E 6714; E 3876*

(٤٢) *E 5924; E 7480; E 3142; E 3158; E 3403; E 3762.*

(٤٣) *E 9379; E 5585*

(٤٤) رقم التقرير *E 9397; E 3360; E 3762*

(٤٥) *E 9397*, p. 8.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٤.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٩ و٦٣.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ٦٨ و٧٩.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٧ و٧٩.

(٥٠) *E 9379*

(٥١) *E 8436; E 9379*

(٥٢) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥.

جذور الاسلام السياسي في فلسطين

عوض خليل

انطوت عملية تكوّن الفكر السياسي، والاجتماعي، والثقافي، الحديث في المنطقة العربية، وضمنها فلسطين، على العناصر الاولى لتشكّل الاسلام السياسي. فقبل ان يبلغ الاسلام السياسي نسقه الفكري، والسياسي، والتنظيمي، بتأسيس «جماعة الاخوان المسلمين» في مصر، سنة ١٩٢٨، كان هذا التيار يتبلور بالتدريج كأحد التيارات الرئيسة التي انبثقت من فكر حركة «النهضة».

وعلى الرغم من ان بداية نشوء فكر النهضة قد جاءت تحت الحاح الحاجة الى التطوير والتحديث التي أخذ بعض الاوساط الاقطاعية الحاكمة في الولايات العثمانية يتحسّسها، فان هذا الفكر عكس طبيعة التحوّلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي أخذت المنطقة تعيشها منذ بدأت تتأهّب للوقوف على عتبة عهد طويل، وبطيء، ومتدرج، من النمو الرأسمالي. وبذلك، جاء هذا الفكر معبّراً عن أماني وتطلّعات الطبقة البورجوازية التي كانت قيد التكوّن والنشوء، والتي كانت ترمي، في سياق نموّها، الى التغيير في النظام الاجتماعي القائم.

لكن الرأسمالية التي بدأت تشق طريقها في منطقتنا، في وقت أضحت في الغرب نظاماً اقتصادياً عالمياً يمارس غزوه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في شتى بقاع المعمورة، لم يكن في استطاعتها ان تكون تكراراً لنشأة الرأسمالية في الغرب وتطوّرها، ولا الافلات من نطاق سيطرتها. وكان «قدرها»، الذي لا فكاك منه، ان تبني اقتصادها، تدريجياً، على هامش السوق الرأسمالية، وفي مجال الصناعات الخفيفة من دون قاعدة متينة في الريف. بل انه حتى عندما بلغت الرأسمالية في بعض دول منطقتنا أقصى درجات الرأسمالية الكبيرة، فقد ظلّت تحيط بها أوضاع اجتماعية من علاقات انتاجية سابقة على الرأسمالية، وأشكال من الرأسمالية البدائية، والانتاج السلعي الصغير، الخ.

تلك الاوضاع والأحوال التي صاحبت نشأة، وتطوّر، الطبقة الرأسمالية في منطقتنا، وأثّرت تأثيراً هائلاً في طبيعتها، جعلت فكر النهضة، الذي رفعه رموزها ومفكّروها، يحمل الاشكاليات والتناقضات والتشوّهات ذاتها التي اتّسمت الطبقة بها. فكان لهذا الفكر اتجاهاته وأشكاله وظلاله وتنكّراته النابعة من علاقات الاستيعاب والاستفادة والتقارب مع الايديولوجيات البورجوازية في الغرب. وكما هو شأن تعايش الرأسمالية في منطقتنا مع علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية، كان فكرها، بكل اتجاهاته وتلاوينه، يحمل الخاصية عينها، تقريباً، في انه جاء فكراً توافقياً؛ فكان، وهو ينقل ثقافة «التنوير» الاوروبية مثلاً، يدعو الى عدم تمثّل هذه الثقافة، وخصوصاً في جانبها العلماني، الداعي الى تأسيس مجتمع لا يستند الى أسس دينية، وانما الى اسس مدنية، انطلاقاً من ان المجتمع هو من صنع الانسان نفسه. ولقد كان من الطبيعي لهذا التكوّن في فكر النهضة ان يحفل بعناصر الصدام

التي تصنعها تناقضاته، وان يستحيل على الاتجاهات المنبثقة منه التعايش ضمن البوتقة ذاتها. فقد أخذت اتجاهات هذا الفكر، السلفي والقومي والليبرالي، يتباعد بعضها من بعض لتعكس، في صراعها الداخلي، اتجاهات وأوضاع الطبقة البورجوازية في كل لحظة من لحظات تطوّرها.

باختصار، يمكن القول ان واقع كون فكر النهضة لم يخرج، من الناحية الاساسية، من رحم الايديولوجيا القديمة التي كانت سائدة قبل عصر النهضة، بل نما وحاول التغيير من داخله، هو الذي مهّد السبيل الى انبثاق التيار السلفي، الذي تحوّل، مع الوقت، الى حركة سياسية وحزب سياسي. ففي حركة مجرى الصراع السياسي، والاجتماعي، كانت عملية الفرز والاستقطاب بين تيارات فكر النهضة تزداد اتّساعاً. وكان فكر الشيخ محمد عبده نقطة انعطاف بالغة الأهمية على هذا الصعيد. فقد انطوى تفكير هذا الرجل «على توتّر دائم بين أمرين، لا يمكن فهم احدهما فهماً تاماً بالاستناد الى الآخر، لكن لكل منهما مطلباً خاصاً به لا مفرّ منه: الاسلام الذي يذهب الى انه يعبّر عن مشيئة الله في باب قواعد سلوك الانسان في المجتمع، وحركة المدنية الحديثة التي لا مردّ لها، المنطلقة من اوروبا، والآخذة، الآن، في الانتشار عالمياً، والتي تفرض على الانسان، بطبيعة مؤسساتها، تصرّفاً معيّناً»[١]. لقد كانت الثمرة الرئيسة لهذا «التوتر» ان التوازن الذي حاول محمد عبده ان يقيمه، لم يصمد ولم يقو على الحياة. فقد تعمّق الخلاف بين تلاميذه، وتبلور في اتجاهين رئيسين: اتجاه ليبرالي تمثّل بقاسم أمين ولطفي السيد وعلي عبد الرازق وغيرهم؛ واتجاه سلفي تمثّل بالشيخ رشيد رضا، ثمّ بالامام حسن البنّا، مؤسّس جماعة الاخوان المسلمين.

الفلسطينيون وفكر النهضة

لأسباب عديدة، لم يتهيّأ للفلسطينيين، خلال القرن الاول من عمر عصر النهضة، دخول فكر النهضة، أو المشاركة فيه. فقد كان «وصول المعرفة والآراء الجديدة للمسلمين العرب في سوريا [بما في ذلك فلسطين] أكثر بطأً»[٢]. ويكمن السبب الأساس وراء تأخّر، وبطء، أفكار النهضة في صفوف الفلسطينيين، في ضعف مستوى التطوّر الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يعكسه، على نحو بارز، ضعف الانصهار القومي والاجتماعي. اذ لم تكن الهوية القومية (الوطنية) للفلسطينيين كشعب قد تبلورت بصورة واضحة. ولعلّ ذلك كان من الاسباب الرئيسة التي جعلت نابليون بونابرت، في اثناء حملته على فلسطين، لا يخاطب الفلسطينيين بـ «الشعب» أو بـ «الأمّة» كما خاطب «الأمة المصرية»، بل خاطب فقط «سكان أقضية غزة والرملة ويافا»[٣]. ولقد كان ضعف الانصهار القومي نتيجة أساسية لغياب طبقة اقطاعية موحّدة تحكم بسلطة مركزية واحدة على مستوى فلسطين، كوحدة اقليمية واحدة. فقد تميّز الاقطاع في فلسطين بطابعه العشائري، والعائلي. وزاد في استفحال هذا الامر التقسيم الاداري العثماني لفلسطين. «فمن الناحية الادارية، كانت فلسطين تشتمل على سنجق (متصرّفية) القدس وعلى سنجقي عكا ونابلس التابعين لولاية الشام، الى ان أُلحقا بولاية بيروت بعد اعادة تنظيم ولاية الشام، العام ١٨٨٣. وكان سنجق القدس، الذي شمل معظم اجزاء فلسطين وأكثر من ثلاثة أرباع سكانها، تابعاً لوزير الداخلية العثمانية مباشرة»[٤].

من الناحية العملية، بدأت مظاهر تأثر الفلسطينيين بفكر النهضة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك عندما بدأ بعض التحوّلات الهامّة يطرأ على التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية الفلسطينية، نتيجة سياسة الاصلاح العثمانية، التي بدأت بصدور «خط كلخانه الشريف» العام ١٨٣٩، ثمّ «خط همايون» من جهة، وتغلغل رأس المال الاوروبي، من الجهة الاخرى[٥]. وقد

تجلّى تأثّر الفلسطينيين بفكر النهضة من خلال مشاركتهم في العديد من الجمعيات والحركات التي انبثقت من هذا الفكر، مثل «الجمعية العلمية السورية» (تأسّست سنة ١٨٥٧)، و«جمعية الاخاء العربي» (تأسّست سنة ١٩٠٨)، و«المنتدى العربي» (تأسّس سنة ١٩٠٩)، و«الجمعية القحطانية» (تأسّست سنة ١٩٠٩)، و«جمعية العلم الاخضر» (تأسّست سنة ١٩١٢)، و«الجمعية العربية الفتاة» (تأسّست سنة ١٩١١)، و«جمعية العهد» (تأسّست سنة ١٩١٣)[٦].

لكن ما يجب الاشارة اليه هو ان الفلسطينيين لم يسعوا الى تأسيس جمعيات، أو منظمات، ذات صبغة، أو هوية، فلسطينية، بل ظلّت مشاركتهم مقتصرة على جمعيات ومنظمات أُنشئت، جميعها، خارج فلسطين، وخصوصاً في الاستانه والقاهرة، وكان طابعها الرئيس اصلاحياً ليبرالياً عروبياً مناهضاً للسيطرة العثمانية؛ أي على عكس التيار الليبرالي في مصر، الذي اتخذ مظهراً وطنياً مصرياً مناهضاً للاستعمار البريطاني وكان أكثر استجابة لفكرة الجامعة الاسلامية منه لفكرة القومية العربية. ولعلّ ضعف «النزعة» الفلسطينية، المتمثل في غياب تشكيل جمعيات ومنظمات فلسطينية، يعود، في جوهره، الى ضعف القوى الاجتماعية الفلسطينية التي ظهرت نتيجة التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين؛ اذ كانت هذه القوى تلجأ ـ نتيجة ضعفها ـ الى الاحتماء بالوضع العربي في مواجهة المخاطر التي تتهدّدها، أو لتحقيق أهدافها. ومن علامات ذلك، مثلاً، انها لم تنظر الى استقلال فلسطين الاّ باعتباره جزءاً من استقلال سوريا، وبارتباطه بقضية الوحدة العربية.

لهذا السبب، تقريباً، ظلّت فلسطين مجالاً حيوياً لاستقبال فكر النهضة، بمختلف تلاوينه واتجاهاته وتياراته، والتأثّر به؛ وشكّلت ميداناً خصباً وأرضاً بكراً لامداده تنظيمياً وجماهيرياً.

جمعيات الشبان المسلمين

يبدو ان التغيّرات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية عقب الحرب العالمية الاولى، والتي أدّت، فيما أدّت اليه، الى سيطرة الاستعمار البريطاني على فلسطين، فأضحت اقليماً جغرافياً مميّزاً، قد جعلت تأثيرات الاتجاهات الفكرية والسياسية في مصر أكثر وقعاً وتأثيراً في الفلسطينيين عمّا كان من قبل. ولقد كان وزن التيار الاسلامي في مصر أوضح وأكثر تبلوراً منه في دول المشرق العربي؛ وكان هذا التيار أكثر التيارات المصرية استعداداً وحماساً للتوسّع والانتشار خارج مصر.

قبل فترة وجيزة من بلوغ تيار الاسلام السياسي في مصر أقصى تبلوره يتشكّل جماعة الاخوان المسلمين، تشكّلت في مصر، سنة ١٩٢٧، جمعية الشبان المسلمين، لـ «تمثّل مرحلة انتقال بين النمط السابق من الجمعيات الدينية ذات النشاط المقصور على الميادين الثقافية والخيرية، وبين الجمعيات الدينية ذات النشاط السياسي السافر»[٧].

كانت «جمعية الشبان المسلمين» أول نموذج اسلامي سياسي «مصري» يجرى تطبيقه وتوسيع نطاق عمله ليشمل فلسطين، وذلك بعد أقل من عام على تأسيس الجمعية في مصر. وقد جاء تأسيس الجمعية في مصر على يد أقطاب الاتجاه الاسلامي السياسي في الحزب الوطني المصري، الذين وضعوا مسألة «الخلافة الاسلامية» في مواجهة «الوطنية المصرية» وتمسّكوا بشعار «الجامعة الاسلامية»، المنادي بحق الشعب المصري في الحرية والدستور والجلاء في ظل وحدة العالم الاسلامي، ممثلاً بالدولة العثمانية التي يتعيّن الحفاظ على وحدتها، ومقاومة تمزيقها.

قام رئيس الجمعية في مصر، د. عبدالحميد سعيد، بالدور الرئيس في تأسيس فروع للجمعية

في فلسطين؛ اذ زار فلسطين غير مرّة لهذا الغرض، «وطاف في معظم مدن فلسطين، وخطب في المساجد، داعياً الى تأسيس هذه الجمعيات شارحاً أهدافها ومبادئها»[٨]. وقد بقيت الفروع التي تأسّست في فلسطين على اتصال دائم به وبالمقر الرئيس للجمعية في مصر[٩].

عُقد المؤتمر التأسيسي للجمعية، الذي سُمّي مؤتمر «الاندية الاسلامية»، في يافا، بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٢٨، وشاركت فيه «جمعية الشبان الاسلامية»، و«النادي الرياضي» في يافا، و«النادي العربي» في نابلس، و«نادي الاخاء الاسلامي» في غزة[١٠]. وبلغ مجموع الاعضاء المشاركين ١٢٠ فرداً[١١]. وقد نوقشت، في المؤتمر، لائحة الجمعية في فلسطين، التي جاءت، بعد اقرارها، «مماثلة للائحة الجمعية في مصر»[١٢]. وأصدر المؤتمر عشرة قرارات تركّزت على أمور تتعلّق بالتعليم ونشره وتطويره، ومساعدة التعليم العالي، وتشجيع الكشّافة والفنون، بالاضافة الى القرارات الداخلية للجمعية[١٣]. وقد تجنّب المؤتمر ذكر أي توجّه سياسي في القرارات، وربما كان ذلك لعدم لفت أنظار سلطات الانتداب البريطاني، أو «مراعاة لدخول الموظفين [في الجمعية]، اسوة بجمعيات الشبان المسيحية»[١٤]، أو لكلا الأمرين معاً.

ولعلّ أوضح وثيقة عكست سياسة «جمعية الشبان المسلمين» حينها، كانت دستور «جمعية الشبان المسلمين» في نابلس، الذي أُصدر في ١٨ أيار (مايو) ١٩٢٨. لقد نصّ البندان، الثاني والثالث، من الباب الأول للدستور على ان الجمعية لا تشتغل «في الشؤون السياسية»، وانها لا تتدخّل «في النزاعات الحزبية، ولا يسمح لأي عضو من اعضائها ان ينزع بها الى ذلك». وحدّد الدستور غايات الجمعية بـ «بثّ الآداب والاخلاق الفاضلة الاسلامية، والعمل على ترقية مستوى الهيئات الاسلامية، علمياً واخلاقياً، والعمل على ازالة الاختلاف بين الفرق والجماعات الاسلامية، والأخذ من حضارتي الشرق والغرب بمحاسنهما جميعاً وترك ما فيهما من مساوىء، ومساعدة الشبان المسلمين، والعمل على بثّ روح التعاون بينهم، والسعي الى ازالة الشقاق والنزاعات الحزبية الضارّة بين المسلمين، وجمع كلمتهم»[١٥].

وشهدت الشهور التي تلت عقد المؤتمر توسّعاً ملحوظاً في عدد فروع الجمعية ونشاطاتها؛ اذ تمّ تأسيس عشرين فرعاً في اثنتي عشر مدينة ومنطقة في فلسطين[١٦]. وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، عقد، في نابلس، مؤتمر عام مصغّر، وأصدر سلسلة من القرارات الداخلية[١٧]. وفي الثاني والثالث من أيار (مايو) ١٩٢٩، عقد المؤتمر العام الثاني في يافا، «واشتركت فيه ثلاث عشرة جمعية، فأوفدت كل منها أربعة مندوبين... وقد وافق الاعضاء على قرارات عديدة تتعلّق بالقوانين والاوقاف والاحوال الشخصية والأمور الداخلية للفروع، والمطالب الخاصة بالمسلمين. وأمّا ابرز القرارات العامّة، فقد كانت:

«تشجيع الانتاج الوطني العربي، [و] الاهتمام بتشجيع اقامة معارض وطنية صناعية وزراعية تشجيعاً للعامل العربي، [و] ادخال التعليم الزراعي في القرى والمراكز الزراعية، [و] ادخال التعليم الصناعي والتجاري في المدن، [و] ايفاد بعثات علمية الى الخارج»[١٨].

ومن الواضح ان تزايد وزن ونفوذ الجمعية وتعاظم نشاطاتها بصورة سريعة ومطردة قد أثار سخط سلطات الانتداب البريطاني عليها، فشدّدت هذه من ملاحقتها لاعضاء الجمعية، وقامت باعتقال رئيس الجمعية في يافا، علي الدباغ، ورئيس الجمعية في غزة، حمدي الحسيني؛ كذلك تمكّنت من اقفال فرعي يافا والقدس.

وقد كانت الاساليب التي تتبعها الحكومة للقضاء على الجمعية لولوبية. ففي نابلس، مثلاً، أوعزت الى الموظفين الذين كانوا أعضاء في الجمعية بالانسحاب منها، وذلك بحجة ان الجمعية قد «سُيِّست»، على يد رئيسها عزة دروزة. ولمّا كان ثلاثة ارباع الاعضاء من الموظفين، فقد أدّى انسحابهم الجماعي الى شلّ الجمعية[١٩].

في تلك الاجواء، التي ترافق معظمها مع هبّة البراق، عقدت الجمعية مؤتمرها الثالث في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٠، في مدينة حيفا. وقد أظهر هذا المؤتمر مدى تعاظم الوجه السياسي والوطني للجمعية؛ اذ طالبت قرارات المؤتمر بـ «اعادة فتح الفروع المقفلة [للجمعية]، والسعي الى اخراج المعتقلين السياسيين، والغاء احكام الاعدام الجائرة إثر ثورة البراق»[٢٠]. كما اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات التنظيمية الهامّة، أبرزها القرار بتشكيل هيئة مركزية للجمعية، مقرّها في نابلس، وتضمّ كل جمعيات الشبان المسلمين الفلسطينية؛ وتكون القناة لاتصال كل الفروع بالمركز العام في القاهرة. وتنبع أهمية هذا القرار من انه وحّد فروع الجمعية لتكون تابعة لمركز واحد في فلسطين، بدلاً من تبعية كل فرع منها للمركز الأم في القاهرة. كما حدّد شكل العلاقة بالحركة الأم في اطار مركزي، الأمر الذي عزّز استقلالية الجمعية في فلسطين وأضفى على حركتها وجهاً سياسياً وطنياً، وأضعف طابعها الديني الصرف الذي، ربما، أُنشئت الجمعية على أساسه.

وبهذا يظهر ان الجمعية التي أُنشئت في فلسطين، كامتداد تنظيمي للجمعية الأم في مصر، لم تلبث ان بدأت تتشكّل وتتبلور ضمن ملامح وشعارات وهموم ذات طبيعة سياسية وطنية. ولا يذكر، على سبيل المثال، ان موضوع وشعار الخلافة الاسلامية قد احتلا الوزن عينه عند الجمعية في فلسطين كما احتلاه في مركز الجمعية الأم في مصر.

لقد مثّلت الجمعية دوراً بالغ الأهمية في الحركة الوطنية الفلسطينية، وضمّت في صفوفها عدداً من أبرز الشخصيات الوطنية الفلسطينية، التي كان لبعضها دور هامّ، خلال الثلاثينات، في تأسيس عدد من الاحزاب الفلسطينية وقيادتها، ونذكر منها[٢١]:

- في «حزب الاستقلال العربي» (١٩٣٢): عوني عبدالهادي، ورشيد الحاج ابراهيم، وحمدي الحسيني، وعزة دروزة، وأكرم زعيتر، وعجاج نويهض، وراشد ابو غزالة، ورأفت البورنو، ومحمد علي دروزة، وحلمي المباشر، وخضر جعفراوي.
- في «حزب الدفاع العربي» (١٩٣٤): حسام الدين ابو السعود، وحسن صدقي الدجاني، وعمر صالح البرغوثي.
- في «الحزب العربي الفلسطيني» (١٩٣٥): جمال الحسيني، ود. مصطفى البشناق، وحكمت النملي، ورشدي التميمي، وجمال القاسم، وخالد الفرح، وعلي الدباغ.
- في «حزب الكتلة الوطنية» (١٩٣٥): الحاج سعيد كساب.

والجدير بالذكر ان ولادات تلك الاحزاب، في نطاق تطوّر الحركة السياسية الفلسطينية، قد جاءت على حساب «جمعية الشبان المسلمين»، التي «لم يعد يسمع عنها بعد العام ١٩٣٥»[٢٢]. وأوردت بيان نويهض الحوت «ان جمعيات الشبان [المسلمين] قد تأثّرت بسبب ولادة الاحزاب السياسية في الثلاثينات، فضعفت». وقد ارجعت أهمّ أسباب ذلك الى «كون الرجال البارزين فيها هم الرجال [أنفسهم] الذين أضحوا بارزين في الاحزاب السياسية نفسها، فكان مركز الثقل في العمل

السياسي ينتقل بانتقال هؤلاء»[٢٣]. ولعلّنا نضيف الى ذلك ان مستوى نضج وتطوّر الحركة الوطنية الفلسطينية، اللذين عكسهما قيام تلك الاحزاب واندلاع ثورة ١٩٣٦، كانا وثيقي الصلة بتراجع دور ونفوذ الجمعية، أو تيار الاسلام السياسي لمصلحة التيار الوطني العلماني؛ وهو ما شكّل، فيما بعد، نوعاً من التلازم الموضوعي بين هبوط تيار الاسلام السياسي عند صعود التيار الوطني العلماني.

«الاخوان المسلمون»

شكّل تأسيس جماعة الاخوان المسلمين، سنة ١٩٢٨، في مصر علامة بارزة في تطوّر الاسلام السياسي وتبلوره في حركة سياسية منظّمة. ولم تكن ولادة الجماعة، في ذلك الوقت، مصادفة؛ بل كانت وثيقة الصلة بالصراع المحتدم في مصر بين التيار الوطني الليبرالي والتيار السلفي من دعاة الخلافة الاسلامية. وكان هذا الصراع يمثّل الوجه الآخر لتردّي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر؛ اذ «كانت التجربة الدستورية تتعثّر، والبناء الرأسمالي يتعثّر أيضاً، والأزمة الاقتصادية العالمية تنعكس آثارها عنيفة على مصر، لتشعر الجميع بالاحباط... ويحاول البعض ان يجد في (الاسلامية) مخرجاً من هذه الازمات المتلاحقة»[٢٤].

في مجرى تلك التحوّلات، وضعت جماعة الاخوان المسلمين، التي جاءت امتداداً منطقياً وطبيعياً للتيار السلفي، سياقاً جديداً لمجراها، وذلك من زاوية تعبيرها عن قوى اجتماعية تختلف، في مصالحها وموقعها، عن تلك القوى التي عبّر فكر النهضة عنها في بداياته، واستمر بعض التيارات الاخرى في التعبير عنها.

أيّاً تكن الاوضاع وشروط البيئة المصرية التي ولدت جماعة الاخوان فيها، فان ما يعنينا، هنا، بالدرجة الاولى، هو طريقة وأساليب وأشكال انتشار تلك الجماعة في فلسطين، ودورها في الصراع السياسي في فلسطين.

ترجع بداية الصلة بين مؤسس الجماعة، الامام حسن البنّا، وفلسطين الى سنة ١٩٢٧، أي قبل عام تقريباً من تأسيس الجماعة. فقد ذكر الحاج امين الحسيني، في رثائه للامام البنّا، انه تعرّف عليه، «للمرة الاولى، من كتاب أرسله اليّ [في] العام ١٣٤٦ هـ الموافق سنة ١٩٢٧ م، ثمّ توالت اخبار نشاطه وجهوده النافعة لخدمة الاسلام»[٢٥]. لكن تلك العلاقة لم تأخذ أيّة أبعاد تتجاوز حدود «مراسلات دائمة لتبادل وجهات النظر»؛ اذ «كانت حركة الاخوان تنظر الى مفتي فلسطين باعتباره رجلاً احتباه الله لحماية فلسطين، وقذفه رعبا في قلوب عدوّها، وأسكنه بقعة من الحرم قد بارك حولها»[٢٦].

وقد استمرت العلاقة كذلك حتى أواسط الثلاثينات؛ وربما كان ذلك منطقياً لحركة لم تكن قد افصحت، بعد، عن الملامح الكاملة لسياستها وأهدافها؛ ولم تكن تتطلّع، بعد، الى خارج نطاق حدود البيئة المصرية التي ولدت فيها. لكن هذا الوضع اختلف، اختلافاً كبيراً، في أعقاب المؤتمرين، الثاني والثالث (سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٥)، للجماعة. ففي المؤتمر الثاني، الذي خُصص لدرس أوضاع التثقيف والدعوة، تقرّر تأسيس شركة لانشاء مطبعة خاصة بالاخوان، مكّنت من اصدار مجلة «الاخوان المسلمون» الاسبوعية، ثمّ «النذير» لاحقاً. وقد أدّت هذه الخطوة الى توسيع نطاق الدعوة والاتصال بالجماهير. وفي المؤتمر الثالث، وضع المرشد قواعد العمل التنظيمي للجماعة. «فبعد توسيع نطاق الدعوة والاتصالات والاعلام، لا بدّ من ضوابط للعضوية، ولا بدّ من بناء حزبي محكم،

والّا هُددت الجماعة بأن تصبح مثل غيرها من الهيئات والاحزاب التي تواجدت في ذلك الحين، مجرّد لافتة وجماهير، قلّت أو كثرت، تنظيم هلامي غير محدّد المعالم. وصاغ الشيخ [حسن البنّا] شروط العضوية ومراتبها ودور العضو في كل مرتبة؛ وأهمّ من هذا انه وضع النواة الاولى لتنظيم ' الجوّالة' الذي لعب، فيما بعد، دوراً حاسماً في تاريخ الجماعة»[٢٧]. أمّا على المستوى السياسي، فان الجماعة التي أنشئت ـ أو هكذا كان يبدو ـ كجماعة دينية خالصة، هدفها «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، بدأت تكشف عن وجهها السياسي بصورة واضحة؛ اذ أعلن البنّا عن ان هؤلاء الذين يظنون ان تعاليم «الاسلام انما تتناول الناحية الدينية أو الروحية دون غيرها مخطئون في هذا الظن؛ فالاسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، ومصحف وسيف، لا ينفك واحد من هذين الامرين عن الآخر»[٢٨].

في تلك الاثناء، وفي ظل تعاظم الوزن السياسي والجماهيري للجماعة في مصر، بدأت جماعة الاخوان تبدي اهتماماً أكثر بالقضية الفلسطينية، كمقدمة لتوسيع نطاق دعوتها وتمدّدها التنظيمي في فلسطين والدول العربية الاخرى. وقد قدّمت الثورة الفلسطينية المشتعلة في فلسطين آنذاك (ثورة ١٩٣٦) مادة هامّة للجماعة في مصر لاتخاذ سلسلة من المواقف والمبادرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني. فقد شنّت مجلة الاخوان على صفحاتها حملة من «النقد لموقف المفكّرين المصريين المتّسم بالسلبية ازاء هذه القضية الاسلامية الهامّة، وكذلك لموقف باقي الفئات الاسلامية في مصر من شباب وأطباء وأثرياء، لأنهم تقاعسوا عن التطوّع للدفاع عن هذا الوطن المقدّس، ولم يتبرّعوا بالمال لانقاذ ديار فلسطين، ولم يبادروا الى ارسال النجدات الطبية لعلاج المرضى والجرحى وشهداء الاسلام هناك»[٢٩]. ودعا البنّا الى عقد اجتماع استثنائي للاخوان في مصر، في آذار (مارس) ١٩٣٦، تمّ فيه تأليف لجنة مركزية، برئاسته، لمساعدة فلسطين[٣٠]. وأصدرت الجماعة بياناً الى «عموم الاخوان» حثّتهم فيه على المساهمة بالمال، والمشاركة في جمع التبرّعات. وبالاتفاق مع الحكومة المصرية والمفتي في فلسطين، أصدرت الجماعة طوابع سمّتها «قرش فلسطين». وفي ذكرى تصريح بلفور (٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٣٧)، قامت الجماعة بتنظيم سلسلة من التظاهرات الشعبية في أماكن عديدة من مصر. وعندما عُقد المؤتمر العربي لنصرة فلسطين، في بلودان، في العاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٥، بعث البنّا، باسم الاخوان في مصر، ببرقية أعرب فيها عن استعدادهم للدفاع عن فلسطين بدمائهم وأموالهم. ويعتقد بعض المصادر بأن عدداً من الاخوان، بقيادة محمود عبده، تطوّع، فعلاً، للقتال الى جانب الثوار الفلسطينيين. وبلغت جهود الاخوان في مصر، في ذلك الحين، ذروتها بعقد مؤتمر في المركز العام للجماعة، في العتبة، في القاهرة، لدرس مشكلة فلسطين، حضره عدد من الشخصيات العربية البارزة، وطالب الدول العربية بالتدخّل لانقاذ فلسطين[٣١]. كما كان بين الخطوات الهامّة التي قام بها البنّا، أيضاً، ارساله أول مبعوثيْن الى فلسطين وسوريا ولبنان، هما عبدالرحمن البنّا (الساعاتي) ومحمد أسعد الحكيم، اللذان قابلا الحاج أمين الحسيني في القدس[٣٢].

زادت تلك الجهود في وزن ونفوذ وشعبية الاخوان المسلمين في مصر، ومهّدت لهم الطريق للانتشار والتوسّع في فلسطين. وربما كان لدور الاخوان في مساندة القضية الفلسطينية آثاره في التخفيف من النتائج السلبية الناجمة عن المواقف السياسية التي اتخذتها الجماعة في القضايا الداخلية المصرية، ومنها عقد الجماعة لمؤتمرها الرابع (سنة ١٩٣٦) «لهدف وحيد هو الاحتفال باعتلاء جلالة الملك على العرش»[٣٣]، وتأييد الجماعة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ التي أبرمها صدقي باشا مع البريطانيين ورفضتها مصر كلها[٣٤].

التأسيس والانتشار

تركت مواقف الاخوان وجهودهم في مساندة القضية الفلسطينية ودعمها أثراً طيباً في معظم فئات الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية. فقد بعث الحاج أمين الحسيني، سنة ١٩٣٦، برسالة الى الاخوان، حيّاهم فيها على الجهود والاعمال المباركة التي يقومون بها «بكل حميّة ونشاط»، فأوجبت «علينا ان نشكركم بما انتم أهله، ونقدر لكم شعوركم الفيّاض وحميّتكم الاسلامية حق تقديرها، ونعلمكم بأن الرأي العام العربي في فلسطين قد تلقّى مقرراتكم الحكيمة ومساعيكم الحميدة بالشكر الجزيل والثناء الكثير»[٣٥]. كما بعث عوني عبد الهادي برسالة شكر مماثلة الى الأمام البنّا[٣٦].

وبفضل مواقفهم، نجح الاخوان المسلمون في استقطاب، وتنظيم، عدد من الفلسطينيين في صفوفهم، وخصوصاً في أوساط الطلبة الذين كانوا يدرسون في الجامعات والمعاهد المصرية. اذ ساهم هؤلاء، بعدما عادوا الى فلسطين، في نشر فكر الاخوان وتوسيع تنظيمهم في فلسطين. «وأحد الامثلة على ذلك الشيخ مشهور ضامن بركات الذي كان احد الطلبة الدارسين في مصر في مطلع الاربعينات، والذي أصبح، فيما بعد، رئيس المعهد الديني في عكّا، كما أصبح رئيس شعبة ' الاخوان المسلمين' في نابلس عند تأسيسها [في] العام ١٩٤٦»[٣٧].

وتختلف المصادر في تحديد زمان ومكان أول فرع للاخوان المسلمين في فلسطين. فبينما اعتبرت بيان نويهض الحوت ان «جمعية المكارم»، التي أُسِّست سنة ١٩٤٣، في القدس، كانت أول شكل تنظيمي للاخوان المسلمين في فلسطين[٣٨]؛ فان يوسف عميرة، وهو احد قادة الاخوان المسلمين في فلسطين، أكد ان أول فرع للاخوان أُنشئ في فلسطين كان فرع غزة، الذي أُسِّس في نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان يرأسه الحاج ظافر الشوّا، الذي رأس، أيضاً، «جمعية التوحيد»، احدى واجهات النشاط الجماهيري والتنظيمي للاخوان[٣٩].

والمؤكد انه كان هناك، سنة ١٩٤٤، تنظيم للاخوان المسلمين في فلسطين. فقد حضر مؤتمر الاخوان في مدينة حلب ممثلون من فلسطين، بالاضافة الى مصر وسوريا[٤٠]. وخلال فترة محدودة، تمكّن الاخوان من تأسيس عدد من الفروع، كان بينها فرع مدينة يافا، الذي أُسس إمّا في أواخر سنة ١٩٤٥، أو في أوائل سنة ١٩٤٦. وقد أُقيم، بمناسبة افتتاح الفرع، حفل شارك فيه مندوبون عن الاخوان المسلمين في مصر. «وقد تولّى رئاسة المكتب الاداري للفرع ظافر الدجاني، ومعه تسعة أعضاء، من بينهم الحاج محمد الغلاييني وخليل الوفائي والشيخ حسين المصري (سكرتير الشعبة)؛ وكان فرع يافا احد أكثر الفروع بروزاً في فلسطين؛ وقد زاد عدد أعضائه على ٣٠٠ عضو؛ وقد استفاد الاخوان، في يافا، من كثرة تردّد مسؤولي الاخوان المصريين على الفرع؛ وكان من الذين يتردّدون على يافا من اخوان مصر سعيد رمضان وعبد المعزّ عبد الستار»؛ حيث كان الزائرون يشاركون في النشاط ويلتقون بالاعضاء ويحاضرون بالناس[٤١].

لكن الخطوة الأهمّ، التي جاءت بمثابة الميلاد الحقيقي لجماعة الاخوان المسلمين الفلسطينية، كانت افتتاح فرع الجماعة في حي الشيخ الجراح في القدس، بتاريخ السادس من أيار (مايو) ١٩٤٦. ويبدو ان تلك الخطوة جاءت نتيجة جهود تنظيمية مباشرة بذلها الشيخ عبد المعز عبد الستار «الذي أوفده البنّا الى فلسطين لهذا الغرض، حيث مكث في فلسطين لمدة شهرين، وأخذ يتنقّل بين مدن يافا وحيفا وعكا وغزة والقدس ويلقي المحاضرات ويصلح النفوس...»[٤٢] ولقد عكس حفل

الافتتاح، الذي تمّ بحضور الشيخ عبدالستار وحشد كبير من الشخصيات الوطنية الفلسطينية، مستوى صعود وزن الاخوان في فلسطين. وحسب مجلة «المنتدى» التي كانت تصدر حينها في القدس، «كان عدد الذين لبّوا الدعوة يزيد على الألفي مدعوّ من القدس والقرى المجاورة ومندوبي جماعة الاخوان من فلسطين وشرق الاردن»(٤٣).

والواضح ان افتتاح فرع الاخوان في القدس كان فاتحة توسّع تنظيمي أكبر. فقد تمّ تأسيس عدد من فروع الاخوان؛ «فأنشئت فروع في قلقيلية واللد ونابلس وطولكرم والمجدل وسلواد (تولّى مسؤوليته عبدالرزاق عبدالجليل) والخليل (من أبرز اعضائه د. حافظ عبدالنبي وعيسى عبدالنبي وراشد سلهب). وقد تتابع انشاء فروع الاخوان المسلمين في شمال، ووسط، وجنوب، فلسطين، حتى زادت تلك الفروع ـ كما ذكر الشيخ حسن البنّا نفسه ـ على عشرين فرعاً»(٤٤). وكان من أبرز الفروع، التي أُسّست، فرع حيفا، الذي رأسه الشيخ عبدالرحمن مراد، وكان يوجد في حيفا جمعيتان اسلاميتان، هما «جمعية الاعتصام» (أُسست سنة ١٩٤١) و«الجمعية الاسلاميّة». وذكر الشيخ عبدالرزاق عبدالجليل، وهو احد قادة الاخوان، «ان وفداً من ' اخوان' مصر جاء الى حيفا لضمّ ' جمعية الاعتصام' الى الاخوان، وظلّوا هناك خمسة أيام، وكان من بينهم سعيد رمضان». وأضاف الشيخ عبدالرزاق، الذي كان عضواً في «جمعية الاعتصام» ان «أكثر أعضاء جمعية الاعتصام انضمّ الى جماعة الاخوان، حيث ان جزءاً منهم انضمّ فوراً؛ امّا الباقون، فقد تريّثوا قليلاً، ثمّ انضموا بشكل رسمي بعد ذلك»(٤٥).

ويبدو ان فرع حيفا تميّز بنشاط وفاعلية ملحوظين. فخلال عام واحد تقريباً عقد الفرع مؤتمرين. في المؤتمر الاول، الذي عُقد بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر)، اتُخذ العديد من القرارات السياسية الهامّة، مثل اعتبار حكومة فلسطين مسؤولة عن الوضع السياسي المضطرب، وتأييد الجامعة العربية، وتأييد مطالب مصر بالجلاء ووحدة النيل، وعرض قضية فلسطين على مجلس الامن، وتأييد المشاريع التي ترمي الى انقاذ الاراضي، وعدم الاعتراف باليهود الطارئين على البلاد، وتعميم شُعب الاخوان في فلسطين(٤٦). وفي المؤتمر الثاني، الذي عُقد بتاريخ ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، اتُخذ العديد من القرارات الهامّة أيضاً. فقد أعلن المؤتمرون «تصميمهم على الدفاع عن بلادهم بجميع الوسائل واستعدادهم للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية في هذا السبيل». واستنكروا كل محاولات «تعلّل العرب والمسلمين بتحقيق الاهداف الوطنية من طريق مجلس الامن [الدولي] أو هيئة الامم المتحدة، بعد ان أسفرت المحاولات الكثيرة عن حقيقة هذه المنظمات الدولية، وانها ليست الاّ ثوباً خالصاً لمطامع الدول الكبرى المستعمرة». كما أعلن المؤتمرون عن تحمّل نصيبهم كاملاً من تكاليف النضال. كذلك، أعلن مندوبو الاخوان في شرق الاردن عن انهم على استعداد كامل لحمل نصيبهم في تحرير فلسطين. وفي المجال التنظيمي، قرّر المؤتمر تعميم نظام الاسر في جميع انحاء فلسطين «وان المندوب الذي اختاره المكتب الاداري في فلسطين يزاول هذه المهمّة فعلاً. وعلى الاخوان ان يكونوا عوناً في تنفيذ القانون العام». وطالب المكتب التنفيذي «بعقد اجتماع سريع لفرق الجوّالة في شُعب فلسطين لاختيار مراقب عام يشرف على شؤونها الاشراف الدقيق». وقرّر المؤتمر أيضاً «تأليف مجالس المناطق حسب النظام الذي وضعه المكتب الاداري للاخوان المسلمين»(٤٧).

يتبيّن ممّا تقدّم ان الاخوان في فلسطين انتشروا وتوسّعوا بشكل كبير في فترة زمنية قياسية لا تزيد على أربعة أعوام، على أكثر تقدير (١٩٤٣ ـ ١٩٤٧)؛ وان توسّعهم وانتشارهم جاءا ثمرة جهود فكرية وسياسية وتنظيمية بذلها الاخوان المسلمون المصريون. ويبدو ان عملية الاستقطاب

والتـوسّع التنظيمي والجماهيري قد تمّت بسرعة ويُسر شديدين، لا بسبب تزايد الاحترام والتقدير الشعبي لمواقف الاخوان في مصر في دعم القضية الفلسطينية ومناصرتها لها فحسب، بل، أيضاً، لكون الافكـار التي طرحها الاخوان كانت تلتقي، بصورة عامّة، مع الوعي الديني والاجتماعي السائد، فضـلاً عن ان الحـركة الوطنية الفلسطينية كانت ذات سمات دينية واضحة. فلم يواجه الاخوان المسلمون في فلسطين بتيار علماني عروبي أو وطني قوي، كما هو الحال بين الاخوان المسلمين وحزب الوفد في مصر. ولم يكن بعض شعارات وأفكار الاخوان، مثل فكرة «الجامعة الاسلامية»، يصطدم، بصورة حادّة، مع فكرة «الجامعة العربية» أو «القومية العربية» لدى الفلسطينيين. فقد كان الخطاب السيـاسي في فلسـطين لا يميّز كثيراً بين الفكرين، أو لا يضع تناقضاً بينهما. ويلاحظ من قرارات المؤتمرين، الاول والثاني، للاخوان في حيفا، ان شعاراتهم ومواقفهم كانت تتّسم، عموماً، بانسجامها مع مواقف مختلف القوى الوطنية. بل لعلّهم كانوا أكثر انفتاحاً على التعاون والتحالف مع كل القوى الفلسطينية، بمن في ذلك الشيوعيون. ويُذكر ان الاخوان، في يافا، قد اشتركوا، في اطار اللجان القومية سنة ١٩٤٧، مع الشيوعيين. وقد تكرّر هذا التحالف في غزة، أواسط الخمسينات. ومثل هذا الموقف لم يقدم الاخوان في مصر عليه. وربما يعود سبب ذلك التحالف الى هشاشة وضعف التكوين العقائدي عند الاخوان الفلسطينيين في الاعوام الاولى من مسيرتهم. وأغلب الظن ان عملية الاستقطاب والتنظيم لدى الاخوان لم تتمّ على أسس عقائدية متماسكة، بل كان الموقف «الجهادي» ضد الوجود الصهيوني هو العنصر الابرز للاستقطاب التنظيمي.

دور «الاخوان المسلمين» في حرب العام ١٩٤٨

لم يتردّد الاخوان المسلمون في إتخاذ موقف واضح، وصريح، من المشاركة في القتال الذي نشب في فلسـطين سنة ١٩٤٨. وقد لعب «الاخوان...» من فلسطين ومصر وسوريا والاردن أدواراً بالغة الاهميـة في المعـارك العسكرية التي دارت في معظم انحاء فلسطين ضد القوات الصهيونية، وكان لمساهمتهم آثارها في زيادة شعبيتهم واستمرار تنظيمهم كأحد أقوى الاحزاب والحركات السياسية التي ظلّت موجودة في أعقاب «النكبة» على الساحة الفلسطينية. وفي ما يلي نرصد تلك الادوار بشكل فردي مستقل.

«الاخوان المسلمون» في فلسطين

أظهرت قرارات مؤتمر الاخوان المسلمين في حيفا، الذي عقد بتاريخ ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، الاستعداد العالي لدى «الاخوان...» الفلسطينيين «للدفاع عن الوطن». وقد ترجم الاخوان قرارهم بصورة عملية، فشاركوا في عمل اللجان القومية التي أُعيد بعثها ـ بعد احد عشر عاماً من الغياب ـ فور اعلان قرار التقسيم[٤٨]. وكان أكثر ما يشدّ الانتباه في عمل الاخوان، في اطار اللجان القومية، قبولهم المشاركة فيها الى جانب شيوعيين ومسيحيين. فقد كانت «اللجنة القومية في يافا» تتألف من أربعة عشر عضواً يمثّلون الحزب العربي والجبهة العربية والشيوعيين والاخوان المسلمين ونادي الشبيبة الاسلامية والنادي العربي، وفي الوقت نفسه روعي، في اختيار الاعضاء، تمثيلهم للطوائف المتعدّدة، ثمّ انضمّ اليهم خمسة أعضاء من زعماء القرى المجاورة»[٤٩]. وقد مثّل الاخوان، في اللجنـة، ظافـر راغب الدجـاني (رئيس الغرفة التجارية في يافا)، الذي تولّى مسؤولية الشؤون الاقتصادية فيها.

ويبـدو ان يافـا كانت من أهمّ المـواقـع التي ساهم الاخوان فيها في القتال، حيث كانت لهم

وحدات عسكرية مستقلة. وحسب ما أورده عارف العارف، كان للاخوان في يافا «قوات متحرّكة يبلغ عددها ٣٠ مجاهداً بقيادة حسن عبدالفتاح والحاج احمد الدولة، وكان عندهم ٣٠ بندقية ورشاش واحد و٢ ستن، وقد كانوا يهبّون لنجدة المواقع كلّما دعت الحاجة»[٥٠]. وروى يوسف عميرة ان كامل الشريف، وهو من قادة الاخوان المسلمين المصريين، جاء الى يافا مع سرية من شبان الجامعات، وتولّى، لفترة، قيادة مجاهدي الاخوان الذين كان يبلغ عددهم مئة مجاهد، وكان قائداً لمنطقة «كرم التوت» التي تقع بين يافا وتل ـ أبيب، حيث خاض المجاهدون هناك العديد من المعارك ضد «اليهود»، وخصوصاً معركة الهجوم على مستعمرة بيتح تكفا[٥١]. وذكر عميرة ان الاخوان تولّوا، في اثناء الحرب، الدفاع عن مناطق البصّة وتل الريش والعجمي والنزهة في يافا، بالاضافة الى المحافظة على الأمن داخل المدينة[٥٢]. وأضاف، انه عند سقوط مدينة يافا، غادرها ٥٦ مقاتلاً في اتجاه غزة، ونزلوا هناك في ضيافة «جمعية التوحيد». وقد اعتقلهم الجيش المصري، ولم يفرج عنهم الّا بعد جهود استمرت خمسة، أو ستة، أيام، وبعد ان صادر الجيش أسلحتهم[٥٣].

وفي قرية سلواد، قضاء رام الله، كوّن الاخوان المسلمون فصيلاً عسكرياً مستقلاً ضمّ خمسين من أعضاء الاخوان وأنصارهم، بقيادة عبدالرزاق عبدالجليل. وقد اشترك هذا الفصيل، كنجّادة، في المعارك التي وقعت في المنطقة؛ وساهم في معركة القسطل، التي قادها عبدالقادر الحسيني، في الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٤٨، واستشهد فيها. وقد أُصيب عبدالرزاق نفسه في قدمه في هذه المعركة[٥٤]. أمّا باقي الاخوان في المناطق الاخرى، فقد شاركوا ضمن مجموعات المتطوّعين للاخوان المصريين والسوريين والاردنيين.

«الاخوان المسلمون» في مصر

رأينا، فيما سبق، كيف قام الاخوان في مصر بدور كبير الأهمية في دعم ومناصرة القضية الفلسطينية، في ابّان ثورة ١٩٣٦، وبعدها. وقد تعاظم هذا الدور في اثناء وجود المفتي الحاج امين الحسيني في القاهرة سنة ١٩٤٦؛ اذ وطّد الاخوان صلتهم به، وكان «المفتي يكثر من زيارتهم في بيوتهم وفي المركز العام، حتى أصبح مستشاراً لهم في كثير من الامور؛ كما كان المفتي يكثر من استشارة البنّا بكل ما يتعلّق بقضية فلسطين»[٥٥]. وقد كان للاخوان المصريين تأثير ملحوظ في الزعامة الفلسطينية. وبرز ذلك بتدخل البنّا من أجل وضع حدّ للخلاف الذي كان قائماً بين منظمتي النجادة والفتوّة بالاتفاق مع المفتي[٥٦]. وقد وقع الخلاف بين المنظمتين بسبب التنافس فيما بينهما، وبسبب محاولة الحزب العربي الهيمنة على منظمة النجادة. وقد نجحت جهود الوساطة التي قام البنّا بها ـ على الاقل من الناحية الرسمية ـ في توحيد المنظمتين في منظمة واحدة، اطلق المفتي عليها اسم «منظمة الشباب العربي»، وذلك عقب اجتماع في القاهرة ضمّ المفتي والبنّا ومحمد علّوبة باشا ومحمد صالح حرب، بالاضافة الى كامل عريقات رئيس الفتوّة، ومحمد نمر الهواري رئيس النجادة، اللذين حضرا الى القاهرة لهذا الغرض. وقرّر المجتمعون تعيين الصاغ محمود لبيب (مصري) قائداً للمنظمة، وكل من عريقات والهوّاري مساعدين له. والواضح ان تعيين الصاغ لبيب كان أول حلقة من حلقات مشاركة الاخوان في مصر في حرب فلسطين. فقد ذكر لبيب، في شهادته الى القضاء المصري سنة ١٩٥١، ان «مسألة التطوّع ترجع الى العام ١٩٤٧، عندما عيّنتني الهيئة العربية العليا لفلسطين قائداً لمنظمة شباب فلسطين، فسافرت الى هناك، وأمكنني ان اكوّن، بمساعدة الهيئة العربية العليا، جيشاً ضخماً من أهالي فلسطين، للدفاع عن أراضيها. ولمّا أحسّ الانكليز بذلك ورأوا ان هذه الحركة ضد اليهود أمروا باخراجي من فلسطين، فأبيت وامتنعت، فأخرجوني بالقوّة. ولمّا رجعت من فلسطين

اتصلت بسماحة مفتي فلسطين ورجال الهيئة العربية، وافهمتهم ان فلسطين لا ينقصها الاّ السلاح، فبدأوا بالسعي لدى الحكومة المصرية للتصريح لهم بجمع السلاح. وفي هذا الوقت صدر قرار هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين، فثار الاخوان وبادروا بالتطوّع، وقد أعطتهم الحكومة تراخيص بجمع السلاح، وقد اشترينا السلاح بالفعل وأخذناه الى العريش، وهناك أقمنا معسكراً ذهبنا اليه في اعداد قليلة حتى لا يشعر بنا الجواسيس. ولمّا تجمّعنا قوة كبيرة دخلنا فلسطين. وفي شباط (فبراير) سنة ١٩٤٨، دخل متطوّعو الاخوان المسلمين فلسطين»[٥٧].

وكما هو واضح، كان لاصدار قرار التقسيم دور محفّز على انتقال الاخوان في مصر الى المشاركة العسكرية. فعلى اثر اصدار القرار، نظّم الاخوان تظاهرة ضخمة في القاهرة، بتاريخ ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧، أعلن البنّا فيها «ان الاخوان المسلمين قد تبرّعوا بدماء عشرة آلاف متطوّع في سبيل فلسطين»[٥٨].

وقد دخل أول فوج من المتطوّعين من الاخوان وأنصارهم فلسطين من طريق الحيلة، بسبب رفض حكومة النقراشي طلبهم اجتياز الحدود الى فلسطين، فدخلوا بحجة القيام برحلة علمية في سيناء، حيث «اجتاز فريق منهم الترعة الى سيناء؛ ومن هناك راحوا يتسلّلون الى ربوع فلسطين»[٥٩]؛ وكان ذلك في شهر شباط (فبراير) ١٩٤٨، أي قبل دخول الجيوش العربية فلسطين بثلاثة شهور تقريباً. وبعد أخذ وردّ مع الحكومة المصرية، استطاع الاخوان الحصول على موافقتها بالسماح لهم «بالتدريب على القتال في معسكر ' الهاكستيب ' في مصر. وقامت الحكومة بتزويدهم بالاسلحة؛ كما زوّدتهم بمئة جندي من جنود المدفعية وبعدد من الضباط ممّن تركوا الجيش. وقد ارتدى هؤلاء ملابس الاعراب وطلوا بعض الطائرات بلون مختلف عن لون الطائرات المصرية، وراح الجميع يتنادون للقتال؛ وكان يشرف على حركة التطوّع الصاغ محمود لبيب. امّا برامج التدريب، فكان يشرف عليها البكباشي حسين مصطفى، من رجال الجيش المصري، [كما] تولّت الجامعة العربية امداد الحركة بالمال»[٦٠].

شكّل المتطوّعون ثلاث كتائب. الاولى قادها البكباشي احمد عبدالعزيز، وكانت تعمل، في بادىء الامر، في النقب، ثمّ انتقلت الى القطاع الكائن في جنوب القدس. والثانية قادها البكباشي عبدالجواد طبّالة، وقد رافقت هذه الكتيبة، في بادىء الامر، الجيش المصري في المعارك التي دارت رحاها في قطاع غزة؛ ولمّا استشهد احمد عبدالعزيز استقرت في قطاع بيت لحم. والثالثة قادها اليوزباشي محمود عبده، وقد عُهد اليها بالدفاع عن صور باهر، متضامنة، في ذلك، مع الاخوان المسلمين الاردنيين بقيادة الشيخ عبداللطيف قوره. ولا شك في ان «الاخوان» المصريين قد أبلوا بلاء حسناً في القتال ضد القوات الصهيونية، وخصوصاً في مناطق غزة ورفح وبئر السبع والقدس وبيت لحم وصور باهر[٦١].

«الاخوان المسلمون» في سوريا

أظهر «الاخوان...» في سوريا اهتماماً بارزاً بالقضية الفلسطينية، وبتطورتها. وعندما أُعلن قرار التقسيم، نظّم الاخوان، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، تظاهرة كبرى في دمشق، اقتحموا، خلالها، السفارة الاميركية والمفوّضية الفرنسية والمفوّضية البلجيكية، كما لم يسلم مقرّ صحيفة «الشعب» التابعة للحزب الشيوعي السوري من هجوم المتظاهرين، بسبب تأييد الحزب لقرار التقسيم[٦٢].

وقد أعلن «الاخوان...» في سوريا، في سياق استعدادهم للمشاركة في القتال في فلسطين، «ميثاقاً مقدّساً لتشكيل جيش لتحرير فلسطين؛ وقاموا بتأسيس معسكر للتدريب العسكري في قطنا[٦٣].

وحسب بعض المصادر، فان كتيبة من المتطوّعين، بقيادة «الاخوان...» المصريين، غادرت ميناء بورسعيد للالتحاق بقوات «الاخوان...» في سوريا؛ وقد ودّعهم البنّا بقوله: «هذه كتيبة المسلمين المجاهدة بكل عددها وأسلحتها تتقدّم للجهاد في سبيل الله ومقاتلة اليهود أعداء الاسلام والوطن، ستذهب الى سوريا حتى تنضمّ الى باقي المجاهدين». وأضافت المصادر نفسها، ان الكتيبة استقبلت استقبالاً شعبياً كبيراً، وكان في مقدّم المستقبلين المراقب العام للاخوان في سوريا، مصطفى السباعي. وظهر ٢٣ آذار (مارس)، سافر البنّا الى دمشق لتفقّد احوال المتطوّعين هناك.

وقد وصلت أول مجموعة من «الاخوان...» في سوريا الى فلسطين برفقة عبدالقادر الحسيني، وكان يقودها عبدالرحمن الملوحي. وتزامن وصول المجموعة مع اندلاع معركة القسطل، فشاركت فيها. أمّا المجموعة الثانية، فكانت بقيادة المراقب العام للاخوان في سوريا، الشيخ مصطفى السباعي.

تركّزت المشاركة القتالية لـ «الاخوان...» السوريين في منطقة القدس، حيث خاضوا سلسلة من المعارك العسكرية ضد القوات الصهيونية، منها معركة باب الخليل، ومعركة الحي القديم، ومعركة القطمون، ومعركة الشيخ جرّاح، ومعركة المصرارة. كما شكّل الاخوان قوة لحفظ الامن في مدينة القدس، بقيادة الشيخ ضيف الله مراد[٦٤].

«الاخوان المسلمون» في الاردن

كان حضور مندوبين عن «الاخوان...» الاردنيين مؤتمر «الاخوان» في حيفا، بتاريخ ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، واعلانهم عن الاستعداد الكامل «لحمل نصيبهم في تحرير فلسطين»، دلالة أكيدة على اصرار «الاخوان...» الاردنيين على المشاركة في القتال. وفعلاً، لقد نظّم «الاخوان...» في الاردن أنفسهم وتحرّكوا بهذا الاتجاه. ففي عمّان، شكّل الاخوان المسلمون سرّية متطوّعين ضمّت نحو ١٢٠ رجلاً، سُمّيت «سرّية ابو عبيدة»، تولّى قيادتها المراقب العام للاخوان في الاردن، عبداللطيف ابو قورة. أمّا قيادتها العسكرية، فتولّاها الملازم المتقاعد ممدوح الصرايرة. وقد دخلت هذه السرية فلسطين بتاريخ ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، وتمركزت في عين كارم وصور باهر. وهناك خاضت العديد من المعارك، استشهد، خلالها، عدد من المجاهدين. وفي اربد، حشد «الاخوان...» نحو مئة متطوّع تولّى قيادتهم احمد محمد الخطيب مسؤول شعبة «الاخوان...» في اربد. وقد اقتصر دور هذه المجموعة على مهاجمة المستعمرات اليهودية قرب الحدود[٦٥].

استنتاجات

لقد رأينا في ما تقدّم كيف ولد تيّار الاسلام السياسي، ونما، وتصاعد، نتيجة اشكالية فكرية وثقافية وسياسية، عكست، في جوهرها، الاشكالية الاقتصادية ـ الاجتماعية التي برزت ازاء التحدّي الاقتصادي، والاجتماعي، والفكري، والثقافي، والسياسي، الغربي. وهي اشكالية نشأت منذ افاق العرب على هذا التحدّي في منتصف القرن الثامن عشر، وما زالت قائمة حتى اليوم. وعليه، فان هذا التيار، الذي ولد مع هذه الاشكالية، وتغذّى من عناصر الفشل في حلّها، لا يزال بكل تعبيراته القديمة والراهنة والمحتملة يمتلك أسباب استمراره وبقائه، بغض النظر عن حجم ووزن وشكل هذا الوجود، والتبدّلات والتغيّرات التي يمكن ان تطرأ عليه من حين الى آخر، بفعل شروط اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، عديدة ومتنوّعة.

وبقيت فلسطين، بسبب ضعف مقوّماتها المجتمعية والكيانية، مكاناً للتأثّر بفكر النهضة

عامّـة، وبالتيار الاسلامي خاصة. وقد تمكّن التيار الاسلامي المتبلور والصاعد في مصر، المستعد للتمدّد التنظيمي الى خارج نطاق اقليمه المصري الذي نشأ فيه، من ان يجد في البنية الفلسطينية تربة لتوسّعه وانتشاره، مستفيداً من مواقفه المناصرة للقضية الفلسطينية ومن مستوى الوعي السائد في فلسطين.

وعـلى الرغم من ان تشكيـلات الاسـلام السيـاسي في فلسطين («جمعية الشبان المسلمين»، و«الاخوان المسلمون») ظلّت امتداداً تنظيمياً للحركات الأم في مصر، فانها تميّزت بخصائص وسمات خاصة أهمّها طغيان الوجه الوطني السياسي على الوجه العقائدي الديني.

وقد كان الاخوان المسلمون من أهمّ القوى والاحزاب التي قامت بدور ملموس في دعم الثورة الفلسطينية ومساندتها، وخصوصاً في اثناء ثورة ١٩٣٦ وحرب فلسطين. وقد حقّق هذا الدور لها رصيـداً جمـاهيرياً كبيراً ساعدهم، على الساحة الفلسطينية، في الحياة والاستمرار، على الرغم من أوضاع ما بعد النكبة.

---

(١) البـرت حوراني، **الفكـر العـربي في عصر النهضـة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦، ص ١٩٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٧٥.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٦.

(٤) د.عبـدالوهـاب الكيـالي، **تاريـخ فلسـطين الحـديث**، بيروت: المـؤسسـة العـربيـة للدراسـات والنشر،الطبعة الثامنة، ١٩٨١، ص ٤٣ و٤٤.

(٥) للمـزيـد، راجـع د. ماهـر الشريف، **تاريخ فلسـطين الاقتصـادي ـ الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥، ص ١٥ ـ ٤٢.

(٦) للمزيد عن الجمعيات والمنظّمات التي شارك الفلسـطينيـون فيهـا، وعن أسماء بعض المشاركين، يمكن العـودة الى بيـان نويهض الحـوت، **القيـادات والمـؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢٠ ـ ٢٨، وملحق جداول الاسماء (الجدول الرقم ٢)، ص ٨٤٦ ـ ٨٤٨.

(٧) طارق البشري، **المسلمون والأقباط في اطار الجمـاعـة الوطنيـة**، القـاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص ٤٦٦.

(٨) محسن محمـد صالح، **التيـار الاسلامي في فلسـطين وأثـره في حركـة الجهـاد، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٨، ص ١٥٧.

(٩) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٩.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٧.

(١٢) البشري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦٧.

(١٣) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٩.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) د. عبـدالوهـاب الكيـالي، **وثائق المقاومة الفلسـطينيـة العـربيـة ضد الاحتـلال البـريـطاني والصـهيـونيـة، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص ١٠١ و١٠٣ ـ ١٠٤.

(١٦) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٩.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ١٩٠.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) **المصدر نفسه**.

(٢١) يمكن مراجعـة ملحق جداول الاسمـاء: أعضـاء «حـزب الاستقـلال العـربي» (ص ٨٧٩)، وأعضاء «حزب الدفاع العربي» (ص ٨٨٣)، وأعضاء «الحـزب العربي الفلسطيني» (ص ٨٨٠)، وأعضاء

«حزب الكتلة الوطنية» (ص ٨٨٥)، ومقارنتها بأسماء الاعضاء المؤسسين في مؤتمر الأندية الاسلامية والاعضاء المؤسسين في فروع جمعيات الشبان المسلمين (الملحق الرقم ١٩)، ص ٨٦١، وذلك في كتاب الحوت، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٢) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٢.

(٢٣) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٢٤) د. رفعت السعيد، **حسن البنّا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين: متى، كيف، ولماذا؟** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، الطبعة الخامسة، بلا تاريخ نشر، ص ٦٠.

(٢٥) حسني أدهم جرّار، **الحاج امين الحسيني رائد جهاد وبطل قضية**، عمّان: دار الضياء للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٣٤٨.

(٢٦) د. عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ١٢٨.

(٢٧) د. السعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠١.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ١٢٧.

(٢٩) د. عواطف عبد الرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧.

(٣٠) جرّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٦.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٨ و٣٦٠ و٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٣.

(٣٣) د. السعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٢.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨.

(٣٥) صالح، **مصدر سبق ذكره**، الوثيقة الرقم ١١٥، ص ٥٠٩.

(٣٦) **المصدر نفسه**، الوثيقة الرقم ١٤، ص ٥٠٨.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٣٩.

(٣٨) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٢.

(٣٩) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤١.

(٤٠) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٢.

(٤١) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٣.

(٤٢) جرّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٦٨.

(٤٤) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٥.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٤٤.

(٤٦) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٣.

(٤٧) صالح، **مصدر سبق ذكره**، الوثيقة الرقم ٢١، ص ٥١٥.

(٤٨) أُسست اللجان القومية بصورة عفوية سنة ١٩٣٦، اثر الاضراب الكبير.

(٤٩) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠١.

(٥٠) عارف العارف، **النكبة** (جزآن)، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٤، الجزء الاول، ص ٢٣٤.

(٥١) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦٥.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٦٦.

(٥٣) **المصدر نفسه**.

(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٦٧.

(٥٥) جرّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٠.

(٥٦) أُسست منظمة النجادة في أواخر سنة ١٩٤٥، وضمّت في عضويتها آلاف الشبان، وكانت ذات صبغة عسكرية. وقد أعلنت ولاءها السياسي للحاج امين الحسيني، وترأسها محمد نمر الهوّاري. امّا منظمة الفتوّة، فقد شكّلت كجناح شبه عسكري لـ «الحزب العربي...»، وقادها كامل عريقات.

(٥٧) جرّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧١.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٧٤.

(٥٩) العارف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٣٩٨.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٩٩.

(٦١) **المصدر نفسه**.

(٦٢) جرّار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٩.

(٦٣) **المصدر نفسه**.

(٦٤) عباس السيسي، **في قافلة الاخوان المسلمين**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، ١٩٨٦، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٦٥) صالح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

جريدة «الكوكب» والقضية الفلسطينية
(١٩١٦ ـ ١٩١٩)

د. بهجت صبري

عملت بريطانيا، في أعقاب تطوّر الاحداث على الساحة الدولية، عشية اندلاع الحرب العالمية الاولى، وإعلان تركيا عن مشاركتها في الحرب، الى جانب دول الوسط، على ترتيب أوضاعها في المنطقة العربية، التي كان معظمها خاضعاً للسيادة التركية. ما كان يشكّل خطراً على الوجود البريطاني في مصر ومنطقة الخليج العربي وغيرها من مناطق النفوذ البريطاني.

وقد أخذت بريطانيا، بعد ان عزّزت من تواجدها العسكري على امتداد قناة السويس، في استمالة الشعوب العربية الساخطة على الاتراك. وساعدها في ذلك عاملان هما، الوجود البريطاني في مصر الذي وفّر مركزاً متقدّماً للاتصال بالجانب العربي؛ ووجود أرضية صالحة للحركة قوامها سخط عربي منتشر في مراكز عدّة، وخصوصاً في بلاد الشام والحجاز.

ولاعتبارات معيّنة وقع اختيار بريطانيا على الشريف حسين لتولي قيادة ثورة عربية ضد الأتراك. حيث بدأت لهذا الغرض اتصالات رسمية بين بريطانيا، من خلال معتمدها في مصر، السير هنري مكماهون، وبين الجانب العربي من خلال الامير فيصل. وبلغ عدد الرسائل المتبادلة بين الطرفين البريطاني والعربي عشر رسائل تناولت قضيتين رئيستين: إستقلال العرب والحدود. وكان لكل طرف مفهومه المختلف حول كل منهما، اللتين تواصل البحث والنقاش حولهما حتى في تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى.

مهما يكن من أمر، فقد أعلن الشريف حسين، في العاشر من حزيران (يونيو) ١٩١٦، الثورة على الاتراك، في وقت ركّزت القيادة البريطانية، في القاهرة، جهودها على استمالة العرب وكسبهم الى جانبها. الأمر الذي تطلّب وجود أداة اتصال جيدة ومؤثّرة تلعب دوراً على صعيد الرأي العام خدمة لهذا الغرض، وتحريض العرب على الانضمام الى الثورة. والصحافة هي أفضل من يقوم بهذا الدور. وقد اختارت السلطات البريطانية جريدة «الكوكب»، الصادرة في مصر، وهي جريدة سياسية أدبية أسبوعية، كأداة اتصال مع الرأي العام. وكان الشيخ محمد القلقيلي، أحد أبناء فلسطين، مديراً لادارة الجريدة. وعرف عنه قدرته الصحافية. وكان مناوئاً للحكومة التركية بسبب ظلمها. وهذا ما ميّز مقالاته التي كتبها في صحف عمل في تحريرها مثل «المقطم»، و«الحقيقة»، و«الوطنية»[١].

تهدف هذه الدراسة الى تتبع المسار السياسي لجريدة الكوكب، ودورها في تزيين السياسة البريطانية في المنطقة، في خلال الحرب العالمية الاولى؛ وفي نشر كل ما يسيء الى الاتراك من طريق

بيان مساوىء ومظالم الحكم التركي للمنطقة العربية.

وتعتمد هذه الدراسة على مصدر أولي ووحيد هو معظم أعداد جريدة الكوكب، باستثناء الأعداد من ١ ـ ١٦، وبلغت ١٦٦ عدداً كانت تصدر يوم الثلاثاء من كل اسبوع، وجمعت في ثلاثة مجلّدات:

المجلد الاول وضمّ الاعداد من ١٧ ـ ٦٩، ٣١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦ ـ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧.

المجلد الثاني وضمّ الاعداد من ٧٠ ـ ١١٩، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨.

المجلد الثالث وضمّ الاعداد من ١٢٠ ـ ١٦٦، ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ ـ ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨[٢].

والجريدة من الحجم الصغير يبلغ عرضها ٢٠ سم وطولها ٣٠ سم، وتفاوت عدد صفحاتها من ٨ ـ ١٢ صفحة. وقام بتحرير مقالات الجريدة عدد من كبار الكتاب العرب الذين غطّوا بمقالاتهم، السياسية والأدبية والتاريخية، الاطار العام لجريدة الكوكب.

ولوحظ أن بعض المقالات والموضوعات كانت ثابتة تمّ نشرها أسبوعياً كالتحدث عن الموقف العربي، والنشاطات العسكرية على مختلف الجبهات، ومقالات متسلسلة تمّ نشرها في أعداد من الجريدة وصلت، أحياناً، الى أربعة، كالمقالات التي ترجمت لشهداء العرب، أو المقالات التي تحدثت عن النهضة العربية ومسبّباتها، في حين نجد مقالات لم تنشر الاّ في عدد واحد فقط. كما لوحظ وجود فهرست على الصفحة الأولى من الجريدة، ابتداء من العدد الاربعين. وقد خلت منه الاعداد السابقة. وتضمّن الفهرست عناوين المقالات والموضوعات التي تناولتها الجريدة ممّا يمكن ايجازها في ما يلي:

الموقف العربي؛ شهداء العرب؛ من مفكرات ضابط عربي؛ قصائد شعرية وطنية؛ ثورة العرب؛ الأمة العربية والأمم الغربية؛ القضاء في الاسلام؛ الجامعة العربية والترك؛ حالة سوريا وفلسطين المالية؛ الملك المنقذ؛ نهضة العرب وطبائع الأمم؛ أبطال الطورانيين؛ الفظائع التركية؛ الحكمة عند العرب؛ الوطنية؛ جزيرة العرب ومستقبلها؛ حديث عن العرب والترك؛ صفحة من تاريخ الترك؛ دولة العرب؛ الجنسية العربية؛ تأثير العرب العامة في الاقوام العربية؛ سفه الترك على العرب؛ أيها الظالمون؛ العرب ماضيهم ومستقبلهم؛ إفلاس العنصر التركي المادي والادبي؛ بين العرب والاتحاديين؛ نبذة عن مظالم الترك في البلاد العربية؛ الوحدة العربية؛ بريد فلسطين؛ أفعال العرب في القتال؛ بريطانيا العظمى والعرب؛ الجامعة العربية والحلفاء؛ الجندي التركي وسبب ضعف حماسه في الحرب؛ مفكّرات عن أعمال الترك في سوريا وفلسطين؛ مستقبل سوريا.

يستدل من دراسة وتحليل المقالات والموضوعات المتعددة، التي وردت في جريدة الكوكب، ارتباط خطها السياسي، بشكل مباشر، بالاحداث العسكرية والسياسية الهامّة، التي برزت في خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. ولأغراض بحثية بحتة قمنا بتقسيم سياسة الجريدة الى مرحلتين: الاولى وشملت الفترة، منذ اعلان الشريف حسين الثورة العربية ضد الاتراك حتى بداية العمليات العسكرية البريطانية على الأرض العربية العام ١٩١٧. وتميّزت مقالات هذه المرحلة بتعدّد موضوعاتها وتنوّع عناوينها. واستهدفت الكشف عن صورة الاتراك ـ آنذاك ـ للرأي العام العربي. أمّا المرحلة الثانية فشملت الفترة، منذ بداية العمليات العسكرية البريطانية وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى.

وشهدت تغييراً في أهداف الجريدة أملته الانجازات السياسية التي تحققت في المرحلة الأولى.

الفترة الأولى

في تنفيذها أهدافها المتعلّقة بالكشف عن صورة الاتراك للرأي العام العربي، اتخذت الجريدة اتجاهين. فركّزت المقالات السياسية، من الاتجاه الاول، على تبيان أسباب قيام النهضة العربية ومستقبلها. وكان ذلك ضرورياً، من وجهة نظر الجريدة، حيث الثورة العربية في بدايتها، ولا بدّ من توضيح حيثياتها للرأي العام، وحثّ العرب على الوقوف الى جانب الثورة ومساندتها بالتطوّع في صفوفها. وتناولت المقالات من الاتجاه الثاني، الجانب التركي خصوصاً، السياسة الاتحادية؛ جذورها وممارساتها تجاه الشعوب العربية وغير العربية.

الاتجاه الاول: في مقال بعنوان: «النهضة العربية واستقلال العرب»، بيّن كاتبه الجذور والأصول الأولى للنهضة العربية، وتتمثّل في محاولات الاتراك الأخذ بالسياسة الالمانية القائمة على التعصّب واضطهاد الشعوب من غير الجنس الألماني[٣]. وفي مقال آخر بعنوان «نهضتنا ومستقبلنا»، أعلن كاتبها، «الشيخ السوري»، عن ميلاد النهضة العربية، وبيّن اسبابها حيث قال: «بسم الله نهضنا من كبوتنا، وصحونا من غفلتنا، وقمنا من رقادنا، وأخذ دبيب الحياة يدبّ في صدورنا، فشرعنا نكسر أصفاد الترك الموضوعة في رقابنا منذ أجيال، ونحطم سلاسلهم وقيودهم التي رسخنا فيها أعواماً وأحقاباً، حتى كادت تذهب بقوميتنا وتفقدنا مميّزاتنا ومشخّصاتنا». كما وضع الكاتب تصوّراً لاحتياجات المستقبل، بعد أن نهض العرب ضد الترك، حيث قال: «إن مستقبلنا ونجاحنا في مهمتنا يتوقف على عدة أمور كثيرة، أهمها الآن؛ اتحاد كلمتنا جميعاً، خصوصاً [بين] أمرائنا وزعمائنا، على إخراج عدونا من ديارنا، وخلع نير سيادته عن رقابنا»[٤].

وفي مقال بعنوان «الشروط الجوهرية للنهضة العربية»، ظهر كاتبها «عربي خَبر الترك» أكثر وضوحاً في تحليلاته وأكثر تفاؤلاً من غيره في نجاح النهضة العربية، حيث أشار إلى إن الشروط الجوهرية للنهضة العربية تحققت، بالفعل، عندما انطلقت الثورة العربية من الحجاز. وهذه الشروط هي: اتخاذ مركز قريب من ساحات القتال بعيداً من السيطرة التركية. وفي نظر الكاتب فان هذا الشرط لا يتحقق الاّ في الحجاز حيث لا تساعد الأوضاع الداخلية، في المناطق الاخرى، كسوريا والعراق، على أن تكون مركزاً لانطلاق الثورة، بسبب الرقابة التركية الشديدة فيها؛ والاعتماد على زعيم عربي مقبول من الجميع ولا يتردد العرب في زعامته، وهو حسب ما أورده الكاتب، الشريف حسين، حيث لا يقوم بهذا العمل أحد سواه لشدّة تمسّكه بقوميته؛ والسعي لمساعدة من دولة غربية. وهذا ما تمّ، بالفعل، حيث قدّمت بريطانيا مساعدتها اللازمة لانجاح الثورة، وتوفير مستلزماتها المادية الضرورية، إضافة الى أن بريطانيا كانت ولا تزال تظهر عطفاً على العرب[٥].

ويبدو أن بعض الاصوات المعارضة للتحالف مع بريطانيا برزت من حين الى آخر، ممّا أثّر على مسار الجريدة الموالية للقيادة البريطانية في مصر. لذا أفردت الجريدة مقالة خاصة بعنوان «نحن وبريطانيا العظمى»، عالجت سبل الرد على الاصوات المعارضة من طريق بيان أسباب التحالف مع بريطانيا. فكتبت الجريدة: «فنحن العرب حالفنا، ونحن ننهض من عثرتنا، بريطانيا العظمى لأنها على شاكلتنا ونحن على شاكلتها، في الميادين الاجتماعية والاخلاق السياسية والسنن العمرانية. اتفقت روحنا مع روحها، فاتفقنا وائتلفنا وتحالفنا. امتزجت مصلحتنا بمصلحتها، فارتبطنا واتّحدنا، كانت لنا قرينا محبّاً فكنّا لها قريناً مخلصاً».

وقارن كاتب المقال بين دوافع وغايات تحالف العرب مع بريطانيا وتحالف الترك مع المانيا فكتب: «نحن حالفنا بريطانيا لتحرير بلادنا ولغتنا وديننا من اولئك المخربين السفّاحين الملحدين. والترك حالفوا الجرمان لا لتحرير بلاد، ولا لرد ضائع، ولا لاستعادة ذاهب، بل حالفوهم للقضاء علينا»(٦).

وتابعت الجريدة نشر المقالات التي تدور ضمن هذا الاطار المرتبط بالنهضة العربية ضد الاتراك، مع التركيز على زعيم هذه النهضة، الشريف حسين، الذي أفردت له الجريدة مقالات عدة شملت ترجمة مفصلة عن حياته لتعريف المواطنين به، مع بيان الاسباب التي كانت وراء هذه النهضة فكتبت: «ولّما لم يعد في الطاقة الاخلاد الى هذه الحالة غضب جلالة الملك غضبة عربية تدفع عن القومية التهديد بالفناء... فقرر جلالته، تكلله عناية الله القهّار، العمل على ملاقاة الخطر وحسم الشر، فأرسل افلاذ كبده الاربعة الى ميادين المجد. ونادى بالاستقلال. وكان ما كان»(٧).

وأوضحت مقالات عدّة أخرى نشرتها الجريدة تحت عنوان: «ثورة العرب بين الماضي والحاضر»، أسباب ودواعي النهضة العربية، والتوقّعات المرجوة منها، وحدّدتها في ثلاثة أسباب هي: محاربة اللغة العربية؛ التلاعب بالدين؛ الاستهانة بالحرية الشخصية(٨)، ومع ان هذه الاسباب قد تكون معروفة لدى القارىء، الّا أن الكاتب قدّمها بأسلوب جيد مدعوم بخلفية تاريخية موثّقة، الامر الذي ميّزها عن غيرها من المقالات.

وبهدف اقناع المترددين والمتخوفين من الحرب ونتائجها على المنطقة العربية، بدأت الجريدة في نشر سلسلة من المقالات تحت عنوان: «تأثير الحرب العامة في الأقوام العربية». وفي محاولة منها لتهدئة خواطر العرب نشرت مقالات أخرى أشادت بفضل، ودور بريطانيا في تحالف العرب ونهضتهم، متجاوزين، في ذلك، الرابطة الدينية لتعزيز المصالح المشتركة بينهم وبين بريطانيا، «إن بريطانيا العظمى لم يمنعها دينها أن تحالف العرب في سبيل تأييد المنافع المشتركة بيننا وبينها، وقد كان لها اليد البيضاء في تحقيق آمالنا القومية...»(٩).

وتطرّقت المقالات هذه الى الحرب وتأثيراتها العامة على الجانب العربي. وركّزت، بشكل خاص، على التأثيرات الايجابية. فالحرب، في نظر كاتب المقالات، قائمة على المصالح المشتركة، وتتجاوز الرابطة الدينية. ودليل ذلك الصراع القائم بين بريطانيا وألمانيا وهما دولتين مسيحيتين. كما برّرت المقالات ضرورة اعتماد الجانب العربي على بريطانيا نظراً لتفوقها العلمي حتى على المانيا، ممّا يشير الى ان نهاية هذه الحرب ستكون لصالح الحلفاء، وان على العرب الاستفادة من هذا التفوّق العلمي لشدة عجزهم في هذا المجال. كما ان العرب استفادوا خبرة عملية في المجال العسكري لمشاركتهم في ميادين قتالية عدة(١٠).

وآخر المقالات، ضمن الاتجاه الأول، مقال بعنوان: «عربي يخاطب قومه» دعا كاتبه الى استنهاض أمّته للمشاركة في الثورة. وخاطب، بشكل خاص، المتخلفين عن الالتحاق بركب الثورة، لعدم ثقتهم بالثورة وزعيمها، وتخوفهم من المصير المجهول الذي ينتظرهم مع نهاية الحرب العالمية الاولى، محذّراً ومنادياً: «يا أبناء الوطن، انتبهوا من غفلتكم، أزف الوقت، والوقت من ذهب. سنحت الفرصة، والفرصة عزيزة نادرة. ماذا تخشون من ملك الحجاز، أو بالاحرى ملك العرب؟ هل تخافون ان يستبدّ بكم بعد ان تنتهي هذه الحرب الهائلة، وتعود الامور الى مجاريها، فيتجدد عصر الترك ودولتهم؟ أؤكد لكم ان هذا الخوف في غير محله»(١١).

الاتجاه الثاني: ما ان بدأ الصوت العربي يرتفع في المنطقة العربية، بتأثير الثورة ضد

الاتراك (١٩١٦)، حتى أخذت الجريدة تهتم بنشر المقالات السياسية التاريخية مستهدفة كشف سياسة الاتحاديين. ففي مقال بعنوان: «الجامعة الاسلامية وشباب الترك» أوضح كاتبه كيف استغلّ الاتحاديون الجامعة الاسلامية لتحقيق مآربهم «أشد الفتن، كلمة الجامعة الاسلامية، التي يقدسها كثير من البشر، آلة لتنفيذ المآرب الدنيئة». بل وصل الامر الى ما هو أبعد من ذلك، حيث كان شعار الاتحاديين «اركبوا متن المسلمين من غير الترك، فاذا جمحوا فردّوهم بلجام الجامعة الاسلامية»[١٢].

اعتمدت الجريدة على مصادر معلوماتية عدة لتغطية أخبار الممارسات التي قام بها الاتحاديون في المنطقة العربية وغيرها. ففي البداية، استغلت فرار العديد من الضباط العرب من ميادين القتال وبدأت بنشر انطباعاتهم وملاحظاتهم ومشاهداتهم في المناطق التي هربوا منها؛ وذلك ضمن مقالات خاصة[١٣]. كما اعتمدت الجريدة على ما كانت تنشره الجرائد الاخرى كجريدة المقطم، في مصر، التي كان يصلها، بشكل متقطع، بعض المعلومات من المناطق العربية، ومن جبهات القتال المتعددة[١٤]. كما ساهم في هذا المجال بعض المدنيين القادمين من جبهات القتال، ممّن تمكّنوا من الوصول الى مصر، خصوصاً من الجبهة الفلسطينية، حيث نقلوا معلومات قيّمة حول ممارسات الاتحاديين ضد الاهالي[١٥]. وأخيراً اعتمدت الجريدة على الاقتباس من بعض الكتب المنشورة، والتي غطّت مظالم وفظائع الاتحاديين في المنطقة العربية[١٦].

استعرضت جريدة «الكوكب» أساليب التنكيل والتعذيب التي مارسها الاتحاديّون في البلاد العربية وغيرها، بطرق عدة وضمن أحاديث وقصص طويلة، نكتفي بايراد أنماط منها باعتبارها مشتركة ومورست في المناطق العربية كافة، وفي مناطق أخرى غيرها. من ذلك، ملاحقة الزعماء ورجال الدين ما بين التنكيل والقتل[١٧]؛ الزام المواطنين بدفع البدَل العسكري مرات عدة[١٨]؛ الامعان في السكان الابرياء شنقاً وصلباً واغتيالاً[١٩]؛ الاعتداء على الاموال والارواح البريئة؛ النفي والابعاد؛ مصادرة المواد الغذائية ممّا أدّى الى ارتفاع ملحوظ في أسعار الحاجيات[٢٠].

وقد أصابت السياسة التي انتهجها الاتحاديون الشعوب العربية في المناطق العربية كافة، في سوريا[٢١]، والحجاز وخصوصاً المدينة المنورة[٢٢]، وفلسطين[٢٣]، والعراق وخصوصاً بغداد[٢٤]. وامتدت عمليات التنكيل فطاولت شعوباً غير عربية، منها الأرمن الذين ذاقوا الويل والتعذيب والاضطهاد على أيدي عصابات خاصة نفّذت، السياسة الاتحادية تجاه الارمن بشكل جيد[٢٥].

خلفت سياسة الاتحاديين هذه مزيداً من العذاب والمشقة، وانتشار المجاعة في انحاء المنطقة العربية. وتناول مقال نشرته الجريدة هذا الجانب وعدد أسباب انتشار المجاعة في فلسطين، واعتبرها كافية لفهم أسباب المجاعة في مناطق عربية أخرى.

تركيا والحرب

تعرّضت سياسة الحكومة الاتحادية لانتقادات لاذعة بسبب موقفها من الحركة الطورانية الجديدة، وبسبب انجرارها وراء التحريض الألماني، الذي انتهى بدخول تركيا الحرب العالمية الاولى، الى جانب الالمان. حيث يكشف تحليل عدد من المقالات نشرتها الجريدة تحت عنوان: «نظرات في جمعية الاتحاد والترقّي؛ الاصابع الاجنبية والحركة الطورانية الجديدة»، عن وجود عناصر يهودية ساهمت في تأسيس الحركة الطورانية الجديدة[٢٦]. فقد كان أول رئيس لجمعية الاتحاد والترقي، د. ناظم، من سلالة يهودية إدّعت الاسلام. وقد استعان ناظم بيهود آخرين للمساهمة في انتشار الحركة الطورانية الجديدة[٢٧]، التي سعت الى تحقيق مهمتين في آن واحد هما: الدعوة الى توحيد

القومية التركية الاصلية؛ وتقوية العلاقات الاقتصادية بين تركيا وألمانيا. وتسبّب هذا الموقف في توجيه اللوم الى جمعية الاتحاد والترقي، لأن تشجيع الحركة الطورانية الجديدة يؤدي، في حال نجاحه، الى تحقيق فوائد كبيرة للألمان خصوصاً من النواحي السياسية والاقتصادية في البلاد التركية[٢٨].

وأوضحت مقالات نشرتها الجريدة تحت عنوان: «حرب المطامع والاهواء وجناية الاتحاديين على الاسلام» أن المحرّك للحرب العالمية الاولى هو الالمان الذين استهدفوا السيطرة والسيادة، وهذا، من وجهة نظر الكاتب، أمر غير مستغرب، الّا ان المستغرب هو انجرار تركيا وراء التحريض الالماني لدخول الحرب لتعزيز العنصرية التركية وتحقيق السيادة التركية على الشعوب الاخرى[٢٩]. ولتحقيق هذا الهدف، بدأ الاتحاديّون في اتخاذ خطوات تمهيدية من طريق تشكيل الجمعيات التركية لنشر أفكارهم، التي تتمحور حول تكوين الجنسية التركية، ومحو الجنسيات الاخرى[٣٠].

وتتضح، بصورة أكبر، مسؤولية الحكومة الاتحادية في دخولها الحرب العالمية الاولى، عند تحليل مقال آخر بعنوان «المؤامرة التركية الالمانية»، استعرض فيه كاتبه الأسباب والدوافع الكامنة وراء دخول تركيا الحرب الى جانب الالمان، فكتب: «يظنّ البعض ان دخول تركيا الحرب حادث فجائي انتهجته قريحة الاتحاديين، أو انهم دخلوا هذه الحرب مكرهين. والحقيقة التي لا ريب فيها ان مسألة دخول تركيا الحرب، في صف الالمان، مسألة قديمة، يرجع تاريخها الى يوم قدوم البعثة العسكرية الالمانية، بقيادة فون سندرس، الى الآستانة. وكان هدفها اصلاح الجيش... الّا ان حقيقة الامر كانت تنفيذ مشروعهم القديم من برلين الى بغداد. وأمام هذا المشروع كانت الامدادات العسكرية ترسل سراً الى فلسطين وسوريا... وعليه، فان دخول تركيا هذه الحرب مدبّراً مرتباً، اتفق عليه حزب العرب والحكومة الاتحادية»[٣١].

ودعماً للموقف الذي تبنّته الجريدة، ومحاولتها تحديد مسؤولية الحكومة الاتحادية من مسألة دخول تركيا الحرب، وموقفها من التقارب الالماني التركي، وتقويم فعاليات الجندي التركي في الحرب، بدأت الجريدة في نشر المقالات المؤيدة لموقفها من هذه القضايا الحسّاسة، وبأقلام تركية فرّت الى مصر. فقد ورد في مقال بعنوان: «اليقظة، اليقظة يا بني عثمان»، ما يفيد ان التحالف الالماني التركي الحالي، ما هو الّا تحالف مصطنع[٣٢]. وأوردت مقالات أخرى نشرت تحت عنوان: «الجندي التركي وسبب ضعف حماسه في الحرب»، كتبها ضابط تركي، معلومات تفصيلية عن الجندي التركي، منذ أول نشأته حتى مشاركته في القتال، أبرزت كرهه للخدمة العسكرية وفراره منها لأربعة أسباب هي: عدم وجود مبدأ شريف للحكومة في هذه الحرب؛ توسيد الوظائف الكبرى في الحكومة لغير أهلها حيث تنقصهم المقدرة والكفاءة؛ الاتعاب والمشاق التي يتعرّض لها الجندي من برد وجوع وعري؛ والاهانات التي يتعرّض لها الجندي من جانب الضباط[٣٣].

ومن الممارسات التي تحاسب عليها الحكومة الاتحادية، الى جانب مسؤوليتها عن دخول الحرب العالمية الاولى، إمعانها في تنفيذ سياسة تتريك العناصر غير التركية في الدولة العثمانية، باعتمادها نفي وابعاد وتجويع العناصر غير التركية؛ وما عرف بسياسة التعمير، التي نفّذتها جمعية سياسية تعرف باسم «الفرقة التركية»، رمت الى فصل الدين عن الحكومة بواسطة التعليم والاضطهاد والافساد السياسي، وقسّم نظامها الداخلي الى أربعة أقسام، يتولّى كل قسم منها فرع خاص من فروع الدعوة. فالقسم الاول دعي «البلاد التركية»، ومهمته تأليف الكتب المدرسية باللغة التركية حتى يتمّ الابتعاد عن اللغة العربية بشكل تدريجي. ودعي القسم الثاني «الثبات التركي»، وهو بمثابة

الحزب الوطني في الجمعية، ومهمته الترويج بأن الترك جنس خاص هيأتهم الطبيعة ليحكموا الآخرين. ودعي القسم الثالث «الاساتذة الترك»، ومهمّته نشر اللغة التركية بين الطبقات غير المتعلّمة. أمّا القسم الاخير فعُرف «بالقوة التركية»، واختصّ بتعليم الرياضة البدنية والتمارين العسكرية(٣٤).

هذه الممارسات الخطرة كانت ستؤدي الى السيادة التركية التامة، ولم ينقذ الأمّة العربية من خطرها سوى تدخّل الحلفاء وتخليصهم المنطقة العربية من التوجّهات والممارسات العنصرية ضدها.

الفترة الثانية

يفهم من دراسة وتفحّص المقالات السياسية التي نشرت في جريدة الكوكب، في خلال المرحلة الثانية من مسارها، ان الهدف المنشود تمحور حول مستقبل المنطقة العربية، وبيان أفضل أنظمة الحكم التي تصلح لها، بعد ان تكون الحرب العالمية الاولى قد انتهت. كما يفهم ان المقالات السياسية ركّزت موضوعاتها على جانبين هما: الجانب العربي والجانب البريطاني، بخلاف المرحلة الاولى التي أُجري التركيز فيها على الجانب العربي والجانب التركي. فالجانب المشترك بين المرحلتين هو الجانب العربي، وهذا أمر طبيعي، فهو صاحب القضية والارض المتصارَع عليها بين الطرفين البريطاني والتركي. أمّا سبب قلّة المقالات عن الجانب التركي أو غيابها في المرحلة الثانية، وتركيز الجريدة على الجانب البريطاني، فهذا أمر ارتبط بالمؤشرات الاولية المرتبطة، بدورها، بنتائج العمليات العسكرية على الارض العربية. حيث بدأت تظهر دلائل على أفول وغياب نجم تركيا، وبزوغ نجم دولة جديدة هي بريطانيا، التي ربطت مصالحها وأطماعها بالتطلّعات العربية في التخلّص من الحكم التركي وفق معاهدات واتفاقيات دولية، كانت مثار جدل ونقاش طويل بينهما بعد نهاية الحرب العالمية الاولى.

يتضح من دراسة المقالات السياسية خلال المرحلة الثانية، والمتعلّقة بالجانب العربي، تعدّد عناوين موضوعاتها. غير انه يمكن حصرها في ثلاثة موضوعات رئيسة هي: تفوّق العرب على الترك في الحكم؛ تعريف العربي بالأمّة الغربية؛ مستقبل المنطقة العربية.

مهّدت الجريدة طريقها للوصول الى الهدف المنشود في هذه المرحلة، بنشر مقالات توضّح ان العرب أقدر على الحكم والمُلك من الترك، الذين حكموا المنطقة العربية قروناً عدة. وللتدليل على ذلك استعرضت الجريدة الاحداث التاريخية الهامّة التي توضّح ان العرب كانوا أفضل من غيرهم في حكم البلاد، وان الحكومة الاتحادية أضاعت ملكها الشاسع بسوء سياستها تجاه الشعوب التي خضعت لها، خصوصاً وان مستلزمات الحكم الجيد تقضي بتوفير العدل للشعوب المحكومة، اضافة الى وطأة الحكم يجب ان تكون خفيفة، وهذا ما لم توفّره أو تعمل به الحكومة الاتحادية، فكانت النتيجة فقدان ممتلكاتها الواسعة(٣٥).

اتخذت جريدة الكوكب، بعد ذلك، منحى جديداً في خطها السياسي بتأثير الاحداث والعمليات العسكرية في ميادين القتال، التي جاءت نتائجها الاولية لصالح الحلفاء. كما تنبّأ بعض كتاب الجريدة بأن تفرز الحرب العالمية الاولى نتائج عظيمة، أهمها ضرورة توثيق الروابط السياسية، وزيادة التعارف بين الأمّة العربية والأمّة الغربية، خصوصاً بريطانيا وفرنسا؛ لذا أفردت الجريدة على صفحاتها الرئيسة بنداً خاصاً بنشر مقالات متسلسلة تحت عنوان: «الأمة العربية والأمم الغربية» بهدف تعريف الموطن العربي بالأمّة الغربية من حيث وسائل معيشتها، أخلاقها، ديانتها، أنماط الحكم فيها(٣٦).

خصّص مقال أول لوصف المعيشة في الريف البريطاني، وتأثيرها في جوانب متعددة من حياة المواطن الانكليزي. فهي مصدر حبّه الشديد لوطنه؛ وتفانيه في خدمته، اضافة الى انها مصدر أخلاقه وفضائله. كما أشار المقال الى العوامل الطبيعية التي أثّرت على أوضاعه الاقتصادية، كالشمس الساطعة، والمناخ الجيد والارض الخصبة[٣٧]. كما خُصصت مقالات أخرى لوصف الحياة في مدن الغرب بهدف تقديم فكرة عامة عن الغرب، وتعريف المواطن العربي به وبنمط الحياة فيه، ومدى تفوّقه على الأمّة العربية. فقد جاء في احدى المقالات ما نصّه: «فالأمر الملفت للنظر في هذه المدن الحركة الدائمة... مظاهر الغنى والرفاهية... النظام والترتيب... ضخامة متاجرها... عظيم بنيانها... بديع ملاعبها... ترتيب شوارعها وطرقها... جميل منتزهاتها...»[٣٨]. وعلى الرغم من وجود مظاهر مشتركة بين المدن الغربية، توجد فوارق بين مدينة وأخرى، خصوصاً بين المدن الفرنسية والمدن الانكليزية. «فالعقل الفرنسي بما منحته الطبيعة من مسحة الذوق وكمال الفطانة، قد دلّ على مواهبه بجمال البناء في بلاده، لا سيما باريس... أمّا النظام الانكليزي ففير ذلك، الّا انه كان قائماً على حرية الأفراد، وهذا لا ينتج مدناً جميلة، فلم يكن ثمّة خطة يجرى عليها البناء»[٣٩].

ولوحظ ان المقالات المنطوية ضمن هذا الاطار العام لم تكتف بالتركيز على الجوانب الايجابية في الحياة الغربية وحسب، بل أبرزت، كذلك، الجوانب والآثار السلبية التي خلفتها الثورة الصناعية على أبناء الامة الغربية، ممّا سبّب لهم المصاعب والآلام[٤٠].

بعد ذلك، ركّزت موضوعات جريدة الكوكب على قضايا عامة تهم الأمة العربية والغربية كالصحافة وتأثيرها على الرأي العام. وان كانت الصحافة قوة كامنة للنشر، فانها اذا أحسن استعمالها كانت للغير أكبر وأعظم قوة كامنة[٤١]. وتناولت، كذلك، الديمقراطية بمعانيها المختلفة، حسب المفهوم الغربي[٤٢]؛ وعن الحكومة النيابية وحكومة الفرد المعمول بها في الغرب، ومميّزات وسبل تنفيذ كل منها[٤٣]. وتناولت احدى المقالات الدين لدى الغرب، ولكن بصورة سطحية، غير مقنعة، نظراً لحساسية الكتابة عن الدين، خصوصاً اذا كان كاتب المقال من غير أصحاب الديانة موضع الكتابة[٤٤]. وختمت الجريدة سلسلة مقالاتها، في هذا المجال، بمعالجة مفهوم الحرية لدى الدول الغربية، بادئة بالنظام البريطاني، حيث أبرزت أهمّ مميّزاته مقارنة بغيره من الأنظمة. وبيّنت تطوّرات الحكم الذاتي في انكلترا[٤٥]. كتبت بعده في موضوع الحرية التي نالتها الولايات المتحدة الاميركية ومدى تأثيرها على العالم[٤٦].

تسويات ما بعد الحرب

بدأت جريدة الكوكب في تناول مستقبل المنطقة العربية وتسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى، قبل ان تنتهي الانتصارات العسكرية، التي كان الحلفاء يسجّلونها من حين الى آخر على جبهات القتال. ومهّدت لذلك بلفت النظر الى ان المستقبل هو لصالح الجزيرة العربية، شأنها في هذا شأن الامم التي تتخلّص من المستعبِد أو المستعمِر، بعد صراع مرير معه. ولكون العرب في هذه المنطقة، وهي جزيرة العرب، تجمعهم روابط عدّة، كاللغة والدين والعادات والارض[٤٧].

واستعرضت الجريدة في مقال بعنوان: «جزيرة العرب ومستقبلها»، أسس ومعايير الائتلاف السياسي لعدد من الدول القديمة. فأشارت الى ان النظام السياسي الافضل هو النظام القائم على اللامركزية. وتوقّعت ان يكون لجزيرة العرب مثل هذا الدور، حتى تكون موطناً، ومقرّاً للائتلاف السياسي لعدد من الدول العربية. ودعت العرب الى التحالف والتعاهد، ليس على ردّ المظالم

وحسب، بل «على الدفاع عن الأوطان وتأسيس حكومة لامركزية واسعة تجمع القلوب النافرة، وتترك لكل قوم تقاليده وعاداته ومنافعه المحلية، وتجعل همّها الأكبر سلامة المُلك»[٤٨]. وركّز مقال آخر على جزيرة العرب لتأخذ دورها في جمع العرب، كما جمعته في الماضي، و«كما ان أمّ القرى كانت مصدر مدينة العرب الاولى، أمس، فستكون منبع مدينتهم المستقبلية؛ وكما نهض العرب بقريش، فيما سلف، فسينهضون بقريش اليوم»[٤٩].

توسّعت بمرور الوقت الانتصارات العسكرية لدول الحلفاء ضد دول الوسط، في مختلف الجبهات والميادين، خصوصاً الجبهة الفلسطينية، حيث تمكّنت القوات البريطانية من دخول مدينة القدس أواخر العام ١٩١٧. ووصفت الجريدة دخول الجنرال اللنبي المدينة بأنه «لا يشبهه دخول أحد من الفاتحين لتلك المدينة في التاريخ، الّا دخول عمر بن الخطاب، الذي كان مرفوقاً بالتسامح الديني»[٥٠].

ترتب على دخول البريطانيين مدينة القدس زيادة نشاط القوات العربية الحليفة للجانب البريطاني ضد الاتراك. وحقّقت هذه القوات انتصارات عسكرية عكستها جريدة الكوكب ضمن بند خاص تقدم على بنود أخرى خصصتها الجريدة لنشر الاخبار العسكرية في مختلف الميادين، وتحليل هذه الانتصارات لابراز بريطانيا على غيرها من الدول الحليفة. وشجّعت هذه الانتصارات الاصوات العربية المطالبة بالاستقلال كما أظهرها مقال بعنوان: «مستقبل سوريا»، جاء فيه: «ان السوري مشتاق» الى تأسيس حكومة يحمل تبعاتها على عاتقه، لأنه لم يذق طعم الاستقلال التامّ، منذ انقراض الدول العربية[٥١]. وأيّدت مقالات أخرى هذا التوجّه، محدّدة شكل الحكومة الملائمة لسوريا. وهي، حسب الجريدة، حكومة حليفة كسويسرا «تعطي لكل منطقة اختصاصات واسعة في ادارتها الداخلية، وترتبط بالمركز في الامور الخارجية العسكرية... وتعتبر كل منطقة ككانتون... ويتألف من مجموعهم الحكومة الحليفة السورية»[٥٢].

مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الاولى، أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا تصريحاً سياسياً هامّاً موجّهاً الى البلاد المحررة. وكان الهدف الرئيس من نشره بيان دوافع هذه الدول لدخولها الحرب، وسبل تنفيذ الهدف المعلن للجميع. كما ان هذا التصريح كان ضرورياً لتوضيح مستقبل المنطقة العربية السياسي، باعتبارها بلاداً محررة». وقد نصّ على «ان الغرض الذي ترمي اليه فرنسا وبريطانيا العظمى بمواصلتهما، في الشرق، تلك الحرب التي أثارها الطمع الألماني، هو تحرير الشعوب التي طالما ظلمها الترك تحريراً نهائياً، وتأسيس حكومات ومصالح أهلية... وتنفيذاً لهذه النيّات قد وقع العمل لتأسيس حكومات ومصالح أهلية في سوريا والعراق، اللتين أتمّ الحلفاء تحريرهما، وفي البلاد التي يواصلون العمل لتحريرها»[٥٣].

ان مضمون المطالب العربية، كما وردت في المقالات المتعددة، التي نشرتها جريدة الكوكب، ومضمون التصريح البريطاني الفرنسي بخصوص مصير البلاد المحررة، يتعارضان تماماً مع بنود الاتفاقيات السرية التي أبرمتها بريطانيا، في خلال سنوات الحرب العالمية الاولى، سواء مع الجانب العربي، من خلال مراسلات الحسين ـ مكماهون، أو مع فرنسا من خلال اتفاقية سايكس ـ بيكو، أو مع الحركة الصهيونية من خلال وعد بلفور. الّا ان هذا الاعلان السياسي، من جانب كل من بريطانيا وفرنسا، كان ضرورياً لتطمين الجانب العربي للمحافظة على موقفه الداعم للحلفاء في حربهم المتواصلة ضد دول الوسط؛ أو لأن المفهوم البريطاني للاستقلال كان يعني التحرر من الخصوم، أي الاستقلال العربي عن الاتراك. أمّا ماهية الاستقلال ومداه، فأمر لم يوضّح من قبل الجانب البريطاني، وان

كان المفهوم السائد، في تلك الفترة، هو عدم استبعاد انشاء حكومات عربية مستقلة، تحدد علاقاتها مع دول الحلفاء في تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى.

والجانب الآخر، الذي يندرج ضمن المرحلة الثانية من خط جريدة الكوكب السياسي، هو الجانب البريطاني الذي أولته الجريدة الاهتمام الأكبر. فأفردت لذلك مقالات سياسية عدّة أبرزت موضوعاتها فضل السياسة البريطانية على المنطقة الاسلامية والعربية. وبيان مميّزات الحكم البريطاني في مستعمراته المتعدّدة والمنتشرة في انحاء المعمورة. وتميّزت هذه المقالات بالعمومية، وغياب التعمّق والتخصّص. فقد جاء التحدث عن السياسة البريطانية وفضائلها على المنطقة الاسلامية والعربية، من خلال تناول انجازات وأعمال اللورد كرومر في مصر. ففي أيامه نهضت اللغة العربية وتمّ افتتاح الجامعة المصرية، «فالمسلمون أولاً والعرب ثانياً، يذكرون للراحل الكريم هذه الايادي البيضاء على مشروعاتهم ونهضاتهم»(٥٤). وأعادت الجريدة أسباب نجاح الاستعمار البريطاني، في الشرق، الى «العدل في الاحكام [والانظمة]، يعدلون في ادارة المستعمرات لأنهم يضعون لكل مستعمرة [نظماً] وقوانين توافق أخلاق أهلها»(٥٥).

ترويج لبريطانيا

اهتمت الجريدة باحياء المناسبات الهامة الخاصة ببريطانيا العظمى. فبعد مرور ثلاث سنوات على دخول بريطانيا الحرب العالمية الاولى، نشرت على صفحاتها الاولى مقالاً سياسياً أشاد بهذا الحدث العالمي، الذي توقّعت الجريدة ان يؤدي الى نتائج ايجابية وهامّة لصالح القضية العربية، التي طمست، في خلال الحكم التركي للبلاد العربية، «فهو من أهمّ البواعث على النهضة العربية المباركة التي ستؤدي بحول الله الى طرد الترك من جزيرة العرب وتحرير الأمة العربية»(٥٦).

حقّقت القوات البريطانية، بمساندة القوات العربية، التي كانت تشكّل الجناح الأيمن لها، على أرض فلسطين، في الجولات الأولى من الحرب، انتصارات عسكرية انتهت، في حينه، باحتلال القسم الجنوبي من فلسطين ودخول مدينة القدس في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٧، حيث تمّ تأسيس ادارة عسكرية بريطانية للاشراف على ادارة هذا الجزء من فلسطين. وفي ظل هذه التطوّرات، وعودة الاتصال المباشر بين مصر وفلسطين، تخلّت الكوكب عن سياستها العمومية في التعاطي مع الانتصارات البريطانية. وبدأت التركيز على انجازات وأعمال الادارة العسكرية البريطانية في القسم الجنوبي من فلسطين، واستحدثت لهذا الغرض بنداً خاصاً على صفحاتها هو «بريد فلسطين» لاستقبال المعلومات والاخبار، من خلال مراسليها، عن أعمال الادارة العسكرية البريطانية. كما رحّبت الكوكب بقدوم الجيش البريطاني الى القدس من خلال نشر ردود فعل مواطنين قالوا ان مجيء الجيش البريطاني «رفع عن قلوبنا الكابوس التركي»(٥٧). ولعبت الجريدة، في هذه الفترة، دوراً وسيطاً بين الادارة العسكرية البريطانية، التي سعت الى تأمين وتوفير السبل المعيشية لأبناء مدينة القدس وتخفيف المعاناة عنهم، بعد التخلّص من حكم الاتراك، والمواطنين الذين أخذت الجريدة تُطمئن نفوسهم وتلفت أنظارهم الى التعامل مع الحكم الجديد والادارة العسكرية. ودعّمت الجريدة دعواتها هذه بابراز الاجراءات التي اتخذتها الادارة العسكرية، كتأمين المواد الغذائية للمواطنين، وبأسعار معتدلة(٥٨). واستطراداً، أخذت الجريدة تنشر الاخبار والمعلومات والمقالات التي تخدم خطّها وتزيّن السياسة البريطانية. فأخذت تنشر الاخبار المتعلّقة بجهود الادارة العسكرية، في مدينة القدس، كإعادة فتح المدارس، والاهتمام بتدريس اللغة العربية على عكس ما كان قائماً أيام الترك(٥٩)؛

وكذلك، نشاط المسارح في مدينة القدس، حيث قُدّمت عروض مسرحية عدّة، منها «فتاة عدنان» و«شهامة العرب» و«النهضة العربية وشهدائها». وانصبّت موضوعاتها، جميعاً، على تبيان فظائع الحكم التركي. ولقيت مساعدة الحاكم العسكري البريطاني[٦٠].

وفي مجالات أخرى حسّاسة ودقيقة، حاولت الكوكب التوفيق بين عزم الادارة العسكرية البريطانية على اعادة تأسيس المحاكم، في البلاد المحتلة، وبين ما نصّ عليه القانون الدولي من ابقاء الأنظمة والقوانين في البلاد المحتلة كما كانت عليه قبل الاحتلال. ومهّدت لذلك بتقديم التبريرات التي تجيز للادارة العسكرية البريطانية اعادة تأسيس المحاكم، واستصدار أنظمة وقوانين جديدة بشأن المحاكم المدنية، لأن الموظفين المدنيين في البلاد كانوا قد انسحبوا من الجيش التركي، ممّا أحدث فراغاً في هذا المجال. وأوضحت الجريدة للرأي العام أنواع، وصلاحيات المحاكم المدنية المزمع تأسيسها في مدينة القدس. وأسلوب المحاكمات فيها. وألمحت، من طرف آخر، الى ان عمل المحاكم الشرعية سيبقى كما هو، وان الادارة العسكرية البريطانية لن تحدث تغيّرات في الأنظمة والقوانين الخاصة بالمحاكم، وكل ما ستفعله هو ادخال نصوص على هذه الأنظمة والقوانين لسدّ النقص فيها[٦١]. ويبدو ان هذا الطرح لاقى تجاوباً وقبولاً واستحساناً من قبل المواطنين. فعكست الجريدة ذلك على صفحاتها، معلنة تأييدها الواضح للخطوات التي تزمع الادارة العسكرية البريطانية القيام بها تجاه المحاكم. وأظهر مقال، بهذا الخصوص، توقّعات ايجابية لصالح المواطن، بعد اعادة عمل المحاكم الذي سيحقق الأمن والأمان الذي طالما حرم منه المواطنون طوال الحكم التركي[٦٢].

ولمّا كانت الجريدة تحرص، تماماً، على ابراز دور الادارة العسكرية البريطانية في القسم الجنوبي من فلسطين، على انه المنقذ للشعوب العربية من الحكم التركي، فقد تابعت نشر الاخبار التي كانت تصلها من فلسطين من حين الى آخر والمتعلقة بأعمال هذه الادارة تجاه الاهالي. ولم تقتصر الاخبار على انجازات الادارة في القدس، كإعادة تأسيس المحاكم النظامية، وتعيين الموظفين الاكفاء من بريطانيين ووطنيين، والتأكيد على مكافحة الغلاء، بل نقلت الجريدة صورة عن مشاريع مستقبلية تنوي الادارة العسكرية البريطانية تنفيذها خدمة للمواطنين في مدينة القدس، في مقدّمها انشاء مستودع تجاري وطني يكون مقرّه مدينة القدس، ويعمل على تسهيل الحركة التجارية، وتأمين المواد الغذائية من أجل التغلّب على الغلاء والاحتكار الذي يعاني منه المواطنون. ويتولّى الاشراف على هذا المستودع مجلس بلدية القدس، الذي يلتزم باستيراد البضائع من القطر المصري لكل تاجر يلتزم بأن تكون أرباحه التجارية لا تتجاوز العشرة بالمئة[٦٣].

تابعت الجريدة نشر تقارير مراسليها في فلسطين لتغطية «انجازات» الادارة العسكرية البريطانية. فأكّدت تقاريرها ان اهتمام الادارة لم يقتصر على اعادة فتح المدارس في مدينة القدس، بل امتد ليشمل اصلاح وتطوير نظام التعليم، خصوصاً التعليم الابتدائي الذي عيّنت الادارة العسكرية مراقباً له لوضع تقرير مفصّل يخدم هذه القضية[٦٤].

كما برز نشاط الادارة العسكرية في مجال تنشيط الحركة الأدبية والفكرية في فلسطين، ولم يعد الأمر محصوراً في السماح باستئناف عمل الجمعيات الادبية والفكرية والثقافية في القدس، كجمعية الاخاء والعفاف[٦٥]، والجمعية الخيرية الاسلامية[٦٦]، والنادي العربي[٦٧]، بل امتد النشاط الى تشكيل جمعيات جديدة، في القدس، كجمعية الاخاء الارثوذوكسي، وجمعية تهذيب الفتاة الارثوذوكسية[٦٨]، والنادي الأدبي في بيت لحم[٦٩].

اتسعت دائرة المناطق التي تحدثت عنها الجريدة باتساع الانتصارات البريطانية التي تمكّنت من انقاذ قسم كبير من الاجزاء المتبقية في فلسطين. فقد نقلت الجريدة أخباراً ومعلومات عن مدن يافا والخليل[٧٠]، ومدينة نابلس[٧١]، تتعلّق بانجازات الادارة العسكرية البريطانية في هذه المدن. وتتمثّل في اعادة فتح المدارس، والحدّ من ارتفاع أسعار الحاجيات، والعمل على تأمين المواد الغذائية بشتّى السبل والاجراءات الحاسمة.

تابعت جريدة الكوكب نشر الاخبار التي تشير الى عودة الحياة الطبيعية الى البلاد «المحرّرة»، بفضل جهود الادارة العسكرية البريطانية، التي شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية[٧٢]. كما نشرت الجريدة، بعد ان شارفت بريطانيا على تحرير باقي الاراضي الفلسطينية، أخبار عودة المهاجرين الى مدنهم، وتأثير هذه العودة على النواحي الاقتصادية. فقد كثر العمال والصناع. وبدأت الحياة تدبّ يوماً بعد آخر، ورافق عودة المهاجرين إقامة المهرجانات الوطنية في أنحاء المدن الفلسطينية كافة. وقد عكست مقالات الجريدة هذه المشاعر الوطنية، التي كانت تزداد اشتعالاً مع الانتصارات البريطانية المتواصلة، والتي بدأت تقترب من نهايتها باكمال «تحرير» باقي المناطق الفلسطينية، لتنتقل بعد ذلك الى جهات أخرى في سوريا[٧٣]. كما غطّت الجريدة حفلات التكريم التي أقامتها النوادي والجمعيات، في عدد من المدن الفلسطينية، للحكام العسكريين البريطانيين. من ذلك حفلة أقامها النادي العربي في نابلس تكريماً للحاكم العسكري في المدينة. وقد أوضح أحد الخطباء الهدف الاساسي من الاحتفال قائلاً: «ان الأمّة العربية مدينة بالشكر لدول الحلفاء، وعلى الاخص لدولة بريطانيا العظمى، حيث سعت السعي الحثيث حتى حرّرتنا... وساعدتنا على استرجاع مجدنا»[٧٤].

اعتمدت الكوكب في حملتها هذه، الى جانب تقارير مراسليها من مختلف المدن الفلسطينية، على تقارير المسؤولين البريطانيين حول دور الادارة العسكرية البريطانية وانجازاتها في فلسطين من ذلك التقرير الرسمي البريطاني عن السنة ١٩١٨ ـ ١٩١٩[٧٥].

ونرى في نهاية هذه الدراسة ان جريدة الكوكب أدّت رسالتها لصالح القيادة البريطانية العامة في مصر، وعكست مواقفها في خلال سنوات الحرب العالمية الاولى، تلك الحرب التي قضت مجرياتها ان تعمل بريطانيا على خرق الجبهة العربية لتتمكن من ضرب الاتراك من الداخل. واختيارها الشريف حسين ليقود ثورة ضد الاتراك في العاشر من حزيران (يونيو) ١٩١٦. فلعبت الجريدة دوراً في تثوير الرأي العام العربي للوقوف الى جانب هذه الثورة، والعمل على تلميع السياسة البريطانية في المنطقة العربية. ولتحقيق ذلك اتّبعت الجريدة سبلاً عدة، أبرزها المقالات السياسية التي اقتصر دورها، في المرحلة الاولى، على تحديد أسباب الثورة، والغايات المرجوة منها، لاقناع المواطن العربي ان هذه الثورة ستؤدي الى تحرّره وتخلّصه من الحكم التركي. وبالاجمال فقد تركّزت الاهداف السياسية للجريدة، في هذه المرحلة، على الاساءة الى الجانب التركي.

أمّا في المرحلة الثانية من مراحل خط الجريدة السياسي، فقد تركّزت المقالات على الجانب البريطاني، وخصوصاً بعد تحرير الاجزاء الجنوبية من فلسطين، بهدف ابراز إنجازات الادارة العسكرية البريطانية في المناطق المحررة، وتزيين السياسة البريطانية في المنطقة العربية التي نجحت، بالفعل، في انقاذ وتحرير الشعوب العربية من الحكم التركي. كما أُجري، في هذه المرحلة، حديث آخر مفصل عن الجانب العربي باعتباره صاحب القضية. لذا تركزت المقالات السياسية على

مستقبل المنطقة العربية السياسي وتسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى.

لقد ساعد الجريدة على تحقيق غاياتها عوامل عدة، في مقدّمها وجود عدد من الادباء والكتّاب المتخصصين في مجال الصحافة خصوصاً مديرها، الذي تمتّع بخبرة صحافية جيدة، من خلال عمله في الصحافة المصرية؛ ووجود ادارة الجريدة في مكان قريب. فقد اتخذت من مدينة القاهرة مقرّاً لها، فأصبح يؤثّر، بشكل مباشر، على المنطقة العربية خصوصاً بعد تحرير الاجزاء الجنوبية من فلسطين، ثمّ اتّساع هذه المناطق المحررة باتساع العمليات العسكرية البريطانية التي قامت بالعمل العسكري الرئيس في جبهة فلسطين وبمساندة القوات العربية التي شكّلت الجناح الايمن للقوات البريطانية، في اثناء تقدّمها على الارض العربية.

---

(١) وردت ترجمة حياة الشيخ محمد القلقيلي، مدير جريدة الكوكب، في أعداد «الكوكب»، للمزيد من التفاصيل انظر العدد ١٠٧، ١٢ آب (اغسطس) ١٩١٨، ص ٤٠٣.

(٢) لم ترد في المجلّد الاول من جريدة الكوكب الاعداد من ١ ـ ١٦، وهذا يحدث فراغاً في المعلومات خصوصاً وان ذلك يمثّل المرحلة الاولى من تاريخ هذه الجريدة، كما ان ذلك لا يمكّننا من معرفة تاريخ صدور العدد الاول حتى يمكن ربطه بتاريخ إعلان الثورة العربية الكبرى. الّا انه يمكن استنتاج تاريخ صدور العدد الاول استناداً الى ان الجريدة كانت تصدر يوم الثلاثاء من كل اسبوع، وبالرجوع التنازلي في التاريخ، الذي سبق العدد السابع عشر، وهو ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦، يمكن القول بأن تاريخ صدور العدد الاول كان ١٩١٦/٨/١، أي بعد اعلان الثورة العربية الكبرى بتاريخ ١٩١٦/٦/١٠.

(٣) **الكوكب**، العدد ١٨، ١٩١٦/١١/٢٨، ص ٢ ـ ٨.

(٤) **المصدر نفسه**، العدد ١٩، ١٩١٦/١٢/٥، ص ٢ ـ ٣.

(٥) **المصدر نفسه**، العدد ٢٣، ١٩١٧/١/٢، ص ٥ ـ ٦.

(٦) **المصدر نفسه**، العدد ٢٥، ١٩١٧/١/١٦، ص ٣ ـ ٤.

(٧) **المصدر نفسه**، العدد ٢٥، ١٩١٧/١/١٦، ص ٤؛ والعدد ٢٦، ١٩١٧/١/٢٣، ص ٣ ـ ٤. والعدد ٢٧، ١٩١٧/١/٣٠، ص ٥ ـ ٦.

(٨) **المصدر نفسه**، العدد ٣٩، ١٩١٧/٤/٢٤، ص ٨ ـ ٩.

(٩) **المصدر نفسه**، العدد ٦١، ١٩١٧/٩/٢٥، ص ٢ ـ ٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، العدد ٦٢، ١٩١٧/١٠/٤، ص ٣ ـ ٤.

(١١) **المصدر نفسه**، العدد ١٦، ١٩١٦/١٠/٣٠، ص ٨ ـ ٩.

(١٢) **المصدر نفسه**، العدد ١٧، ١٩١٦/١١/٢١، ص ٢ ـ ٣.

(١٣) **المصدر نفسه**، العدد ١٨، ١٩١٦/١١/٢٨، ص ٤.

(١٤) **المصدر نفسه**، العدد ٢٠، ١٩١٦/١٢/١٢، ص ٣.

(١٥) **المصدر نفسه**، العدد ٣٠، ١٩١٧/٢/٣٠، ص ٢.

(١٦) **المصدر نفسه**، العدد ٩٣، ١٩١٨/٥/٧، ص ٨.

(١٧) **المصدر نفسه**، العدد ١٨، ١٩١٦/١١/٢٨، ص ٤ ـ ٥.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(١٩) **المصدر نفسه**، العدد ٢٠، ١٩١٦/١٢/١٢، ص ٣.

(٢٠) **المصدر نفسه**، العدد ٣٠، ١٩١٧/٢/٢٠، ص ٤.

(٢١) المصدر نفسه، العدد ١٨، ١٩١٦/١١/٢٨، ص ٤ ـ ٦. والعدد ٣٠، ١٩١٧/٢/٢٠، ص ٤.

(٢٢) المصدر نفسه، العدد ٢٠، ١٩١٦/١٢/١٢، ص ٣. والعدد ٤٨، ١٩١٧/٦/٢٦، ص ٨.

(٢٣) المصدر نفسه، العدد ٣٠، ١٩١٧/٢/٢٠، ص ٣. والعدد ٤٥، ١٩١٧/٦/٥، ص ٢ ـ ٣.

(٢٤) المصدر نفسه، العدد ٣١، ١٩١٧/٢/٢٧، ص ٥. والعدد ٤٣، ١٩١٧/٥/٢٢، ص ٧.

(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٤٩، ١٩١٧/٦/٣، ص ٨. والعدد ٥٤، ١٩١٧/٨/٧، ص ٥. والعدد ٥٥، ١٩١٧/٨/١٤، ص ٧. والعدد ٧٥، ١٩١٨/١/١، ص ٣ ـ ٥.

(٢٦) المصدر نفسه، العدد ٢٠، ١٩١٦/١٢/١٢، ص ٣.

(٢٧) المصدر نفسه، العدد ٢١، ١٩١٦/١٢/١٩، ص ٥.

(٢٨) المصدر نفسه، العدد ٢٢، ١٩١٦/١٢/٢٦، ص ٤. والعدد ٢٩، ١٩١٧/٢/١٣، ص ٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ١٩١٦/١٢/٢٦، ص ٢ ـ ٣.

(٣٠) المصدر نفسه، العدد ٢٤، ١٩١٧/١/٩، ص ٢ ـ ٤.

(٣١) المصدر نفسه، العدد ٥٠، ١٩١٧/٧/١٠، ص ٥ ـ ٧.

(٣٢) المصدر نفسه، العدد ٤٩، ١٩١٧/٧/٣، ص ٤ ـ ٦.

(٣٣) المصدر نفسه، العدد ٨١، ١٩١٨/٢/١٢، ص ٨. والعدد ٨٢، ١٩١٨/٢/١٩، ص ٨. والعدد ٨٣، ١٩١٨/٢/٢٦، ص ١٠ ـ ١١. والعدد ٨٤، ١٩١٨/٣/٥، ص ٦ ـ ٧.

(٣٤) المصدر نفسه، العدد ٧٧، ١٩١٨/١/١٥، ص ٨ ـ ٩.

(٣٥) المصدر نفسه، العدد ٢٣، ١٩١٧/١/٢، ص ٦ ـ ٧.

(٣٦) المصدر نفسه، العدد ٤١، ١٩١٧/٥/٨، ص ١١.

(٣٧) المصدر نفسه، العدد ٤٣، ١٩١٧/٥/٢٢، ص ٩ ـ ١٠.

(٣٨) المصدر نفسه، العدد ٤٥، ١٩١٧/٦/٥، ص ١١ ـ ١٢.

(٣٩) المصدر نفسه، العدد ٤٦، ١٩١٧/٦/١٢، ص ٩ ـ ١٠.

(٤٠) المصدر نفسه، العدد ٤٧، ١٩١٧/٦/١٩، ص ٨.

(٤١) المصدر نفسه، العدد ٤٩، ١٩١٧/٧/٣، ص ١٠ ـ ١١.

(٤٢) المصدر نفسه، العدد ٥٠، ١٩١٧/٦/١٠، ص ٨.

(٤٣) المصدر نفسه، العدد ٥١، ١٩١٧/٦/١٧، ص ٩ ـ ١٠.

(٤٤) المصدر نفسه، العدد ٥٢، ١٩١٧/٦/٢٥، ص ٨ ـ ٩.

(٤٥) المصدر نفسه، العدد ٥٥، ١٩١٧/٨/١٤، ص ١٠. والعدد ٥٦، ١٩١٧/٨/٢١، ص ٦.

(٤٦) المصدر نفسه، العدد ٧٣، ١٩١٧/١٢/١٨، ص ٩. والعدد ٧٤، ١٩١٧/١٢/٢٥، ص ٥.

(٤٧) المصدر نفسه، العدد ٥٥، ١٩١٧/٨/١٤، ص ٣ ـ ٤.

(٤٨) المصدر نفسه، العدد ٥٩، ١٩١٧/٩/١١، ص ٣ ـ ٥.

(٤٩) المصدر نفسه، العدد ٦٤، ١٩١٧/١٠/١٦، ص ٨ ـ ١٠.

(٥٠) المصدر نفسه، العدد ٧٤، ١٩١٧/١٢/٢٥، ص ٢.

(٥١) المصدر نفسه، العدد ٩٠، ١٩١٨/٤/١٦، ص ١١ ـ ١٢.

(٥٢) المصدر نفسه، العدد ١٩٣، ١٩١٨/٥/٧، ص ١١ ـ ١٢.

(٥٣) المصدر نفسه، العدد ١١٨،

١٩١٨/١١/١٢، ص ١.

(٥٤) **المصدر نفسه**، العدد ٢٨، ١٩١٧/٢/٦، ص ٤.

(٥٥) **المصدر نفسه**، العدد ٣٦، ١٩١٧/٤/٣، ص ٥ ـ ٦.

(٥٦) **المصدر نفسه**، العدد ٥٤، ١٩١٧/٨/٧، ص ١ ـ ٢.

(٥٧) **المصدر نفسه**، العدد ٨١، ١٩١٨/٢/١٢، ص ٩.

(٥٨) **المصدر نفسه**، العدد ٨٥، ١٩١٨/٣/١٢، ص ٥.

(٥٩) **المصدر نفسه**، العدد ٨٧، ١٩١٨/٣/٢٦، ص ٧.

(٦٠) **المصدر نفسه**، العدد ٩٦، ١٩١٨/٥/٢٨، ص ٣.

(٦١) **المصدر نفسه**، العدد ٩٩، ١٩١٨/٦/١٨، ص ٣.

(٦٢) **المصدر نفسه**، العدد ١٠٠، ١٩١٨/٦/٢٥، ص ٥.

(٦٣) **المصدر نفسه**، العدد ١٠٤، ١٩١٨/٦/٣٠، ص ١٠ ـ ١١.

(٦٤) **المصدر نفسه**، العدد ١١١، ١٩١٨/٩/٢٤، ص ٧ ـ ٩.

(٦٥) **المصدر نفسه**، العدد ١٠٩، ١٩١٨/٩/٣، ص ٩ ـ ١٠.

(٦٦) **المصدر نفسه**، العدد ١١١، ١٩١٨/٩/٢٤، ص ٨ ـ ٩.

(٦٧) **المصدر نفسه**، العدد ١١٢، ١٩١٨/١٠/١، ص ٨.

(٦٨) **المصدر نفسه**، العدد ١٠٩، ١٩١٨/٩/٣، ص ٩ ـ ١٠.

(٦٩) **المصدر نفسه**، العدد ١١١، ١٩١٨/٩/٢٤، ص ١٠.

(٧٠) **المصدر نفسه**، العدد ١١٢، ١٩١٨/١٠/١، ص ٧.

(٧١) **المصدر نفسه**، العدد ١٢٢، ١٩١٨/١٢/١٠، ص ٧.

(٧٢) **المصدر نفسه**، العدد ١١٥، ١٩١٨/١٠/٢٢، ص ٨ ـ ٩. والعدد ١١٨، ١٩١٨/١١/١٢، ص ١٠.

(٧٣) **المصدر نفسه**، العدد ١١٥، ١٩١٨/١٠/٢٢، ص ٨ ـ ٩؛ والعدد ١١٨، ١٩١٨/١١/١٢، ص ١٠.

(٧٤) **المصدر نفسه**، العدد ١٢٥، ١٩١٨/١٢/٣١، ص ١٠.

(٧٥) **المصدر نفسه**، العدد ١٦٠، ١٩١٩/١٠/٧، ص ٧.

الانتفاضة والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني

د. عبد الحسين شعبان

أثارت الانتفاضة الفلسطينية قضية حقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة، وفي فلسطين، على نطاق واسع. وسلّطت ضوءاً جديداً على خطورة ومأسوية الانتهاكات الاسرائيلية الفظّة لحقوق الانسان الفلسطيني، ممّا حدى الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الانسان الدولية، التابعة للامم المتحدة، إصدار قرار دان اسرائيل لخرقها المستمر لحقوق الانسان، ولاتفاقيات جنيف المتعلّقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب، باعتبارها تشكّل «انتهاكاً جسيماً لحقوق الانسان»، و«جرماً مخلاً بسلم الانسانية»، و«خرقاً لمبادىء القانون الدولي»، فضلاً عن كونها «جرائم حرب».

وظلّت قضيـة حقـوق الانسان الفلسطيني، وما يتفرّع منها من قضايا، إشكالية أساسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الاّ انها لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الرأي العام العالمي، على الرغم من صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٣٣٧٩، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ (الدورة الثلاثون)، الذي دمغ الصهيونية بالعنصرية، واعتبرها «شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

ولعلّ من المفارقات التاريخية ان يكون الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، قد صدر في العام نفسه الذي أُعلن فيه عن قيام دولة اسرائيل، بتاريخ ١٥ أيار (مايو)، وتشريد الشعب العربي الفلسطيني وهضم حقوق الانسان الفلسطيني، على نحو سافر وصارخ، وبخاصة حقه في تقرير مصيره.

ومن المفـارقـات المثيرة للسخرية حقاً ان توقّع اسرائيل، وبهدف تضليلي، وربما لذر الرماد في العيون، على اتفاقيات جنيف الأربع، المبرمة بتاريخ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، بعد وقت قصير من ارتكـابهـا مذابح دير ياسين، ورفضها عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم (كما نصّت عليه قرارات الأمم المتحدة وتعهّداتها الخاصة، في حينه، وقبل قبولها ـ أي اسرائيل ـ عضواً). في حين كانت تنتهك، عن عمد، ومع سبق الاصرار، تلك الاتفاقيات، وتقترف بصورة شنيعة ما يتعارض مع أحكامها. اضافة الى خرقها لمبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان، منذ تأسيسها وحتى اليوم. وتضاعف ذلك على نحو كبير وسافر في خلال الانتفاضة، حيث تكشفت، على نطاق دولي، خروقات اسرائيل المتكررة لحقوق الانسان الفلسطيني، وبخاصة في الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، وفي المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، وسلوكها المناقض لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ان استمرار وتصاعد الانتفاضة المباركة، والاعلان عن ولادة الدولة الفلسطينية، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، في الدورة التاسعة عشرة، الطارئة، للمجلس الوطني الفلسطيني

في الجزائر، قد وضع مسألة حقوق الانسان الفلسطيني على بساط البحث الجدي، وذلك بالارتباط مع صدور قرارات مجلس الأمن الدولي الارقام، ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، التي اعترفت بكون الاراضي الفلسطينية (التي تحت الاحتلال الاسرائيلي) هي أراض محتلة، وهذا ما يطرح مسألة مستقبلها السياسي، خصوصاً بعد اعلان الاستقلال، للشروع بإقامة الدولة الوطنية المستقلة على الضفة والقطاع والقسم الشرقي من القدس، التي تشكّل الحدود الجغرافية الراهنة، التي رسمها اعلان الاستقلال.

ويتلخّص هدف هذا البحث في تبيان الخرق الفاضح لحقوق الانسان الفلسطيني؛ وكشف انتهاكات اسرائيل لقواعد القانون الدولي المعاصر؛ وخرقها، وتنكّرها للشرعية الدولية؛ ورفضها الاستجابة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه الثابت والمشروع، وغير القابل للتصرّف، في تقرير مصيره، واقامة دولته الوطنية المستقلة. كما استهدف البحث القاء ضوء على جوهر المشروع الاستيطاني الصهيوني العنصري؛ وعرض الدور الذي استطاعت الانتفاضة الاضطلاع به، والمهمات التي تمكّنت من التصدي لها.

ان اندلاع الانتفاضة واستمرارها، بل تصاعدها بوتيرة عالية، على الرغم من وقوع أزمة الخليج، التي كادت ان تغطّي عليها، جعل مشروعية الحق الوطني الفلسطيني وهدف إقامة الدولة المستقلة، أمراً أكثر «واقعية»، و«قبولاً» من جانب المجتمع الدولي، الذي أخذ ينظر، بتفهّم أكبر، لمسألة المؤتمر الدولي بحضور جميع الاطراف والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ذلك المؤتمر الذي لم ترفضه سوى الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

وقد شكّلت الانتفاضة، منذ اندلاعها، رافعة مهمّة لتطوير وتجذير مواقف الرأي العام العالمي، الشعبي والرسمي، باتجاه احترام حقوق الانسان الفلسطيني؛ وتحقيق إرادة المجتمع الدولي وما يعرف بـ «الشرعية الدولية»؛ والجلاء من الاراضي الفلسطينية المحتلة، بالعودة الى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٨١، الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، والخاص باقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع والقسم الشرقي من القدس (بعد تقسيم فلسطين)، على الرغم ممّا ألحقه ذلك القرار من ظلم تاريخي بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، باعتباره يمثّل الحدّ الادنى، المقبول دولياً، في الظروف الراهنة، والذي تضمّنه اعلان الاستقلال.

ان تحقيق مطالب الانتفاضة يعني حل اشكالية حقوق الانسان الفلسطيني، التي لن تتحقّق بدون انسحاب اسرائيل الكامل، وغير المشروط، من الاراضي العربية المحتلة، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة سيادته فوق أرضه، وتقرير مصيره عليها، وبناء دولته المستقلة.

المشروع الصهيوني وحقوق الانسان

يستند المشروع الصهيوني، منذ تبلوره، في مؤتمر بال في سويسرا العام ١٨٩٧، الى ثلاثة أركان أساسية هي:

أولاً: انشاء دولة يهودية «نقية»؛ بمعنى اجلاء سكان البلاد الاصليين من العرب والاستيطان محلهم.

ثانياً: انشاء دولة «عالمية» لليهود؛ بمعنى تمثيلها ليهود العالم، دون الأخذ بنظر الاعتبار الحدود والجنسيات. ويستخدم الايديولوجيون المعاصرون للصهيونية مصطلح «الأمة اليهودية العالمية ـ اللامكانية» Exterrritoriale ، أي خارج نطاق المكان والزمان[1].

وقد فرضت الحركة الصهيونية «واجبات» على يهود العالم، وكتب دافيد بن ـ غوريون، تأكيداً لذلك: «ان على اليهود، في جميع أنحاء العالم، تقديم المساعدة الى اسرائيل، أسواء رغبت في ذلك أم لم ترغب، حكومات البلدان التي يقطنون فيها»(٢).

ثالثاً: اقامة «اسرائيل الكبرى» التي تمتد من النيل الى الفرات؛ بمعنى تحقيق المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الاجلائي التوسّعي، لا في فلسطين وحدها، بل بالامتداد على حساب البلدان العربية المجاورة.

ومنذ البدء عملت الصهيونية تحت شعارات أساسية هي:

١ ـ احتلال الأرض، أي شراءها وتملكّها وحرمان الفلاحين العرب منها.

٢ ـ احتلال العمل، أي طرد العمّال العرب من أماكن عملهم، وتضييق فرص عملهم.

٣ ـ الانتاج العبري، أي مقاطعة المنتجات العربية، والترويج للبضائع والمنتجات العبرية.

وعمل المشروع الصهيوني لتأمين نجاحه على شرطين أساسيين:

الاول، خلق أغلبية يهودية، «من لا شيء»، من بلد أكثريته الساحقة من السكان العرب. وذلك بجلب المهاجرين اليهود من مختلف بلدان العالم. وتنفيذاً لذلك، وقبيل اعلان قيام دولة اسرائيل، احتلت المنظمات الصهيونية المسلّحة عدداً من القرى والمدن والاحياء العربية، وطردت سكانها أو اضطرتهم للهجرة «خوفاً من الموت»، على حدّ تعبير المؤرخ البريطاني المعروف، أرنولد توينبي. وبلغ عدد اللاجئين، حتى أيار (مايو) ١٩٤٨، حوالى ٤٠٠ ألف لاجىء فلسطيني. واستمر الطرد بأعداد كبيرة، بعد قيام اسرائيل، وخصوصاً، في خلال الصدامات العسكرية عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ حيث أكره حوالى ٣٤٠ ألف مواطن على الهجرة(٣).

أمّا الشرط الثاني فهو ضمان السيادة السياسية لليهود. والشرطان يتعارضان مع حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وخصوصاً حقه، الذي لا ينازع عليه، وغير القابل للتصرف، ونعني به حق تقرير المصير واحترام حقوق الانسان.

نلحظ أهمية الشرط الاول في قول دافيد بن ـ غوريون ان نجاح الصهيونية في اكتساب الارض، وإجبار العرب على الهروب، كان بمثابة «معجزة مزدوجة»(٤). أمّا موشي دايان (وزير الدفاع في اثناء حرب العام ١٩٦٧) فلم يكتف، في حديث له، عقب تلك الحرب، بطرد الفلسطينيين، بل طالب بإبادتهم «العرب لا يستحسنون أفعالنا، ولكن إذا كنّا نريد مواصلة نشاطنا، على أرض ـ اسرائيل [فلسطين] ضد إرادتهم، فلا ينبغي علينا، حينذاك، سوى ابادتهم. ويتطلّب مصيرنا في الحقيقة ان نحارب العرب»(٥).

وقد ارتفعت مثل هذه الاصوات، أخيراً، في ظل تصاعد الانتفاضة، أسواء داخل كتلة «الليكود»، حيث ازدادت «لاءات» لا للاعتراف؛ ولا للتفاوض؛ ولا للانسحاب، أو من قبل بعض الاطراف الدينية والمنظمات العنصرية المتطرّفة، على شاكلة حركة «كاخ» وغيرها من المنظمات اليهودية، على الرغم من التغيّرات التي طرأت على مستوى الرأي العام الاسرائيلي، بفعل الانتفاضة، وتزايد نسبة الداعين الى حلّ سياسي للنزاع.

ولا شك في ان تصاعد الانتفاضة، وما أحدثته من تحوّلات على مستوى الرأي العالمي والرأي العام في اسرائيل، كان وراء طرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مبادرة «السلام» الاسرائيلية في شهر أيار (مايو) ١٩٨٩، لناحية اجراء انتخابات في المناطق المحتلة لاختيار

ممثلين عن سكانها للتفاوض مع اسرائيل.

ومع ان مشروع شامير لا يستجيب لأي شرط يتعلّق بحقوق الانسان الفلسطيني، الاّ ان بعض المتطرّفين الاسرائيليين اعتبروه ممالئاً للعرب؛ وانه سيؤدي الى قيام «الدولة الفلسطينية». من بين هؤلاء الوزراء اسحق موداعي، واريئيل شارون، ودافيد ليفي، الذين قادوا، في تموز (يوليو) ١٩٨٩، حملة واسعة، داخل الليكود، لتقييد مشروع شامير بعدد من الشروط الجديدة وهي:

١ ـ عدم التعاطي مع المشروع الاّ بعد ان يتمّ انهاء الانتفاضة تماماً.

٢ ـ التوضيح بأن سكان القدس العربية المحتلة، لا يحق لهم التصويت أو الترشيح للانتخابات المقترحة.

٣ ـ رفض أي شرط بوقف الاستيطان اليهودي، والاعلان بوضوح ان الاستيطان سيتواصل دون توقّف.

٤ ـ التوضيح، منذ البداية، ان لا مكان لدولة فلسطينية ما بين النهر (الاردن) وبين البحر (المتوسط) في أي حال من الاحوال[٦].

شهادات اسرائيلية

عملت الصهيونية على طرد واجلاء الفلسطينيين العرب من وطنهم، وفقاً لمخطط مدروس لعمليات الترحيل الجماعي، منذ العام ١٩٤٨، وحتى اندلاع الانتفاضة، وخلالها. وقد ارتبطت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كجزء من مسألة حقوق الانسان، ارتباطاً عضوياً ومباشراً بقيام اسرائيل وسياستها الاجلائية الاستيطانية واغتصاب حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

أمّا الفلسطينيون الذين بقوا في الداخل، فيمكن وصفهم مجازاً بـ «اللاجئين في وطنهم»، ذلك ان وضعهم «كمواطنين من الدرجة الثانية» ليس أفضل من وضع اللاجئين في الخارج. «ان الفلسطينيين في اسرائيل نفسها، هم في وضع لاجئين في بلادهم. وتلاحظ بوضوح، في أي جانب من جوانب، حياتهم بصمات التمييز العنصري من قبل الصهيونيين»[٧]. وبهذا الصدد، اعترف مستشار رئيس حكومة اسرائيل، الأسبق، للشؤون العربية، شموئيل توليدانو، بوضع الفلسطينيين حين صرّح قائلاً: «ان وضع العرب [الفلسطينيين] كأقلية هو الأسوأ في العالم»[٨]. أمّا عميد كلية الحقوق في جامعة تل ـ أبيب، آمنون روبنشتاين (لاحقاً رئيس حركة شينوي)، فقد تطرّق الى ذلك بقوله: «يعيش في اسرائيل نوعان من البشر: أبناء الشعب اليهودي أصحاب حقوق مدنية كاملة؛ وأبناء الشعب العربي من دون أية حقوق»[٩]. وقال عميد كلية الاقتصاد في الجامعة العبرية، دان طبنكين: «ان العرب في دولة اسرائيل ليسوا مواطنين متساويين في الحقوق». أمّا نعوم تشومسكي، فقد أعلن ان العرب، في اسرائيل، هم في أفضل الحالات مواطنون من الدرجة الثانية[١٠].

لئن كان هذا هو حال الفلسطينيين في اسرائيل، فالامر أدهى وأمر بالنسبة الى الفلسطينيين في المناطق المحتلة، حيث الممارسة الصهيونية تكشف، بسطوع، هضم حقوق المواطنين الفلسطينيين الذين يحرمون من حق التعبير واقامة التنظيمات والجمعيات السياسية والنقابية. ويحرمون، في حالات كثيرة، من ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية بحرية، وتنزل بهم العقوبات الجماعية، وتنسف وتدمّر بيوتهم واحيائهم السكنية، ويتعرّضون للارهاب والانتقام الجماعي والتعذيب والقسوة، وتشوّه برامجهم التعليمية وفق المفهوم الصهيوني الذي تفوح منه رائحة العنصرية والشوفينية[١١].

وتجدر الاشارة الى ان هذه الممارسات والأعمال، التي تقوم بها اسرائيل، تعتبر تحدّياً سافراً لميثاق هيئة الامم المتحدة، وللاعلان العالمي لحقوق الانسان، ولاتفاقيتي حقوق الانسان المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادرتان عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٦.

الى ذلك فالدول الموّقعة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، لعام ١٩٤٨، والاتفاقيتين المشار اليهما، قد أخذت التزاماً على نفسها باعلان تمسّكها بحقوق الانسان، وتعهّدها بازالة أي نصّ يتعارض معها، وإدخال ذلك في دساتيرها[١٢]. غير ان العبرة ليست في إقرار ذلك، من الناحية الشكلية، أو النظرية المجردة، بل في وضعه موضع التطبيق، وتنفيذه بشكل مبدع وبما ينسجم مع شرعة حقوق الانسان. وهذا ما أخذ المجتمع الدولي يقتنع به، وخصوصاً، في ما يتعلق بحقوق الانسان الفلسطيني، منذ اندلاع الانتفاضة واعلان الاستقلال الوطني، فيما بعد. وقد دانت لجنة حقوق الانسان الدولية الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان «في الاراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين»، وذلك حين اعتبرتها «خرقاً لمبادىء القانون الدولي»[١٣].

وتذكر المحامية الاسرائيلية، فيلتسيا لانغر، عشرات ومئات الامثلة عن العسف والتعذيب الذي يتعرّض له السجناء الفلسطينيون، والمعاملة اللاانسانية، ومحاولات التخريب النفسي والاجتماعي والفكري[١٤].

ومنذ وقت مبكر نبّهت مذكرة الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان، الموجّهة الى لجنة الامم المتحدة للتحقيق في أعمال اسرائيل في الأرض المحتلة، الى انّ «الحرية الكاملة للتعبير والتنظيم، التي ضمنتها شرعة حقوق الانسان، محرّمة تماماً على سكان المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الاسرائيلي...»؛ كما ان «المحاكم الشرعية الاسلامية فقدت مركزها القانوني وحقها في العمل، ورجال نقابات العمال يعتقلون ويبعدون بانتظام...»[١٥].

الاستعمار الاستيطاني وحقوق الانسان

حاولت اسرائيل البحث عن سند قانوني دولي يضفي صفة الشرعية على تنكّرها لحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، واحتلالها للاراضي الفلسطينية، وانتهاكها لأبسط قواعد القانون الدولي. وجهد الفقهاء القانونيون الصهيونيون في محاولاتهم اسباغ الصفة القانونية الشرعية على ممارسات اسرائيل وتبرير سياستها، اعتماداً على نظرية «الاحتلال الواقعي»، التي روّجت لها الدول الاستعمارية، لتبرير سلبها ونهبها للشعوب؛ واعادة «تقسيم» العالم بالاستناد الى نظرية القوة في العلاقات الدولية Theory of Power ، والتي أصبحت من تراث الماضي، فضلاً عن أنها لا تستقيم مع أية مقوّمات شرعية في القانون الدولي المعاصر[١٦].

وقد استخدمت اسرائيل نظرية القوة والاحتلال الواقعي في تغيير الاوضاع العامة في المناطق الفلسطينية المحتلة، واتبعت، في ذلك، الخطوات التالية:

التغيير الديمغرافي: وذلك بالعمل على توطين المهاجرين اليهود وتهجير السكان الفلسطينيين بهدف احداث تغيير في التركيب السكاني (الديمغرافي)، وفي الطابع القومي. وكانت وتيرة الاستيطان ترتفع بالاقتران مع تصاعد عمليات التهجير القسري والترحيل الاجباري للفلسطينيين عن ديارهم.

وتستهدف هجرة اليهود السوفيات، أخيراً، التزايد السكاني للفلسطينيين، أو ما عرف بـ «القنبلة الديموغرافية»، التي تهدّد الطابع اليهودي لاسرائيل، وخصوصاً، في خلال العقد الاول من القرن

المقبل. وحسب بعض التقديرات (بما فيها تقديرات اسرائيلية معتدلة)، فان توازناً سكانياً بين العرب واليهود سيكون الارجح في خلال السنوات العشر الاولى من القرن المقبل. ولهذا، فان استقدام أعداد كبيرة من المهاجرين واسكانهم في الاراضي العربية المحتلة، وتقديم مغريات للبعض منهم للاستيطان في القدس وبعض مناطق الضفة الفلسطينية، انما يستهدف مواجهة هذا الاحتمال، من جهة، وقطع الطريق على أية حلول تستهدف مصير المناطق المحتلة، من جهة أخرى. فالأغلبية اليهودية، التي كانت شرطاً من شروط الدولة وضمانة للسيادة، تصبح أشدّ ضرورة للحركة الصهيونية في الظروف الجديدة، التي سبّبتها الانتفاضة باتجاه توطين المهاجرين اليهود وتهجير المواطنين الفلسطينيين.

لقد كشف يغئال آلون، بعد عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الأهداف الاستعمارية الاستيطانية لاسرائيل حين قال: «واجبنا استيطان [اسرائيل الكبرى]. ان من يشك في هذا يضع علامة استفهام حول العقيدة الصهيونية»[١٧]. وأشار الى ان الاستيطان يستهدف احتلال المناطق العربية الكثيفة بالسكان، واخلاء السكان منها؛ توزيع المستوطنات بحيث تشكّل بمجموعها نظاماً متماسكاً من الدفاع و«الهجوم المشترك»؛ اعتبار المستوطنات قواعد أمامية (نقاط ارتكاز) لتوسيع حدود الدولة العبرية.

وأفصح موشي دايان عن ذلك، بشكل أكثر سطوعاً، حين قال: «نحن جئنا الى هنا [فلسطين] واستقر بنا المقام لا على أرض خالية قفراء، لقد كان العرب يسكنون على هذه الارض. واننا نُسكن اليوم اليهود هناك، حيث كان العرب يعيشون سابقاً. نحن نحوّل بلداً عربياً الى بلد يهودي»[١٨].

وتعتبر قضية الهجرة اليهودية الى فلسطين احدى أبرز النقاط المشتركة في الحركة الصهيونية وفي المشروع الاستيطاني الصهيوني، واقترنت بركن ثانٍ من أركان الفكرة الصهيونية الاستيطانية، التي تقوم على اجلاء وترحيل السكان الفلسطينيين، والتي أصبحت سياسة رسمية بعد اقامة دولة اسرائيل.

دخل مشروع الهجرة اليهودية حيّز التنفيذ، منذ أوائل القرن الحالي، وبالتحديد بعد العام ١٩٠٥، وخلال مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين وخصوصاً، منذ عامي ١٩٢٠ و١٩٢١، حيث بدأت هجرة منظمة الى أرض «الميعاد».

وتواصلت الهجرة على دفعات وموجات. وكانت تتعاظم أو تتضاءل وفقاً للتطوّرات. وازدادت كثافة ونوعية، في خلال الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد، منذ العام ١٩٤٠، وبعد إخماد ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية الكبرى، وفشل المساعي للتوصل الى حلول ممكنة. وذلك بتواطؤ اميركي ـ بريطاني، حيث أقدمت الولايات المتحدة الاميركية على إقفال أبواب الهجرة اليها، (كما فعلت، أخيراً، بوضع تقييدات على هجرة اليهود السوفيات اليها). وارتكبت النازية بعض المجازر ضد اليهود، بترتيب وتواطؤ من بعض زعمائها كما حصل ليهود تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا. وقد فضح ايغون ردليخ أحد زعماء المنظمة الصهيونية التشيكوسلوفاكية «ماكابي هاكير» تعاون القيادات الصهيونية مع قوات الاحتلال النازية، وارسال الآلاف من اليهود الى معسكرات الابادة الجماعية، المعبّدة الى جهنم، مقابل وعود بارسال بضع مئات وخصوصاً، من أصحاب رؤوس الأموال والقيادات الصهيونية الى فلسطين[١٩].

كما كشفت محاكمة رئيس الوكالة اليهودية، السابق، في هنغاريا، رودولف كاستنر، التي أُجريت في اسرائيل العام ١٩٥٢، عن عدد كبير من تفاصيل الصفقات لتصفية اليهود على أيدي النازي، آدولف آيخمان، الذي كان يشرف على قسم «الغستابو» الخاص بشؤون اليهود. وهذا ما كشف

الموقف المزدوج للحركة الصهيونية، التي ساهمت في قيام المجازر التي تعرّض لها اليهود من جهة، وتباكت عليهم، زيفاً، من جهة أخرى. كما تبيّن ان الحركة الصهيونية كانت وراء تفجير باخرة كانت متجهة نحو ميناء حيفا، محاولة لفت انتباه الرأي العام العالمي الى «مأساة» اليهود، الذين حاولوا الانتحار الجماعي، لكي تسمح السلطات البريطانية للمزيد من يهود العالم بالاستيطان في فلسطين. وهذا ما ينبغي كشفه على أوسع نطاق في هذا الظرف بالذات، خصوصاً بعد محاولات الصهيونية الحصول على اعترافات دولية عن مسؤولية المجازر التي تعرّض لها اليهود (كما حصل لألمانيا الديمقراطية بعد التغييرات الاخيرة وقبل الوحدة مع ألمانيا الغربية)[٢٠].

اقترنت الهجرة اليهودية الكبرى، بعد قيام اسرائيل، بعملية تهجير قسري وترحيل اكراهي للسكان العرب واقتلاعهم من أراضيهم شملت، في خلال العام ١٩٤٨، وبعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية، ٧٤٠ ألف مواطن. وتكرّرت عملية التهجير القسري، مرة أخرى، بعد عدوان حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، حيث رفضت السلطات الاسرائيلية عودة المواطنين العرب الذين اضطروا الى ترك مدنهم وقراهم جرّاء العمليات الحربية. في المقابل، أقامت اسرائيل، في خلال الفترة الممتدة بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٦، ٦١ مستوطنة اسرائيلية[٢١].

وقد دخلت عوامل جديدة على موضوع الهجرة الاضطرارية للفلسطينيين الى البلدان العربية الاخرى (منها الابعاد من الاراضي العربية المحتلة لأسباب سياسية)، أو مغادرتها بحثاً عن عمل، أو هرباً من البطش والارهاب الاسرائيليين.

وقد بلغ عدد النازحين من الاراضي الفلسطينية المحتلة، بين أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، ١١٥ ألف شخص من مجموع السكان البالغ، في حينه، ٨٢٥ ألف نسمة، أي بمعدّل تسعة آلاف شخص سنوياً[٢٢].

المجازر الجماعية والمذابح الكبرى: وهي احدى الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة لحقوق الانسان أكان ذلك في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، أو في الاراضي العربية المحتلة وقت الحرب والسلم. ومن أبرز تلك المجازر مذبحة دير ياسين، بتاريخ ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، حيث هاجمت فصائل صهيونية مسلّحة، من المنظمتين الارهابيتين «إتسل» (أرغون تسفائي ليئومي) و«شتيرن»، قرية دير ياسين، ودمّرت وأحرقت جميع البيوت، وقتلت معظم سكان القرية وألقت بجثثهم، وعددها ٢٥٤، في آبار القرية[٢٣]؛ وكذلك، مذبحة قبية عام ١٩٥٣؛ ومذبحة كفرقاسم الشهيرة، بتاريخ ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، والتي قتل فيها ٤٩ فلسطينياً؛ ومجزرة رفح؛ ومذبحة سجن الرملة، حيث دفن ١٤ مواطناً فلسطينياً وهم أحياء، وتركوا ليقضوا نحبهم على هذه الصورة البشعة[٢٤].

وقامت السلطات الاسرائيلية، في خلال غزو لبنان واحتلال أراضيه عام ١٩٨٢، بارتكاب مجازر وجرائم لا تحصى. فحاصرت مدينة بيروت وأمطرتها بالقنابل والقصف المدفعي، وقطعت المياه والكهرباء عن سكانها. كما ارتكبت، بالتعاون مع ميليشيا «القوات اللبنانية»، بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، مجازر صبرا وشاتيلا. وفي أثناء الانتفاضة قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بسلسلة من أعمال البطش والتنكيل واطلاق الرصاص وتكسير العظام. وقد بلغ معدّل الشهداء الفلسطينيين بين ٢ ـ ٣ شهداء يومياً. أمّا الجرحى والمعوّقين والمصابين فقد وصل عددهم الى بضعة آلاف. كما قامت قوات الاحتلال بارتكاب مجازر جماعية، كان آخرها المجزرة الوحشية ضد المواطنين الفلسطينيين في المسجد الاقصى، في القدس، بتاريخ ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠[٢٥].

الالحـاق والضمّ: وهـو نموذج آخر للسياسة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية والتنكّر لحقـوق الانسـان الفلسـطيني، وفي مقدّمها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. وفي هذا السياق، أقدمت اسرائيل على ضمّ مدينة القدس اليها، نهائياً، واعتبرتها عاصمة أبدية لها، ومدينة موحّدة (منتصف العام ١٩٨٠). كما أعلنت ضمّ مرتفعات الجولان السورية في أواخر العام ١٩٨١. مخالفة وخارقة بذلك، قواعد القانون الدولي المعاصر ومبدأ حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها، الذي هو قاعدة آمرة (ملزمة) في القانون الدولي والعلاقات الدولية Jus Cogens ، لا تجيز الضمّ أو الالحاق أو إحتلال أراضي الغير[٢٦].

ولقد أثار قرار الكنيست ضمّ القدس الشرقية واعتبار القدس «عاصمة أبدية موحّدة» لاسرائيل، ومدينة غير قابلة للتجزئة، استياء وسخط المجتمع الدولي، حيث شكّل تحدّياً صارخاً لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٨١، لعام ١٩٤٧، والخاص بتقسيم فلسطين؛ والذي ألحق، أصلاً، ضرراً بليغاً بحقوق الشعب العربي الفلسطيني. ومع ذلك، فقد تجاوزته اسرائيل باعلانها ضمّ القدس، التي اعتبرها قرار لاحق صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، وحمل الرقم ١٩٤، منطقة خاصة ومدينة مدوّلة. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية شرعت، قبل اعلانها ضمّ المرتفعات السورية في هضبة الجولان، بحملة استيطان واسعة. «وتحدث المشروع الأساس، الذي وضعته الوكالة اليهودية للاستيطان في الجولان، والذي نشر في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، عن مخطط لاسكان ٥٠ ألف مستوطن؛ وعن اقامة مدينة يسكنها ثلاثون ألفاً في وسط الهضبة، على ان يتمّ ذلك [في] خلال عشر سنوات تنتهي عام ١٩٧٩»[٢٧].

وحسب القانون الدولي، فان سلطة الاحتلال لا ينبغي ان تتخذ أي ذريعة لاهدار حقوق المواطنين المدنيين وقت الحرب، أو بعدها. وتبقى أوامر سلطات الاحتلال مؤقتة. فقد نصّت اتفاقية جنيف (المادة ٦٤ ـ الفقرة الثانية) على ما يلي: «لا يجوز لدولة الاحتلال اخضاع سكان الأراضي المحتلة للاحكام التي تراها ضرورية، لتتمكّن من القيام بالتزاماتها، التي تقضي بها هذه الاتفاقية؛ وللاحتفاظ بحكومة نظاميـة للاراضي، ولضمـان أمن دولة الاحتـلال وأفراد وممتلكات قوات وادارة الاحتلال. وكذلك، المنشآت وخطوط المواصلات التي يستخدمونها»[٢٨]. ووفقاً للقواعد القانونية الدولية المعاصرة وقوانين وأعراف الحرب، لا يجوز لسلطة الاحتلال ان تدّعي حقوق السيادة على الاقليم المحتل؛ ولا ان تقوم باختصاصات السلطة الفعلية، الاّ في حدود ما هو ضروري؛ ولا ان تعدّل أو تلغي أحكام القوانين السارية في الاقليم المحتل، أو ادارته، أو قضائه، أو نظامه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التعليمي، أو القبض، أو الاعتقال، أو التحقيق الاّ في أضيق نطاق.

ان ضمّ اسرائيل للقدس والجولان يعني تجاوز سلطات الاحتلال للمواثيق التي يحدّدها القانون الدولي الحربي، وتحدّدها اتفاقية جنيف الرابعة، لسنة ١٩٤٩ وخصوصاً المادة ٥٥ ـ الفقرة الثانية، والمادة ١٤٧ و١٤٨، التي توجب مسؤوليتها عن الاضرار التي تنشأ عن هذه الاعمال، غير المشروعة، ولا سيما الخاصة بحماية السكان المدنيين وضمان حقوقهم.

وحسب القانون الدولي فان ضمّ اسرائيل للقدس والجولان مناقض لما يلي:

١ ـ للقواعد الآمرة ـ الملزمة Jus Cogens في القانون الدولي القاضية بعدم ضمّ الاراضي بالقوة، وفرض الاحتلال، باعتباره أمراً واقعاً، وتحويله الى سلطة فعلية. وهذا ما أكده مجلس الامن الدولي في قراره الصـادر بتـاريـخ ٢٠ آب (اغسـطس) ١٩٨٠، بشـأن القـدس. كما ان القانون الدولي لا

يعترف بشرعية الحصول على المكاسب من جرّاء استخدام القوة واحتلال أراضي الغير[٢٩].

٢ ـ ان قراري ضمّ القدس والجولان يعتبران تحدياً صارخاً لمبادىء الأمم المتحدة، وقواعد العلاقات بين الدول وخصوصاً، المبادىء التي تحرم القوة أو التهديد بها، وتؤكد على حق الأمم في تقرير مصيرها واحترام السيادة والاستقلال السياسي[٣٠].

٣ ـ ان قراري ضمّ القدس والجولان يتناقضان بشكل صارخ مع نصّ الاعلان العالمي الرقم ١٥١٤، لعام ١٩٦٠، حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة، والذي يعتبر ايذاناً واقراراً، من جانب الامم المتحدة، بضرورة التصفية العاجلة للكولونيالية وآثارها، وتمكين الشعوب من تقرير مصيرها، واختيار أنظمة الحكم التي ترغب بها[٣١].

٤ ـ ان ضمّ القدس والجولان يتناقض مع مبادىء حقوق الانسان وحرياته الاساسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة، والتي فصلها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨؛ ومع الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣٢].

٥ ـ ان قراري ضمّ القدس والجولان يتناقضان مع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، الرقم ٣٣١٤، الصادر بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤، (الدورة التاسعة والعشرون) حول تعريف ماهية العدوان، والذي نصّ على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحرّم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وأجاز للشعوب اللجوء الى جميع الوسائل لنيل حريتها واستقلالها، بما فيها، الكفاح المسلّح. في حين ان ضمّ القدس والجولان، بصورة غير شرعية، من جانب اسرائيل، وبالضد من ارادة السكان، يعتبر عملاً عدوانياً منافياً لقواعد القانون الدولي[٣٣].

٦ ـ جاء ضمّ القدس والجولان مناقضاً لمعاهدات جنيف لعام ١٩٤٩، وخصوصاً المعاهدة الرابعة حول وضع الاراضي المحتلة وحالة السكان المدنيين؛ وكذلك، خرقاً للبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧[٣٤]. كما ان الاجراء الاسرائيلي مناقض لمبدأ القانون القائل: «ان كل عمل أو فعل بموجب قانون داخلي [قرار الكنيست بضمّ القدس والجولان] يهدف الى ضمّ جزء من أرض دولة أخرى، هو عمل باطل وغير شرعي». وقد عبّر مجلس الأمن، في أكثر من مناسبة، عن هذا المبدأ بشأن مدينة القدس[٣٥].

اعلان الاستقلال وحقوق الانسان

في دورته التاسعة عشرة الطارئة، المنعقدة في الجزائر، من ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني وثيقة اعلان الاستقلال وقيام «دولة فلسطين» فوق الارض الفلسطينية، وعاصمتها «القدس الشريف». وقد ترافق الاعلان مع حضور جديد ومتميّز للقضية الفلسطينية، في ظل الانتفاضة المباركة، والتي كانت العامل الاساس، الذي ساهم في اعلاء القضية الفلسطينية، بعد المحاولات التي بُذلت لانزالها من سلّم الاولويات، لتحتل مكان الصدارة مجدداً، باعتبارها لبّ الصراع في الشرق الاوسط؛ ولتكون المسألة الاولى على جدول أعمال القمة الاستثنائية العربية المنعقدة في الجزائر (حزيران / يونيو ١٩٨٨)، والتي أطلق عليها قمة الانتفاضة.

وجاء اعلان الاستقلال بعد فك الارتباط الاردني بالضفة الغربية بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٨. ممّا طرح موضوع السلطة الادارية والحقوقية للضفة، وملء الفراغ السياسي والحقوقي، من جانب منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد شكّل قرار اعلان الاستقلال خيار تسوية سياسية شاملة، بالارتباط مع الوثيقة البرنامجية السياسية (البيان السياسي)، مؤكداً بعض التوجّهات الاساسية، كحق تقرير المصير، والمؤتمر الدولي. مضيفاً الاستعداد للالتزام بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وبالارتباط مع اعلان الاستقلال وتطوّر الانتفاضة تطرح قضية حقوق الانسان الفلسطيني في اطار الدولة الفلسطينية التي ما تزال محتجبة السيادة بسبب الاحتلال الاسرائيلي.

ان اعلان الاستقلال لا يعني مجرّد «ادعاء حق السيادة»، أو «اعلان النوايا»، لتأسيس دولة فلسطين، فمثل هذا الادعاء وهذه النوايا قد تمّ اعلانها منذ عقدين من الزمان. لكن الاعلان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، وفي ظروف تصاعد الانتفاضة، يعني العزم على تحويل الشعار السياسي الى مشروع خيار واقعي، أي خيار سياسي «عملي» في الظروف الراهنة، وترجمة ذلك الى لغة التعامل السياسي يعني اعلان م.ت.ف. حق السيادة على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس (القسم الشرقي المحتل عام ١٩٦٧)، أي تأكيد العزم للشروع بتأسيس دولة فوق هذه الاراضي الفلسطينية. أي تحديد الرقعة الجغرافية للدولة في الاوضاع المستجدة، تأسيساً على قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١، الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين، وانشاء دولتين (يهودية وعربية). وقد نصّ اعلان الاستقلال على ما يلي:

«ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة [للامم المتحدة] الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧... فان هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية، تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني»(٣٦).

وتعني العودة الى القرار ١٨١، ضمن المتغيّرات الدولية الراهنة، الاستناد الى حق دولي أقرّته الشرعية الدولية، على الرغم من التحفّظات من الاجحاف والغبن اللذين لحقا بالحقوق التاريخية والطبيعية والقانونية للشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على الارض الفلسطينية. وهي وحدها صاحبة الحق في السيادة على الضفة والقطاع والقدس التي تعترف بها الامم المتحدة(٣٧).

لقد حركت الانتفاضة، وبالتالي، اعلان الاستقلال، والتطوّرات التي أعقبته بانتخاب ياسر عرفات أول رئيس لدولة فلسطين، موضوع حقوق الانسان الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في تقرير المصير وخصوصاً، مسألة «استعادة» السيادة على الضفة والقطاع والقسم الشرقي من مدينة القدس العربية، وهي الحدود الجغرافية الراهنة، التي حدّدها اعلان الاستقلال، وتبعها الاعتراف الدولي.

وكان الاعتراف القانوني الكامل De Jure خطوة مهمّة باتجاه ترسيخ الاعتراف بحقوق الانسان الفلسطيني، على المستوى الدولي. وهو ما يشكّل عاملاً ايجابياً باتجاه حشد الطاقات لتهيئة المستلزمات الضرورية، لاستعادة السيادة المحتجبة عن الاراضي العربية المحتلة. وهذا ما دفع الجمعية العامة للامم المتحدة الى استبدال اسم م.ت.ف.، حيثما ورد، باسم فلسطين، لتأكيد الشخصية الدولية الفلسطينية المستقلة.

ان قضية حقوق الانسان الفلسطيني تكتسب اليوم أهمية أكبر بالارتباط مع اعلان استقلال دولة فلسطين؛ واستمرار تصاعد الانتفاضة؛ وتطوّر رد الفعل الاسرائيلي ازاءها، بتعاظم الارهاب وسياسة القبضة الحديدية وخصوصاً، بعد صدور قرارات مجلس الامن الدولي الارقام ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، وهي القرارات التي تعتبر الضفة والقطاع والقدس الشرقية اراضٍ فلسطينية محتلة(٣٨).

ان اعلان الاستقلال الذي تضمّن اشارة واضحة الى قرارات مجلس الامن الدولي، المشار اليها، يعني، فيما يعنيه، التوجّه الى المجتمع الدولي والشرعية الدولية، لتمكين الشعب العربي الفلسطيني من التخلّص من الاحتلال الواقع على أراضيه بالقوة. وتمكينه، بالتالي، من انهائه وبسط سيادته الكاملة على أرضه، وتحقيق استقلاله الوطني وممارسة حقوقه المشروعة عليها. وبتقديرنا فان مثل هذا التوجّه الجريء، والمسؤول، سيضع المجتمع الدولي، ومجلس الامن، تحديداً، عند مسؤولياتهما والتزاماتهما وخصوصاً، لناحية وجوب تطبيق القرارات الآنفة الذكر، بشأن استعادة سيادة الشعب العربي الفلسطيني فوق أرضه، وانسحاب القوات الاسرائيلية منها.

ان خطوة اعلان الاستقلال هي خطوة سياسية ودبلوماسية هجومية كبيرة وعلى درجة بالغة من الاهمية. ويتوقف مدى نجاحها وتطوّرها على الانتقال، تدريجياً، الى اقامة السلطة البديلة عن الاحتلال، وتحقيق الاستقلال الوطني، بتأسيس الدولة، فعلياً، وفوق الارض الفلسطينية، لا «كمطلب» بل «خياراً سياسياً ملموساً». وهذا ما ينبغي مباشرته على الارض، حلقة بعد أخرى، لتأمين شروط انتصار الانتفاضة، وانتزاع حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وانجاح خياره السياسي، الذي لا مناص عنه، وهو خيار الاستقلال والدولة وحق تقرير المصير.

ان اعلان الاستقلال والسعي لتأسيس الحكومة مستقبلاً واستكمال مقوّمات السيادة، هي خطوات باتجاه الحل السياسي، الذي ينبغي ان يتحوّل، في الظروف الراهنة، والمستقبلية، الى قوة مادية كفاحية. كما تحوّلت، من قبل، شعارات «الدولة»؛ و«الحق في العودة»؛ و«تقرير المصير»؛ و«وحدانية وشرعية م.ت.ف.»؛ و«حقوق الانسان»؛ حيث تكرّست عربياً وتمّ الاعتراف بها، تدريجياً، على المستوى الدولي.

ان الحديث عن الانتفاضة واعلان الاستقلال (الدولة) وحقوق الانسان، في ضوء قرارات مجلس الامن الأرقام ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، يطرح إشكالية رحيل القوات الاسرائيلية على بساط البحث، وعلى نحو عاجل وملحّ. تستتبعه إشكالية استكمال السيادة الفلسطينية المحتجبة، حالياً، والمعطّلة مؤقتاً، فوق الأرض الفلسطينية. وهذا ما ينبغي الاستعداد له بارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من استعادة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرّف، وفي المقدّمة منها حقه في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

الانتفاضة وعقب آخيل

لقد كشفت الانتفاضة، للعالم أجمع، الهوّة السحيقة التي تفصل اسرائيل عن حقوق الانسان، على الرغم من التشدّق بالحرية والقيم الديمقراطية؛ والتبجح بالنهضة الصناعية والتقدّم التكنولوجي. وذلك، بتشخيصها، على نحو رائع، نقطة الضعف الاساسية لدى اسرائيل، ونعني بها الانسان الفلسطيني، وحقوقه، وحرياته الاساسية، كما تقرّها الشرائع الدولية، اضافة الى حقوقه التاريخية، وفي المقدمة منها، حقه في تقرير مصيره. وقد عبّر اسحاق شامير، عن ذلك، حين قال: «يعتقد أعداؤنا الفلسطينيون انهم اكتشفوا، أخيراً، نقطة ضعفنا»؛ ونقطة الضعف تلك، أو عقب آخيل، كما يقال، هي الانتفاضة، التي يدعو شامير الى التخلّص من شبحها بأسرع وقت، باستخدام أكثر الوسائل قسوة.

ان المعيار الحقيقي لتقدّم ورقي أي شعب أو أمة أو مجتمع، يكمن في مدى التزامه بحقوق الانسان وحرياته الاساسية، وفي المقدّمة منها حق تقرير المصير. لكن اسرائيل لا ترفض التسليم

بتلك الحقوق والحريات وحسب، بل ترفض، أيضاً، الاعتراف بوجود الشعب العربي الفلسطيني، وبحقه في الحياة والعيش بسلام، واقامة كيانه السياسي المستقل.

وتـأسيسـاً على ذلك، دانت لجنـة حقوق الانسان الدولية، التابعة للامم المتحدة، الانتهاكات الاسرائيليـة لحقـوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، وذلك، حين اعتبرتها «انتهاكات جسيمة لمبادىء القانون الدولي».

ونصّت الفقرة (أ) من قرار الدورة الـ ٤٥، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٨٩ للجنة حقوق الانسان الدولية، على ان «الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين يشكّل انتهاكاً جسيماً لحقوق الانسـان، وجرماً مخلاً بسلم الانسانية وأمنها». كما أكدت على ان «انتهاكات اسرائيل لاتفاقيات جنيف، المتعلّقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب (١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩)، والمنطبقة على الفلسطينيين والاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل... هي جرائم حرب بمقتضى القانون الدولي».

وعلى هذا الأساس، دانت لجنة حقوق الانسان اسرائيل، مؤكدة، في الفقرة (ب)، انطباق اتفاقية جنيف، المشار اليها، على جميع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧. وأشارت الى ضرورة تطبيق قواعد الاسرى بموجب تلك الاتفاقية (الثالثة) على الأسرى الفلسطينيين، منوّهة الى انتهاكات اسرائيل للاتفاقية، وعدم امتثالها لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة[٣٩].

ان تلك القرارات تشكّل وثيقة اتهام خطيرة ضد اسرائيل. وهي سابقة هامّة، حيث تمثّل، ادانة صريحـة، وواضحـة، أيضاً. وهو ما لم يسبق حدوثه لدولة عضو في الامم المتحدة، منذ محاكمات نورنبرغ، وطوكيو، العسكريتين، لمحاكمة مجرمي الحرب، وتجريمهم وفق القانون الدولي.

وهذه السابقة الجديدة تتجلّى بتجريم اسرائيل، ووصم أعمالها، المنافية للقانون الدولي، بكونها جرائم حرب، وموجّهة ضد الانسانية. ممّا يطرح، مستقبلاً، العقوبات والمسؤولية الدولية الجنائية عن هذه الجرائم، على صعيد الدولة والأفراد[٤٠].

ويمكن ايجاز أبرز الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني وخصوصاً، لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، تلك التي تمخّضت عنها المناقشات المثيرة والعاصفة في لجنة حقوق الانسان الدولية، بما يلي:

- العقوبات الجماعية ضد المدن والقرى والمخيمات، وممارسة التعذيب ضد المعتقلين، وتعد خرقاً للمواد ٣ و٣١ و٣٢ من اتفاقية جنيف الثالثة.
- اجراءات الطرد والابعاد المخالفة للمادة ٤٩.
- نسف المنازل وتدميرها، وتعد خرقاً للمادتين ٣٣ و٥٣.
- تكسير العظام والايذاء البدني والضرب، وهي خرق للمواد ٣ و٣٢ و١٤٦ و١٤٧.
- سوء المعـاملة، في خلال الاعتقـال، والسجن؛ وعدم توفير الرعاية الصحية (مثال معسكر أنصار)، وهي خرق للمواد ٧٩ و٨١ و٨٥ و٨٦ و٩١ و٩٣[٤١].

وأكـدت لجنـة حقـوق الانسان الدولية على ان الاجراءات الاسرائيلية، ضد الشعب العربي الفلسطيني، «ليست انتهاكاً جسيماً لحقوق الانسان وحسب... بل انتهاكات جسيمة لمبادىء القانون الدولي». ولم يحـدث ان دينـت دولة بمثـل تلك الادانـات. ما يستـوجب اتخـاذ دول لعـالم

اجراءات وعقوبات، سياسية، واقتصادية، فعّالة، لاجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، وتطبيق قرارات الامم المتحدة، والاعتراف بالسيادة الوطنية الفلسطينية عليها. وهذا ما يتطلّب جهداً عربياً فعّالاً، وتضامناً دولياً واسعاً، من جانب أنصار حقوق الانسان والسلم في كل مكان، لدعم وإسناد المبادرة الفلسطينية الشجاعة، والضغط على الولايات المتحدة الاميركية لممارسة نفوذها على اسرائيل، والاستجابة للاجماع والشرعية الدوليين.

كما ينبغي العمل لوضع قرارات مجلس الامن الارقام ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، موضع التطبيق. وهي القرارات التي لم تستخدم الولايات المتحدة الاميركية حق النقض «فيتو» ضد بعضها. ما يعدّ بمثابة إعتراف جماعي، من مجلس الامن، «بوجود شعب فلسطيني على أرض فلسطينية». وما يدعو لممارسة حقوقه واستعادة سيادته. وبالطبع، فان ذلك لن يكون ممكناً، الاّ بجلاء قوات الاحتلال، واقامة السلطة الوطنية البديلة محل سلطة الاحتلال على أية رقعة مستعادة، أو محرّرة. والبدء باقامة تشكيلات الدولة الفلسطينية، وفقاً لقرار اعلان الاستقلال. أي الانتقال من الشعار السياسي «النظري» الى الكيان الواقعي «الفعلي»، باستكمال عناصر الدولة، التي هي الشعب والاقليم والسيادة وممارسة السلطة؛ أي تشكيل حكومة مؤقتة لتمارس العمل الرسمي باسم م.ت.ف. وفي اطار البروتوكول الدولي والدبلوماسي المعروف أيضاً.

ان تصاعد الانتفاضة يضع قضية حقوق الانسان، وهي قضية ملتهبة، ويومية، أمام التفكير الجاد والمسؤول، باعتبارها احدى اشكاليات الصراع العربي ـ الاسرائيلي البارزة. وذلك بالبحث عن حل سياسي مقبول. ولن يتمّ التوصّل الى ذلك الاّ بالتسليم، من جانب اسرائيل، بمطالب الانتفاضة، والتي لا يمكن ان تكون أقلّ من انسحاب القوات الاسرائيلية من على الاراضي المحتلة، واقامة الدولة الفلسطينية، بالحدود الجغرافية التي حدّدها اعلان الاستقلال راهناً.

---

(١) جوزيف سكيدانيك، **الاضطهاد الاجتماعي والعرقي هو جوهر الصهيونية الحقيقي**، في ي. يفييسيف وآخرون، الصهيونية: الحقيقة والاختلاقات، موسكو، دار التقدّم، ١٩٨٠، ص ٥٩. انظر الفصل الخاص بالمسألة اليهودية والصهيونية في أيامنا، في **وثائق الحزب الشيوعي الاسرائيلي، المؤتمر السادس عشر**، بلا مكان نشر وبلا ناشر، ١٩٧٠، ص ٥٦٠ ـ ٥٧٠.

(٢) ياكوبسون، **الصهيونية المعاصرة والقانون الدولي**، مجلة المدار، موسكو، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩٢.

(٣) يفغيني بريماكوف وآخرون، **القضية الفلسطينية: العدوان والمقاومة وسبل التسوية** (مجموعة مقالات)، موسكو، الاستشراق السوفياتي، أكاديمية العلوم السوفياتية، ١٩٨٣.

(٤) **دافار**، ١٩٦٧/٦/٢٩.

(٥) *Jerusalem Post*, 30/9/1968

(٦) **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، العدد ٧٥٥، ١٩٨٩/٧/٢.

(٧) انظر يفغيني بريماكوف وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣ و١١٢.

(٨) **هآرتس**، ١٩٧٧/١/٢٨.

(٩) قارن د. جورجي كنعان، **العنصرية اليهودية**، بيروت، دار النهار، الطبعة الاولى، ١٩٨٣.

(١٠) Chomsky, Na'om, In *The New Politics*, N.Y. Vol. 11, 1967.

(١١) ينص ميثاق هيئة الامم المتحدة، في ديباجته، على: احترام الحقوق الأساسية للانسان، والايمان بكرامة الفرد، وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، من حقوق متساوية. ونصّ الميثاق، في مادته الاولى، على «تنمية العلاقات

الودّية بين الدول على أساس مبدأ المساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والانساني، والمحافظة على حرية حقوق الانسان، وحرياته الاساسية، من غير تمييز، في العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس».

أمّا أهمّ المبادىء، التي تضمّنها التصريح العالمي لحقوق الانسان، الصادر العام ١٩٤٨، فهي الحق في الحياة؛ وحق كل شخص في الحرية والأمن الشخصي؛ وحرية العقيدة والرأي والتعبير. وتحرّم لائحة حقوق الانسان التعذيب والمعاملة، غير الانسانية. كما تحرّم العبودية وتجارة الرق. وتحظر أعمال السخرة والاعتقال الكيفي. وتضمن المساواة أمام المحاكم، وحق المتهم في الدفاع عن النفس، وفقاً للمبدأ القانوني «المتّهم بريء حتى تثبت إدانته». كما لا يجوز إنزال أية عقوبة الاّ بنصّ قانوني، وفقاً للمبدأ القائل: «لا عقوبة ولا جريمة الاّ بنص». وتصون وثيقة حقوق الانسان حرية العائلة والمنزل والمراسلات والأسرار الشخصية وغيرها. وتؤكد على عدم التمييز، بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الانتماء السياسي، أو أي رأي آخر.

انظر: **ميثاق هيئة الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية**، القاهرة، الطبعة العربية، ١٩٧٠. وقارن: نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في بوتوجني ميروسلاف، القانون الدولي في الوثائق (جزآن)، براغ، بلا ناشر، ١٩٧٥.

(١٢) لا بدّ من التنبيه الى ان اسرائيل من الدول القليلة، وربما النادرة في العالم، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي ظلّت دون دستور دائم أو مؤقت، يحدّد حقوق الانسان وحرياته الاساسية. والسبب في رفض اسرائيل اقرار دستور لها هو التهرّب من الالتزامات الدستورية العامة، التي تنادي بمبدأ المساواة وعدم التمييز. تلك المبادىء التي نصّ عليها ميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والاتفاقيات الخاصة بذلك.

(١٣) انعقدت الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الانسان الدولية في جنيف في الفترة ما بين ١/٣١ ـ ٢/١٧/١٩٨٩، وأصدرت قراراً تاريخياً يتعلّق بـ «انتهاك حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين». وقدّم مشروع القرار ٣٤ دولة، تسع عشرة منها عربية، اضافة الى خمس عشرة دولة أجنبية هي: افغانستان، باكستان، بلغاريا، بنغلادش، أوكرانيا، بيلوروسيا، المانيا (الديمقراطية)، الصين الشعبية، فيتنام، قبرص، كوبا، مدغشقر، الهند، سريلانكا والسنغال.

(١٤) انظر: فيليتسيا لانغر، **بأم عيني**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، وفيليتسيا لانغر، **اولئك اخواني، و من مفكّرتي**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

(١٥) المذكرة بتاريخ ٨/٦/١٩٧٠، وكان موشي دايان قد هدّد في حينه بأن استمرار مقاومة الاحتلال (في قطاع غزة) سيجعل سياسة نسف المنازل أشدّ قسوة، وأنه لا خير في ان تتحوّل مدينة غزة الى صحراء. راجع: «محاضر الكنيست الاسرائيلي ليوم ١/٢/١٩٦٩»، **المحامون** (دمشق)، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١.

(١٦) انظر عبدالحسين شعبان، **الصهيونية المعاصرة والقانون الدولي**، دمشق: مركز الدراسات الفلسطينية، ودار الجليل، ١٩٨٥، ص ٣٣.

(١٧) **جيروزاليم بوست**، ٨/٤/١٩٦٨.

(١٨) وقال موشي دايان، أيضاً، في اجتماع مع شباب أحد الكيبوتسات في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٨، «... نحن اليوم نشغل رقعة تمتد من السويس الى مرتفعات الجولان... وخطوة فخطوة نوسع هذه الرقعة، انطلاقاً من الوضع الفعلي، ولأجل بلوغ الهدف الذي وضعناه». انظر: يفييسيف وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩.

(١٩) قارن: عبدالحسين شعبان، **مذكرات صهيوني** (مترجم)، نيقوسيا، دار الصمود العربي، ١٩٨٦. والكتاب ترجمة لمقالات جيري بوهاتكا، «عندما كشف النقاب في يومياته»، مجلة المنبر التشيكية، الاعداد ١، ٢، ٣، ٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤.

(٢٠) من المؤسف أن تضع المانيا الديمقراطية ختمها، وتعلن مسؤوليتها عن المجازر، التي تعرّض لها اليهود على أيدي النازية. وان تعترف لاسرائيل بحقها في الحصول على تعويضات مناسبة، كتلك التي دفعتها المانيا الغربية الى اسرائيل، في الخمسينات، في وقت يتعرّض فيه الشعب العربي الفلسطيني الى

خطر الترحيل، والتهجير القسري، والابادة، والتنكّر لأبسط حقوقه، التي تقرّها الامم المتحدة، في مقدّمها حقه في تقرير المصير.

(٢١) انظر تقرير اللجنة الخاصة بحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، في ١/١٠/١٩٧٦.

(٢٢) انظر ابو ماهر «دوافع وأبعاد الهجرة في الضفة الغربية»، **اليسار العربي**، (باريس)، العدد ٦٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣.

(٢٣) يفييسيف، وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٢٤) ينقل الكاتب الكندي، روجيه ديلورم، حديثاً عن مندوب الصليب الاحمر الدولي، جان دور نييه، الذي دخل قرية دير ياسين، في حينه، واصفاً المجزرة بأنها أشدّ هولاً ووحشية من المجازر النازية ضد اليهود، في معسكرات الاعتقال التي شاهدها. كما يصف مذبحة كفرقاسم بالغدر والجبن، حيث قتل فيها ٤٩ رجلاً وامرأة من سكان القرية. انظر روجيه ديلورم، **إني أتهم؟** (ترجمة نخلة كلاس)، دمشق، دار الجرمق، ١٩٩٠.

(٢٥) بلغ عدد الشهداء، بعد مرور عشرة شهور على انطلاقة الانتفاضة، قرابة ٥٠٠ شهيد. وسجّلت الأونروا ٦٦٤٠ اصابة في قطاع غزة، بين أطفال المخيمات. وتتراوح أعمارهم بين الولادة الحديثة وسنّ الرابعة عشرة؛ انظر **فلسطين الثورة**، العدد ٧٥٦، ٩/٧/١٩٨٩.

(٢٦) انظر عبدالحسين شعبان، القضايا الجديدة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥ وما بعدها.

(٢٧) حبيب قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، دمشق، بلا ناشر، ١٩٧٨، ص ٢٢٢.

(٢٨) قارن د. عزالدين فوده، **الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٦١.

(٢٩) انظر جوتوجبي، ميروسلان، **القانون الدولي العام** (باللغة التشيكية)، براغ، بلا ناشر، ١٩٧٣.

(٣٠) ينصّ ميثاق الامم المتحدة، في مادته الاولى (الفقرة الثانية)، على تنمية علاقات الصداقة بين الامم، على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أقرّته المادة (٥٥)، وتؤيده المادتان (٥٣ و٦٤) من اتفاقية فيينا، بشأن قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩. وحرّمت المادة الثانية (الفقرة الرابعة)، من الميثاق، استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية. انظر ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، **مصدر سبق ذكره**، وقارن Sinska, M. *Vienna Convention on the Law of Treaties*, Brague, 1971

(٣١) بوتوجني، ميروسلاف، القانون الدولي العام في الوثائق، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) Kosnstor, *International Affairs*, No. 3, (Moscow), 1975.

(٣٤) انظر نصوص اتفاقيات جنيف الاربع، بتاريخ ١٢/٨/١٩٤٩، لدى بوتوجني، ميروسلاف، القانون الدولي العام في الوثائق، **مصدر سبق ذكره**. كذلك قارن البروتوكولان الصادران عن المؤتمر الدبلوماسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، جنيف، ١٩٧٧ (نص عربي).

(٣٥) راجع قرار رابطة الحقوقيين الدولية في مالطا حول الجولان، المحامون، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٦) انظر نص قرار اعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨ (الدورة التاسعة عشرة الطارئة في الجزائر).

(٣٧) من الجدير بالاشارة، ان قرار التقسيم، وغيره من القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للامم المتحدة، لا تمتلك صفة الزامية. بل تعتبر بمثابة توصيات، بينما تكتسب قرارات مجلس الامن الصفة الالزامية. وهناك فرق هام بين التوصية والقرار. فالتوصية ليست سوى رغبة، في حين ان القرار يفرض التزامات قانونية، وهو ما يصدر عن مجلس الامن.

ان قرارات الجمعية العامة تعبر عن اتفاق ارادات الدول، التي تعطي أصواتها لصالح القرار. ولكن لا يعني ذلك الاعتراف بمضمونه كقاعدة قانونية ملزمة، ما لم يحظى بموافقة الدول الكبرى. وقد تكرّس هذا الأمر في ظل فترة الحرب الباردة. انظر ج. أ.

تونكين، **القانون الدولي العام، قضايا نظرية** (ترجمة احمد رضا ومراجعة د. عزالدين فودة)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ١٢٨.

(٣٨) القرارات الثلاثة صدرت بعد الانتفاضة. فالقرار الاول (٦٠٥) صدر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢، والثاني (٦٠٧) صدر بتاريخ ١٩٨٨/١/٥، والثالث (٦٠٨) صدر بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤، وكلها أكّدت على وقوع الارض الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي، وتناولت مهام سلطات الاحتلال.

(٣٩) **فلسطين الثورة**، العدد ٧٣٨، ١٩٨٩/٢/٢٦.

(٤٠) قارن عبدالحسين شعبان، **سيناريو أولي لمشروع محكمة القدس الدولية العليا**، دفاتر عربية (٤)، نيقوسيا، شرق برس، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ١٠ ـ ١١. ود. حميد السعدي، **مقدمة لدراسة القانون الجنائي الدولي**، بغداد، بلا ناشر، ١٩٧١. ومحمد عبدالعزيز (المحامي)، نحو تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين، **دراسات عربية**، (بيروت)، العدد ٣١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣.

(٤١) قارن كلمة رئيس البعثة الفلسطينية الدائمة لدى الامم المتحدة، في جنيف، نبيل الرملاوي، في حضور الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الانسان، المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ـ ١٧ شباط (فبراير) ١٩٨٩.

مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدستوري والدولي

د. عبد العليم محمد عبد العليم

عالجت هذه الدراسة مفهوم الحكم الذاتي، نظرياً، في الوثائق الدستورية، والدولية، المختلفة، وتدرُّج محتوى المفهوم وأبعاده، وبعض المشكلات التي يثيرها، نظرياً وتطبيقياً. كما استهدفت ابراز نسبية المفهوم، ومرونته، وغموضه في أحايين كثيرة، واختلاف محتوى، وأفق، تطبيقاته من مكان لآخر، وفقاً للظروف السياسية والتاريخية، وطبيعة المشكلات التي يناط به حلّها ومعالجتها. فهو، في تطبيقاته، في اطار معالجة مشكلات الأقليات، يختلف عنه في إطار تصفية الاستعمار وحصول الاقاليم المستعمَرة على الاستقلال.

وحرصت الدراسة على ابراز هذا الاختلاف، وتتبّع نتائجه على الوحدات المتمتعة بالحكم الذاتي من الناحية القانونية والسيادية، وتحديد وضعية هذه الوحدات القانونية، مقارنة بصلاحيات الوحدة التي تمثل شخصاً للقانون الدولي، وهو الدولة، كجهاز تنظيم وردع ذي سيادة وصلاحيات مختلفة.

ولم تتعرّض الدراسة الى المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي منذ البداية، بل حرصت على توسيع هامش الرصد والمقارنة التاريخية لالقاء المزيد من الضوء على ما سوف تطرحه اسرائيل من تصوّرات في المستقبل حول مفهومها للحكم الذاتي، وتصوّرها لصلاحياته.

نسبية المفهوم ومرونته

عرّف الميثاق الاوروبي مفهوم الحكم الذاتي المحلي (autonomie locale)، في مادته الثالثة، بأنه «قدرة الوحدات المحلية، والاقليمية، الفعلية، وحقها في تنظيم وادارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤولياتها، ولصالح سكانها في إطار القانون»؛ وان هذا الحق «يمارس من طريق مجالس، أو جمعيات، مشكّلة من أعضاء منتخبين في اقتراع حر وسرّي، ويتميّز بالمساواة، سواء أكان مباشراً أو عاماً؛ ولهذه الجمعيات والمجالس ان تمتلك أجهزة تنفيذية مسؤولة تجاهها»[1].

وعلى الرغم من الوضوح الذي يتميّز به هذا التعريف، فان قيمته، مع ذلك، ليست مطلقة؛ كما ان فاعليته لا تكتسب طابعاً عاماً في الزمان أو المكان؛ إذ انه يرتبط بالسياق الاوروبي التاريخي، وما اتّسم به من تعدّد لغوي، واثني، وثقافي، في اطار التطلّع الى الوحدة الاوروبية؛ وحدة القارة العجوز بكل تنويعاتها الجغرافية، واللغوية، والبشرية. كما ان هذا التعريف يستلهم المنطلقات

الأساسية للديمقراطية الاوروبية في توسيع هامش المشاركة السياسية، وتوزيع مسؤولية اتخاذ القرارات، والأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الثقافية، والاقتصادية، والجغرافية، التي تشكّلت عبر حقائق الاقتصاد والثقافة والتاريخ، وكذلك إشباع تطلّعات الطبقات والنخب السياسية في الأقاليم والمناطق، وارساء قواعد لامركزية ادارية من خلال تدعيم سلطات جانبية لادارة الشؤون العامة، وتلمّس احتياجات هذه المناطق. بل يمكننا القول ان التعريف الذي أورده الميثاق الاوروبي للحكم الذاتي المحلي يتفاوت تطبيقه من بلد اوروبي الى آخر، بل من منطقة الى أخرى في الدولة الواحدة، وفقاً لاعتبارات متفاوتة ومتنوّعة تتعلّق بحجم هذه المناطق، وتميّزها الثقافي واللغوي، وحدودها الجغرافية، وطبيعة الجماعات البشرية والاثنية التي تقطنها، وطبيعة أنشطتها الاقتصادية.

ان مفهوم الحكم الذاتي يثير الخلاف ويستعصي بشأنه الاتفاق. فهو غامض ومتشعّب، ويتضمّن قدراً كبيراً من المرونة؛ يقترب، أحياناً، من الادارة والقانون؛ أي يمكن ان يكون «حكماً ذاتياً ادارياً»، باعتباره أحد أشكال اللامركزية الادارية، ويقترب، أحياناً أخرى، من السياسة، وفي بعض التطبيقات قد يجمع بين الطابع الاداري القانوني، والطابع السياسي في آن.

لقد تفاوتت مواقف الدساتير الاوروبية من مفهوم الحكم الذاتي. ففي حين ان الدستور الفرنسي للعام ١٩٤٦، والدستور الذي تلاه، لم يلحظا هذا المفهوم، فان الدستور الاسباني للعام ١٩٣١، والدستور السوفياتي للعام ١٩٣٦، والدستور الايطالي للعام ١٩٤٧، تضمّنت جميعها إشارات الى مناطق محكومة ذاتياً، بل وجمهوريات ذات حكم ذاتي. ودخل هذا المفهوم القانون العام للاتحاد الفرنسي في سياق المعاهدة الفرنسية ـ التونسية، التي حدّدت وضعية الحكم الذاتي لتونس، في المادة الرابعة منها[٢].

ويستمد مفهوم الحكم الذاتي أصوله التاريخية من روما القديمة، حيث يميّز أوضاع المدن المفتوحة في الممالك التي سيطرت عليها الامبراطورية، والتي تركت لهذه المدن حرية إدارة شؤونها الداخلية والقانونية بنفسها[٣]. وانتقل المفهوم، بعد ذلك، الى اللغة اليونانية؛ وهو مشتق من كلمتين يونانيتين: أولاهما auto ومعناها self أي «ذات» و«نفس» وnomas ومعناها القانون أو law في اللغة الانكليزية. وهكذا يكون مضمون هذا المفهوم، طبقاً للأصل اليوناني، «القانون الذاتي»، أو «ان يحكم نفسه بنفسه»[٤].

الحكم الذاتي في ميثاق ومناقشات الأمم المتحدة

جرى تضمين هذا المفهوم في ميثاق حلف شمال الاطلسي في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤١ تحت مسمّى self government ، أي الحكومة الذاتية. وأشارت اليه، كذلك، الوثائق العامة الاولى للأمم المتحدة؛ وهو اعلان الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢؛ وكذلك في «المسوّدة» التي قامت باعدادها بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية في العام ١٩٤٣، والخاصة بالاقاليم غير المحكومة ذاتياً؛ وأيضاً «مسوّدة» دستور وميثاق الأمم المتحدة التي أعدّتها الولايات المتحدة الاميركية في تموز (يوليو) ١٩٤٣[٥].

وفي الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادتين ٧٣ و٧٦ أُشير الى مفهوم الحكم الذاتي، والتزام الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الذين يضطلعون بادارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً من الحكم الذاتي الكامل بمراعاة العمل على تنمية هذه الاقاليم. وشمل هذا الالتزام جانبين:

أولهما، كفالة تقدّم هذه الشعوب، وثانيهما، إنماء الحكم الذاتي[٦].

غير ان الدول الكبرى، آنذاك، أصرّت على ضرورة ان يكون الحكم الذاتي، وليس الاستقلال، هدف هذه الاقاليم والشعوب التابعة والمستعمرة، سواء أكان ذلك في مناقشات مؤتمر سان فرنسيسكو، أو في مناقشات اللجان الفرعية فيما بعد، على الرغم من اعتراض بعض ممثلي الدول على عبارة «الحكم الذاتي»؛ اذ كانوا يرون فيها ذريعة لتهرّب الدول المستعمرة من منح الاستقلال السياسي الكامل للبلدان المستعمَرة. وفي مقابل ذلك، رأوا ضرورة النص على الاستقلال السياسي الكامل، كهدف للدول التي لم تكن تتمتّع بالاستقلال آنذاك[٧].

هكذا، قامت الجمعية العامة للامم المتحدة بتشكيل لجنة في العام ١٩٤٦، عرفت، فيما بعد، بلجنة الاعلام عن الاقاليم غير المحكومة ذاتياً (non-self governing territories). وشغل تعريف هذه الاقاليم حيّزاً كبيراً من المناقشات، التي دارت في الجمعية العامة ولجانها المتخصصة، وذلك في ضوء المادتين ٧٣ و٧٦ من الميثاق. وشارك في هذه المناقشات دول عديدة، في المقدّم منها الولايات المتحدة الاميركية، وبريطانيا، وفرنسا، ومصر، والهند، والفلبّين، وغيرها[٨].

لقد أوضحت طبيعة المناقشات النيّة المبيّتة للدول الاستعمارية وراء تشبثها بمفهوم الحكم الذاتي، وعزّزت مصداقية البلدان التي اعترضت على هذا المفهوم، ورأت فيه ذريعة للتهرب من منح الاستقلال السياسي الكامل للبلدان المستعمَرة، وذلك عندما قدّمت بريطانيا بعض المقترحات التي أورد مضمون احداها ان بعض الاقاليم يمكنها ان تحصل على حكم ذاتي كامل، من دون ان يعني ذلك انها حصلت على الاستقلال. واعترضت الفلبّين على مضمون هذا الاقتراح، لأنه يفسح في المجال لكل التفسيرات والتوصيفات لهذه الاقاليم. فمن بين هذه الاقاليم المحكومة ذاتياً يمكن استبعاد بعضها بعيداً من الاستقلال، بينما يمكن توصيف بعضها الآخر بالاستقلال السياسي الكامل.

وبالمثل، رأت السلفادور وغواتيمالا ان ممارسة الحكم الذاتي الكامل ينبغي ان تؤمّن للشعب صاحب الاقليم، وليس لحكومة محلية ذاتية تتوافق تطلّعاتها ومصالحها مع القوى الاستعمارية المسيطرة. واذا ما حدث ذلك، فان الحكم الذاتي، أو الحكومة الذاتية لن تعدو ان تكون مجرّد قناع وتحايل على المبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان.

وعندما طلب الامين العام للأمم المتحدة، في خطابه المؤرخ في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، من الدول الاعضاء ابداء رأيها في العناصر التي يمكن الاستناد اليها لتحديد ما هي الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواردة في الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة، رأت مصر، آنذاك، ان هذه الاقاليم يمكنها ان تعرّف بأنها تلك الأقاليم التي تسيطر عليها القوى الكبرى، والتي تختلف شعوبها، لغة وثقافة وعنصراً، عن شعوب البلدان الاستعمارية التي تحكمها؛ في حين رأت الهند ان الاقاليم غير المتمتّعة بالحكم الذاتي هي تلك الأقاليم التي تُدار شؤون سكانها واقتصادها من طريق دولة أخرى، والتي لا يوجد فيها سلطة تنفيذية، وتشريعية، منتخبة تمثّل سكان الاقليم ومصالحهم[٩].

وأفضت هذه المناقشات الى تبنّي عدد من المعايير العامة التي لا بدّ من توفّرها في الاقليم، حتى يمكن انطباق صفة الحكم الذاتي أو الحكومة الذاتية عليه، وهي: ١ ـ ضرورة توفّر سلطة تشريعية في الاقليم تتولّى سن وتشريع القوانين، ويتمّ انتخاب الاعضاء بحرية، في إطار عملية ديمقراطية، أو ان تشكّل بطريقة تتوافق مع القانون، وتجعلها موضع اتفاق السكان؛ ٢ ـ سلطة تنفيذية يتمّ اختيار الاعضاء في جهاز له هذه الصلاحية وتحظى بموافقة الشعب؛ ٣ ـ سلطة قضائية يناط بها

تطبيق القانون واختيار القضاة والمحاكم. كما تضمّنت هذه المعايير ضرورة التحقّق من مشاركة السكان في اختيار حكومة الاقليم، من دون أية ضغوط خارجية مباشرة، أو غير مباشرة، من طريق أقلّيات محلّية مرتبطة بقوى خارج الاقليم، تريد ان تفرض ارادتها على الأغلبية؛ وبالمثل توفّر درجة من الاستقلال الذاتي على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتحرر من الضغوط الخارجية، وتحقيق المساواة بين مواطني الاقليم في التشريعات الاجتماعية وغيرها(١٠).

الّا ان الهند رأت، في اثناء مناقشة هذه المعايير، انه لا يوجد فارق بين الخطوات الكاملة للحكم الذاتي، وبين الاستقلال. فثمّة درجات للحكومة الذاتية تختلف عن الحكم الذاتي الكامل والخطوات المصاحبة له، التي ينبغي ان تعني الاستقلال. على هذا الاساس، قُدّم عدد كبير من التعديلات، وتمّ التصويت على النصّ المعدّل في الجمعية العامة بأغلبية ٣٢ صوتاً، واعتراض ١٩ عضواً، وغياب ستة أعضاء عن التصويت(١١).

حقل مفهوم الحكم الذاتي

اذا ما استعرنا مفهوم «الحقل» في معالجة مفهوم الحكم الذاتي، فاننا نعني به تلك المنظومة من المفاهيم التي يتداخل معها مفهوم الحكم الذاتي، اقتراباً وابتعاداً، وتستخدم المضمون نفسه مرة، وتعبّر عن درجات متنوّعة منه مرة أخرى، أو تختلف نسبياً عنه، على الصعيد القانوني والسياسي.

وهكذا نجد ان مفهوم الحكم الذاتي autonomy في اللغة الانكليزية وautonomie في اللغة الفرنسية، يتداخل مع مصطلحات ومسمّيات أخرى تقترب منه، أو تعتبر مستويات فيه، من الناحية التطبيقية. فثمّة، مثلاً، self rule ، وself government ، و self administration . ويمكن ترجمتها الى العربية على التوالي: حكم ذاتي، حكومة ذاتية، وادارة ذاتية. وعلى الرغم من التقائها تحت سقف واحد، الّا ان لا علاقة لأي منها بالسيادة، والتي تقتصر فقط على الدولة، وان كلاً منها يمثّل درجة، ومستوى، محدّدين من الحكم الذاتي، تتسع صلاحياتها، أو تضيق، وفق المقصود، والسياق التاريخي، وطبيعة المشكلات القائمة.

وعلى صعيد آخر، نجد الاستقلال الذاتي الثقافي (cultural autonomy) والاستقلال الذاتي الديني (religious autonomy)؛ وكل منهما يمثّل بعداً من تطبيقات الحكم الذاتي، كما هو واضح من المعنى المباشر. فالأول ينصرف الى تعليم اللغة الخاصة بالاقليم، وتطوير ثقافته؛ والثاني يكفل لجماعة معيّنة، في منطقة ما، مباشرة حريات المعتقد والممارسة الدينية. وهكذا، فهذه المفاهيم، وانْ كانت مستويات في تحديد مضمونه، فهي، في الوقت عينه، تختلف وتفترق عنه، طبقاً لطبيعة المشكلات القائمة، والتي ينبغي معالجتها.

ومن زاوية أخرى، فثمّة بعض المفاهيم التي تختلف كثيراً عن مفهوم الحكم الذاتي؛ بل ان مضامينها تتعارض معه، كمفاهيم السيادة، والاستقلال، وحق تقرير المصير، وانْ كان هذا الأخير ليس منبتّ الصلة به، حيث يعتبر الحكم الذاتي مرحلة تسبق تقرير المصير، أو هكذا يفهم من سياق بعض تطبيقاته. فمن ناحية، يعتبر مفهوم الحكم الذاتي نسبياً، أي ترد عليه قيود ويحدّد له سقف قانوني وسياسي من قبل السلطة صاحبة السيادة، أي الدولة، عندما يتعلّق الأمر باقليم، أو منطقة تريد الحصول على ادارة شؤونها بنفسها، بينما سيادة الدولة مطلقة. ومن ناحية أخرى، فان مفهوم

الحكم الذاتي لا يشمل الصلاحيات الكاملة التي يشملها مفهوما الاستقلال والسيادة، وكلاهما يرتبطان بالدولة التي تمتلك القدرة على التنظيم الذاتي كجهاز سيطرة وردع، بينما لا تمتلك الوحدة المتمتّعة بالحكم الذاتي قدرة على الاستقلال، بل هي تابعة(١٢).

وفي حين ان مفاهيم السيادة، والاستقلال، وحق تقرير المصير، اكتسبت دلالات واضحة ومحدّدة في القانون الدولي المعاصر، سواء أكان ذلك من حيث النظرية أو من حيث التطبيق، من خلال التطوّر الذي لحق بالفقه القانوني الدولي، وتصاعد المدّ التحرري الوطني لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتغيّر تركيبة المجتمع الدولي، ظل مفهوم الحكم الذاتي يشير الى واقع متفاوت، ومختلف، وغامض. كما ان ثمّة عدداً من المفاهيم الاخرى التي تتداخل مع مفهوم الحكم الذاتي. وكثيراً ما يتمّ الخلط بينها وبين هذا المفهوم، نظراً الى تداخل أبعادها واستبعاد أحدها للآخر، سواء على الصعيد الفكري، أو التطبيقي. ونعني بهذه المفاهيم مفهوم الاستقلال الثقافي الذاتي، والفيدرالية، واللامركزية الادارية، والادارة الذاتية، والحكم المحلي. ومصدر هذا التداخل يكمن في ترابط وتشابك المهام، والاحتياجات، والدائرة المشتركة لأبعاد المشكلات التي تطرح هذه المفاهيم لمعالجتها. وعلى الرغم من ذلك، فان لكل من هذه المفاهيم دلالات مستقلة وخصائص متميّزة وأبعاداً مختلفة في التطبيق، من الناحيتين، القانونية والدستورية. والأمر يتوقف، في نهاية التحليل، على طبيعة المشكلات المطروحة، وأفق معالجتها، والسياق السياسي، والتاريخي، الذي يرتهن بها.

مشكلات الحكم الذاتي في التطبيق

يثير مفهوم الحكم الذاتي، في التطبيق، مشكلات عديدة، نظراً الى عدم تحدّده، وافتقار نص واضح بشأنه يمكن الاحتكام اليه عند الضرورة، الأمر الذي يجعل من المفهوم موضوعاً للتأثر بعلاقات القوى والرؤى الايديولوجية. ومن خلال تتبع وتأمل بعض أنماطه، أمكننا استخلاص بعض المشكلات الهيكلية التي ترافق تطبيقاته، إنْ في المجال الداخلي، أو الدولي.

التمتّع بالشخصية الدولية

من المعروف ان الدولة هي وحدة القانون الدولي والعلاقات الدولية؛ أي ان القانون الدولي يعترف بالدولة كشخص له قدرة على الوفاء بالتزاماته الدولية، ويتمتّع بحقوق متساوية في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية، ويشارك في الأنشطة المختلفة التي تهمّ الجماعة الدولية ككل. فالدولة كوحدة للقانون الدولي تتمتّع بالشخصية الدولية، مع ما يرافق ذلك من حقوق والتزامات. فهي تتمتع بالسيادة على اقليمها، وتقرير سياستها الخارجية، وشؤون الدفاع، وتتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع مختلف البلدان، على قدم المساواة، وتمارس كل ما اصطلح على تسميته في الأدبيات القانونية الدولية بصلاحيات السياسة، التي تتعلق، أساساً، بحق تبادل التمثيل الدبلوماسي، وتقرير شؤونها الخارجية، وقضايا الدفاع، وقوانين الجنسية، وحقوق وواجبات المواطنين، ومحتوى ومضمون السياسات العامة المطبقة في اقليمها، وعقد الاتفاقيات الدولية.

والحال، ان تطبيقات الحكم الذاتي في الأقاليم والبلدان التي تعرّضنا اليها وتتبعنا تطبيقاته، سواء أكانت في الاطار الداخلي أو الدولي، لم تتمتع بالشخصية الدولية بالمعنى الذي حدّدناه آنفاً؛ فكلّ من بورتريكو، وغرينلاند وتونس في الاطار الاستعماري لم تحظ، طبقاً للحكم الذاتي الممنوح لها، بحق تقرير الشؤون الخارجية والدفاع. ففي الاولى ترتبط بالولايات المتحدة الاميركية باتحاد

فيدرالي. وتقوم هذه الاخيرة بتقرير سياسة الدفاع والسياسة الخارجية. وفي غرينلاند تقوم الدنمارك بتقرير سياستها الخارجية، مع استشارة غرينلاند عندما يتعلّق الامر بقضايا تخصّها، كالعلاقة مع دول السوق الاوروبية المشتركة والتجارة. أمّا تونس، فكانت فرنسا هي التي تتولّى ادارة شؤونها الخارجية، وتمثيلها في المجال الدولي. ولم يكن لتونس حق اجراء أي تعديلات في نظم الدفاع والأمن، الّا بعد موافقة فرنسا. وكذلك الأمر فيما يتعلّق بارتيريا التي تمتّعت بوضعية الحكم الذاتي في اطار الأمم المتحدة، واقتصرت صلاحيات البتّ في السياسة الخارجية وقضايا الدفاع على اثيوبيا، بينما احتفظت حكومة الاقليم الذاتية بصلاحيات تتعلّق بالاطار الداخلي. أمّا في اسبانيا، فلا يختلف الأمر؛ اذ تتمتّع الاقاليم والمناطق المحكومة ذاتياً بصلاحيات تنفيذية، وتشريعية، محدودة بنطاق الاقليم، بينما احتفظت الدولة المركزية بتقرير السياسة الخارجية، وشؤون الدفاع والأمن، وتقرير السياسات المالية العامّة، والنظم النقدية والمصرفية المعمول بها في البلاد، وكذلك عقد المعاهدات الدولية، والالتزام بتنفيذها، سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية.

والنتيجة المترتبة على ذلك، ان وحدات الحكم الذاتي، سواء أكانت في الاطار الداخلي، أو الدولي، وسواء تعلّق الامر بالاقاليم، أو الجماعات القومية، لا تحظى بالشخصية الدولية، ومن ثمّ فليست موضوعاً للقانون الدولي، وانما موضوع للقانون الداخلي، وشخص له، الّا في حالة تجاوز صيغة الحكم الذاتي، كما حدث في تونس، التي اعترفت فرنسا بها، بعد ذلك، كدولة مستقلة ذات سيادة، تقرّر سياستها الخارجية، وشؤون دفاعها، مستقلة عن فرنسا، وتمارس حق تبادل التمثيل الدبلوماسي، والقنصلي، مع غيرها من الدول.

وعلى الرغم من ذلك، فانه في عديد من الحالات، استطاعت الوحدات الاقليمية بالحكم الذاتي الدخول الى المجال الدولي بصلاحيات محدودة، كتوقيع اتفاقيات دولية في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والأمور المشابهة. ولم تمتد هذه الصلاحيات لتطال توقيع اتفاقيات عسكرية، أو سياسية؛ بل ان توقيع هذه الاتفاقيات الاقتصادية، والثقافية، يتطلب، عادة، موافقة الحكومة المركزية صاحبة السيادة، وفي حالات أخرى يمكن للوحدات المتمتّعة بالحكم الذاتي ان تبدي رأيها في اتفاق تقترحه الحكومة المركزية مع احدى الدول الاجنبية، عندما يتعلّق الأمر بمسائل تهمّ هذه الوحدات، وليس بامكانها استخدام حق النقض (الفيتو) على مضمون الاتفاق[١٣]. والأمثلة، ذات الدلالة، في هذا السياق، هو الدستور السويسري للعام ١٨٤٨، والحكم الذاتي لغرينلاند، والذي يتضمّن امكانية ان تتشاور حكومة الدنمارك مع مؤسسات الجزيرة لدى توقيع اتفاقية مع السوق الاوروبية المشتركة، أو مع احدى دولها.

مشكلة الارض أو الاقليم

تتوقف إثارة مشكلة الاراضي في الأقليم المتمتع بالحكم الذاتي وفقاً لطبيعة المشكلات المنوط به معالجتها، وكذلك طبقاً للسياق التاريخي، بجوانبه القومية، والثقافية. ففي حالات عديدة، لا تمثّل الاراضي مشكلة محورية؛ اذ غالباً ما يتقرّر وضع الاراضي طبقاً لما كانت عليه في السابق، أي قبل قيام سلطة الحكم الذاتي (تمثّل الحالة الفلسطينية استثناءً من ذلك) أي انها تمثّل جزءاً لا يتجزأ من اقليم الدولة. وإذا ما أثيرت، فانها تثار تحت صيغة تخويل، أو تفويض، سلطة الحكم الذاتي ادارة الاراضي الداخلة في نطاق الخدمات والنشاطات التي تمارسها.

وعلاوة على ذلك، غالباً ما يتمّ الاشارة، أو النص، في تقرير صيغة الحكم الذاتي حول

المساواة بين مواطني الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي والمواطنين الآخرين في الاقاليم المختلفة للدولة المعنيّة في تملّكها، وشرائها، والانتقال من الاقليم واليه، من دون أية حواجز ثقافية، أو لغوية، أو عنصرية، وذلك اعمالاً للمساواة بين المواطنين التي تكفلها الدولة وتدخل ضمن صلاحياتها، وكذلك تأكيداً لسيادة الدولة على الاراضي والاقاليم كافة الخاضعة لها[١٤].

على ان مشكلة الأراضي العامة، أو الاقليم، تثار، بشكل خاص، لدى تطبيق ما يسمّى بالحكم الذاتي الشخصي تمييزاً له عن الحكم الذاتي الاقليمي. فالحكم الذاتي الشخصي تطبّق صيغته عندما يكون المقصود منح أقلية قومية، أو ثقافية، أو عرقية، حوّلتها الظروف التاريخية من دولة مغطّاة دون تركزها في منطقة أو اقليم واحد، الى دولة مبعثرة وموزّعة بين أقاليم ومناطق شتّى في الدولة، ويختلط ابناؤها ثقافياً، ولغوياً، مع بقية أفراد المجتمع. وينصرف مضمون الحكم الذاتي الشخصي، في هذه الحالة، الى منح أبناء هذه الاقلية استقلالاً ثقافياً ذاتياً، أي تعلّم لغتهم، وتنمية ثقافاتهم وتقاليدهم، أينما وجدوا في اقليم الدولة. وكان الاشتراكي النمساوي كارل راينر أول من تحدث عن هذا النمط من أنماط الحكم الذاتي، والذي يصعب تطبيقه[١٥]. وفي هذه الحالة، لا تثار مشكلة الاراضي أو الاقليم؛ اذ هي جزء لا يتجزأ من اقليم الدولة، والحكم الذاتي يمنح لأفراد الاقلية المعنيّة بأشخاصهم. أمّا الحكم الذاتي الاقليمي، فانه يمنح للأقليات القومية، والثقافية، والعرقية، التي تتواجد في اقليم بذاته، أو في منطقة بذاتها، من اقليم الدولة. وكما هو واضح، فان الحكم الذاتي ينصرف مدلوله، هنا، الى السكان والاقليم معاً، من دون ان يعني ذلك انفصال هذا الاقليم عن الدولة، أو انه لم يعد يمثّل جزءاً لا يتجزأ من اقليمها. والمساواة بين المواطنين المنتمين الى الدولة، وبين مواطني اقليم الحكم الذاتي في تملك وشراء الاراضي في الاقليم والتنقّل من الاقليم واليه، منصوص عليه في الوثائق الدستورية لكل من ارتيريا وسويسرا واقليم دانزيغ.

السياسة الاقتصادية والمالية العامة

تمثّل وحدات الحكم الذاتي، بدرجات متفاوتة، جزءاً من اقتصاد قومي موحّد، وسياسة مالية موحّدة، على الصعيد القومي؛ اذ تحتفظ الحكومة المركزية والدولة بحقوق وصلاحيات لا تقبل المنازعة في تقرير السياسة المالية، واصدار العملة، وسك النقود، وتحديد معدّلات الصرف، والتبادل، والاشراف على نظام قومي للمصارف والجمارك والضرائب. وكذلك في وضع السياسة الاقتصادية للبلاد وخطط التنمية (غالباً ما يتمّ استشارة الاقاليم والمناطق في وضع خطط التنمية) وعقد الاتفاقيات المالية والقروض مع الدول الاجنبية والمؤسسات الدولية، وضبط ومراقبة التجارة الخارجية.

ومع ذلك، فان الدولة قد تسمح، في بعض الحالات، للحكومات الذاتية بتجميع، بل وفرض، بعض الضرائب المحلية، أو تفويضها في ذلك، كما في حالة ارتيريا، وحالة الباسك الاسباني، حيث تضمّنت صيغة الحكم الذاتي الدستورية للاقليم، في العام ١٩٧٩، امكانية قيام علاقات بين حكومة الاقليم والحكومة المركزية في مجال قطاع الضرائب، في صيغة اتفاق بين الحكومتين. وكذلك تضمّن دستور سويسرا هذه الامكانية، بشكل غير مباشر، في ما يتعلّق بالكانتونات واقليم دانزيغ. كما يتمتع اقليم بورتريكو في اطار الولايات المتحدة الاميركية بالاعفاء من قانون ضريبة الدخل الفيدرالية، وله مطلق الحرية في فرض الضرائب الخاصة به.

ترتيبات الأمن

تقتصر ترتيبات الامن في تطبيقات الحكم الذاتي على الأمن الداخلي المحدود بنطاق

الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي، ذلك ان الامن القومي والقضايا المتعلقة به تدخل في عداد الصلاحيات الأساسية الموكولة للأجهزة المركزية والدولة. وطبقاً لذلك، فان معظم الوحدات المتمتعة بالحكم الذاتي يتمتع بصلاحية تشكيل قوة شرطة محلية. وتعتبر هذه القوة جزءاً من سلطات الحكومة الذاتية. وحتى في الحالات التي لا ينص فيها على ذلك، فان الاقليم المتمتّع بالحكم الذاتي بامكانه تشكيل قوة شرطة محلية تضمن تنفيذ التشريعات في الاقليم في مجال الضرائب، والتجارة، وحماية البيئة، كما هو الحال في جزيرة غرينلاند. وفي اقليم الباسك، تضمّنت صيغة الحكم الذاتي، منذ العام ١٩٧٩، انشاء قوة شرطة ذاتية مسؤولة أمام حكومة الاقليم، والتي لها صلاحيات قانونية وضبطية في مجال حفظ النظام العام بالاقليم، بينما تحتفظ قوات الأمن القومي بالمجالات «فوق المحلية» أو «فوق الاقليمية»، أي التي تتجاوز حدود الاقاليم والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي لتشمل الصعيد القومي، مثل مراقبة الجمارك، وحرس الموانىء والحدود والمطارات، والهجرة الى البلاد، كذلك تمّ انشاء مجلس أمن مشترك للتنسيق بين قوات الأمن الاقليمية وقوات الأمن القومية.

استغلال الموارد الطبيعية

تتفاوت سلطة الحكومات الذاتية على مواردها الطبيعية واستغلالها بتفاوت طبيعة، ونوعية، الحكم الذاتي، ودرجته التي تتمتع بها. ففي الحكومات الفيدرالية القوية، نجد انها تنزع الى السيطرة على هذه الموارد واستغلالها، خصوصاً في قطاع المناجم والمعادن. ويحظى كثير من الوحدات الذاتية بالسيطرة على مواردها الطبيعية، كأرتيريا وغرينلاند، نظراً الى أهمية الموارد الطبيعية في الأخيرة. فقد تشكّل مجلس مشترك بين حكومة الاقليم والحكومة الدنماركية للاشراف على هذه الموارد واستغلالها[١٦]. وفي حالة اقليم الباسك، احتفظ الدستور الاسباني بالصلاحية المطلقة للحكومة المركزية، وبحق اصدار التشريعات الاساسية الخاصة بحماية البيئة، والأخشاب، وكذلك تنظيمات البحرية والصيد، وسلطة ضبط المياه ومصادرها، وتصريحات التجهيزات الكهربائية عندما تؤثر طاقتها في الأقاليم الاخرى، اضافة الى الطاقة والمعادن؛ في حين ان سلطة الحكم الذاتي احتفظت بمسؤولية عن الجبال والغابات والزراعة والصيد في المياه الداخلية ومصادر المياه الداخلية وقنوات الري وانتاج وتوزيع ونقل الطاقة الداخلية، طالما ظلّت هذه المسؤولية في الحدود التي لا تمسّ الاقاليم الاخرى. ويحتفظ اقليم الباسك، كذلك، بمراقبة التخطيط المديني، والاشغال العامة، وبناء الطرق في الاقليم.

صراع المصالح

كثيراً ما ينشب نزاع وتعارض في المصالح بين الوحدات المتمتّعة بالحكم الذاتي، سواء أكانت أقاليم أم مناطق، وبين الدول صاحبة السيادة، أو بين هذه الاقاليم وبين الدول المستعمرة. ففي حالة المناطق والاقاليم والصراع بينها وبين الادارة المركزية والدولة صاحبة السيادة، ينصبّ الصراع على تعارض المصالح الخاصة بالاقليم مع المصالح الوطنية العليا التي تقوم الدولة برعايتها وتحديدها. وفي حالة الاقاليم الخاضعة للاستعمار والاحتلال ينصبّ هذا الصراع حول الاستقلال والأمن والعلاقات الخارجية وغيرها من القضايا ذات التأثير المباشر في مصالح الطرفين كما يراها كلّ منهما على حدة.

وتتخذ معالجة هذا الصراع أشكالاً ثلاثة:

- حل سياسي: ويتمّ اللجوء الى هذا الحل في حالة ان تكون الوحدة المتمتعة بالحكم الذاتي

ذات وضعية دولية وتخضع لنظام دولي، كما هو الحال بالنسبة الى اقليم السار، الذي منحته المعاهدة الالمانية ـ الفرنسية حكماً ذاتياً مضموناً من ثماني دول، وهي «اتحاد اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية». وكان اتحاد دول اوروبا الغربية أصدر قراراً، في ١١ أيار (مايو) ١٩٥٥، ينص على انه في حالة خرق وضع الاقليم من أي جهة، فان للمفوض الاوروبي ان يدعو الى عقد جلسة طارئة لاتحاد دول غرب اوروبا، وعليه اتخاذ القرارات، والاجراءات، اللازمة لمعالجة الموقف. وبالمثل حالة اقليم تريست، حيث نص على تسوية من طريق مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة[١٧].

○ حل قانوني: وهذا الحل كثير الاستخدام في الدولة الفيدرالية، اذا ما نشب نزاع بين بعض الوحدات الفيدرالية؛ اذ ان المحكمة الفيدرالية العليا هي الجهة صاحبة الحق في الفصل في هذا النزاع.

○ التحكيم: يقوم مجلس تحكيم مشكّل للنظر في المشكلات المثارة على غرار المعاهدة التونسية ـ الفرنسية، التي أنشأت مجلس تحكيم من سبعة أعضاء لاتخاذ القرارات اللازمة.

الصلاحيات في المجالين، التشريعي والتنفيذي

في كل تطبيقات الحكم الذاتي التي تعرّضنا اليها وتتبّعنا مسارها كان لسلطة الحكم الذاتي، سواء في إطار السياسات الاستعمارية، أو في إطار معالجة الخصوصيات الاثنية، والقومية، والفيدرالية، جهاز تشريعي، وآخر تنفيذي، باعتبار ان هذين الجهازين هما بمثابة بنية الحكومة الذاتية والحكم الذاتي في الممارسة العملية. وتمثّل صلاحيات هذين الجهازين مشكلة حادّة تثار بصدد الحكم الذاتي.

والاسئلة التي تثيرها صلاحيات هذين الجهازين كثيرة ومتعدّدة. فهناك تفاوت في السلطة التشريعية من اقليم الى آخر. ففي بعض الحالات، ثمّة سلطة تشريعية؛ وفي بعضها الآخر يقوم بهذه الوظيفة التشريعية مجلس تشريعي؛ وفي كثير منها برلمان. وهذه المستويات الثلاثة للسلطة التشريعية تتفاوت أدواتها، كذلك، من حيث القوة، والالزام، والدرجة، التي تحظى بها في مجال التشريعات. فهناك، أولاً، القوانين، ثمّ المراسيم، وأخيراً اللوائح التنظيمية[١٨]. أضف الى ذلك ان ثمّة تفاوتاً في الهياكل التشريعية والادوات التي تستخدمها سلطة الحكم الذاتي. فثمّة امتداد صلاحيات الحكومة المركزية لتشمل حق «الفيتو» على القرارات التشريعية، والتنفيذية، للسلطة الذاتية حول القوانين واللوائح التي تسنّها. وذلك يضعف مركز الحكومة الذاتية، على الرغم من التزام هذه الاخيرة، عادة، باحترام القوانين العامّة والتشريعات ذات الطابع الوطني. ويثار، كذلك، السؤال بصدد قدرة الوحدة المتمتعة بالحكم الذاتي على اجراء تعديل القوانين الاساسية المنشئة لها، وما اذا كانت هذه الصلاحية تقتصر على السلطة العليا المركزية. وثمّة، كذلك، الطابع السياسي للسلطة التنفيذية، هل هي ممثلة فقط للحكومة المركزية أم انها تمثّل شعب الاقليم؟ مَنْ الذي يختارها؟ وكيف؟ وأين تقع مسؤوليتها؟ هل هي مسؤولة ازاء الجمعية التشريعية في الاقليم أم ازاء السلطة التشريعية في الدولة؟

تجد هذه الاسئلة مشروعيتها في تاريخ تطبيقات الحكم الذاتي. ففي بعض المناطق المحكومة ذاتياً كان رئيس السلطة التنفيذية معيّناً من قبل سلطة سياسية خارج الاقليم، كالحكومة المركزية، أو منظمة دولية. ويتطلب ذلك موافقة الاقليم الواقعية، أو القانونية. وقد فرضت عصبة الامم لجنة حاكمة لاقليم السار، بعد الحرب العالمية الاولى، وكان لها كامل صلاحيات السلطة التنفيذية التي

كانت تخص الحكومة الالمانية، واحتفظت الاجهزة الخاصة بالاقليم بدور استشاري[١٩].

مشكلة توزيع الصلاحيات

تتوسط هذه المشكلة نظم الحكم الذاتي كافة، وتتلخّص في كيفية توزيع الصلاحيات التنفيذية، والتشريعية، بين الوحدات والاقاليم المحكومة ذاتياً، وبين السلطة المركزية، والبلدان المسيطرة الاستعمارية وتعيين المجالات التي تمارس فيها هذه الصلاحيات. وثمّة ثلاثة مقتنيات لتوزيع هذه الصلاحيات، هي: أولاً، تعيين الصلاحيات التشريعية، والتنفيذية، بين الوحدات الذاتية، والسلطة المركزية. وتتمثّل عيوب هذا الحل في وجود فجوات في الممارسة، نظراً الى تداخل العديد من الصلاحيات والمجالات في التطبيق، فضلاً عن انه نظري أكثر منه عملي. ثانياً، الاقتصار على توزيع، وتعيين، صلاحيات الوحدات الذاتية في مجالات محدّدة، كما في اسبانيا وايطاليا وكندا[٢٠]. ثالثاً، الاكتفاء بتعيين الصلاحيات، والمجالات، التي تقتصر على الدولة والسلطة المركزية ذات السيادة.

أصل السلطة في الوحدة المتمتّعة بالحكم الذاتي

خلافاً للمعنى الذي يوحي به مفهوم الحكم الذاتي وفقاً لأصله اليوناني، وكذلك لمعناه المتضمّن في ميثاق الامم المتحدة في الفصل الحادي عشر (المادتان ٧٣ و٧٦)، والذي ينصرف الى ادارة السكان لشؤونهم بأنفسهم، فان الاصل في سلطة الحكم الذاتي، أي المنشىء لها، لا يصدر عن الوحدة المتمتّعة بالحكم الذاتي، بل من سلطة خارجة عنها تنتمي اليها. ويتميّز هذا العمل بإنكار الحرية الدستورية للوحدة الذاتية. فسلطتها ليست ناشئة عن ارادتها.

وتتفاوت أنماط هذا الوضع المفروض من حالة الى أخرى. ففي بعض الحالات قد يكون معاهدة دولية. والأمثلة على ذلك عديدة، كمدينة دانزيغ الحرّة، والتي حدّدت وضعيتها معاهدة فرساي، واقليم السار، الذي حدّدت وضعيته المعاهدة الالمانية ـ الفرنسية، ومدينة كراسوفي، طبقاً لمعاهدة فيينا، واقليم تريست، طبقاً لمعاهدة السلام مع ايطاليا في العاشر من شباط (فبراير) ١٩٤٧[٢١]. وتوصف هذه المدن والاقاليم، في اطار أنماط الحكم الذاتي، بأنها ذات نظام دولي.

باختصار، ان سلطة الحكم الذاتي ليست سلطة ذات سيادة، وتتميّز عن سلطة الدولة، اذ هي سلطة أصلية، بينما تتميّز سلطة الحكم الذاتي عن السلطة في الوحدة اللامركزية. فالاولى يمكنها ان تدير شؤونها بنفسها، وتعتمد على صلاحياتها الخاصة، بينما لا تستطيع ذلك الثانية، بل لا تملك هذه السلطة.

فضلاً عن ذلك، فان النظام القانوني في الوحدة المتمتّعة بالحكم الذاتي هو نظام تابع لنظام قانوني آخر؛ قد تشارك الوحدة الذاتية في السلطة صاحبة السيادة والمنشئة لصلاحياتها، ولكنها ليست سيّداً مطلقاً لوضعها. فالوحدة الذاتية تختلف عن الدولة. فهي ليست جهاز سيطرة وردع، ولا تمتلك قدرة على الاستقلال، في حين ان الدولة هي قوة رادعة وجهاز له القدرة على التنظيم الذاتي والسيطرة، وتملك الاستقلال. ولا يغير من واقع وحدة الحكم الذاتي ممارستها للوظيفة التشريعية حتى لو امتلكت نظاماً قانونياً مستقلاً، وقدرة قانونية منشئة ومستقلة. واذا ما امتلكت هذه القدرة، فانها تفتقد لكامل الحرية الدستورية، ذلك لأن وضعها ينبغي ان يتلاءم، ويتوافق، مع القاعدة العامّة للنظام القانوني المعمول به في اقليم الدولة. ويمكن لبعض أجزاء الدولة الفيدرالية ان تشكّل وحدة ذاتية، أو ان يقترب وضعها من وضعية الوحدات الذاتية، على الرغم من امتلاكها

القدرة التنظيمية، الّا انه لا يمكنها ان تستخدمها، طبقاً للاتفاق الفيدرالي سوى في حالة الانفصال الفعلي عن الاتحاد الفيدرالي.

يبقى ان الحكم الذاتي الاقليمي الخاص بالمناطق والمقاطعات في بعض الدول الحديثة بات يمثّل، منذ سنوات عدة، «عقيدة» تسمّى بالمناطقية regionalism ، وهي صورة مصغّرة من القومية. فالمنطقة جزء من الأمّة التي هي أساس الدعوة القومية. ويتلازم وجود المناطق والأمم. وبهذا المعنى، فالمناطقية هي اداء سياسي. بيد ان ثمّة وجهة نظر أخرى ترى في المناطقية أداءً ادارياً تتطلبه ضرورات التطوّر في لحظات بذاتها. وبين هذين المستويين، ترى وجهة نظر ثالثة ان هذه الظاهرة تجمع بين مختلف الوسائل السياسية، والمؤسسية، والقانونية، والادارية، لمعالجتها. ويعرّف البعض المنطقة بأنها «علاقات التداخل القائمة في المركز وبين الأنشطة الاقتصادية المستوطنة في دائرته»، على غرار اقليم أو منطقة الشاطىء اللازوردي السياحية في فرنسا، أو اقليم الرور الصناعي(٢٢).

على ان حالة الحكم الذاتي في الأقاليم والمناطق الخاضعة للاحتلال الاجنبي غالباً ما كانت وضعية الحكم الذاتي فيها وضعية انتقالية، يمارس، خلالها، الاقليم بعض الصلاحيات، على ان ينتقل، لاحقاً، الى ممارسة الصلاحيات السيادية، كالدفاع والشؤون الخارجية وعقد الاتفاقيات؛ اذ يرتبط الحكم الذاتي، هنا، بتصفية الاحتلال وممارسة الشعب لسيادته وسلطته على اقليمه. ويمكن تكرار القول، ان الحكم الذاتي يرتبط بالسياق الذي يطبق فيه، ويتحدّد هدفه النهائي بطبيعة المشكلات المثارة. ويشترط، لذلك، ان ينصّ في اتفاقية، أو معاهدة، اقرار على انه مرحلة انتقالية قصيرة يتوقف فيها أداء سلطات الاحتلال الاستيطانية، والعسكرية، تمهيداً للافساح في المجال للسكّان لتقرير مصيرهم بحرية تامّة.

---

(١) Conseil de L'Europe, Sorie de Traités Européenne No. 122, *La Charte Européenne de L'autonomie Locale,* Strasbourg: section de publications, 1985, pp. 2 - 3.

(٢) Daniel, Vignes, "Sur la Nation de L'Autonomie en droit constitutionnel", *Revue Internationale d'historie politique et Constitutionnel,* Paris: PUF, Saul Date, pp. 87 - 88.

(٣) **المصدر نفسه.**

(٤) Sohn, Louis B., "Models of Autonomy within the United Nations Framework", in Yaram Dinstien (Ed.), *Models of Autonomy,* New Brunsiwich, N.J.: Transaction Books, 1981, pp. 215 - 218.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٥ ـ ٨.

(٦) انظر د. حامد سلطان ود. عبدالله العريان، **أصول القانون الدولي**، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٥٣.

(٧) انظر د. احمد عثمان، **مبدأ التنظيم الدولي لادارة المستعمرات وتطبيقاته في الانتداب ونظام الوصاية الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٣.

(٨) Sohn, *op. cit.,* pp. 9 - 17

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٠ ـ ١١.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٨ ـ ١٩.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٢١.

(١٢) Daniel, *op. cit.,* pp.87 - 89

(١٣) Hannum, Hurst & Richard B. Lilliche, "The Concetp of Autonomy in International Law", in Dinstien (Ed.), *op. cit.,* p. 234.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٨.

(١٥) Dinstien (Ed.), *op. cit.*, pp. 291 - 304

(١٦) Hannum & Lilliche, *op. cit.*, p. 241

(١٧) Daniel, *op. cit.*, pp. 87 - 89

(١٨) Hannum & Lilliche, *op. cit.*, pp. 291 - 223.

(١٩) في ما يتعلّق بالحكم الذاتي الذي اقترحته اسرائيل في اثناء مفاوضاتها مع مصر، تمسّكت الاولى بضرورة تحديد وتعيين صلاحيات المجلس الاداري التي يقوم بها منفرداً، أو تلك التي يشترك في القيام بها مع اسرائيل.

(٢٠) Daniel, *op. cit.*, pp. 90 - 92

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٢٢) *L'Autonomie, Les régions de L'Europe en quête d'un statu*, Prenes d'Europe: Institut Européen des Hautes études internationales, 1981, pp. 19 - 21.

الادارات الاميركية واسرائيل
طبيعة العلاقات الخاصة

هشام الدجاني

تعتبر العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، من خلال استعراضنا لمسيرتها طوال ما يزيد على أربعة عقود، ظاهرة فريدة من نوعها؛ حيث ترتبط قوة عالمية كبرى بدولة صغيرة، ارتباطاً لم يحدث له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية. وهي علاقات أكدت، على الدوام، انها أقوى من أي تحالف مكتوب. كتب المؤلف الاميركي ستيفن غرين في وصف العلاقات بين بلاده واسرائيل: «لم تُقِم الولايات المتحدة الاميركية أية علاقة مشابهة مع دولة أخرى؛ علاقة يزوّد الاميركيون اسرائيل بموجبها بكل مقوّمات الحياة اليومية. ففي السنوات ١٩٤٦ ـ ١٩٨٣، منحنا اسرائيل ٢٧ مليار دولار على شكل عون اقتصادي وعسكري رسمي، وهو ما يمثّل أكثر من ٧٧٠٠ دولار لكل فرد يعيش في اسرائيل... وخلال السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ بلغ معدّل المساعدة الاميركية الرسمية ما يفوق ٣٤ ألف دولار لكل عائلة اسرائيلية من خمسة أفراد. وهذه الارقام لا تشمل الهبات الخاصة ولا مبيعات سندات التنمية الاسرائيلية»[١].

يرتبط البلدان بشبكة وثيقة من العلاقات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية. وتتميّز علاقاتهما، على الصعيد الاستراتيجي، بالتقاء كلّي في المصالح، لا يخلو، أحياناً، من بعض التعارضات المحدودة والمؤقتة. ويمكن ان نلخّص أسس التوافق الاستراتيجي بين البلدين بالتالي: تفوّق عسكري اسرائيلي دائم؛ تكريس حالة الانقسام في العالم العربي، وتحييد سلاح النفط؛ تعزيز النفوذ الاميركي في المنطقة، واضعاف النفوذ السوفياتي؛ ضرب القوى الراديكالية العربية، وخاصة في بلدان الطوق.

واستلزمت مجموعة المصالح الاميركية ـ الاسرائيلية هذه نوعاً من «العلاقة الخاصة». فقد ارتضت اسرائيل بنوع من التبعية للولايات المتحدة الاميركية، نظراً الى حاجتها الماسّة لمساعداتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ولضمان وجودها بحد ذاته، مقابل ان تقدّم الى الولايات المتحدة الاميركية «خدمات متنوّعة» ترتبط، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمصالح اميركا والغرب عموماً، في المنطقة. ولطالما ردّد المسؤولون الاسرائيليون القول ان اسرائيل «ورقة استراتيجية» في يد الولايات المتحدة الاميركية، في حين يردّد الاميركيون ان اسرائيل «حليف استراتيجي».

ومع هذا، لا تزال العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، بفرادتها وخصوصيتها، موضع جدل واختلاف حول تحليل جوهرها وطبيعتها. فهناك من يصفها بأنها علاقة «فريدة من نوعها، ومتميّزة». ومن نافلة القول ان مثل هذا الوصف، لا يقدم ولا يؤخر شيئاً في تحليل طبيعة هذه العلاقة. وهناك

من يصفها بأنها علاقات تتسم بسيطرة وهيمنة جماعات الضغط الصهيونية داخل أوساط صنع القرار في الولايات المتحدة الاميركية. ويشتط بعض هؤلاء فيقول ان اسرائيل هي التي ترسم سياسة اميركا الخارجية في المنطقة! في المقابل، يرى آخرون انها علاقة تبعية مطلقة، وان اسرائيل مجرّد أداة ووسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاميركية في الشرق الاوسط. ويسلك فريق ثالث في شرح فلسفة العلاقة الخاصة بين البلدين مسلكاً وسطاً، فيرى ان اسرائيل هامّة بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية، بحيث لا تستطيع الاستغناء عنها، كما ان حبل السرّة الاميركي حيوي جداً بالنسبة الى اسرائيل، بحيث لا تستطيع ان تقطعه.

ومع ان التحليل الاخير قد يبدو الأقرب الى الواقعية والاعتدال، الاّ ان طبيعة العلاقات بين البلدين، والتي توصف بحق بأنها «فريدة» و«خاصة» و«متميّزة»، هي أعقد وأكثر تشابكاً من أن يتمّ وصفها أو تحليلها بكلمات قليلة. ويبقى السؤال: أين موقع هذه العلاقات، اذاً، بين هذه التصنيفات والتحليلات المختلفة؟

حقيقة النفوذ الصهيوني

ان التسليم بحقيقة ان اسرائيل هي «مخفر متقدّم» للمصالح الغربية في المنطقة، وبأن وجودها وقوتها ودورها العدواني رهن باستمرار تلقّي المساعدات الغربية، والاميركية بخاصة، من جهة، وضروري لاستمرار سلامة هذه المصالح وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الاميركية، من جهة أخرى، ينبغي ألاّ يدفعنا الى تجاهل ساذج أو انكار لأهمية دور اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الاميركية، وداخل المحافل الهامّة الصانعة أو المؤثرة في القرار السياسي الاميركي تحديداً. ولعلّ التشابك في المصالح والعلاقات والتأثيرات المتبادلة، على الصعيدين، الداخلي والخارجي، هو ما يجعل هذه العلاقات فريدة بحق.

كما ان المبالغة في دور اللوبي الصهيوني وتأثيره الاسطوري في رسم سياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية المتعلّقة بالشرق الاوسط، أو الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصورة أكثر تحديداً، وكذلك في توفير هذا الدعم الاقتصادي والعسكري الخرافي لاسرائيل، هو نوع من السذاجة السياسية المفرطة. ومن المؤسف ان نجد كثيرين من المسؤولين السياسيين العرب، وكذلك بعض المفكّرين السياسيين، ينحون هذا المنحى في المبالغة بدور اللوبي الصهيوني.

من أجل ان نفهم حقيقة وأهمية دور اللوبي الصهيوني ومدى نفوذه داخل الولايات المتحدة الاميركية، ينبغي ان نوضح، أولاً، ان هذا اللوبي يعمل في أجواء مشجّعة ومتجاوبة أصلاً؛ هذا على صعيد الرأي العام والاعلام بصورة عامة. أمّا في أجواء كواليس صنع القرار، فهناك التزام اميركي راسخ ينبع من مصالح الولايات المتحدة الاميركية العالمية في المنطقة بأمن اسرائيل وكيانها وقوتها العسكرية المتفوّقة ودورها. وهو التزام ظل يسير في خط صاعد على مدى العقود القليلة الماضية، كما سنرى. وقد عبّر أكثر من رئيس اميركي، في الماضي، بشكل لا يقبل التأويل، عن هذا الالتزام. وذهب بعضهم الى حدّ وصفه بأنه «التزام اخلاقي» بالحفاظ على أمن ووجود اسرائيل. وكرّر الرئيس الاميركي الحالي، جورج بوش، هذا الالتزام أكثر من مرة خلال الاتصالات الاميركية ـ الاسرائيلية، في اثناء أزمة الخليج وعملية السلام في المنطقة.

ان اللوبي الصهيوني والنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية هما حقيقة واقعة لا

جدال فيها. وينبغي ألاّ نستهين، بالطبع، بحجم، وفاعلية، اللوبي الصهيوني وتأثيراته المختلفة في صناعة القرارات الاميركية المتعلّقة بالسياسات الاميركية في المنطقة العربية. وهناك شواهد كثيرة على قوة هذا النفوذ. وقد تحدّث مسؤولون بارزون عن قوة هذا النفوذ، وأبدوا، في بعض الاحيان، انزعاجهم من الضغوط التي يمارسها اللوبي الصهيوني على الادارات الاميركية. نذكر، هنا، على سبيل المثال، كلمة رئيس أركان القوات المسلّحة الاميركية الأسبق، جورج براون، الشهيرة، في العام ١٩٧٤، التي ألقاها بحضور طلاب جامعة يورك، وجاء فيها: «ان اليهود واسرائيل يمارسون نفوذاً ضاغطاً في الولايات المتحدة الاميركية. وهم قادرون على ذلك، لأن اليهود في الولايات المتحدة الاميركية يسيطرون على مصادر الاعلام»[٢]. وحذّر براون من النتائج غير المرغوب فيها التي يمكن ان تنشأ عن مثل هذا الوضع.

وفي حينه، أثارت تصريحات الجنرال براون حفيظة اللوبي الصهيوني، الذي راح يهاجمه بشدة. واضطر الجنرال الاميركي البارز، بعد فترة قصيرة، بناء على طلب وزير الدفاع، الى الاعتذار. ولعلّ الاعتذار في حدّ ذاته كان دليلاً آخر على مدى قوة هذا النفوذ.

من أجل ان نفهم حقيقة هذا النفوذ الصهيوني، الذي يبدو أشبه بالاسطورة، لا بدّ من ان نستقرىء خلفيته وعناصره. وعندما نقوم بعملية الاستقراء العلمي هذه سوف نكتشف، ببساطة، ان قوة هذا النفوذ لا تعود الى قوة يهود الولايات المتحدة الاميركية الصهيونيين، بقدر ما تعود، ربما بدرجة أكبر بكثير، الى «الصهيونية المسيحية». ولتوضيح ذلك نقول ان هناك ما يزيد على ٢٥٠ جمعية صهيونية مسيحية، يعود تاريخ تأسيس بعضها الى نهاية القرن الماضي (أول جماعة ضغط صهيونية لدعم انشاء كيان صهيوني في فلسطين أسّسها كنسيّون اميركيون في العام ١٨٧٨ بزعامة القس وليام بلاكستون). ذلك ان التعاطف مع المسألة اليهودية كان ملازماً للثقافة الغربية منذ أوائل القرن الماضي، على نحو ما رأينا في اوروبا. وهناك بعض الطوائف المسيحية «المعمدانية» تؤمن بأن عودة المسيح مرهونة باقامة دولة اسرائيل. ويرى بعض المحللين السياسيين ان كلاً من الرئيسين الاميركيين الاسبقين، هاري ترومان وجيمي كارتر، كان متأثراً، في تعاطفه مع اسرائيل، بخلفيته الدينية المعمدانية.

على ان الجانب الاقوى في هذه «الصهيونية المسيحية» هو جانب ذلك التيار النافذ الموجود داخل الكونغرس الاميركي وداخل الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، وداخل عدد من المؤسسات الفاعلة والمهيمنة على صناعة القرار السياسي. وهذا التيار، ومن منطلق معاداة الشيوعية، ومنطلق فهمه لمصالح الولايات المتحدة الاميركية الكونية، يؤمن بأن اسرائيل حليف استراتيجي رئيس لاميركا وضرورة استراتيجية. هذه «الصهيونية المسيحية» في اميركا هي «الحاضن» الأساس للنفوذ الصهيوني اليهودي؛ وهي التي تشجّعه وتدعمه وتغذّيه؛ بل هي التي تعمل على ان يبدو وكأنه شيء لا يُقاوم.

ولقد اعترف أحد مسؤولي «لجنة الشؤون العامة الاميركية ـ الاسرائيلية» (ايباك)، كبرى جماعات الضغط الصهيونية وأكثرها فعالية ونفوذاً داخل الولايات المتحدة الاميركية، بهذه الحقيقة بصراحة وبساطة تدعو الى الدهشة، حين قال: «لا تكمن قوتنا في كوننا نتمتع بتنظيم عال، ولكن في كون الكثيرين من الناس ملتزمين باسرائيل. ولدينا الكثير من الدعم غير اليهودي لاسرائيل. وأنا سعيد لأنه ليس علينا ان نعتمد على اليهود فقط؛ لأننا لو فعلنا ذلك لأصبحنا جسماً غير فاعل»[٣].

لعلّه يتضح لنا، الآن، لماذا يقف اميركيون غير يهود داخل الكونغرس، أو خارجه، مدافعين،

بقـوة، عن مصـالح اسرائيـل وعن ضرورة الاستمـرار في تقديم الدعم ومصادر القوة اليها. انهم «صهيـونيـون» من تلقـاء أنفسهم. انهم صهيـونيـون لأنهم يؤمنون بأن اسرائيل تحقق مكاسب استراتيجية للولايات المتحدة الاميركية، وبأنها الحارس القوي لهذه المصالح. ومن الخطأ ان نفسّر موقف هؤلاء، أو موقف غالبيتهم، بأنه خوف من اللوبي الصهيوني، أو نفسّره بالاعتبارات محض الانتخابية. ان مثل هذا التفسير يوقعنا، مرة أخرى، في مستنقع التهويل غير الواقعي بقوة اليهود في اميركا.

ينبغي ان نؤكد، دوماً، على حقيقة لا يرقى اليها الشك، هي ان العلاقات الوثيقة والحميمة التي وصلت الى مرحلة التحالف الاستراتيجي والى أعلى درجات التنسيق بين البلدين، لم يصنعها النفوذ الصهيوني ـ اليهودي، بل صنعتها الدوائر الحاكمة والنافذة داخل الولايات المتحدة الاميركية، التي وجـدت في اسرائيـل «كنزاً» استراتيجياً، على حدّ وصف الرئيس رونالد ريغان لها. وقد تنبّه بعض المفكّرين السياسيين العرب الى هذه الحقيقة، ومنهم الكاتب الفلسطيني، كميل منصور، الذي كتب: «... ومع هذا ينبغي التأكيد على ان النفوذ الذي تمارسه اسرائيل مباشرة، أو بواسطة المؤسسات الصهيونية في اميركا، لا يفسّر الصلات الاستراتيجية بين البلدين وطبيعة العلاقة بينهما. فالعلاقات الاستراتيجية بين اميركا صاحبة المصالح الشاملة والشرق أوسطية وبين اسرائيل القوية والغارقة في حرب دائمـة، هي ما تشكّل الرحم الذي ينمو فيه النفوذ الاسرائيلي في واشنطن، وحيث يمكن حل التعارضات. وهذا ما يفسّر، مثلاً، كيف ان رؤساء معادين للسامية يثمّنون الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل، أو كيف ان مسؤولين اميركيين لا ينتقدون اسرائيل الّا بعد استقالتهم من وظائفهم[٤].

بعد هذا العرض المختصر لواقع، وحقيقة، اللوبي الصهيوني، ننتقل الى جانب آخر من البحث، يبدأ بالسؤال: اذا كانت اسرائيل تعتمد، كلية، على الولايات المتحدة الاميركية في بقائها واستمرار وجودها وأمنها، فما الذي يجعلها «تتمرّد»، أحياناً، على الأب؟

لقد أشرنا، قبلاً، الى حدوث بعض التعارضات في مسيرة العلاقات التحالفية الطويلة بين الجانبين. وقد يبدو هذا أمراً طبيعياً في العلاقات بين أي حليفين. انها مسألة خلافات في وجهات النظر حول تقويم الأولويات. فقد وجدت اسرائيل في صفقة السلاح الاميركية مع السعودية، على سبيل المثال، ان الصفقة، من منظور المصالح الاسرائيلية ـ الاميركية، تضرّ بهذه المصالح، في حين وجدت ادارة كارتر، ومن بعدها ادارة ريغان، ان الصفقة، من منظور المصالح الاميركية أولاً، لا تضرّ باسرائيل وتحقق مكاسب جمّة لاميركا. مثل هذه التعارضات كانت تنتهي، في معظم الاحيان، بانتصار وجهة النظر الاميركية؛ وهذا أمر طبيعي.

ولعلّ من المفيد، هنا، ان نشير الى آخر هذه التعارضات كمثال. ففي بداية أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، طلب الرئيس بوش من الكونغرس الاميركي ان يرجىء، لمدة ١٢٠ يوماً، النظر في طلب اسرائيل الحصول على ضمانات قروض مصرفية بقيمة عشرة مليارات دولار، لتمويل واستيعاب هجرة اليهود السوفيات، على مدى خمس سنوات. وسرعان ما اعتبرت الحكومة الاسرائيلية هذا الاجراء معارضاً لمصالحها الخاصة، فعمدت الى تحريك اللوبي الصهيوني. أمّا الادارة الاميركية، فقد اعتبرت هذا الاجراء ضرورياً لعدم تقويض عملية السلام، في الوقت الذي كانت هذه الادارة تسعى حثيثاً الى عقد مؤتمر السلام في أقرب وقت. وقد عبّر الرئيس بوش، بشكل واضح وحازم، عن مصلحة بلاده في هذا التأجيل، قائلاً للصحافيين: «لن نخاطر بتقويض عملية السلام. وأنا أعلم ان تأجيل الامر في مصلحة العـالم». وفي رسـالة واضحـة الى الحكـومـة الاسرائيليـة واللوبي الصهيوني، بعد الضجة التي

أثاراها عبر وسائل الاعلام، قال: «سأقاوم الضغوط، لأن هذا ما يريده الشعب الاميركي»[٥].

بمعنى آخر، لقد وجدت الادارة الاميركية في التأجيل مصلحة اميركية بالدرجة الاولى، وهو لا يتعارض مع مصلحة اسرائيل على المدى المنظور. فاسرائيل ستحصل على ضمانات القروض بعد أربعة شهور على كل حال، بعد ان تشارك في عملية السلام. والتأجيل لن يعني الكثير بالنسبة الى اسرائيل، ولكنه كان هامّاً بالنسبة الى ادارة بوش، لأنه كان رسالة واضحة الى اسرائيل بأنه من غير المسموح به نسف الجهود الاميركية الرامية الى عقد مؤتمر السلام؛ وبالتالي، فانه على اسرائيل ان تستجيب. وأدرك صهيونيّو الكونغرس مغزى قرار الادارة الاميركية وأهدافها. وهدأت الضجة واستجابت اسرائيل.

ولكن، اذا كانت اسرائيل تستجيب في كل مرة تلوح فيها بوادر مواجهة حقيقية، فلماذا «تتمرّد» أحياناً، أو تبدو وكأنها تتصرّف من تلقاء نفسها وبما تمليه عليها مطامعها الاقليمية؟

ربما كان شعور اسرائيل بأهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى المصالح الاميركية في المنطقة قد جعل قادتها ينتهجون سياسات طموحة، وجريئة، تبدو مستقلة ظاهرياً عن سياسة حاميتها وحليفها، الامر الذي كان يدفع بعض الادارات الاميركية الى القيام بـ «فركة أذن» صغيرة للمسؤولين الاسرائيليين، لتذكيرهم بأن «السلسلة» الاميركية ما تزال معلّقة في رقبتهم، وبأنهم ساروا أبعد قليلاً، أو كثيراً، ممّا ينبغي. ولعلّنا نستطيع ان نفسّر التعارض الاميركي ـ الاسرائيلي الاخير بين ادارة بوش واسرائيل وأنصارها من هذا المنظور.

كيف يمكن ان تتجاوز اسرائيل؟

سنسوق، هنا، مثال عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فقبيل شنّ الحرب ببضعة أسابيع تحقّقت لحكومة اسرائيل الفرصة الذهبية، بسبب الملابسات السياسية، الاقليمية والدولية، التي سبقت الحرب، لضرب مكانة الرئيس المصري الاسبق، جمال عبدالناصر، السياسية في الوطن العربي، وضرب الجيش المصري، وخاصة سلاح الطيران. وعزمت حكومة اسرائيل على الحرب، مستغلة الظروف التي أشرنا اليها لتحقيق المكاسب السياسية والاستراتيجية التي لا تقدّر بثمن. وعرف المسؤولون الاميركيون، بالطبع، بالقرار الاسرائيلي. ولم يكن لدى المسؤولين العسكريين، في كلا البلدين، أدنى شك في انتصار اسرائيلي حاسم. وتلكأت ادارة الرئيس ليندون جونسون في اتخاذ الوسائل السياسية والدبلوماسية للحؤول دون الحرب. وأدرك حكام اسرائيل ان ادارة جونسون لا تمانع في ان تذهب اسرائيل بعيداً؛ الاّ ان ادارة جونسون لم تكن، وهي الغارقة في حرب فيتنام، مستعدة لتحمّل مغبّة نتائج أي فشل اسرائيلي. وهذا ما جعل المسؤولين الاميركيين يردّدون أمام المسؤولين الاسرائيليين، قبيل الحرب، انه اذا ذهبت اسرائيل وحدها، فستكون وحدها.

لم يكن يخفى على حكّام اسرائيل، بالطبع، ان في «تأديب» الانظمة الراديكالية العربية وفي تحقيق انتصار عسكري واسع على هذه الانظمة مصلحة استراتيجية مشتركة. وهم أدركوا كذلك ان الادارة الاميركية غير مستعدة لتحمّل مغبّة الفشل. الاّ ان حكّام اسرائيل كانوا واثقين من النصر، فاتخذوا قرار الحرب، وكسبوا الرهان. ولكن الاسرائيليين تجاوزوا، في اثناء سير المعارك، الحدود المرسومة أو المتوقعة للانتصار العسكري ولحدود «تأديب» الأنظمة. وأغمض الاميركيون أعينهم. فلا بأس بالتجاوز ما دام حليفهم منتصر، وما دامت الأهداف المرجوّة قد تحقّقت على أفضل وجه. وأغمض الاميركيون أعينهم عن استمرار الاحتلال، ولم يفعلوا شيئاً جدّياً طوال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣

من أجل تطبيق قرارات الأمم المتحدة. وجاءت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ لتقنع الاميركيين بأنه لا يمكنهم ان يناموا على النصر الاسرائيلي الى الأبد. فقد كان حليفهم في الأيام الاولى من الحرب في وضع عسكري حرج للغاية، لولا انهم هرعوا الى انقاذها. ولعلّ هذا ما دفع الادارات الاميركية، منذ ذلك الحين (وخاصة ادارة نيكسون وبعده كل من فورد وكارتر)، الى انتهاج سياسة نشطة ازاء مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتي بُدئت باتفاقيات فك الاشتباك في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥، وتكلّلت باتفاقيتي كامب ديفيد في العام ١٩٧٨، وتحييد مصر (اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٧٩) وسلاح النفط.

بعد ذلك حدثت تعارضات عدّة علنية، حيث بدا كأن اسرائيل تتصرّف، اقليمياً، بمفردها. نذكر، هنا، على سبيل المثال، ضرب المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١، ثمّ غزو لبنان ودخول بيروت في العام ١٩٨٢. وعلى الرغم من ان مثل هذه التعارضات كانت تأخذ، أحياناً، الطابع العلني المكشوف، الّا انها لم تكن تصل الى حدّ المجابهة. ولم تكن «العقوبات» التي تتخذها الادارات الاميركية، في مثل هذه الاحوال، تتجاوز اجراءات مثل تأجيل صفقة سلاح مقررة، أو تجميد قرض لفترة معيّنة (على نحو ما فعلت ادارة ريغان مثلاً)، في حين ظلّت العقوبات الجدّية، مثل خفض المساعدات العسكرية أو الاقتصادية، من المحرّمات. ومن الأمثلة على ذلك نكتفي بالاشارة الى طلب السيناتور الديمقراطي ستيفنسون، في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٠ بتعديل قانون المساعدة المالية لعام ١٩٨١. وقد نصّ التعديل على حجز مبلغ ١٥٠ مليون دولار من المبلغ المخصّص لاسرائيل الى ان يتأكد الرئيس من انها توقّفت عن التوسّع في بناء المستوطنات في المناطق المحتلة. ومع ان المبلغ لم يكن الّا جزءاً يسيراً ممّا خصّص لاسرائيل آنذاك (٢,٢ مليار) الّا ان الاقتراح رفض. وحتى في حالات التعارض الشديد، كان كلا الجانبين يحرص دوماً على تأكيد الصداقة التي لا تنفصم عراها، وعلى ان الأزمة الطارئة ما هي الّا سحابة صيف، وسرعان ما يتبيّن انها لم تكن أكثر من سحابة صيف بالفعل.

ويبدو ان الاسرائيليين، وخاصة بعد تنامي قوتهم العسكرية ودورهم الاقليمي، باتوا يطمحون الى ان يكونوا شركاء استراتيجيين، وليسوا مجرّد وكلاء محليين. ولعلّ هذا ما يفسّر سبب «تمرّدهم» أو «تفرّدهم» الظاهري أحياناً. الّا ان الادارات الاميركية لا تريدهم، في الغالب، ان يرتقوا الى مستوى الشريك أو الحليف الكامل، على الرغم ممّا يتغنّون به عن التحالف الاستراتيجي. ولعلّ أكثر ما يغيظ الاسرائيليين ان الولايات المتحدة الاميركية كثيراً ما تكبح جماحهم، وتمنعهم من اكمال انتصارهم المحقق، أو المرتقب، حتى نهايته، وانها تتدخّل في الوقت المناسب لجني معظم ثمار الخدمات التي يقدّمونها. وقد عبّر الكاتبان الاسرائيليان يؤاف بن حورين وباري بوسين، في كتابهما «عقيدة اسرائيل الاستراتيجية»، عن هذا الشعور، حيث نقرأ: «لماذا يجب ان تتحمّل اسرائيل، وحدها، أخطار الخدمات التي تؤديها، في حين ان اميركا هي الرابحة دائماً، سواء أكان ذلك عبر قطف ثمار جهودها أو عبر الانسحاب على حسابها من اللعبة، اذا اقتضى الأمر»[٦].

تطوّر العلاقات ومراحلها

يمكن ان نميّز، في مسيرة العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، مراحل عدة. وفي هذه المراحل كافة كانت هذه المسيرة تسير في خط صاعد، حيث كانت اسرائيل تزداد مكانة وأهمية في استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية، حتى وصلت، في عهد ادارة ريغان، الى مصاف الحليف الاستراتيجي بصورة رسمية وتعاقدية. وهذه المراحل يمكن ايجازها كما يلي:

مرحلة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧: تميّزت هذه المرحلة بعلاقات ودّية وطيّبة. وقد كان لادارة ترومان دور بارز في دعم الكيان الصهيوني وخلق دولة اسرائيل والاعتراف بها. ويمكن ان نطلق على هذه المرحلة مرحلة تأسيس العلاقات الوطيدة.

مرحلة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧: وتشمل هذه المرحلة ادارتي دوايت ايزنهاور وجون كينيدي، وجانب من ولاية جونسون. في هذه المرحلة، بدأت الادارات الاميركية تتجه الى تعزيز علاقات الولايات المتحدة الاميركية باسرائيل، في أعقاب انحسار النفوذ البريطاني، والفرنسي، في المنطقة. فادارة ايزنهاور، التي وقفت موقفاً متشدّداً من مسألة الانسحاب الاسرائيلي في أعقاب حرب العام ١٩٥٦، وافقت على اعطاء اسرائيل بعض الامتيازات نتيجة للعدوان (قوات دولية في سيناء وشرم الشيخ، وحرية المرور في المضائق). وقدّمت ادارة كينيدي السلاح الى اسرائيل (بطاريات صواريخ هوك أرض ـ جو)، وكانت أول ادارة اميركية تخطو مثل هذه الخطوة علناً.

مرحلة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣: تعتبر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ نقطة تحوّل وانعطاف في مسيرة العلاقات بين الجانبين. فقد ارتقت مكانة اسرائيل وأهمية الدور الذي يمكن ان تقوم به في المنظور الاميركي، بعد الانتصار الكاسح الذي حققته في تلك الحرب. وهذا ما دفع ادارة جونسون الى تقديم أشكال الدعم السياسي والعسكري كافة الى اسرائيل. وجاء توقيع الرئيس جونسون على صفقة الطائرات الاميركية المقاتلة القاذفة فانتوم ـ ٤، في آخر أيام ادارته، تتويجاً لهذا الدعم، وتكريساً لبداية عهد جديد في العلاقات الوطيدة العلنية والمباشرة، والتي باتت توصف، منذ ذلك الحين، بالعلاقات الخاصة.

فقبل العام ١٩٦٧ كانت النظرة الى اسرائيل تنحصر في انها قوة استراتيجية احتياطية ومفيدة. وبعد حرب حزيران (يونيو)، صعدت مكانة اسرائيل، في التفكير الاستراتيجي الاميركي، من المرتبة الاحتياطية الى مرتبة أساسية، الى الصف الاول. وقد شهدت ادارة نيكسون الاولى (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) دعماً عسكرياً لاسرائيل بمعدّلات لم يسبق لها مثيل. فخلال هذه الفترة تلقّت اسرائيل ١٢ ضعفاً من المعونة العسكرية التي تلقّتها طوال العشرين عاماً السابقة؛ اذ تلقّت ما يزيد على ٢٠ مليار دولار من العون العسكري. كما ان أنواع الاسلحة التي تلقّتها، خلال هذه الفترة، كمّاً ونوعاً، تختلف وتتفوّق بما لا يقارن عمّا أخذته في عهد الادارات الاربع السابقة. وفي هذه المرحلة، أصبحت اسرائيل عنصراً أساسياً في السياسات الاميركية في المنطقة؛ كما اصبحت العنصر الاساس في مفهوم «مبدأ نيكسون»، أي الاعتماد على حلفاء محليين أقوياء.

مرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١: اذا كانت حرب العام ١٩٦٧ نقطة تحوّل في مسيرة العلاقات الوثيقة بين الجانبين، على الصعيدين، السياسي والعسكري، فان حرب العام ١٩٧٣ كانت، بدورها، نقطة تحوّل في حجم المساعدات الاميركية العسكرية والاقتصادية المقدّمة الى اسرائيل. فقد ارتفع حجم المعونة الاميركية الرسمية من متوسط سنوي قدره ١٢٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٢ الى ٢,٣ مليار دولار سنوياً في العقد الذي تلا حرب العام ١٩٧٣، وارتفعت نسبة الهبات في هذه المساعدات بصورة متصاعدة حتى وصلت الى مئة بالمئة في العام ١٩٨٥[٧].

بعد العام ١٩٧٣، بدأت اسرائيل جهودها من أجل تطوير تقنية متقدّمة في مجال الصناعات العسكرية الدفاعية، لا سيما في الالكترونيات والاتصالات والطيران. ولم يكن هذا الاندفاع ممكناً

لبلد بحجم اسرائيل لو لم تفتح الادارة الاميركية الباب لها على مصراعيه، كي تستفيد من أحدث التطوّرات التقنية والعلمية في الصناعة العسكرية الاميركية، بالاضافة الى تشجيع حركة رأس المال، والكفاءات العلمية، للمشاركة في المشروعات الاسرائيلية. وجاء توقيع مذكرة التفاهم الاولى، في العام ١٩٧٩، ثمّ مذكرة التعاون الاستراتيجي، في العام ١٩٨١، تتويجاً لتطوّر العلاقات في هذه المرحلة التي تحوّلت، بالفعل، الى مرحلة «التحالف الاستراتيجي».

كما شهدت هذه المرحلة التدخل الاميركي السياسي المباشر في المنطقة، في أعقاب حرب العام ١٩٧٣، حيث لعبت ادارة نيكسون دوراً مباشراً في محاولة تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، من خلال اتفاقيات فك الاشتباك على الجبهتين، المصرية والسورية، والاتفاق المرحلي في سيناء العام ١٩٧٥. وجاءت بعدها ادارة كارتر لتحقق هدفاً استراتيجياً هامّاً لكلا الحليفين، وهو عزل مصر عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو ما تحقّق من خلال اتفاقيتي كامب ديفيد في العام ١٩٧٨، ثمّ في المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٧٩ على النحو المعروف.

مرحلة ١٩٨١ ـ ١٩٨٩: يمكننا ان نطلق على هذه المرحلة وصف «مرحلة ريغان»، أو مرحلة اطلاق يد اسرائيل في المنطقة بعد توقيع المعاهدة مع مصر. ففي هذه المرحلة، قامت اسرائيل بالاعلان عن ضمّ الجولان، وضرب المفاعل النووي العراقي (١٩٨١)، وغزو لبنان (١٩٨٢)، والاغارة على مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (١٩٨٥)، وعملية القرصنة الجوية ضد طائرة مدنية ليبية (١٩٨٦). وتولّت ادارة ريغان، في هذه المرحلة، توفير الغطاء السياسي والدبلوماسي لهذه العمليات، من خلال منع ادانة اسرائيل في المحافل الدولية، أو تمييع أي قرار دولي يتخذ ضدها. كما يمكن ان نطلق على هذه المرحلة «مرحلة الأوج». فقد تكرّس التحالف الاستراتيجي من خلال توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك، في العام ١٩٨٣. وتلقّت اسرائيل، في هذه المرحلة، أكبر حجم من المساعدات الاقتصادية والعسكرية في تاريخ مسيرة العلاقات التحالفية الطويلة بين البلدين.

مرحلة عهد الرئيس بوش: تأتي هذه المرحلة بعد حدثين كبيرين هزّا العالم بأسره: الأول، انهيار المعسكر الاشتراكي؛ والثاني، أزمة الخليج وهزيمة العراق العسكرية. في هذه المرحلة يمكن ان نلحظ بدايات انخفاض «البروفيل»، الاسرائيلي، نتيجة انهيار عنصرين هامّين من عناصر التحالف، وهما العداء للاتحاد السوفياتي ونفوذه في المنطقة، وضرب القوى الراديكالية فيها.

فقد كان ضرب أقوى قوة عسكرية عربية واجهاض الآمال ببناء قوة عربية جديدة، وكذلك قيام تحالفات عربية جديدة موالية للغرب، بمثابة متغيّرات جوهرية في المنطقة دفعت ادارة بوش نحو التحرّك الجدّي لوضع تسوية نهائية في المنطقة، وتحقيق السلام الاميركي في اطار ومنظور «النظام العالمي الجديد».

المعونات المالية

أخيراً، ومن أجل محاولة استكمال رسم صورة «العلاقات الخاصة» الاميركية ـ الاسرائيلية، لا بدّ من ان نتطرّق بايجاز شديد الى المساعدات الاميركية المتعددة، المباشرة وغير المباشرة، الى اسرائيل.

ان المعونة الاميركية الى اسرائيل، والتي تشكّل نحو ٢٥ بالمئة من مجموع المعونات الاميركية الرسمية لما يقارب الـ ٩٠ بلداً في العالم، تكاد تكون معونة فريدة من نوعها، من حيث حجمها وتنوّعها واستمرار زيادتها على مدى العقود الثلاثة الماضية. وقد استمرت هذه المساعدات في خط

صاعد، بصرف النظر عن أية اعتبارات اميركية داخلية، أو أية اجراءات تتخذها اسرائيل، حتى ولو بدت متعارضة مع السياسات الاميركية في المنطقة.

تلقّت اسرائيل منذ انشائها وحتى العام ١٩٨٣ حوالى ٢٥,٣ مليار دولار[٨]. واذا اعتبرنا ان متوسط المساعدات السنوية الى اسرائيل، منذ العام ١٩٨٣ وحتى العام ١٩٩١، هو ثلاثة مليارات دولار سنوياً، يكون حاصل مجموع المساعدات الاميركية الرسمية الى اسرائيل، منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩١، قد تعدّى الخمسين مليار دولار. وتبلغ حصة الفرد الواحد في اسرائيل من المساعدات الاميركية ٦٢٧ دولاراً، وهو دخل يزيد على متوسط دخل الفرد السنوي في العديد من البلدان النامية. وتشكّل الهبات ما يتراوح بين ٧٠ ـ ٧٥ في المئة من مجموع المساعدات الاقتصادية، وما يتراوح بين ٤٠ ـ ٤٥ بالمئة من مجموع المساعدات العسكرية[٩].

وفي باب التحويلات غير الرسمية من الخارج، حصلت اسرائيل، منذ انشائها وحتى العام ١٩٨٥، على نحو ١٥ مليار دولار في شكل تحويلات خاصة من الولايات المتحدة الاميركية، تمّ استخدامها في تمويل بناء الهياكل الأساسية للدولة. ويعفي قانون الضرائب في الولايات المتحدة الاميركية الأموال «الخيرية» المتبرّع بها الى اسرائيل من الضرائب[١٠].

وأشار التقرير الاقتصادي العربي الموحّد الى ان المساعدات الرسمية الاميركية الى اسرائيل، في العام ١٩٨٤، بلغت ٢,٦ مليار دولار، في حين بلغ مجموع المساعدات غير الرسمية، في العام المذكور، ٧,٨ مليارات دولار؛ أي ان المجموع الكلي للمساعدات الاميركية الى اسرائيل، في ذلك العام، وصل ١٠,٤ مليارات دولار[١١]. وهذا يعني ان المساعدات الرسمية المعلنة قد لا تشكّل، أحياناً، الاّ ما يقارب ثلث مجموع المساعدات الاميركية الى اسرائيل.

وفي مجال التبادل التجاري، شرعت الدولتان، منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥، في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة التي أزالت ما تبقّى من الرسوم الجمركية على جميع البضائع الاسرائيلية المصدّرة الى الولايات المتحدة الاميركية. وتعتبر الاخيرة، اليوم، أهمّ شريك تجاري لاسرائيل، حيث توفّر لها ٣٠ بالمئة من وارداتها، وتستورد حوالى ٢٥ بالمئة من صادراتها.

وقدّرت وزارة الخارجية الاميركية مجموع المساعدات الى اسرائيل، حتى نهاية العام ١٩٩١، بنحو أربعة مليارات دولار بصفة مساعدات اقتصادية وعسكرية مباشرة، وهو مبلغ أعلى ممّا درجت اسرائيل على تلقّيه بصفة مساعدات رسمية في السنوات السابقة، وهو ثلاثة مليارات دولار. وتوزّعت المساعدات، في العام ١٩٩١، على النحو التالي:

- هبات اقتصادية بلغت ١,٢ مليار دولار، ومنحت نقداً في بداية العام ١٩٩١.
- هبات عسكرية بلغت ١,٨ مليار دولار، ومنحت نقداً.
- ٦٥٠ مليون دولار مساعدة لتعويض اسرائيل عمّا لحق بها من خسائر وأضرار جرّاء حرب الخليج.
- ٤٥ مليون دولار مساعدة لاستيعاب المهاجرين الجدد.
- معدّات عسكرية طارئة كجزء من الحشد العسكري في الخليج قيمتها ٤٣ مليون دولار.
- معدّات عسكرية اضافية من المقدّر ان تتلقاها اسرائيل خلال العام المذكور، قيمتها

٢٠٠ مليون دولار.

○ ضمانات قروض اسكانية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار.

هذا بالاضافة الى مساعدات رسمية هامشية أخرى(١٢).

وبرّر تقرير اميركي رسمي هذا السخاء في تقديم الهبات والمساعدات الاميركية المختلفة بـ «أن أمن اسرائيل ضروري للوصول الى سلام شامل في الشرق الاوسط. ومساعدات الولايات المتحدة الاميركية، الاقتصادية والعسكرية، تعكس الدعم الاميركي لاسرائيل، لاعطائها الثقة التي تحتاجها للمجازفة الضرورية للوصول الى تسوية سلمية مع جيرانها...» وتابع التقرير: «... بمساعدة حكومة الولايات المتحدة الاميركية والمؤسسات الخاصة والافراد، في اميركا، حققت اسرائيل نموّاً ومستوى للمعيشة يفوق مستوى المعيشة في العديد من الاقطار»(١٣).

من مجمل ما تقدّم، يمكن ان نستنتج، بايجاز، انه يكاد يكون من المستحيل، في الواقع، حصر حجم المساعدات الاميركية الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة، الى اسرائيل، بسبب تنوّعها وتعدّد أشكالها، وطابع السرية الذي يحيط ببعض هذه الاشكال. كذلك، فان الوضع المتميّز الذي تتمتّع به اسرائيل، بالنسبة الى ما تحصل عليه من مساعدات اميركية، كان، ولا يزال، عنصراً ضرورياً وأساسياً في تكوين هذه الدولة ونموها واستمرار بقائها. وهذا الوضع مرشّح للاستمرار على المدى المنظور.

---

(١) ستيفن غرين، **الانحياز** (مترجم)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، ص ٢٢٣.

(٢) آي. ج. نايدو، «التأثير اليهودي في السياسة الخارجية الاميركية»، **دراسات استراتيجية** (بيروت)، المجلد الاول، ٢٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، ص ١١.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤.

(٤) كميل منصور، «مستقبل العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية بعد حرب لبنان»، في ليلى بارودي ومروان بحيري، **السياسة الاميركية في الشرق الاوسط** (اعداد)، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٢٦٥.

(٥) **النهار** (بيروت)، ٧/٩/١٩٩١.

(٦) يؤاف بن حورين وباري بوسين، **عقيدة اسرائيل الاستراتيجية**، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، ١٩٨١، ص ٨ ـ ٩.

(٧) **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٩٥، ١٩٨٧، ص ١٢، نقلاً عن *U.S. Congress, Senate: Committee on Foreign Relations,* p. 56.

(٨) **المستقبل العربي**، العدد ٨٩، ١٩٨٦، ص ٤٧.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.

(١٠) Stauffer, T.R.; *U.S. Aid to Israel, The Vital Link,* Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983, p. 8.

(١١) **التقرير الاقتصادي العربي**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٥، ص ١٥٩.

(١٢) **الحياة** (لندن)، ٢٦/٩/١٩٩١.

(١٣) انظر A.I.D., *Fiscal Year 1985,* p. 60, Congressional Presentation ، **المستقبل العربي**، العدد ٨٩، ١٩٨٦، ص ٥٧.

الانتخابات والصراع على النفوذ

احتلت الانتخابات التي أُجريت في عدد من المؤسسات والهيئات المهنية والنقابية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على امتداد العام الماضي (١٩٩١) وأوائل العام الحالي (١٩٩٢)، حيّزاً كبيراً في اهتمامات المراقبين والقوى السياسية المحلية. فقد مثّلت الانتخابات أحد أوجه التنافس التقليدي بين القوى والمنظمات السياسية في الضفة والقطاع، والتي تتمتّع بنفوذ متفاوت داخل هذه المؤسسات، سواء المؤتلفة منها داخل اطارات م.ت.ف. أو تلك التي تمارس نشاطاتها من خارجها، كمنظمة «حماس» الاسلامية. كما نظر المراقبون الى الانتخابات كنوع من استفتاءات الرأي العام الفلسطيني، في المناطق المحتلة؛ ووسيلة تعرُّف على توازن القوى داخل كل مؤسسة أو هيئة نقابية وعلى مستوى المؤسسات ككل، وما يعنيه ذلك من اختبار للنفوذ والتوجّهات العامة، انطلاقاً من تقييم نتائج الانتخابات.

واكتسبت العمليات الانتخابية أهمية اضافية أخرى، لسببين:

أولاً: ان غالبية الانتخابات أُجريت في فترة قريبة، سبقت التحضيرات الخاصة بعقد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط والمسألة الفلسطينية، أو في مرحلة لاحقة لبدء مفاوضات السلام التي تباينت المواقف الفلسطينية منها بين أغلبية مؤيدة وأقلية معارضة، ممّا لفت نظر المراقبين الى ما تمثّله الانتخابات من استطلاعات للموقف من عملية السلام، مرحلة بعد أخرى، انطلاقاً من تقدير حجم ونفوذ كل من المؤيدين والمعارضين في كل مرحلة.

ثانياً: ان الانتخابات أُجريت، في بعض المؤسسات، للمرة الأولى، وفي بعضها الآخر، بعد انقطاع طويل امتد، أحيانـاً، الى أربع وعشرين عاماً، وبعد تردّد كبير من جانب مختلف القوى والأوساط المعنيّة، بدءاً بسلطات الاحتلال الاسرائيلية، مروراً بالمواطنين، وانتهاء بالقيادة الموحّدة.

وكان للسبب الثاني دوره في اطلاق عدد من التساؤلات، في أوساط المواطنين، عن مغزى موافقة السلطات الاسرائيلية «المفاجئة» على اجراء انتخابات، وخصوصاً للغرف التجارية، التي تحتل الموقع الثاني في الأهمية بعد المجـالس البلدية، وبعد رفض السلطات السماح بها فترة تقارب ربع القرن. وفي هذا الصدد، تباينت الآراء والمواقف تجاه التجربة الأولى، التي وقعت في مدينة الخليل، والتي سمحت سلطات الاحتلال باجراء الانتخابات للغرفة التجارية فيها؛ علماً بأن انتخابات أخرى، عدة، أُجريت قبلها ولم تثر جدلاً، نظراً لأهمية وموقع الغرف التجارية في الحياة الاقتصادية للمواطنين.

وقبيل الانتخابات، ساد في الأوساط التجارية وبين المواطنين تردّد ملحوظ في تأييدها أو الانخراط فيها، على الرغم من ادراك الغالبية لأهمية اختيار مرشّحين جدد لعضوية الهيئة الادارية للغرفة التجارية، التي لم تعرف الانتخابات منذ ما قبل الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧. وتبعاً للموقف من الانتخابات، انقسم المواطنون، والتجار منهم، الى ثلاث فئات:

الفئة الاولى: أظهر التجّار من هذه الفئة تخوفهم من تأييد الانتخابات أو المشاركة فيها، اعتقاداً منهم بأن وراء الموافقة الاسرائيلية على اجرائها محاولة لايجاد بدائل من منظمة التحرير الفلسطينية، والهاء المواطنين في المنـاطق المحتلة في معارك جانبية، وإثارة البلبلة بين صفوفهم، واختبار الوضع في الخليل اولاً، والتعرّف على موازين، وتناسب، القوى السياسية في المدينة، ومعرفة مدى نفوذ م.ت.ف. وسيطرتها، في ضوء اختبار قطاع التجار الذي تقدّمه الانتخابات. وهذا وذاك، تمهيداً لاجراء انتخابات بلدية تفضي الى انتخابات شاملة لتنفيذ خطة رئيس الحكـومـة الاسرائيليـة، اسحق شامير؛ بالاضافة الى اعتبار مجمل العملية الانتخابية جزءاً من

الجهود الاسرائيلية ـ الامريكية لتطبيق صيغة الحكم الذاتي (**البيادر السياسي**، القدس، العدد ٤٤٨، ١٩٩١/٦/٨).

الفئة الثانية: أيّد اتباع هذه الفئة إجراء الانتخابات. وقدّم عدد منهم، في وقت سابق على المواقفة الاسرائيلية، طلباً الى «الادارة المدنية» للسماح باجراء الانتخابات. وبرّروا ذلك برغبتهم في تهيئة الظروف لمراحل لاحقة، قد تشهد تطوّرات على صعيد تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين. وكانت أحاديث أُثيرت، في حينه، عن قرب وصول مساعدات وقروض مالية من دول السوق الاوروبية الى المؤسسات الاقتصادية في الضفة والقطاع. ورأى فريق من التجّار «ضرورة إعادة ترتيب الاوضاع، بحيث يتولّى المسؤولية، في الغرف التجارية والصناعية، أناس قادرون على تحمّلها، والقيام بواجباتهم»؛ وايجاد فئة منتخبة بطريقة ديمقراطية، وقادرة على تحمّل المسؤولية، لتحقيق الأهداف التي وجدت الغرف التجارية من أجلها (**المصدر نفسه**).

الفئة الثالثة: ضمّت هذه الفئة أقلية رأت ان الانتخابات قانونية، لأنها «تجرى كل أربع سنوات بناء على طلب الهيئة العامة». وصرّح بعض التجار بأنه «إذا أرادت سلطات الاحتلال اجراءها [الانتخابات] فليكن»؛ لكنهم استدركوا ان «اجراءها، أو عدمه، لا يعطي سوى النتيجة ذاتها» (**المصدر نفسه**).

أمّا في قطاع غزة، فقد كان الموقف مختلفاً تماماً عنه في الخليل. فقد اعتُبرت الانتخابات التي أُجريت في نقابة عمّال النجارة والبناء الحدث الأبرز، وذلك لأن نقابة عمال البناء والنجارة كانت أول نقابة، في قطاع غزة، كسرت الحظر الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية على اجراء الانتخابات منذ العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٨٧، حيث أُجريت الانتخابات على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال، وكانت مقدمة لاجراء انتخابات أخرى (**الطليعة**، القدس، ١٢/٩/١٩٩١).

في هذه الأجواء تدخلت القيادة الموحّدة، وخصوصاً في الانتخابات المتعلّقة بالغرفة التجارية في الخليل، ولفتت النظر الى ان الاحتلال الاسرائيلي يهدف من وراء اجراء انتخابات الى «ايجاد ممثّلين سياسيين للشعب الفلسطيني». ومن أجل تجريد سلطة الاحتلال من هدفها هذا، ومن سياستها الانتقائية في الموافقة على اجراء انتخابات في مناطق دون أخرى، وبهدف بلورة موقف فلسطيني موحّد، فقد وضعت القيادة الموحّدة الضوابط والمقاييس التالية:

- اجراء الانتخابات على أرضية قوائم وطنية موحّدة تعمل على حلّ مشاكل أعضاء الهيئة والنقابة، لقطع الطريق على سلطات الاحتلال التي تحاول ان تعطي صفة سياسية تمثيلية للعملية.
- رفض أي تدخّل من جانب سلطات الاحتلال، ومواجهة محاولاتها وتدخلاتها لرفض مرشح ما أو قائمة.
- اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة كافة، ودون استثناء (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨٥٦، ١٩٩١/٨/١١). وطالبت القيادة الموحّدة الصناعيين الفلسطينيين بالاستمرار في عضويتهم في غرفة التجارة والصناعة؛ ورفض التعامل مع الأوامر العسكرية المتعلّقة بتعديل القانون الاردني الخاص بالغرف الصناعية، لكون التعديلات تحصر العضوية في حفنة من كبار الصناعيين، وتحرم الغالبية منها. وطالبت القيادة الموحّدة الصناعيين، أيضاً، باقامة تجمّعات خاصة بهم (نداء القيادة الموحّدة الرقم ٧٣، **المصدر نفسه**).

تفوّق الاسلاميين

تأسّست الغرفة التجارية في مدينة الخليل، في العام ١٩٥٠، لتكون «في خدمة التجار والمواطنين، في مجال التسويق ومتابعة القضايا التجارية المختلفة». وهي من أقدم المؤسسات التجارية في الضفة الفلسطينية (**البيادر السياسي**، العدد ٤٤٨، ١٩٩١/٦/٨). وكانت آخر انتخابات أُجريت لهيئتها الادارية تمّت في العام ١٩٦٤. ومنذ ذلك الحين، ظلّ أحمد العويوي رئيساً للغرفة. وفي العام ١٩٦٨، وهو الموعد الرسمي لاجراء الانتخابات، التي تجرى كل أربع سنوات، تقدّمت الغرفة التجارية من سلطات الاحتلال بطلب اجراء انتخابات جديدة. وتلقّت،

ردّاً على ذلك، بلاغاً أعلمتها فيه السلطات «بعدم امكانية أجراء انتخابات جديدة»، وبتجميد الوضع (**المصدر نفسه**). وظلّ الأمر كذلك حتى وقت قريب، حين أُبلغت الغرفة التجارية بموافقة السلطات على اجراء انتخابات جديدة، بناء على طلب تقدّم به عدد من التجار لهذا الغرض (**الطليعة**، ٦/٦/١٩٩١).

في أيار (مايو) ١٩٩١، بدأت التحضيرات للانتخابات التي تقرّر اجراؤها بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو). وبلغ عدد الذين سدّدوا اشتراكاتهم، عند حلول الموعد الاخير، بتاريخ ٣١ أيار (مايو)، ١٥٨٩ عضواً، من أصل ٢٥٠٠ عضو في الهيئة العامة (**المصدر نفسه**). أمّا المرشحون المتنافسون على مقاعد الهيئة الادارية، فبلغ عددهم ثلاثين مرشّحاً، توزّعوا على كتلتين انتخابيتين، هما الكتلة الاسلامية المؤيّدة لـ «حماس» والكتلة الوطنية المؤيدة لـ م.ت.ف. وفي وقت لاحق، رشّح مستقلون أنفسهم للانتخابات (**المصدر نفسه**). وكانت أُجريت محاولات لتشكيل كتلة انتخابية واحدة، تضمّ جميع الأطراف المتنافسة، لكنها لم تفلح (**القدس العربي**، لندن، ١١/٦/١٩٩١).

على أبواب الانتخابات، بدأت تنتشر مظاهر الحملة الانتخابية، فرفع بعض طلاب المدارس قوائم حملت أسماء المرشّحين، ووضعوا ملصقات على الجدران حملت صوراً للمرشحين، وتضمّنت اشارات الى برامجهم وسياساتهم في المجال التجاري (جون ايمانويل، «م.ت.ف. وحماس تختبران قوتيهما في انتخابات الخليل»، **جيروزاليم بوست**، ٩/٦/١٩٩١).

أُجريت الانتخابات في اليوم المحدّد (١٨/٦/١٩٩١)، وشارك في الاقتراع لها ١٤٣٠ تاجراً، وأسفرت نتائج فرز الأصوات عن فوز الكتلة الاسلامية بستة مقاعد، والكتلة الوطنية بأربعة، وحصل مستقل على المقعد الاخير في الهيئة الادارية المكوّنة من ١١ عضواً. والفائزون هم، حسب الأصوات: هاشم عبدالنبي النتشة (٨٠٨ أصوات)؛ طاهر المحتسب (٧٣٧ صوتاً)؛ مصطفى شاور (٦٥١ صوتاً)؛ راشد مرقة (٦٤٨ صوتاً)؛ محمد فضل عابدين (٦٣٨ صوتاً)؛ جبريل النتشة (٦٢٤ صوتاً)؛ حمدي نيروخ (٦١٦ صوتاً)؛ محيي الدين سيد أحمد النمر (٦١٢ صوتاً)؛ كمال بهية التميمي (٥٧٠ صوتاً)؛ نظام القواسمي (٥٦٢ صوتاً)؛ هارون ابو خلف (٥٥١ صوتاً) (**البيادر السياسي**، العدد ٤٥٠، ٢٢/٦/١٩٩١). وقد أُسندت رئاسة الغرفة التجارية الى هاشم النتشة، الذي حصل على أعلى الأصوات، وحصلت كتلته على الأغلبية (**المصدر نفسه**).

تباينت التقديرات بشأن نتائج الانتخابات، فاعتبرها جبريل النتشة، الذي عبّر عن خيبة أمله، إذ حلّ في المرتبة السادسة، ان «العامل العشائري أثّر في نتائج الانتخابات». وأيّده، في ذلك، المحرّر في صحيفة «الفجر» راضي الجراعي، الذي قال ان الكتلة الاسلامية ضمّت، في صفوفها، أعضاء وطنيين، لأن العامل العشائري غلب على العامل السياسي؛ وان الانتخابات، التي كانت حرّة وديمقراطية، لم تعكس، بالضرورة، ميزان القوى السياسي في المناطق المحتلة. لكن هاشم النتشة، الذي حصل على أعلى الاصوات، عارض ذلك زاعماً ان الشارع في مدينة الخليل «شارع اسلامي». وقال انه لو أُجريت انتخابات بلدية، وشارك هو فيها، فانه سيفوز بأغلبية الاصوات، «لأن العامل العقائدي سيكون [هو] الحكم». ورأى مراقبون ان النتائج «لم تكن نصراً عظيماً للاصوليين»، ذلك ان عدداً كبيراً من المرشحين حصلوا على دعم نظراً لشعبيتهم، وليس لأسباب أخرى*.

وبغض النظر عن تقييمات النتائج، فقد أكدت الانتخابات حقيقتين:

الأولى، انه يمكن التدخّل في عوامل التدخل الاسرائيلي المضاد والتأثير فيها، وتطويع التجربة الانتخابية لأهداف المتنافسين المحليين، وضبطها ضمن سيطرة الأوساط الوطنية، وتكييفها لتكتيكاتها. فقد ألزمت «الادارة المدنية» الاسرائيلية بموقف «حيادي»؛ بمعنى ابطال مفعول أية تدخلات من جانبها، أيّاً كان نوعها وحجمها، ووضعت في موقف المتفرج، واضطرت الى القبول باشراف فلسطيني، مطلق، على الانتخابات التي تمّت في أجواء ديمقراطية.

---

* **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩ ـ ٢٢٠، حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٤٣.

الثانية، ان لا ضرورة لرفع حدّة المخاوف من اجراء الانتخابات الى حدّ رفضها، أو مقاطعتها، بسبب نوايا الاحتلال، أو تدخّله لاختيار اجرائها، وما يعنيه في ظرف معيّن. فعلى الرغم من مشروعية هذه المخاوف، الّا انها ليست كافية لاتخاذ موقف من العملية برمّتها. فثمة عوامل أخرى مقرّرة، أكثر أهمية، وتتعلّق برغبة المواطنين، وتقدير فئة التجار والحركة الوطنية، عموماً، لدور الانتخابات والأهداف التي تبتغي تحقيقها من وراء اجرائها، ومدى خدمتها لمصالح أصحاب المهنة والمواطنين في المدى المباشر، وعلى المستوى البعيد.

خطة ناقصة

لم يؤدِّ نجاح التجربة في مجال الانتخابات للغرفة التجارية في الخليل الى نجاح مماثل على صعيد الصناعيين في مدينة بيت لحم، بسبب تدخّل سلطات الاحتلال في العملية، التي تختلف عن غيرها في كونها عملية تأسيسية.

فقد سعى الصناعيون في بيت لحم الى تأسيس غرفة صناعة، وفتحوا أبواب الانتساب حتى ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٩١، حيث تمّ تسجيل ثلاثين عضواً ومرشّحاً. وتقرّر اجراء الانتخابات بتاريخ السابع من آب (اغسطس). وتشكّلت لجنتان للاشراف والتدقيق على سير مراحل العملية، برئاسة مديري غرفتي الصناعة والتجارة في الضفة الفلسطينية، جورج مراد والقاضي هشام الحتو (**الطليعة**، ١٨/٧/١٩٩١). غير ان أبرز مشكلات هذه التجربة، التي تعد الأولى من نوعها في الضفة، استنادها الى التعديلات الاسرائيلية لقانون الانتخابات الاردني، والتي أعلنتها سلطات الاحتلال بتاريخ ١٨/٤/١٩٩١، ونصّت على ما يلي:

- يحق للمسؤول العسكري الاسرائيلي رفض أي مرشح لانتخابات مجلس الادارة، اذا اقتنع بأن الأمر يمكن ان يمسّ أمن المنطقة أو النظام العام.
- يحظر على عضو مجلس الادارة الاشتغال بنشاطات تمسّ أمن المنطقة، أو النظام العام. واذا فعل ذلك، يحق للمسؤول العسكري وقف عضويته في المجلس، وتعيين عضو آخر مكانه طبقاً لقانون هذا النظام.
- من يُسجّل كعضو منسّب في الغرفة الصناعية هو من يملك معملاً واحداً على الأقل، وقيمة عتاده الثابت لا تقل عن خمسين ألف دينار أردني، ويعمل لديه ١٥ عاملاً أو أكثر.
- يحق للمسؤول العسكري ان يأمر، ولأسباب خاصة، بتسجيل ربّ عمل صناعي عضواً في غرفة الصناعة، حتى وانْ لم تتوفر لديه الشروط أعلاه (**المصدر نفسه**، ١٨/٧/١٩٩١).

ولوحظ ان التعديلات هذه طاولت، في فقرتها الاولى، المادة ٤١ من النظام الاردني، وأدخلت اضافات عليه. كذلك استبدلت فقرتها الثالثة المادة الرابعة من النظام الاردني، التي نصّت على ان لا تقل قيمة ممتلكات الصناعي عن ٢٥ ألف دينار، ويستخدم ما لا يقل عن عشرة عمّال (**المصدر نفسه**). ومن شأن هذه التعديلات ان تقصر مشاركة الصناعيين في الانتخابات على ٨٤ شخصاً في أحسن الحالات. وهؤلاء حصلوا على تراخيص وفقاً للمواصفات المطلوبة، حيث يملك ٢٧ منهم مصانع تعمل قبل العام ١٩٦٧؛ في حين تؤدي التعديلات الى استثناء ما لا يقل عن مئة من الصناعيين أصحاب مناشير الخشب والمحاجر؛ وقرابة ٣٠٠ آخرين يعملون في مجالات الصناعة السياحية، كالصدف وخشب الزيتون (**المصدر نفسه**).

في مواجهة هذه التطوّرات، تدخّلت القيادة الموحّدة، وطلبت من الصناعيين مقاطعة الانتخابات، والامتناع عن ترشيح أنفسهم أو المشاركة فيها. وجاء في البيان الرقم ٧٣، الصادر عن القيادة الموحّدة بتاريخ ١/٨/١٩٩١ ان عملية الانتخاب «تتمّ تحت شروط الاحتلال، وتتعارض مع المصلحة الوطنية العامة، ومصلحة الصناعيين أنفسهم» (**فلسطين الثورة**، العدد ٨٥٦، ١١/٨/١٩٩١)؛ الامر الذي «أوقع كلاً من السلطات [الاسرائيلية] والصناعيين، أنفسهم، في موقف حرج» (**الطليعة**، ٨/٨/١٩٩١). الّا ان الصناعيين استجابوا، في نهاية الامر، لنداء القيادة الموحّدة، وانسحبوا بتاريخ السادس من آب (اغسطس) ١٩٩١، بصورة جماعية. ولقي موقفهم ترحيباً بالغاً من القيادة الموحّدة، التي دعتهم الى «الاسراع في عقد اجتماعات للهيئة العامة للغرف التجارية،

التي لم تُجر فيها انتخابات، بهدف التحضير لاجرائها» (**وفا**، تونس، ٢/٩/١٩٩١).

نجاح كامل

لئنْ كان الحظ حالف الاسلاميين في الانتخابات للغرفة التجارية في الخليل، فانه قد جاء بعد فشل كبير على صعيد الانتخابات التي أُجريت، في جامعة بيت لحم، لاختيار مجلس اتحاد الطلبة للعام الدراسي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢. وكانت اختباراً أول لقوة نفوذ التيارات السياسية في الجامعة، في الفترة الاخيرة. وهي الانتخابات الاولى على الصعيد الطلابي، منذ الانتفاضة، أواخر العام ١٩٨٧. فقد كانت الجامعة مغلقة، منذ ذلك الحين وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، حين أُعيد فتحها دون غيرها من الجامعات.

خاضت العناصر الطلابية المؤيدة لـ م.ت.ف. معركتها الانتخابية ضد الجماعات الاصولية، ضمن قائمة «شهداء الانتفاضة» للحصول على تسعة مقاعد، اتفق على تقاسمها بين الاطراف الوطنية المؤتلفة ضمن القائمة على أساس ثلاثة مقاعد للشبيبة (فتح)؛ وثلاثة لقائمة العمال (جبهة شعبية)؛ ومقعد لقائمة الوحدة (الديمقراطية)؛ ومقعد آخر لقائمة الاتحاد (شيوعيين). وقد حصل الشيوعيون على مقعد اضافي بسبب انسحاب الاسلاميين وفوز القائمة الوطنية بالتزكية (ايمانويل، **مصدر سبق ذكره**).

من جانبهم، أبدى الاسلاميون عدم ثقتهم في لجنة الانتخابات، وأعلنوا ذلك قبل انسحابهم. أمّا الوطنيون، فقد فسّروا الانسحاب بأنه خوف من جانب الاسلاميين من مواجهة الفشل، وعدم الفوز بأي من مقاعد مجلس الطلبة في الجامعة. وقدّر بعضهم ان بامكان الاصوليين، لو خاضوا الانتخابات، الفوز بنسبة عشرة بالمئة من الاصوات، في جامعة تبلغ نسبة الطلبة المسيحيين فيها ستين بالمئة (**المصدر نفسه**).

خلافات واتفاقات

لم تتوقف الانتصارات الوطنية على الصعيد الانتخابي في المؤسسات والهيئات النقابية في الضفة الفلسطينية، ولكن مع قليل من «المشكلات الوطنية»، التقليدية، التي تتمحور، في العادة، في الحصص من المقاعد المحددة للهيئات أو المجالس الادارية. وكان هذا الأمر أكثر وضوحاً في انتخابات رابطة الصحافيين العرب التي أُجريت في آب (اغسطس) ١٩٩١. فقد تنافس على مقاعد الهيئة الادارية للرابطة كتلتان، هما «الكتلة الوطنية» وكتلة «التجمّع الصحافي الديمقراطي» (تصدّ). وكانت «تصدّ» قد تشكّلت في اجتماع عقد في مقر اتحاد الكتاب الفلسطينيين، بتاريخ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٩١، وضمّ ٢٨ صحافياً من مؤيدي الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، حيث أُجريت عملية اقتراع محدودة لاختيار مرشحي «تصدّ» لانتخابات رابطة الصحافيين العرب. وتقدّم للترشيح ١١ صحافياً، فاز من بينهم سبعة، هم: يوسف حامد، وحمدي فراج، وعبداللطيف غيث، ومحمد ابو لبدة، وفايز البرغوثي، وحسين الجمل، وعلي جدّة (**الانتفاضة في شهر**، نشرة محدودة التوزيع، نيقوسيا، العدد ٣٨، ٩/٧ ـ ٨/٨/١٩٩١). أمّا الكتلة الوطنية، فضمّت مؤيدين لـ «فتح» وللحزب الشيوعي الفلسطيني.

كان متوقعاً ان تمضي العملية الانتخابية بهدوء، نظراً الى غياب المنافسة بين التيارات الوطنية والتيارات الاسلامية. غير ان الأمور جاءت مختلفة، بسبب تشكيل قائمة «تصدّ». فقبل الانتخابات، انسحب أنصار الجبهة الديمقراطية من التشكيل الجديد، وبدأت عملية تنسيق جديدة بين القوى المتنافسة، لم تخلُ من صراعات، انتهت بتوزيع مقاعد الهيئة الادارية كما يلي: ستة مقاعد للشبيبة المؤيدة لـ «فتح»؛ مقعدان للعمل (الشعبية)؛ مقعدان للوحدة (ديمقراطية)؛ مقعدان للاتحاد (شيوعيين)؛ بالاضافة الى مقعد أُعطي لمستقل (**الحياة**، لندن، ٢٧/٩/١٩٩١). وكان تقدّم الى الانتخابات ٣١ مرشحاً، انسحب منهم ثمانية، وتمّ رفض ترشيح واحد لتعارضه مع النظام الداخلي. وجاءت نتائج فرز الاصوات كما يلي: ابراهيم سجدية (١٩٤ صوتاً)؛ نعيم طوباسي (١٩٣)؛ حاتم عبدالقادر (١٨٥)؛ قدورة موسى (١٧٩)؛ نبهان خريشة (١٨٧)؛ محمد ابو لبدة (١٧٢)؛ راضي الجراعي (١٧١)؛ هاني العيساوي (١٧٠)؛ ابراهيم ملحم (١٦٨)؛ خالد اليازجي (١٦٢)؛ محمد المناصرة (١٥٩)؛ اسعد يونس (١٥٨)؛ حمدي فراج (١٢٦) (**الحرية**، بيروت، العدد ٤١٧ / ١٤٩٢،

١١ ـ ١٧/٨/١٩٩١).

انتخابات الأطباء

تعتبر نقابة الأطباء، في الضفة الفلسطينية، فرعاً من فروع نقابة الاطباء في الاردن، منذ ما قبل العام ١٩٦٧. وينتمي نظامها الاساس الى تلك الحقبة، ممّا جعلها عرضة للاتهام بالتخلف وللقول: «بأن الزمن بالنسبة [اليها] توقف عند العام ١٩٦٧» (مقابلة مع رئيس اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية، **الطليعة**، ١٢/٩/١٩٩١). وهكذا فالنظام الانتخابي للنقابة يحرم الجمعية العمومية من انتخاب مكتب النقابة ونقيبها انتخاباً مباشراً يشارك فيه جميع الاطباء، كما هو الحال في الاردن. ذلك ان فرع النقابة في الضفة يتكوّن من رؤساء ومقرّري اللجان الفرعية التي تجرى انتخاباتها في المناطق. أمّا مجلس النقابة المكوّن من أعضاء اللجان الفرعية، وعدد أعضائه ستين عضواً، فله صفة استشارية، وقراراته غير ملزمة لمكتب النقابة، الذي لا يُنتخب مباشرة من المجلس. ويتيح هذا النظام لكتلة انتخابية، أو كتلتين، السيطرة على مقاعد مكتب الفرع كاملة (**المصدر نفسه**).

ضمن هذه المعطيات، أُجريت الانتخابات للجان الفرعية لنقابة الاطباء، ابتداء من ١٦ آب (اغسطس) ١٩٩١. وقبل يوم من فتح باب الاقتراع، شكّلت مجموعة من القوى والشخصيات والتجمّعات النقابية الطبية «التجمّع الطبي الوطني الفلسطيني» كـ «تجمّع نقابي وحدوي لخوض انتخابات نقابة الأطباء على أسس وطنية ديمقراطية»، كما جاء في برنامج التجمّع الذي وزع وتضمّن شرحاً لخطته وبرنامج عمله (**المصدر نفسه**، ١٥/٨/١٩٩١).

اشتمل برنامج التجمّع على ١٣ بنداً، من بينها الدعوة الى تطوير وارساء الأساليب الديمقراطية في عمل النقابة، وتطوير دور الهيئة العامة والمجلس في تقرير وتنفيذ نشاطات النقابة، واتاحة السبل لاشراك أكبر عدد ممكن من الأعضاء في عملها. ودعا البرنامج الى تعزيز استقلالية النقابة، وضمان حقوق أعضائها، من خلال حوار منهجي ومنظّم مع نقابة الأطباء في الاردن (**المصدر نفسه**). غير ان التجمّع تعرّض للتفكك قبل انتهاء العمليات الانتخابية؛ اذ خرجت منه ثلاث كتل انتخابية بعد تنافس على المقاعد. فتمّت الانتخابات بأشكال مختلفة؛ وتمّ تسجيل النتائج التالية للانتخابات التي أُجريت في عدد من المناطق:

- فوز الكتلة الاسلامية بأربعة مقاعد في مواجهة التجمّع الوطني الذي حصل على ثلاثة مقاعد في انتخابات اللجنة الفرعية في جنين وفاز مستقل بمقعد.
- فوز التجمّع الوطني الطبي بجميع مقاعد اللجنة الفرعية في انتخابات بيت لحم.
- حصل التجمّع على خمسة مقاعد في انتخابات اللجنة الفرعية في نابلس، وحصل منافسوه، من كتلة «الأقصى»، على ثلاثة مقاعد، والمستقلون على مقعد واحد.
- حصل التجمّع الوطني على سبعة مقاعد في انتخابات اللجنة الفرعية في رام الله، وحصل المستقلون على مقعدين.
- فاز التجمّع بسبعة مقاعد في انتخابات اللجنة الفرعية في الخليل، وفاز المستقلون بمقعدين (**الطليعة**، ٢٢/٨/١٩٩١).
- فازت الكتلة الوطنية بستة مقاعد في انتخابات منطقة القدس، وحصل طبيبان مستقلان على مقعدين (**الدستور**، عمّان، ٢٥/٨/١٩٩١).
- أسفرت انتخابات طولكرم عن فوز التجمّع الوطني بسبعة مقاعد، وفوز قائمة الوحدة الوطنية، المنافسة، بمقعدين (**الحرية**، العدد ٤٢٠ / ١٤٩٤، ١ ـ ٧/٩/١٩٩١).

أمّا في قطاع غزة، الذي لا ينتمي اطباؤه الى نقابة الاطباء في الضفة، فقد أُجريت انتخابات الجمعية الطبية العربية فيه في وقت متأخر، بتاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١. وقد تنافس على مقاعد الهيئة الادارية للجمعية كتلتان، هما التجمّع الطبي والكتلة الاسلامية، بالاضافة الى منافس مستقل واحد. وضمّت الاتجاهات الثلاثة ثلاثين مرشحاً، فاز منهم تسعة من التجمّع الطبي، واثنان من الكتلة الاسلامية. وقد لقيت هذه النتائج ترحيباً في أوساط مؤيدة لـ م.ت.ف. التي «اعتبرتها استفتاء للرأي العام في الوسط الطبي؛ وانها أكّدت مستوى الدعم الفلسطيني الذي تحظى به م.ت.ف. في قطاع غزة» (**فلسطين الثورة**، العدد ٨٧٩، ١٦/٢/١٩٩١).

تطوّرات هامّة

لم تكن انتخابات الجمعية الطبية في قطاع غزة، في نهاية كانون الاول (ديسمبر)، سوى آخر الحلقات التي أُنجزت، حتى الآن، في سلسلة عمليات انتخابية ناجحة بدرجة ملحوظة، أهمها الفوز الكبير الذي حققته «الكتلة الوطنية» على «الكتلة الاسلامية» في الانتخابات التي أُجريت في الغرفة التجارية في غزة، حيث حصلت الكتلة الوطنية على ١٣ مقعداً من أصل ١٦؛ وكذلك الانتخابات على صعيد نقابة عمّال النجارة والبناء التي تعتبر رائدة لأسباب عدة.

بدأت الاستعدادات لخوض معركة الانتخابات للغرفة التجارية منذ حزيران (يونيو) ١٩٩١، على ان تجرى عملية الاقتراع بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو). وعليه، فقد أغلق باب التنسيب وتسديد الاشتراكات بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو). وكان عدد الذين سدّدوا اشتراكاتهم، حتى الرابع من حزيران (يونيو)، ٤٥ تاجراً فقط. غير ان عددهم قفز الى ٥١٥ قبيل غلق باب تسديد الاشتراكات، الذي تسبّب غلقه، في حينه، في احتجاج عدد كبير من التجار انتقدوا الاجراء هذا، لأنه «يحرم المئات من حق التصويت» (**الطليعة**، ٢٥/٧/١٩٩١). واضطر المشرفون على الانتخابات الى إعادة فتح باب التنسيب لمن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لعضوية النقابة. تمّ ذلك في اجتماع عقدته الهيئة العمومية في حضور رئيس السجل التجاري، عاطف الخضري، ووافقت سلطات الاحتلال على ذلك. كما تمّ الاتفاق، في خلال الاجتماع، على عدد من التوصيات، أهمها: الموقف الذي اتخذته الهيئة العمومية برفض تعيين أي تاجر في صفوف الهيئة المنتخبة؛ وتوصية أجمع عليها الحاضرون تفيد بتعديل القانون الأساس، الذي يعطي للحاكم العسكري صلاحيات واسعة للتدخل في شؤون الغرفة التجارية، التي يجب ان يتلاءم قرارها مع تطلّعات التجار (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٩١).

وهكذا أغلق باب الاشتراكات بتاريخ ٢١ أيلول (سبتمبر)، حيث بلغ عدد الذين سدّدوا اشتراكاتهم ٣٢٢٥ تاجراً، موزّعين كما يلي: ٨٣٦ من تجار غزة؛ ٩٠٠ من رفح؛ ٨٥٠ من خان يونس؛ ٦٣٩ من دير البلح. أمّا في جباليا، وحدها، فقد بلغ العدد ٣٥٠٠، ممّا أثار شكوكاً في أوساط التجار حول صدقية أعمال التنسيب وتسديد الاشتراكات، فطالب البعض بدرس القوائم وتنقيحها (**المصدر نفسه**، ٢٦/٩/١٩٩١).

بعد أيام من انتهاء عملية الانتخاب، التي أسفرت عن فوز الكتلة الوطنية بـ ١٣ مقعداً، أعلن رئيس الغرفة، محمد سالم القدوة، ان الهيئة الادارية الجديدة بدأت اتصالات بالمؤسسات الاجنبية ودول السوق الاوروبية المشتركة، وتمّ ابلاغهم بالنماذج الجديدة التي اعتمدتها الغرفة التجارية. وكشف ان الخطوة التالية ستكون ترتيب الوضع الداخلي، من خلال تفعيل الطاقم الاداري والفني الذي يعمل في الغرفة التجارية. وأضاف القدوة انه تمّ تشكيل عشر لجان، وفقاً للقانون، لتأخذ على عاتقها تفعيل البرنامج الذي طرحته الكتلة الوطنية في خلال حملتها الانتخابية. وأكد التزام الهيئة الادارية بما جاء في البرنامج، وفي المقدم منه تشكيل لجنة قانونية، تأخذ على عاتقها تعديل القانون الحالي للغرفة والذي يعود الى العام ١٩٥٤، والذي تضمّن مواد لا تتماشى أو تتلاءم مع طبيعة الظروف الحالية؛ وكذلك تشكيل لجنة للضرائب، تتولّى الدفاع عن التجار ومتابعة قضاياهم مع السلطات المختصة؛ وتجنيد طاقم من المحاسبين القانونيين لتقديم المشورة الى جميع التجار (**الطليعة**، ٢٨/١١/١٩٩١).

بوّابة الانتخابات

يمكن القـول ان نقابة عمّال النجارة والبناء في قطاع غزة هي بوّابة الانتخابات التي عبرت منها غالبية الانتخابات في القطاع، بمعنى اللحاق بها؛ بالاضافة الى أهميتها الاستثنائية، وذلك كله لسببين:

أولاً: انها أول نقابة في قطاع غزة كسرت حظراً فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية على اجراء انتخابات منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٧، عندما تحدّى المنتسبون الى النقابة السلطات وأجروا انتخابات في نقابتهم.

ثانياً: ان نقابة عمّال البناء والنجارة تعدّ من أهمّ وأكبر تسع نقابات ضمّها اتحاد النقابات العمّالية في قطاع غزة، حيث يفترض انها تمثّل عشرات آلاف العمّال في القطاع الذي يبعث، مضطراً، أكثر من خمسين ألف عامل، يومياً، الى أسواق العمل في اسرائيل.

تأسّس اتحاد نقابات العمّال في قطاع غزة في العام ١٩٦٥. وضمّ، في حينه، ست نقابات مهنية تشكّلت ما بين العامين ١٩٦٤ و١٩٦٥، وهي: نقابة عمال النجارة والبناء؛ نقابة عمّال الزراعة؛ النقابة العامة للسائقين العرب؛ نقابة عمال الحياكة والنسيج؛ نقابة الصناعات المعدنية؛ نقابة العمال العرب للأعمال التجارية والخدمات العامة. وتزامن تأسيس الاتحاد مع تأسيس م.ت.ف. (**الطليعة**، ١٩٩١/٨/٢٩). وعندما وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أُصدر أمر عسكري اسرائيلي بغلق جميع النقابات العمالية، ومحاربة نشاطاتها، التي استعادت جانباً منها بعد الاعتراف العربي، والدولي، بـ م.ت.ف. فبدأت مرحلة جديدة في عملها منذ العام ١٩٧٥ (**المصدر نفسه**).

في وقت لاحق، أرسل ضابط ركن العمل الاسرائيلي، في القطاع، قرار اعادة فتح النقابات. ونصّ على «اعادة فتح النقابات كما كانت قبل العام ١٩٦٧». ويقصد بذلك منع تنسيب أي عامل جديد. وأوضح الضابط: «أعطيناكم مفاتيح النقابة، لكننا لم نقل لكم مارسوا العمل النقابي» (**المصدر نفسه**). وظلت الأمور تخضع لضغوطات سلطات الاحتلال، الى حين تمكّن ٧١ عاملاً من نقابة عمّال البناء والنجارة من اجراء انتخابات لنقابتهم في العام ١٩٨٧، والذي اعتبر تحدياً كبيراً لهذه الضغوط.

أمّا الانتخابات الاخيرة، فأُجريت بتاريخ السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، وأشرفت عليها لجنة ضمّت مندوبين من جمعيتي الهلال الاحمر وبنك الدم، ومعهد فلسطين الديني، ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمّال، حسين الجمل. شارك في الانتخابات ٢٣٠ عاملاً من بين ٤٥٣ عضواً يحق لهم الانتخاب. وقد فازت «الكتلة العمّالية التقدمية» بالمقاعد التسعة للهيئة الادارية، التي عقدت، في اليوم التالي، أول اجتماع بعد انتخابها، تمّ، في خلاله، توزيع المناصب على المنتخبين كما يلي: عايش عبيد (رئيساً)؛ جميل جرس (نائباً للرئيس)؛ توفيق المبحوح (أميناً للسر)؛ محمد شعبان (أميناً للصندوق)؛ محمد عبدالرحيم ابو أمّونة وعبدالهادي زيدان وجهاد الزويدي ورفيق حلس ووليد الزعبي (أعضاء). وتمّ انتخاب كل من توفيق المبحوح وجميل جرس لتمثيل النقابة في اللجنة التنفيذية للاتحاد (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٩/١٢).

ربعي المدهون

انتفاضة شعب فلسطين

زئيف شيف وايهود يعري، **انتفاضة** (ترجمة دافيد سيغف)، القدس وتل ـ أبيب: دار شوكن، ١٩٩٠، ٣٨٧ صفحة.

هذا الكتاب («انتفاضة») هو العمل المشترك الثالث للكاتبين، زئيف شيف (محرر الشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس» اليومية الاسرائيلية) وايهود يعري (مراسل شؤون الشرق الاوسط في التلفزيون الاسرائيلي). وسبق للكاتبين ان اشتركا في كتابي «سنة الحمامة» و«حرب اسرائيل في لبنان»، الذي حمل عنوان «حرب الضلال». وصدر كتاب «انتفاضة» بالعبرية والانكليزية والعربية في آن.

جاء على غلاف الطبعة الانكليزية للكتاب «في ١٩٨٧، بعد ٢٠ سنة من احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، انفجر تمرّد الفلسطينيين. اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاردنيون والولايات المتحدة الاميركية أخذتهم المفاجأة»؛ ولذا، فالكتاب، كما جاء على غلاف الطبعة العربية، يبحث في «كيف، ولماذا، حدث الانفجار؟ لماذا حصلت المفاجأة؟ ما هي المنعطفات الملتوية في مسار الانتفاضة؟ من هي الشخصيات المجهولة التي كانت وراء القيادة الموحّدة؟ ماذا يحدث في صفوف جيش الدفاع الاسرائيلي؟ ماذا يحصل في المعسكر الفلسطيني؟».

الاسئلة، آنفة الذكر، تناولها الكاتبان في أحد عشر فصلاً معنونة على النحو التالي: مفاجأة؛ الرواق؛ غضب الكادحين؛ فقدان السيطرة؛ محنة الجيش؛ القيادة الوطنية الموحّدة؛ فلسطينيون اسرائيليون؛ حماس؛ فشل العصيان المدني؛ اعلان الاستقلال؛ المتاهة.

وفي خاتمة الكتاب، عرض الكاتبان مخططاً ـ مشروعاً لتسوية الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي؛ والمشروع بحث أعدّه المؤلفان لصالح «معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط».

ربط الكاتبان بين الغزو الاسرائيلي للبنان ونتائجه، وبين الانفجار ـ الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث افتتحا كتابهما «انتفاضة» بخاتمة كتابهما «حرب الضلال»، فكتبا في التمهيد: «ينبغي علينا ألّا نعلّل أنفسنا بأوهام كاذبة من ان اسرائيل تمكّنت من جعل القضية الفلسطينية ترقد في سبات عميق، أو اجتثاثها من جذورها... اننا نخطو نحو أفق يشوبه الضباب؛ ومن المحتمل انه ينطوي على بذور حرب أهلية داخل حدودنا في المستقبل القريب» (من كتاب **حرب الضلال**، ١٩٨٤، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧). ثمّ استهلاّ كتاب «انتفاضة» بالقول: «بيد ان الأفق كان أقرب ممّا قدّرنا. فمن خلال الضباب، انفجرت حرب من طراز جديد بالنسبة لنا ـ الانتفاضة» (ص ٧).

وعرّفا حرب الانتفاضة بأنها «حرب شعبية شاملة لا تعتمد على قوات مسلّحة، بل على مواطنين قاموا باستخدام وسائل عنيفة أخرى؛ حرب استثنائية شاذة في أسلوبها وطريقتها، لا تنطوي على بُعد من المواجهة القوية فحسب، بل على دوافع ذات قوة هائلة في مجالات التوتّرات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً» (ص ٧).

بدأ الكاتبان الفصل الاول بعنوان «مفاجأة»، وأول المفاجأين بالانتفاضة، اسرائيل؛ اذ ان «احتمال انفجار انتفاضة فلسطينية شاملة لم يرد اطلاقاً في قاموس المفاهيم الأمنية الاسرائيلية» (ص ٩)؛ و«مفاجأة تامّة

كانت من نصيب منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً» (ص ٢٣). وقال الكاتبان: «على غرار فشل القيادة الاسرائيلية في قراءة خارطة الاحتلال، تعثّرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تقييم الانفجار» (ص ٢٤).

والمفاجأة في الانتفاضة «كانت انها شملت جميع فئات السكان، شباباً وشيباً، نساء وأولاداً وشيوخاً، قرويين ومدنيين، متدّينين وعلمانيين... [و] لم يكن أي من الفلسطينيين على استعداد لخرق فكرة الانتفاضة علناً» (ص ٣٠).

«ولم تكن المفاجأة التي حصلت للاردن بأقل من تلك التي حصلت لاسرائيل ولمنظمة التحرير الفلسطينية» (ص ٣٢)؛ وحتى الولايات المتحدة الاميركية فوجئت بالانتفاضة. قال الكاتبان: «ورد في تقارير جرى نقلها همساً ان الولايات المتحدة الاميركية قررت عقد اجتماع سري في العقبة قريباً باشتراك ممثلي وزارة الخارجية الاميركية وكبار موظفي سفارتيها في عمّان وتل ـ أبيب... وتقرّر ان يجرى البحث في العقبة حول اعتماد ٢٣ مليون دولار... لتمويل جوانب من الخطة الخمسية الاردنية» (ص ٣٣).

واختتم الكاتبان فصل «المفاجأة» بـ «ان احتفالات الاربعين سنة على قيام دولة اسرائيل تعرقلت. وتلقّى الاسرائيليون تذكيراً خطيراً في حدته بأنهم لم يعودوا يستطيعون التهرّب من المشكلة الفلسطينية المطروحة في أحضانهم» (ص ٤٩).

جاء الفصل الثاني من الكتاب بعنوان «الرواق». وعرض الكاتبان فيه المرحلة التي سبقت انفجار الانتفاضة، بادئين بحادثة هرب ستة سجناء فلسطينيين من سجن غزة في ١٨/٥/١٩٨٧. وبدلاً من ان يهرب، أو يختفي، هؤلاء السجناء، بدأوا نشاطاً متميّزاً في قطاع غزة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية. وركّز الكاتبان على شخصية قائد المجموعة، عماد الصفطاوي، والمجموعة تتبع تنظيم «الجهاد الاسلامي».

واستعرض الكاتبان، في هذا الفصل أيضاً، النشاطات الجماهيرية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، ونشاطات المنظمات الفلسطينية؛ كما استعرضا أنماط التفكير التي سادت في الأوساط الفلسطينية داخل، وخارج، الارض المحتلة، وخاصة في أوساط قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

أمّا في الفصل الثالث المعنون بـ «غضب الكادحين»، فقد عرض الكاتبان الاوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين تحت هيمنة سلطات الاحتلال الاسرائيلية، واستنتجا انه «ليس هناك أي شك في ان الانتفاضة قد نشأت، فعلاً، من ظروف المحنة المعيشية والضنك التي ظل اللاجئون يرزحون تحتها في ظل الحكم الاسرائيلي» (ص ٨٣). وتحدّثا، أيضاً، عن ممارسات السلطة والمجتمع الاسرائيليين تجاه الفلسطينيين كسلطة ومجتمع استعماريين»، حيث لم تعد هناك روادع، أو كوابح، أخلاقية، أو سياسية» (ص ١٠٧) في ممارسات الاسرائيليين ضد الفلسطينيين.

وفي الفصل الرابع، تناول الكاتبان الصراع على السيطرة على زمام الأمور بين سلطات الاحتلال والشعب الفلسطيني. وعنوان الفصل «فقدان السيطرة» يوضح فشل قوات الاحتلال في مواصلة فرض هيمنتها على السكان الفلسطينيين. بدأ الكاتبان الفصل بنشاطات الأخوين محمد وماجد اللبدي، وهما ينتميان الى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، لكن «كان هناك آلاف من النشيطين من أمثال الاخوين اللبدي» (ص ١١٦). ونشاط هؤلاء النشطاء، الذي تواءم مع الهبّة الجماهيرية، أفقد اسرائيل «سيطرتها على السكان الفلسطينيين... فقد تحطّمت وسائل الاحتلال، ولم يعد بالامكان اصلاحها واعادتها الى ما كانت عليه من القوة» (ص ١١٧ ـ ١١٨). ولم يقتصر الأمر على سكان المناطق الفلسطينية المحتلة. فقد اتّسعت رقعة الانتفاضة لتشمل الفلسطينيين المقيمين في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، «وأدرك الجمهور الاسرائيلي ان هناك تفاعلاً بين أحداث المناطق [المحتلة]، وما يجرى لدى عرب اسرائيل، وان هناك أكثر من بادرة واحدة لتطوّر كفاح سياسي مشترك للفلسطينيين في المناطق [المحتلة] وعرب اسرائيل» (ص ١٤٦).

وشرح الكاتبان، في الفصل الخامس، «محنة الجيش» الاسرائيلي، حيث بدآ الفصل بعرض حوار في جلسة مجلس الوزراء المصغّر، حين قال الوزير عيزر وايزمان في الجلسة: «اخرجوا من جباليا. دعوهم يحرق بعضهم بعضاً. اخرجوا جيش الدفاع الاسرائيلي. ليس لنا ما نفعله هناك» (ص ١٤٩). لكن وزير الدفاع الاسرائيلي، في حينه، اسحق رابين، ردّ على وايزمان قائلاً: «عمّ تتحدث؟ هم سيحرقون جباليا، ثمّ تندلع النار في كل شيء. ستنتشر الى جميع النواحي» (الصفحة ذاتها). وخلص الكاتبان الى القول: «وزُجَّ جيش الدفاع الاسرائيلي في محنة لم يألفها من قبل، ولم يعهدها في الحروب السابقة» (الصفحة ذاتها). وبدأت المستويات السياسية الاسرائيلية تتهم الجيش بالتقصير في اخماد الانتفاضة، فقد قال الوزير اسحق موداعي: «اذا كان جيش الدفاع الاسرائيلي لا يسعه تصفية الانتفاضة، فليقل لنا قادته ذلك بوضوح» (ص ١٤٩). وردّ عليه رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، في حينه، الجنرال دان شومرون: «ان جيش الدفاع يقوم بتنفيذ تعليمات الحكومة، ويمارس مهامه بموجب ذلك» (الصفحة ذاتها). وشرح الكاتبان، في هذا الفصل، المشكلات التي واجهها الجيش الاسرائيلي مع المنتفضين الفلسطينيين، ومع المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي المحتلة، ومع المستوى السياسي في حكومة اسرائيل، ومع وسائل الاعلام التي كانت تفضح ممارسات الجيش الاسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين؛ اذ تحوّلت المناطق الفلسطينية المحتلة «الى جبهة ثالثة بالنسبة الى جيش الدفاع الاسرائيلي... فنشأ خطر من ان هذه الجبهة الثالثة، ازاء سكان مدنيين متمرّدين، قد تصرف أنظار جيش الدفاع الاسرائيلي عن مهمّته الاساسية، وهي الاستعداد لامكان نشوب حرب ضد ائتلاف عسكري عربي» (ص ١٩٤).

في الفصل السادس، عرض الكتاب ظروف نشأة القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، وأساليب عملها، وصراع الجيش الاسرائيلي ضدها، بالاضافة الى مشكلاتها في ما يتعلّق بصعوبة الاتصال والتنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. لكن طبيعة الانتفاضة وشموليتها وفّرت للقيادة الوطنية الموحّدة، كما قال الكاتبان، سنداً فكرياً في الوسط الجامعي الفلسطيني: «فقد سندت القيادة مؤخّرة متراصّة من المفكّرين بصورة حلقة من المحاضرين... فكانت هذه بمثابة مجمع تفكيري غير رسمي، أجرى، طوال أشهر عديدة، مداولات ومناظرات تجريبية، تمّ استيعاب صداها في المناشير بسرعة تامّة» (ص ٢٢٦). لكن القيادة، التي أمل مؤسسوها في ان تكون قيادة مركزية لادارة الانتفاضة، قال الكاتبان، فشلت في ذلك لأسباب استعرضاها على مدار هذا الفصل، وتتلخّص في تتابع ملاحقات سلطات الاحتلال للرموز القيادية، من جهة، واضطرار تلك الرموز الى العودة في كل أمر الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. وبدلاً من توفّر مثل هذه القيادة المركزية للانتفاضة، تحمّلت الزعامات المحلية «الأعباء الأساسية للمواجهة مع اسرائيل، لأنها حاولت تثبيت الأمر الواقع في الميدان بشكل نويات حكم لدولة مستقبلية، بما في ذلك تخطيط اقامة الجيش الشعبي وميليشيات مماثلة» (ص ٢٣٦).

وبحث الكاتبان، في الفصل السابع، مسألة انعكاس الانتفاضة على الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية: «فقد أهاجت الانتفاضة مشاعر عرب اسرائيل أكثر من أي أزمة أخرى وقعت منذ ' حرب الأيام الستة' ؛ اذ لم يكونوا قادرين، بل لم يشاءوا أيضاً الوقوف موقف اللامبالاة بالنسبة لما يجرى لدى اخوتهم الفلسطينيين» (ص ٢٣٧). ثمّ استعرض الكاتبان أوضاع هذه الفئة من الشعب الفلسطيني، وعلاقتها بالسلطات الاسرائيلية، على الرغم من مواطنيتها، والمشكلات التي واجهتها وما زالت؛ كما عرضا للنقاشات الدائرة داخل اسرائيل اليهودية حول وضع الأقلية الفلسطينية؛ هذه النقاشات التي تتوزّع بين الدعوة الى منح هذه الأقلية حقوق المواطنة كاملة، وبين الداعين الى سلبها الحقوق التي حصلت عليها حتى الآن، وبين القائلين بقبول الوضع كما هو. ورأى الكاتبان «ان تهرّب حكومة اسرائيل من بحث الموضوع لا يمكنه طمس الخطر من مغبّة انضمام عرب اسرائيل ذات مرة في المستقبل الى الانتفاضة؛ وعند ذاك ستكون هذه أخطر انتفاضة» (ص ٢٥٥).

وخصّص الكاتبان الفصل الثامن للبحث في ظهور حركة «حماس» التي برزت وتعاظم دورها في مناخ الانتفاضة، فقدّما لها بالتعريف بشخصية مؤسس الحركة، الشيخ احمد اسماعيل ياسين؛ ومن ثمّ نشوء الحركة على أيدي مريدي الشيخ ياسين. وأورد الكاتبان ان هذه الحركة نمت بسرعة خلال سنتين من عمر الانتفاضة، بحيث «استخلصت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل معاً، ان هناك شريكاً اضافياً في المعركة، وان هذا الشريك استطاع ان يبني، بسرعة، بنية تحتية تثير الاعجاب حول المساجد... [و] هذه الظاهرة، أيضاً، كانت من ثمار الانتفاضة الجليّة، وسيظل طعمها الحامض في أفواهنا لفترة طويلة» (ص ٢٨٢).

في الفصل التاسع ناقش الكاتبان ملابسات «فشل العصيان المدني»، بادئيْن بعرض انتشار فكرة العصيان المدني في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي كان رائدها مفكّر فلسطيني يدعى مبارك عوض؛ «اذ قام هذا الشخص بنشر مبادىء الاستراتيجية الجديدة قطرة قطرة في أوساط المثقفين في الضفة الغربية دون ان يعطي الدليل الفعلي على ان مبادئه يجري استيعابها ضمن المفاهيم التي سترافق، عندما تحين اللحظة المواتية، نشيطي الانتفاضة» (ص ٢٨٣). وكان موضوع العصيان المدني، حسب رأي الكاتبين، موضوع جدل في أوساط قيادة الانتفاضة. فـ «العصيان المدني هو مطلب صحيح؛ ولكن السؤال متى يجب الاعلان عنه؟ وبأي ظروف؟» (ص ٣٠٤). كما استعرض الكاتبان، في هذا الفصل، المشكلات والصعوبات التي واجهتها قيادة الانتفاضة في سبيل توفير شروط العصيان المدني. وختما بعرض استنتاجات د. سري نسيبة في هذا الشأن، والتي وردت في مقالة نشرها في مجلة «اليوم السابع» الصادرة في باريس، في الأول من آب (اغسطس) ١٩٨٨. قال نسيبة: «إمّا تحويل المال اللازم الى المناطق [المحتلة] وعند ذلك يمكن اعداد خطة تصعيد نحو الاستقلال، أو السماح للقيادة الموحّدة باعداد خطة للتراجع، يكون أساسها وقف الانتفاضة مقابل تلبية جانب من مطالبها المحدودة» (ص ٣١٨). لكن تحويل المال كان صعباً «ازاء المساعي المتزايدة التي بذلتها سلطات الأمن الاسرائيلية لاغلاق قنوات التحويل» (ص ٣١٨).

وفي الفصل العاشر، المعنون بـ «اعلان الاستقلال»، بدأ الكاتبان باستعراض مواقف الاردن من الانتفاضة، واستغراب رجالات السياسة الاردنية من قصر باع اسرائيل. فقد أعرب وزير شؤون الاراضي المحتلة، مروان دودين، عن انتقاداته المريرة لسياسة اسرائيل بقوله: «انهم يخلقون أبطالاً... عليهم ان يشمّروا عن ساعد الجدّ وأخذ الأمور بأيديهم؛ وعليهم ان يدركوا ان صورتهم قد ساءت بسبب كونهم دولة احتلال... وعلى كل حال، فان صورتهم من القبح بمكان، بحيث كان يُستحسن بهم على الأقل ان يضعوا حدّاً للانتفاضة بسرعة وبقوة، دون السماح بتغطية صحفية» (ص ٣٢٠). ورأى الكاتبان ان «اعلان الاستقلال» الفلسطيني جاء ردّاً على قرار الاردن فك الارتباط مع الأراضي المحتلة، الذي أصدره الملك الاردني حسين في ١٩٨٨/٧/٣١، معلّقين بـ «أن الانتفاضة وجّهت سفينتها لازالة الاحتلال الاسرائيلي؛ ولكن المكسب البارز الذي فازت به، بعد ثمانية أشهر، هو فك الارتباط مع الاردن بالذات، حيث عرض الاردن نفسه جاراً خيّراً للدولة الفلسطينية المستقبلية، بعد ان فقد شهيته لابتلاعها» (ص ٣٢٥). وعرض الكاتبان، في هذا الفصل، النقاشات التي دارت داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة حول مسألة الاستقلال وشروط تنفيذه، منتهيين الى عرض ظروف اعلان المجلس الوطني الفلسطيني لقيام دولة فلسطين في ١٩٨٨/١١/١٥، ووقعه في الأراضي المحتلة، التي ساد فيها «نظام منع التجوّل والتعتيم. فقد قطعت السلطات الاسرائيلية التيّار الكهربائي، ورابطت قوات كبيرة من الجيش في الشوارع لمنع محاولات القيام بمظاهرات الفرح الشعبية» (ص ٣٣٧).

وحمل الفصل الاخير من الكتاب عنوان «المتاهة»، حيث تناول الكاتبان، في بدايته، نشاطات وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، وجولاته المكّوكية على دول الشرق الاوسط، خلال العام ١٩٨٨، لاقناع دول المنطقة بالتوجّه الى طاولة المفاوضات، لايجاد تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. واستخلص

الكاتبان ان «الذي كبح فعلاً المبادرة الاميركية الجديدة هو [اسحق] شامير لا غيره» (ص ٣٤٧). فقد اعتبر الاميركيون، على لسان شولتس، «ان الوضع الراهن بين العرب والاسرائيليين لا يمكنه ان يستمر، لأن الانتفاضة تعتبر شاهداً على ذلك» (ص ٣٥٠). ثمّ عرض الكاتبان تفاصيل الاتصالات التي أُجريت بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي انتهت بفتح الحوار بينهما. فقد «كان يعني ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية قد اعترفت، فعلاً، بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها العنصر الأساس والقيادي للجماهير الفلسطينية» (ص ٣٥٥). أمّا في القسم الأخير من هذا الفصل، فشرح الكاتبان المتاهة التي يعاني منها الاسرائيليون حيال القضية الفلسطينية، سواء بالنسبة الى السلطة الحاكمة أو المجتمع الاسرائيلي؛ اذ «كشفت الانتفاضة المتاهة السياسية في اسرائيل أكثر من أي حدث سياسي آخر حصل في البلاد منذ قيام الدولة» (ص ٣٦١). فالاسرائيليون، حسب رأي الكاتبين، يتهرّبون «من الموضوع الفلسطيني؛ والانتفاضة هي التي اضطرت الجهاز السياسي الى التعامل مع هذه القضية بجدية ورصانة أكثر» (ص ٣٦١). وانتهى الكاتبان الى «ان الانتفاضة هي حدث خطر وغير محتمل بالنسبة الى الاسرائيليين؛ وعلى هذا يجب التوصل الى تقسيم، الى فصل الشعبين» (ص ٣٧٤).

وعلى مبدأ الفصل هذا انهى المؤلفان كتابهما بخاتمة تعرض مشروعاً سياسياً لانجاز مثل هذا الفصل بين الشعبين، وعرضا الشروط اللازمة لذلك؛ فـ «اذا لم تنبثق من الانتفاضة بداية لتسوية... ستكون المساعي الاسرائيلية لكبح الانتفاضة بمثابة ذرّ الرمل على الجمر الملتهب الذي سيظل متأجّجاً الى ان يلتهب من جديد أمام الريح» (ص ٣٨٧).

أحمد شاهين

المنظمات غير الحكومية وفلسطين

السعي الى ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية، من خلال تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني، وحماية الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، وسياسة الاستيطان الاسرائيلية، والاجراءات العسكرية والأمنية المطلوبة لضمان سلامة دول المنطقة وأمنها، كانت من بين المواضيع الهامّة، التي تناولتها الحلقة الدراسية التاسعة والعشرون، والأخيرة، للامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية (السابعة آسيويا)، وندوة الامم المتحدة الرابعة للمنظمات غير الحكومية الآسيوية، اللتان عقدتا في قبرص، ما بين ٢٠ ـ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، باشراف وتنظيم لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، والتي رأت في عقد مثل هذه اللقاءات الدولية، تعبيراً عن جهودها المستمرة من أجل التوصّل الى قدر أكبر من التفاهم بين أطراف النزاع؛ وبالتالي تعزيز فرص التوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

شارك في جلسات الحلقة الدراسية، التي عقدت على هيئة ثلاث موائد مستديرة، عدد من الخبراء، فلسطينيين واسرائيليين وعرب وأجانب. في حين توزّعت الندوة على حلقات عمل لبحث مجالات تطوير سبل وأشكال تضامن المنظمات الاسرائيلية مع الهيئات الشعبية الفلسطينية. وتبنّى المجتمعون، في الجلسة الختامية اعلاناً مشتركاً، ومجموعة توصيات بشأن المواضيع التي تمّ تداولها.

بدأت الجلسة الافتتاحية بكلمة ترحيب ألقاها وزير خارجية الدولة المضيفة ـ قبرص ـ جورج ياكوفو، نوّه فيها بالدور الذي تلعبه بلاده باعتبارها عضواً في اللجنة المعنيّة بفلسطين، والتي تمتاز بروابطها الودّية، التقليدية، مع جميع بلدان المنطقة. وأكد ياكوفو ان قضية فلسطين هي قلب النزاع العربي ـ الاسرائيلي في الشرق الاوسط، التي يتطلب حلّها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وخصوصاً القراران ٢٤٢ و٣٣٨، الصادران عن مجلس الامن الدولي. وحدّد وزير الخارجية القبرصي العناصر اللازمة من أجل التوصل الى هذا الحل في انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، كذلك من جميع الاراضي العربية الأخرى المحتلة منذ العام ١٩٦٧؛ إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير واقامة دولة مستقلة وذات سيادة؛ الاعتراف السياسي بجميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، وضمان عيشها في سلام داخل حدود آمنة، ومعترف بها. وأشار ياكوفو الى قرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بحماية الفلسطينيين، بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، داعياً اسرائيل الى الالتزام بهذه القرارات وتنفيذها، والامتناع، بالتالي، عن أي اجراءات تتناقض وهذه القرارات، وآخرها قرار ابعاد عدد من الفلسطينيين الذي أدانه مجلس الامن الدولي بالاجماع في قراره الرقم ٧٢٦ في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. كما طالب المجموعة الدولية بالعمل على تطبيق المبادىء والمعايير، في النظام الدولي الجديد، الناشيء، في جميع الحالات، خصوصاً في ما يتعلّق بقبرص وفلسطين.

وتحدث رونالد أ. سبيرس ممثّل الأمين العام للامم المتحدة، بطرس غالي، الذي أشار الى ان هذه الحلقة الدراسية هي الاخيرة، في سلسلة ترعاها الأمم المتحدة، وتعقد تحت اشراف اللجنة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف. ونوّه سبيرس بوجود خبراء من جميع أنحاء آسيا، وغيرها، من المناطق؛ بالاضافة الى خبراء فلسطينيين واسرائيليين، الأمر الذي يثبت التزام المجتمع الدولي، ككل، بتسوية قضية فلسطين، بطريقة عادلة وشاملة. وأضاف ان الاتفاق الشامل، داخل المجتمع الدولي، يدعو الى تسوية تستند الى المبادىء الثلاثة التي ذكرها وزير الخارجية

القبرصي، مشدّداً على الأهمية السياسية لموضوع القدس، وعلى ضرورة تحسين أوضاع الفلسطينيين، في الاراضي المحتلة، داعياً اسرائيل الى احترام التزاماتها بموجب اتفاقية جينف الرابعة، لعام ١٩٤٩، المتعلّقة بمعاملة المدنيين وقت الحرب. وختم سبيرس كلمته مطالباً المشاركين في الحلقة الدراسية ببذل جميع الجهود الممكنة، لضمان التعرف على المجالات ذات الأهمية المشتركة، والتوسّع فيها، تدريجياً، وزيادتها حتى يمكن التوصل الى مقررات بنّاءة وقابلة للتنفيذ.

وتكرّرت المطالب عينها، في الكلمة الافتتاحية لرئيس لجنة الامم المتحدة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرّف، كيبّا بيراني سيسي، الذي اعتبر ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتحدّث رئيس اللجنة عن ظروف انشائها في العام ١٩٧٥، بعد انقضاء حوالى ثلاثين عاماً من جهود الأمم المتحدة، لمحاولة التوصّل الى تسوية سلمية لهذا الصراع، بدون نتيجة. ومع ادراك الجمعية العامة للامم المتحدة ان مثل تلك التسوية غير ممكنة، بدون إعمال الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما يتفق ومبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، تقرّر تشكيل هذه اللجنة، التي ألحّت، منذ ذلك الحين، على ضرورة تنفيذ قرار الامم المتحدة للعام ١٩٤٧، القاضي بانشاء دولتين في فلسطين، وإتاحة المجال أمام الفلسطينيين لممارسة حقوقهم الوطنية، بما في ذلك حق تقرير المصير. وسعت هذه اللجنة الى تصحيح الخلل الناشيء عن اقامة دولة واحدة فقط (اسرائيل)، وما أصاب، بالتالي، الشعب الفلسطيني من تشرّد واقتلاع، مع التمسّك بالقضية الفلسطينية على انها قضية وطنية، لا بدّ من التصدّي لحلها، على أساس احترام حقوق ومصالح جميع الأطراف المعنيّة. وأبدى رئيس اللجنة خيبة أمل المجتمع الدولي من الجمود الذي يواجهه مسار السلام في المنطقة، نتيجة التعنّت الاسرائيلي بشكل أساس، مشيراً الى ان الطريق نحو السلام ما زال طويلاً وحافلاً بالصعوبات. وأضاف ان انقضاء أكثر من أربعين عاماً من المخاوف العميقة، والشكوك المتبادلة جعل التوصّل الى حل مهمّة شاقّة وعسيرة. يضاف، الى ذلك، واقع القهر والاحتلال، وتنامي خطر التطرف في المنطقة. وعدّد رئيس اللجنة الممارسات القمعية الاسرائيلية ضد المدنيين، في المناطق المحتلة، ومصادرة الاراضي والممتلكات، واقامة المستوطنات، وتشريد العائلات، وابعاد الفلسطينيين خارج وطنهم، والتضييق على النشاط الاقتصادي المحلي، التي تتناقض، جميعها، مع قرارات الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة. واعتبر ان تتابع عملية السلام، الدائرة حالياً، خارج إطار الأمم المتحدة، لا ينفي، بأي حال، ضرورة التزام اسرائيل بميثاق الامم المتحدة، وقراراتها المتعدّدة بشأن القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى هذا الأساس، اعتبر رئيس اللجنة ان أي اتفاقات مرحلية يتمّ التوصل اليها بين فرقاء النزاع، نتيجة المسار الذي بدأ في مؤتمر مدريد، يجب ان تؤدي الى تسوية عادلة، ودائمة، حتى يمكن التوصّل الى سلام في المنطقة، قابل للاستمرار.

ونقل ممثل دولة فلسطين، في قبرص، سمير ابو غزالة، رسالة وجهها رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى ندوة الامم المتحدة، تضمّنت شكر وتقدير الشعب الفلسطيني للدور الهامّ الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في دعم النضال الفلسطيني، من أجل نيل الحقوق الوطنية، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وتضمّنت رسالة عرفات، كذلك، الشكر للدولة المضيفة ـ قبرص ـ رئيساً وحكومة وشعباً، على دعمها الدائم للقضية الفلسطينية العادلة، وتهنئة الى الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس غالي، بمناسبة تولّيه مهامّ منصبه الجديد.

وتطرّق الرئيس الفلسطيني، في رسالته، الى محادثات السلام، وأكد موقف م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الايجابي منها، على الرغم من اجراءات اسرائيل القمعية وسياستها المتعنّتة، التي تمثّلت بالقرارات التالية: تخصيص مبلغ خمسين مليون دولار لانشاء مستوطنات جديدة، في الأرض المحتلة؛ اتخاذ قرار بابعاد ١٢ مواطناً فلسطينياً؛ السماح للمستوطنين، في الارض المحتلة، بانشاء ميليشيات مسلّحة خاصة بهم. واعتبر الرئيس عرفات ان اتخاذ هذه القرارات،

مباشرة، بعد البدء في عملية السلام، شكّل تحدياً مكشوفاً للمجتمع الدولي ولرغبته في تحقيق السلام، وللدول الراعية لهذه العملية، وخصوصاً الولايات المتحدة الاميركية. كما شكّل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة. وعلى الرغم من رغبة اسرائيل، الواضحة، في عرقلة عملية السلام، فقد ظلّ الموقف الفلسطيني ملتزماً المشاركة بها، ومواصلة الانتفاضة الشعبية، في الارض المحتلة، ضد الاحتلال الاسرائيلي. وأكد عرفات ان هذه الانتفاضة، التي أكدت الأمم المتحدة، في العديد من قراراتها، على انها حركة مقاومة مشروعة ضد احتلال أجنبي، سوف تستمر وتتصاعد حتى يتمّ انجاز الحقوق الفلسطينية الوطنية. ودعا الرئيس الفلسطيني المجتمع الدولي الى تقديم الحماية اللازمة والكافية للشعب الفلسطيني، تحت الاحتلال، وحماية أرضه وممتلكاته وحرياته الشخصية والعامة. وأوضح ان تحقيق هذه المطالب يشكّل اسهاماً حقيقياً يدعّم مسار السلام باتجاه ارساء قواعد للأمن والاستقرار في المنطقة، وضمان الحق الطبيعي لشعوب المنطقة، كافة، في العيش معاً بسلام وحرية وأمان.

وألقى فريد العطاس كلمة بالنيابة عن رئيس اللجنة الآسيوية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنيّة بقضية فلسطين، سيد علي العطّاس، التي بعث بها الى الندوة، وتناول فيها الابعاد الاقتصادية والثقافية المدمّرة للاحتلال الاسرائيلي في المناطق المحتلة، التي تهدف الى الحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي. وطالب السيد العطّاس في كلمته، المنظمات الآسيوية، غير الحكومية، ببذل الجهود اللازمة لمعارضة عمليات تعذيب النساء والأطفال في السجون الاسرائيلية، والاعتقالات الجماعية والممارسات القمعية ضد المدنيين.

اختتم جلسة الافتتاح مساعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي لشؤون القدس الشريف وفلسطين، نبيل معروف، الذي ندّد بسياسة اسرائيل المتعنّتة، ووضعها العراقيل أمام عملية السلام في المنطقة. وأكد معروف ان اسرائيل تهدف، من وراء ذلك، الى الابقاء على حالة «اللاحرب»، ومواصلة سياستها الاستيطانية التوسّعية. وأشار الى مقررات المؤتمر الاسلامي السادس، الذي عُقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، وتأكيدها على ضرورة تطبيق جميع قرارات الامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، والعمل، بالتالي، على اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

استأنفت الحلقة الدراسية / الندوة أعمالها بعد الظهر بالاستماع الى كلمتين عن منظمة الصحة العالمية والمساعدات التي تقدّمها لمواطني الاراضي المحتلة، والتي تزايدت بشكل ملحوظ منذ العام ١٩٨٩. وجاء في كلمة الدكتور ب. برادين، ان منظمة الصحة العالمية تشرف على برامج الرعاية الصحية في المدارس الابتدائية، كما توفّر المراكز الطبية، والعيادات والمعدّات، والكادر، الفني والطبي، لتلبية حاجات المدنيين في الأراضي المحتلة، وتقدّم المساعدات اللازمة للمستشفيات الاهلية هناك. أمّا الدكتور روي كوك فتحدث عن المساعدات المقدّمة، بالتعاون مع الاونروا، للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا والاردن، خصوصاً في مجال الصحة العامة، وتنقية مياه الشرب، وحملات التطعيم للاطفال.

الحقوق الفلسطينية

بدأت أعمال الحلقة الدراسية بعدد من الأوراق الدراسية قدّمها خبراء عالجوا مختلف جوانب القضية الفلسطينية. وكان أول المتحدثين، في اجتماع المائدة المستديرة الاولى، مدير مركز تحليل السياسات الخاصة بفلسطين ـ واشنطن، والمدير التنفيذي لصندوق القدس، في العاصمة الاميركية، د. محمد الحلاج، الذي تحدث عن الاصول التاريخية للشعب الفلسطيني وحضارته العريقة، التي تعود جذورها الى آلاف السنين. وأضاف الحلاج، «من باب السخرية الكبيرة، ان يكون الشعب الذي شهد فجر التاريخ، مهدّداً اليوم بأن يمحوه التاريخ. وعدّد الحلّاج الانجازات التي حققها الشعب الفلسطيني، منذ بدايات القرن الحالي، في مجالات التعليم، والاقتصاد، والزراعة، والمؤسسات الاجتماعية، والسياسية، والتي أثبتت أهليته لتولّي شؤون حكمه بنفسه؛ وأكّد، بالتالي، «ان حرمان الشعب الفلسطيني من الحكم الذاتي [خلال فترة الانتداب البريطاني]، وحرمانه منه، الآن، ما هو الّا نتيجة لاخضاع حقوقه الوطنية لمصالح واحتياجات، بل ولنزوات الآخرين». وعلى

الرغم من حالة التشرّد والاقتلاع التي عانى منها الشعب الفلسطيني بسبب حرب ١٩٤٨، وادّعاء حكام اسرائيل ان لا وجود للفلسطينيين، وتآمر أكثر من جهة، بهدف طمس معالم الهوية الفلسطينية، الاّ ان الاصرار الفلسطيني على البقاء، وتأكيد الحقوق المشروعة، الى جانب الثورة التعليمية في صفوف الفلسطينيين، واللحظة التاريخية المميّزة التي تشهد «صحوة الأمم، لا انهيارها»، كل ذلك أدّى الى المعجزة الفلسطينية التي يشهدها العالم، حالياً، صحوة وطنية انسانية من أجل التحرّر والاستقلال.

واعتبر الحلاج ان قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، اجمالاً، بتأييد النضال الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، جاءت متأخرة عشر سنوات عن المسار الفلسطيني، الذي أعلن في العام ١٩٦٤ انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وأعاد اللحمة الى المجتمع الذي كاد يتناثر في مختلف بقاع الأرض. فقد احتاج العالم العربي الى عشر سنوات حتى يعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. واحتاجت المجموعة الدولية الى عام آخر لتعلن اعترافاً مماثلاً في العام ١٩٧٥. ومع ارتقاء أشكال النضال الفلسطيني، واندلاع الانتفاضة الشعبية المتواصلة، حتى الآن، استجاب المجتمع الدولي لاعلان الاستقلال الفلسطيني المؤرخ في ١٥/١١/١٩٨٨ بمنح فلسطين صفة المراقب، في الجمعية العامة للامم المتحدة. وأوضح الحلاج ان قبول الشعب الفلسطيني بالتعريف الدولي للحقوق الفلسطينية، إنما جاء كحل «سياسي توفيقي، حتى لا يصبح هذا الشعب، والأجيال المقبلة من الفلسطينيين، ضحايا أزليين للحروب وأيتاماً للسلام».

بالمقابل، لا تزال اسرائيل «ترفض قبول النتائج السياسية البديهية المترتبة على حقيقة ان الفلسطينيين شعب له ما للشعوب من حقوق». وما تزال تأمل «في عكس اتجاه عجلة التاريخ، مرة أخرى، بالعودة الى الحقبة التي كان يجرى فيها النقاش حول ما إذا كان للفلسطينيين وجود أم لا، وما إذا كانت لهم حقوق وطنية أم لا».

وتطرّق الحلاّج الى عملية السلام الحالية، معتبراً ان الدلائل «لا تشجّع على الاعتقاد [بأنها] ستؤدي الى نيل الحقوق الفلسطينية، لأن توجيهها يحتكره بلد واحد، غير اسرائيل، قاوم حق الفلسطينيين في تقرير المصير»، في اشارة الى الولايات المتحدة الاميركية، التي قال انها «ترغب في حل النزاع، غير انها لا تبالي بمن الذي يدفع الثمن. وانها تعامل فلسطين المحتلة بوصفها أرضاً متنازع عليها، واضعة، بذلك، القائم بالاحتلال والخاضع للاحتلال، على المستوى نفسه من الشرعية، كما لو كان النقاش حول ما اذا كان العدل هو إرادة القوي أو اعطاء كل ذي حق حقه، نقاشاً لم يحسمه المجتمع المتحضّر بعد».

وطالب الحلاج، في ختام كلمته، الأمم المتحدة، بتحمّل مسؤوليتها تجاه الفلسطينيين من خلال الاجراءات التالية:

- اتخاذ التدابير المناسبة، واللجوء الى فرض عقوبات، لردع اسرائيل عن عمليات الضمّ، ووقف احتلالها الفعلي للاراضي الفلسطينية المحتلة، من طريق مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات.

- اتخاذ الخطوات المناسبة، بما فيها فرض عقوبات، لمنع اسرائيل من الاستمرار في إضعاف، وتفكيك المجتمع الفلسطيني بواسطة الطرد، وغلق المؤسسات الاجتماعية، وشنّ حرب اقتصادية، خفية، تجعل الحياة في فلسطين المحتلة لا تطاق، بالنسبة لأعداد غفيرة من البشر.

- اعتماد قرار بالموافقة على وضع فلسطين المحتلة تحت الحماية الدولية المؤقتة، وايجاد آلية لتنفيذ هذا القرار، اذا ما اخفقت عملية السلام، الراهنة، في التوصّل الى اتفاق يضمن للفلسطينيين حقوقهم الوطنية على النحو الذي حدّدته الأمم المتحدة.

- الاعتراف، اعترافاً كاملاً، بدولة فلسطين، التي أعلن عنها المجلس الوطني الفلسطيني، والاقرار بأن الوجود المستمر للقوات الاجنبية على أراضيها يشكّل، في مفهوم الأمم المتحدة، عملاً عدوانياً موجّهاً ضد دولة من الدول الأعضاء فيها، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج.

وبيّن الحلاج ان هذه التدابير ليس فيها ما ينفي وجود اسرائيل، أو يقوّض سيادتها، أو أمنها. وقال انها «ضرورية [جميعها] لمنع اسرائيل

من الحكم على الشرق الاوسط بأن يعيش في نزاع دائم، بالحؤول دون الشعب الفلسطيني والعيش في حياة طبيعية».

وتحدث الخبير في دائرة المؤتمرات والمنظمات الدولية في وزارة الخارجية الصينية، هي يافي، في الاتجاه عينه، عارضاً الخطوط العامة لسياسة بلده تجاه النزاع في الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، باعتباره يشكّل تهديداً خطيراً للاستقرار الاقليمي والعالمي. وطالب يافي المجتمع الدولي بمواصلة مساعيه لتسوية هذا النزاع، من خلال مفاوضات سلمية، على أساس قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وأكد ان السلام لن يتحقق في المنطقة بدون اعادة المناطق المحتلة، واحترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وضمان سيادة وأمن جميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل.

في تحديده لمضمون «الحقوق غير القابلة للتصرف» لأي شعب من الشعوب، استعاد استاذ العلوم السياسية في جامعة نورث إيسترن، بولاية اوكلاهوما، ورئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين منذ العام ١٩٨٥، د. دونالد بتْز العناصر الأساسية الكامنة في هذا المضمون، وهي حق «الحياة والحرية والبحث عن السعادة». وقال: ان هذه الحقوق الطبيعية، غير القابلة للتصرف، التي أعلنها المفكر السياسي الاميركي، توماس جيفرسون، في خلال حرب الاستقلال الاميركية، تُنكرها اسرائيل على الشعب الفلسطيني، بقسوة وشراسة. فمنذ اندلاع الانتفاضة وما سبقها من سنوات الاحتلال الاسرائيلي، يواجه الفلسطينيون تهديداً مستمراً لأرواحهم مع تزايد عدد الشهداء والجرحى، بما يشبه حملة إبادة منظمة، ومتواصلة، سواء من جانب القوات الاسرائيلية النظامية أو ميليشيات المستوطنين. وتصادر اسرائيل حق الفلسطينيين في الحرية، بما تفرضه من اجراءات منع التجول، وقيود السفر والتنقل، وحرمان الفلسطينيين من مختلف أشكال التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم القومية، وعرقلة نظام التعليم في مختلف مراحله. كما تحرمهم من حق البحث عن السعادة، من خلال بث روح الخنوع والذل في صفوفهم، وتغذية احساسهم بالعجز، الى حدّ التخلّي عن أرضهم ووطنهم والتشرد في بلاد الاغتراب.

وحيّا بتْز نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الشعبية المتواصلة التي أظهرت للعالم الملامح النبيلة لهذا الشعب، ورسّخت أقدامه على طريق التحرر وتقرير المصير. وأعاد التذكير بما قاله المتحدثون في الحلقة الدراسية، من ان تحقيق السلام العادل والدائم، في الشرق الاوسط، يتطلب، أولاً، وقبل كل شيء، الاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

بعد ذلك تحدث عضو الكنيست الاسرائيلي (الجبهة الديمقراطية للسلم والمساواة «حداش») وعضو سكرتارية لجنة الدفاع عن الاراضي العربية واللجنة العربية العليا في اسرائيل، هاشم محاميد، في موضوع الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة. ومرّة أخرى، تمّ التركيز على أساليب القمع الاسرائيلية، وسياسة مصادرة الاراضي، وابعاد المواطنين عن منازلهم وقراهم ومدنهم، بهدف تفريغ البلاد من سكانها، وإحلال المستوطنين في مكانهم، والذين يلقون مختلف أشكال الحماية والدعم من قبل المؤسستين السياسية والعسكرية في اسرائيل، ممّا يوفّر لهم حرية أكبر في ممارسة أساليب الضغط والاكراه على السكان الفلسطينيين. أمّا الهدف الحقيقي لسياسة الاستيطان الاسرائيلية، التي يصرّ عليها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الاسكان، اريئيل شارون، فهو خلق حقائق على الارض، بحيث يصبح، من المستحيل، عملياً، التفاوض على أساس الارض مقابل السلام، بعد ان يصبح أكثر من ٧٥ بالمئة من الاراضي المحتلة مصادَراً، أو مغلقاً لأسباب عسكرية.

وأكد محاميد عدم إمكان التوصل الى أي حل لمشاكل الشرق الاوسط بدون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمكينه من ممارسة هذه الحقوق، من خلال إقامة دولته المستقلة، الامر الذي يتطلب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في حرب العام ١٩٦٧. وتطرّق محاميد الى الوضع السياسي الداخلي، في اسرائيل، وانقسام الناخبين الى معسكري الصقور والحمائم. وأوضح انه على الرغم من بعض نقاط الخلاف

بين المعسكرين، الاّ انهما يتفقان حول النقاط التالية: لا انسحاب الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ لا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ـ الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ لا لدولة فلسطينية مستقلة. غير ان محاميد استدرك، بأن هذا الاجماع بدأ يهتزّ، بدرجة معينة، خصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة. وحمّل محاميد معسكر السلام الاسرائيلي مسؤولية أساسية في نقل رسالته، بوضوح، الى الجمهور الاسرائيلي، والعمل على تحويل الأقلية، المؤيدة للتسوية السلمية، الى أكثرية تؤثر على نتائج الانتخابات.

الاستيطان ليس ضمانة

وخصّص استاذ العلوم السياسية في جامعة بنسيلفانيا الاميركية، إيان لوستيك، كلمته للتحدث في موضوع المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة. وأوضح ان إصرار اسرائيل على المضي في انشاء المستوطنات، (التي بلغ عددها، حتى الآن، ٣٠٠ مستوطنة، يقيم فيها ٢٥٠ ألف يهودي)، ومصادرة الأراضي العربية، إنما يدل، بوضوح، على رغبتها في استخدام سيطرتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، في حال اضطرارها الى القبول بمبدأ التسوية السلمية.

وفي مقارنة مع الاستعمار الفرنسي للجزائر ووجود حوالى مليون مستوطن على الارض الجزائرية إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر، استخلص لوستيك ان الواقع الاستعماري ـ الاستيطاني، بحد ذاته، لم يضمن استمرار الوجود الفرنسي في الجزائر. بل أدّى الى إثارة تحوّلات وتحرّكات شعبية وحزبية داخل فرنسا طالبت بالانسحاب الفوري، ومنح الجزائر استقلالها.

وكان آخر المتحدثين كبير المحاضرين في جامعة كانتر بري ـ نيوزيلندا، رون ماكنتاير، وتناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، فذكّر بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤ للعام ١٩٤٨، والذي نصّ، ضمن أمور أخرى، على ان اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى منازلهم، للعيش بسلام مع جيرانهم «يجب السماح لهم بالعودة، في أقرب وقت ممكن، ودفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة». وقال ماكنتاير ان هذا القرار عكس مبدأ ثابتاً في القانون الدولي، يستند الى «الحق غير المشروط في العودة»، واليه، إستندت جميع قرارات الأمم المتحدة التالية، بشأن اللاجئين الفلسطينيين. واستعرض تاريخ انشاء وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، في أيار (مايو) ١٩٥٠، والتطورات التي طرأت على نشاطاتها، وسياستها الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، والتي توفّر، حالياً، المساعدة لنحو مليونين ونصف المليون فلسطيني، يشكّلون حوالى ٤٢ بالمئة من مجموع الشعب الفلسطيني. وذكر أن نسبة المقيمين في المخيّمات بلغت حوالى ٣٣ بالمئة من مجموع المسجّلين لدى «أونروا»، ويتوزّعون على أكثر من ستين مخيّماً للاجئين في سوريا، ولبنان، والاردن، والارض المحتلة.

وانتقد ماكنتاير موقف اسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين بادعائها ان هذه المشكلة هي من صنع العرب أنفسهم، وزعمها أنهم يعملون على إدامتها، وان الموارد موجودة داخل العالم العربي من أجل «إعادة توطين» اللاجئين، وحلّ مشكلتهم. وقال ان الاساس التاريخي للحجة الاسرائيلية مشكوك فيه. وحتى لو تمّ افتراض ذلك، جزئياً، فان تحقيقه يتطلّب إفراج اسرائيل عن الممتلكات المنقولة للاجئين (الحسابات المصرفية المجمّدة وما إلى ذلك)؛ تقديم المعونة من المجتمع الدولي للمساعدة في عملية الانعاش الاقتصادي؛ إيجاد تسوية سياسية، في الأرض المحتلة، تقوم على مبدأ تقرير المصير الوطني. وأكد ماكنتاير «ان توفّر جواز سفر يحمل علامة 'مواطن من رعايا دولة فلسطين' سيؤمن مزايا، لا حدود لها للمنفيين، أو للاجئين، مثل تحسين المركز الاجتماعي، والحماية بموجب القانون، وحرية الانتقال الى فلسطين و/أو الاقامة على أساس غير مواطن في اسرائيل، بل والتفاوض في ظل قانون التعويض عن الممتلكات المنقولة ـ كالأراضي والمنازل وغيرها. ومن الناحية النظرية، فإنه يمكن لمشكلة اللاجئين، اذا توفّر لها المناخ السليم، ان تكون عاملاً حافزاً من أجل السلام».

مستقبل القدس

استأنفت الحلقة الدراسية جلساتها، للفترة

الصباحية، بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) بكلمة ترحيب ألقتها حرم رئيس جمهورية قبرص ورئيسة الاتحاد العالمي لروابط الأمم المتحدة، اندرولا فاسيليو، أكدت فيها ان حماية حقوق الانسان واحترامها تحتل أهمية بالغة من أجل رعاية السلام والأمن في العالم. وطالبت فاسيليو بحل القضية الفلسطينية على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، محذّرة من ان من شأن التطبيق الاختياري لقرارات الأمم المتحدة القضاء على قدرة المجموعة الدولية على التصدي، في المستقبل القريب، للتحديات التي قد تنشأ، أو انها قائمة بالفعل، نتيجة حالة التغيّر السريع السائدة على المستوى الدولي. وأكدت فاسيليو ان تطبيق القانون الدولي هو الضمان، الوحيد، لمستقبل أكثر أمناً على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وان السلام والاستقرار، في المنطقة، سوف يعزّزان التعاون بين الدول المجاورة، وهو ما يعتبر شرطاً لازماً للتنمية الاقتصادية والرخاء.

تابعت المائدة المستديرة الاولى أعمالها بعد ذلك بالاستماع الى سكرتير عام حزب «شينوي» الاسرائيلي، والرئيس المشارك للمركز الاسرائيلي ـ الفلسطيني للاعلام، وعضو بلدية القدس، موشي عميراف، الذي تحدث في موضوع القدس، فأعاد طرح الخطوط العريضة لمشروع، بشأن مستقبل المدينة، سبق له نشر بنوده الأساسية في مقال في «جيروزاليم بوست»، بتاريخ ٤/٢/١٩٩٠. وبموجبه اقترح عميراف توسيع حدود المدينة لتبلغ مساحة بلديتها ٥٠٠ كيلومتر مربع (ضعف المساحة الحالية). وتمتد من معاليه أدوميم شرقاً، وبيت لحم جنوباً الى رام الله شمالاً و«ميفاسيرت يروشلايم» غرباً. وتكون القدس الكبرى، حسب هذا المخطط، منطقة تجارية حرّة، تحت إدارة مجلسين بلديين يشرف عليهما مجلس أعلى واحد، ويتساوى فيها عدد السكان اليهود والفلسطينيين بما يوازي ٤٥٠ ألف نسمة لكل جانب.

ارتكز مشروع عميراف على فكرة إقامة دولتين على أرض فلسطين، تكون القدس الكبرى، عاصمة مشتركة لكل منهما، وتشكّل «نموذجاً للتعايش المثمر بين الشعبين». وطالب عميراف، في ختام كلمته، الناخبين الفلسطينيين عدم مقاطعة الانتخابات المقبلة والتحالف مع أحزاب اليسار الاسرائيلي لتحديد هوية الرئيس المقبل لبلدية القدس.

في مواجهة هذا الادعاء النظري لحل مثالي لقضية القدس، تحدّث مدير العلاقات العامة في جامعة بيرزيت، في الضفة الفلسطينية، عضو الوفد الاستشاري الفلسطيني الى مفاوضات مدريد، البير اغازاريان، متهماً عميراف بالهروب من الماضي والحاضر نحو مستقبل طوباوي. وأعاد اغازاريان التذكير، بوقائع القمع الاسرائيلي ومصادرة الاراضي وتهويد القدس، مدعّماً ذلك بالارقام والحقائق. ونوّه اغازاريان الى قرارات محكمة العدل العليا في اسرائيل، التي تتجاهل الملكية العربية للبيوت والممتلكات، في العديد من الحالات، وتقرر نقل ملكيتها الى جماعات الاستيطان اليهودية، الأمر الذي يعني، عملياً، ان حكومة اسرائيل قرّرت «شنّ حرب لا هوادة فيها ضد الفلسطينيين العرب» في القدس، بهدف نزع ممتلكاتهم وترحيلهم عن وطنهم. وخلص اغازاريان الى القول، بأن النتيجة النهائية للاحتلال الاسرائيلي لن تكون إلّا مدمّرة بالنسبة للقدس، على الرغم من العاطفة الحقيقية التي يحملها العديد من الاسرائيليين لهذه المدينة. وطالب باتخاذ اجراءات ملموسة من جانب المجموعة الدولية لحماية مكانة القدس المميّزة لدى الأديان والشعوب.

الأمن الاقليمي

بالاضافة الى الابعاد السياسية والاقتصادية والاستيطانية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، قُدمت مداخلتان حول الترتيبات الأمنية الاقليمية، وقضايا نزع السلاح. الأولى لرئيس مجلس السلم الاسرائيلي ـ الفلسطيني، استاذ الادب العربي في جامعة تل ـ أبيب، متتياهو بيليد، والباحث في كلية سانت انطوني ـ اكسفورد، د. يزيد الصايغ.

في مداخلته حول الترتيبات الأمنية ـ الاقليمية في الشرق الاوسط، والمرتبطة بعملية السلام، أثار بيليد قضيتين، قال انهما تعرقلان إمكان التوصّل الى اتفاقات بشأن الحدّ من التسلّح، في المنطقة. أولى هاتين القضيتين، استبعاد موافقة اسرائيل على أي قيود أمنية، أو عسكرية، والتزامها بها، دون مشاركة أطراف أخرى من خارج المنطقة في

الترتيبات المتعلّقة بها، مثل ايران وباكستان.

أمّا القضية الثانية فتتعلق بالمصالح الاقتصادية للدول التي تقوم بتصدير الاسلحة الى المنطقة. وكشف بيليد، الذي يعدّ خبيراً في مجال التسلّح الاسرائيلي، عن ان حجم المبيعات من الاسلحة الاميركية لدول المنطقة، في خلال الستة شهور، التي أعقبت حرب الخليج، واعلان الرئيس الاميركي، جورج بوش، عن ضرورة وضع قيود على صفقات الاسلحة الى الشرق الاوسط، قد تضاعف ليصل الى ١٣,٢ مليار دولار، بالاضافة الى الاتفاق على صفقات أسلحة للسعودية بقيمة ٢٠ مليار دولار، إلى جانب اقرار المساعدة العسكرية لاسرائيل، بقيمة ملياري دولار. وتوقّع بيليد ان تصل قيمة مبيعات الاسلحة، من الدول الغربية والشرقية على السواء، الى الشرق الاوسط، ما بين أعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٥، نحو ١٠٩,٢ مليار دولار. يبلغ نصيب الدول الغربية منها نحو ٥٤,٦ مليار دولار. ومع إضافة نفقات الصيانة وقطع الغيار، فإن حجم هذه الصفقات يصل الى ١٢٧,٤ مليار دولار. وسجّل الانفاق على التسلّح، في الشرق الاوسط في خلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٨٨، أكثر من ١١ بالمئة من اجمالي الناتج القومي، مقارنة بنسبة ٢,٣ بالمئة في بلدان اميركا اللاتينية، و٦,٣ بالمئة في الدول الآسيوية النامية.

في مواجهة سوق التسلّح الرائجة هذه، اقترح بيليد ما يلي:

- الاعتراف بالامم المتحدة كإطار عام يمكن، من خلاله، القيام بالخطوات الاولى نحو إيجاد حلول للنزاعات في المنطقة.
- موافقة جميع دول المنطقة على اخضاع نشاطاتها النووية للتفتيش الدولي، وتوقيع معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية.
- موافقة جميع دول المنطقة على خفض انفاقها العسكري، الى الحدّ الذي يُسمح فيه لكل دولة بالابقاء على مؤسساتها العسكرية في حالة معقولة من الجاهزية، وتتيح للآخرين، في الوقت عينه، الاحساس بعدم وجود أي خطر مباشر. ويمكن لهذا الخفض ان يصل بالانفاق الأمني الى نسبة خمسة بالمئة، فقط، من اجمالي الناتج القومي.

أمّا د. يزيد الصايغ، فأثار، من جانبه، فكرة اجراء «مقايضة» كوسيلة للتغلّب على الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام في المنطقة. وحدّد الصايغ أهمّ عناصر النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتوازنه الاستراتيجي بأنها إعمال الحقوق السياسية الفلسطينية؛ واعادة الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل؛ وضمان الأمن الاسرائيلي. وقال: «ان إقامة السلم والأمن، في السياق العربي ـ الاسرائيلي، ليست مسألة آلية، وتحديد مضمونهما، الدقيق يحتاج الى التفاوض بعناء ومثابرة». ودعا الى استبعاد المفاهيم المعرقلة لسير المفاوضات، مثل مفهوم إمكانية تحقيق التناسق بين الأطراف، الذي يحول، دونه، وجود اختلافات أساسية في كل مستوى. ومن أمثلة ذلك عدم التوازن السكاني والجغرافي بين اسرائيل والدول العربية المجاورة، والتفوّق التكنولوجي والاستراتيجي الاسرائيلي. وأضاف ان التوصّل الى توازن، ثابت، في المنطقة، يصبح ممكناً مع تطبيق مفهومي التبادلية والمعاملة بالمثل. «ففي الحالة الاولى، عندما يقدم أحد الاطراف أي تنازلات، ينبغي ان يقدم الطرف الآخر ما يقابلها في المجال نفسه، وان تمّ ذلك بنسب مختلفة الى حدّ كبير... وفي الحالة الثانية، تعني المعاملة بالمثل ان التنازلات، التي يقدمها أحد الأطراف، في مجال محدّد، ينبغي ان تقابل، من الجانب الآخر، بتنازلات على القدر نفسه من الأهمية، في مجال آخر». بيد ان نجاح هذا المسعى بأكمله، حسب رأي الصايغ، يتوقف، في نهاية الأمر، على التوصّل الى حل سياسي.

مناقشات «عاصفة»

بعد انتهاء الخبراء من مداخلاتهم، عقّب رئيس المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في المناطق المحتلة، مدير المركز العربي لوسائل الاعلام، رضوان أبو عياش، على موضوع المائدة المستديرة الاولى، (تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية)، فتساءل عن كيفية التوصل الى احقاق الحقوق الفلسطينية. وأكد ان اطماع اسرائيل في تحقيق «اسرائيل الكبرى» هي أساس سياسة الاستيطان، الحالية، التي لا ترى اسرائيل فيها مجرد خطوات تكتيكية بهدف التفاوض، بل اعتمدتها كسياسة

استراتيجية أساسية التزم بها جميع قادتها منذ العام ١٩٤٨. وتهدف هذه السياسة، أساساً، الى مصادرة الأرض الفلسطينية وتغيير البنية الديموغرافية في الارض المحتلة. ورأى أبو عيّاش ان الحل العادل للقضية الفلسطينية يجب ان يعتمد على القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، واحترام اتفاقية جنيف الرابعة.

من جانبها، شنّت الكاتبة الاسرائيلية ياعيل دايان (حزب العمل)، التي كان مقرراً ان تتقدّم بتعقيب، ثان، على أعمال المائدة المستديرة الاولى، هجوماً على حكومة الليكود الاسرائيلية، وُصف بأنه ذو طابع انتخابي. وربطت دايان بين نجاح مفاوضات السلام في المنطقة وتغيير الحكومة الاسرائيلية، من خلال الانتخابات للكنيست المقبل. حيث ان «٧٠بالمئة من الاسرائيليين يؤيّدون مبدأ مقايضة الأرض بالسلام». وطالبت دايان بوقف ما أسمته «الارهاب من كلا الطرفين»، من أجل إزالة مخاوف الاسرائيليين من احتمال اقامة دولة فلسطينية. وأيّدت هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، زاعمة ان توطينهم يتمّ خارج الارض المحتلة.

أثارت كلمة دايان جملة من الردود والتعليقات، حيث نجحت في حثّ الحضور على المشاركة في النقاش، الذي لم يكن ضيق الوقت قد سمح، حتى تلك اللحظة، بالبدء به. وكان أول المتحدثين هاشم محاميد، الذي لفت الانتباه الى ان أصوات المهاجرين السوفيات تُسمع، بوضوح، في العديد من المستوطنات الاسرائيلية، المنتشرة، بكثافة، في الارض المحتلة، مؤكداً ان هجرة اليهود، الحالية، الى اسرائيل، لا تهدّد مستقبل الارض المحتلة وحسب، بل تشكّل تهديداً خطيراً للفلسطينيين العرب، داخل «الخط الأخضر»، في الجليل، والمثلث، والنقب، ممّن تتعرّض أراضيهم وأملاكهم، باستمرار، للمصادرة والغلق لصالح توطين واسكان المهاجرين الجدد.

أمّا البير اغازاريان، الذي لم يخل ردّه من حدّة وانفعال، فقد شدّد على المخاطر المترتّبة على تصاعد النشاط الاستيطاني وتسارعه، ممّا لا يمكن معه الانتظار الى حين تبلور أكثرية اسرائيلية تؤمّن مجيء حكومة تُؤمن بالتسوية السلمية لمشاكل المنطقة. وأكد اغازاريان على ان القانون الدولي ينصّ على تطبيق القرارات العادلة لتقرير مصير الشعوب، الأمر الذي يجب ان ينطبق على الفلسطينيين، أيضاً، ليتمكّنوا من إقامة دولتهم المستقلة، والعيش بسلام مع جيرانهم.

وشدّد ابو عياش، أيضاً، على عامل الوقت، الذي تحاول اسرائيل، باستمرار، ان تخضعه لمصالحها الآنية والمستقبلية، مؤكداً «اننا لا نملك رفاهية الانتظار على محطة الباص [الى] ان يأتي السلام». فالوقت يعني طفلاً يُقتل، أو شجرة تُقتلع، أو بيتاً يُنسف، أو مدرسة تُغلق. وفي حين تُنكر اسرائيل على الفلسطينيين حق العودة الى ديارهم وأراضيهم، نجدها تمنح الجنسية للمهاجر السوفياتي، بمجرّد أن تطأ قدماه أرض المطار.

وفي محاولة منه للتخفيف من حدّة «العاصفة» التي أثارتها دايان، دعا موشي عميراف، الى التطلع نحو المستقبل، والبحث عن نقاط الاتفاق بين الاطراف المتنازعة «حيث ان نقاط الاختلاف معروفة، منذ زمن بعيد». وردّ د. محمد الحلّاج على ذلك بقوله: ان الحقائق الجديدة هي نتيجة للماضي، وبالتالي، من الصعب تجاهل ما حدث في العقود الأخيرة. واستبعد الحلّاج ان يؤدي تغيير هوية الحكومة الاسرائيلية ـ من الليكود الى العمل ـ الى أي تغيير حقيقي في السياسة الاسرائيلية، كما تدلّ على ذلك سياسة حكومات المعسكر العمالي المتتالية، منذ قيام اسرائيل. وتساءل الحلّاج عمّا اذا كان من الضروري، أيضاً، الاهتمام بضمان أمن الفلسطينيين في مقابل مطالبة اسرائيل المستمرة بضمانات أمنية وعسكرية في إطار التسوية السلمية المنشودة.

وتطرّق متتياهو بيليد إلى الموضوع المثار، فأكد، بدوره، ان تغيير الحكومة الاسرائيلية، ومجيء التحالف العمّالي، بزعامة شمعون بيرس أو اسحق رابين، لن يحدث أي تغيير جوهري في المواقف الاسرائيلية المتشدّدة. وانتقد بيليد مشروع عميراف حول «القدس الكبرى»، وقال انه يعني، في الواقع، وضع حوالى خُمس مساحة الضفة (الفلسطينية) خارج إطار مفاوضات التسوية، ومضاعفة عدد المستوطنين اليهود فيها، مؤكداً ان إمكان تحقيق تغيّر بنّاء، في السياسة الاسرائيلية، يتوقف على قدرة المجموعة الدولية على ممارسة ضغوط على

اسرائيل، تُماثل الضغوط التي مورست ضد حكومة جنوب افريقيا العنصرية.

وانضمّ الى النقاش، أيضاً، عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية، في اسرائيل، وقبرص، وبعض الدول العربية والآسيوية، في إدانة، شبه جماعية، للسياسة الاسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني. ثمّ بدأت أعمال المائدة المستديرة الثانية، التي بحثت في موضوع سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. وهنا أعلن القائم بأعمال رئيس الحلقة الدراسية، ان السلطات الاسرائيلية رفضت السماح لرئيس قسم العلوم الاقتصادية في جامعة النجاح ـ نابلس، د. عمر عبدالرازق، بمغادرة الارض المحتلة للمشاركة في أعمال الندوة. وقد أدان المشاركون، بالاجماع، هذا الاجراء التعسّفي.

وتوالت كلمات المشاركين، بوتيرة متسارعة، نظراً لضيق الوقت. فتحدث د. أحمد اليازجي عن الاوضاع الصحية، المتدهورة، في قطاع غزة، وما يعنيه ذلك من تأثير سلبي خطير على المواطنين والبيئة، على حدّ سواء. كما تحدّث د. إياد السرّاج عن المشاكل النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الفلسطينيون، نتيجة سياسة القمع الاسرائيلية، التي حوّلت المناطق المحتلة الى سجن كبير يحيط به الجنود الاسرائيليون من كل جانب.

وانتقل الحديث بعد ذلك الى الأبعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية. فتناول ريوجي تاتياما، من المعهد الياباني لاقتصاديات الشرق الاوسط، دور اليابان في تقديم المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني، من طريق «اونروا»، مطالباً بزيادة الدعم الدولي، في هذا المجال، وخصوصاً من أجل حماية المنتوجات الزراعية والصناعية، في الارض المحتلة، وتوفير امكانات التدريب والتعليم المهني والتقني للفلسطينيين. وتحدّث في الموضوع عينه، أيضاً، عضو البرلمان رئيس الحزب الاشتراكي القبرصي «اديك» فاسوس ليساريدس؛ ومحمد عميرة، عن الجمعية العلمية الملكية في عمّان. كما استمع الحاضرون، أيضاً، الى كلمة لمندوب الجمعية الهندية ـ العربية حول المسؤولية الدولية تجاه تعزيز عملية السلام، والى السفير عمران الشافعي، عضو مجلس الامم المتحدة الاستشاري لشؤون نزع السلاح وعضو لجنة الامم المتحدة المعنيّة بحقوق الانسان، الذي تناول موضوع الاسلحة التقليدية وغير التقليدية في الشرق الاوسط، مطالباً بضرورة التزام جميع الأطراف المعنيّة بقرارات الأمم المتحدة، الخاصة بهذا الموضوع.

ومع اقتراب أعمال الحلقة الدراسية من نهايتها، توزّع ممثلو المنظمات غير الحكومية في حلقات عمل، لمعالجة مختلف الجوانب المتعلّقة بتنمية النشاطات داخل الاراضي المحتلة، وتعزيز التعاون بين المنظمات الاسرائيلية والفلسطينية. وتحدّثت في هذا المجال الممرضة الاسرائيلية، حنة كنان، من حركة «نساء في السواد»، ومن نشطاء معسكر السلام الاسرائيلي؛ وكذلك، سهير محمود، من اللجنة النسائية للخدمة الاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ ود. روحاما مارتون من جمعية الاطباء الاسرائيليين والفلسطينيين لحقوق الانسان؛ وآخرون. وطالب الجميع بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، المتعلّقة بحقوق الانسان، وحماية الطفل، والمرأة، والأسرى، والمعتقلين، وممارسة جميع أشكال الضغط الدولي على اسرائيل، لتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة.

نتائج وتوصيات

في ختام أعمالها صدر عن الحلقة الدراسية بيان، رحّب فيه الخبراء المشاركون بانعقاد الحلقة الدراسية الآسيوية وندوة المنظمات غير الحكومية بوصفهما «مساهمة هامّة في الجهود المتواصلة، الرامية الى تحقيق تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين». وأكدوا على أهمية المساواة في تطبيق معاهدات وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وكرّر المشاركون تأكيد العناصر الجوهرية لتسوية القضية الفلسطينية، تسوية شاملة، وعادلة ودائمة، وتشمل: انسحاب القوات الاسرائيلية من الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، والاراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، داخل حدود آمنة، ومعترف بها دولياً؛ والاعتراف بالحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني، وممارسة هذه الحقوق، وفي مقدّمها

حق تقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ورحّب المشاركون بانعقاد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط، في مدريد، بتاريخ ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، وما تلاه من محادثات ثنائية. وعبّروا عن قلقهم إزاء استمرار النشاطات الاستيطانية، ومصادرة الارض الفلسطينية؛ وأدانوا استيطان المهاجرين والاسرائيليين في الأرض الفلسطينية، بما في ذلك الاستيطان في القدس. واعترف المشاركون في الندوة والحلقة الدراسية بأن الانتفاضة تُمثّل «التعبير عن الارادة الوطنية للشعب الفلسطيني؛ وعن عزمه البقاء على أرضه والحصول على حقوقه الوطنية، غير القابلة للتصرّف». وأكدوا على حق الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته بنفسه، وهي منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي النهاية، يمكن القول ان الدور الاساس، وربما الوحيد، الذي تلعبه مثل هذه اللقاءات الدولية، إنما يكمن في توفير فرص اللقاء، وتبادل وجهات النظر، لعدد كبير من ممثلي أطراف النزاع في الشرق الاوسط، وتذكير المجتمع الدولي بالمخاطر الكامنة، على السلم العالمي، من مواصلة سياسة الاحتلال والاستيطان الاسرائيلية. وفيما يختص بهذه الحلقة الدراسية بالذات، فإن العدد الكبير للمشاركين فيها، وضخامة حجم المواضيع المطروحة وخطورتها، وتشعبها، حال، في كثير من الاحيان، دون اجراء حوار جدي وعميق بين الفئات المشاركة. الأمر الذي جعل الطابع الخطابي يسيطر عى معظم أعمالها. كما تجدر الاشارة، أيضاً، الى غياب، شبه تام، تقريباً، لموضوع الفلسطينيين خارج الارض المحتلة، فيما عدا الاشارة العابرة الى مسألة التعويضات للاجئين، أو السماح، لمن يرغب منهم، بالعودة الى أراضيه وممتلكاته.

مها بسطامي

نصف مقاطعة فلسطينية للمتعدّدة

لا تزال الاهتمامات السياسية تتمحور حول عملية السلام في الشرق الاوسط، عبر مراحله المتعدّدة والمتتالية، وذلك على الرغم من تباين المواقف السياسية الفلسطينية، إزاء كل مرحلة من مراحلها.

ولعلّ الفارق النوعي في الاهتمامات السياسية الفلسطينية، هو ما شهدته الأوساط الفلسطينية من مواقف متعدّدة، تلاقت جميعها حول رفض المشاركة في مؤتمر موسكو.

فقد لاحظت أوساط اعلامية، أنه وبعد مؤتمر السلام في مدريد، وأربع جولات من المباحثات في واشنطن وموسكو، بدأت تتضح ملامح المخطط الاسرائيلي. ففي واشنطن «تهرّبت اسرائيل، [في] خلال جميع جولات المباحثات، من القضية الرئيسة، وهي الاحتلال العسكري الاسرائيلي، وضرورة انهائه بسرعة، من أجل احلال السلام الشامل والعادل» (حاتم الحسيني، **القدس**، لندن، ٢٥/٢/١٩٩٢).

كما لاحظت تلك الاوساط، انه ومنذ ان بدأت محادثات الجولة الاولى في واشنطن، واسرائيل «تمارس لعبة المماطلة والاعراض عن تقديم أي تنازل من شأنه تسهيل الطريق للتقدّم، ولو خطوة واحدة الى أمام؛ بل على العكس من ذلك، فقد ظلّت [اسرائيل] تضع العراقيل والعصي في دواليب مسيرة المؤتمر، عبر اصرارها العجيب على التمسّك بالمسائل الاجرائية ورفض الدخول في أي حوار يمسّ جوهر القضايا محل الصراع» (احمد داود، «غودو الذي لن يعود»، **الهدف**، دمشق، ٢٦/١/١٩٩٢).

أمّا على المستوى الفلسطيني الرسمي، فقد رأى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، «ان استمرار اسرائيل في عملية مصادرة الاراضي، وابتلاعها، وبناء المستوطنات، والتجاهل والتنكّر للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، يمكن ان يجهض عملية السلام» (من مقابلة مع عرفات، **القدس**، ١٨/٢/١٩٩٢).

وفي السياق ذاته، أكد عرفات، في خطابه أمام لجنة حقوق الانسان في جنيف، بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٢: «ان التعثّر الذي يصيب عملية السلام، سواء على مستوى المفاوضات الثنائية، أو متعددة الطرف، كان نتيجة متوقّعة أمام استمرار الممارسات الاسرائيلية ضد شعبنا، واستمرار احتلالها لأراضينا، وخرق القرارات والاتفاقات الدولية، وكذلك أمام الشروط التي تحاول ان تفرضها اسرائيل على مستوى المفاوضات، وهي شروط من طرف واحد، تتعلّق بالنظرة الاسرائيلية لعملية السلام، والتي لا يشاركها فيها أي طرف آخر، [لأن] من شأنها أن تُبقي الوضع المتفجّر على حاله» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٣/٢/١٩٩٢).

كما وأعرب عرفات، عن عدم رضا الفلسطينيين عن مسار عملية السلام، في شكلها الراهن، بسبب المناورات الاسرائيلية المستمرة الهادفة الى كسب الوقت. وقال عرفات: «اسرائيل تقول انها لا تريد سلاماً مقابل الأرض، بل تريد سلاماً مقابل السلام، وتتصرّف بهذه الارض، انطلاقاً من نظريتها القائمة على التوسّع على حساب الأرض الفلسطينية، والعربية» (القدس، **مصدر سبق ذكره**، ١٨/٢/١٩٩٢).

مؤتمر موسكو

انعقدت في العاصمة الروسية، موسكو، بتاريخ ٢٨/١/١٩٩٢، المفاوضات متعددة الطرف، في إطار مؤتمر سلام الشرق الاوسط، حيث كرست لمناقشة قضايا المنطقة الاقليمية ومستقبل الأمن والسلام فيها، في ضوء المستجدات.

وكان من المفترض ان تكون المباحثات ذات طبيعة دولية واقليمية، حيث دعي اليها عدد من دول المنطقة والعالم؛ اضافة الى منظمات دولية. الّا ان اصرار اسرائيل، على حصر مشاركة الامم المتحدة في دور مراقب، وموافقة الطرف الاميركي على ذلك،

أدّى، بدوره، الى رفض الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس غالي، مشاركة الأمم المتحدة بهذه الصفة، ممّا أفقد المؤتمر بُعده الدولي.

كما وبرزت مسألة التمثيل الفلسطيني، كقضية رئيسة، وذلك بعد ان أعلنت كل من سوريا ولبنان رفضهما المشاركة في المؤتمر، ما لم يتحقق تقدّم ملموس في المفاوضات الثنائية. وأكدت مصادر دبلوماسية مطلعة، ان موضوع المشاركة في المفاوضات متعددة الطرف احتل جانباً كبيراً في الاتصالات السورية ـ الفلسطينية؛ وكذلك في الاتصالات الفلسطينية ـ الروسية. فقد عقدت، في مقر وزارة الخارجية الروسية بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠، جولة محادثات رسمية، بين عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، وعدد من القادة الفلسطينيين، من جهة، ومسؤولين كبار في دائرة الشرق الاوسط في الوزارة. وكانت بعض وكالات الانباء نسبت الى السفير الفلسطيني في عمّان، الطيب عبدالرحيم، قوله: «ان المشاركة الفلسطينية في مؤتمر موسكو، رهن بصيغة الدعوة، وتركيبة الوفد المشارك، فإذا ما توفّر شرط التمثيل الفلسطيني من الخارج ومن القدس، فان ذلك سيمهد الطريق أمام موافقة رسمية فلسطينية على المشاركة» (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/١/٢٦).

وتعبيراً عن النوايا الايجابية لـ م.ت.ف. في المشاركة، وجّه رئيس الوفد الفلسطيني الى المفاوضات متعددة الطرف، فيصل الحسيني، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧، رسالة الى وزيري خارجيتي الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام، الاميركي، جيمس بيكر، والروسي، اندريه كوزيريف، تضمّنت موافقة فلسطينية مبدئية، على المشاركة في تلك المحادثات، من خلال وفد يضمّ: فيصل الحسيني (رئيساً)؛ د. كميل منصور؛ د. زكريا الآغا؛ د. صائب عريقات؛ د. انيس فوزي القاسم؛ زهيرة كمال؛ د. غسان الخطيب؛ د. يزيد الصايغ.

ولاحظ المراقبون ان الوفد الفلسطيني ضمّ كلاً من فيصل الحسيني وزهيرة كمال، ممثلان عن القدس، في حين مثّل د. انيس قاسم ود. يزيد الصايغ ود. كميل منصور، فلسطينيي الشتات. فيما اعتُبر الآخرون مندوبين مخوّلين عن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. الى ذلك شارك عضوا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه وسليمان النجاب، إضافة الى عضو المجلس الثوري لـ «فتح»، أكرم هنية، في لجنة الاشراف والتوجيه في موسكو، وكانوا وأعضاء الوفد الفلسطيني في اجتماع مستمر.

مقاطعة المفاوضات

ازاء الاصرار الاميركي على رفض دعوة م.ت.ف. لمؤتمر موسكو، وتمسّك واشنطن بصيغة مؤتمر مدريد، أي وفد فلسطيني ـ اردني يضمّ، بالأساس، مشاركين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، (باستثناء القدس)، فقد دعت أوساط فلسطينية، عدة، «الشخصيات الفلسطينية المدرجة [اسماؤها] في الوفد المشترك الى مقاطعة مؤتمر موسكو»، ودعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لاتخاذ موقف مماثل (**الحرية**، بيروت، ١٩٩٢/١/٢٦). واستبعدت مصادر أخرى امكان تحقيق نجاحات كبيرة في المفاوضات المتعددة الطرف، بسبب المواقف الاسرائيلية، الأكثر تشدّداً تجاه موضوع الاستيطان، «وبعد ان فقدت حكومة [اسحق] شامير أهليّة استمراريتها، [في أعقاب] انسحاب الوزيرين اليمينيين، الاكثر تطرّفاً منها، لأسباب تتعلق بمفاوضات السلام» (فلسطين الثورة، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٢/١/٢٦).

وتأسيساً على ذلك، وعلى أبواب مؤتمر موسكو، تجمّعت عناصر عدّة رجحت كفة عدم المشاركة، وأظهرت عدم جدواها، أبرزها:

- «تمسّك الولايات المتحدة [الاميركية]، الراعي الفعلي لمؤتمر موسكو، واصرارها على صيغة مدريد للتمثيل الفلسطيني، رغم الاختلاف البيّن لطبيعة واهتمامات لقاء مدريد ومؤتمر موسكو...
- «فشل تحقيق موقف عربي مشترك، تلتزم به الدول العربية المشاركة في مؤتمر موسكو، بحيث تمتنع عن السير في خطوات التطبيع، مع اسرائيل، قبل حل مشكلة الاحتلال، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني. أو بمعنى آخر، ربط التقدّم على مسار التطبيع بالتقدم على مسار المحادثات الثنائية، لتطبيق صيغة أرض مقابل سلام، وليس تطبيع مقابل سلام...
- «الاعلان عن الرد الاميركي الايجابي، عملياً، على طلب الحكومة الاسرائيلية، بضمان

القرض لتوطين المهاجرين اليهود في الاراضي المحتلة.

○ «المقترحات الاميركية لأعمال اللجان، التي تنبثق عن مؤتمر موسكو، لمعالجة القضايا المشتركة في المنطقة. هذه المقترحات المكرّسة لتطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، عبر أقصر الطرق، ودون ربط ذلك بتقدّم المحادثات الثنائية، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية حول جوهر النزاع، وهو الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والعربية، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني، المقرّة من الشرعية الدولية» (نعيم الأشهب، **صوت الوطن**، نيقوسيا، شباط / فبراير ١٩٩٢).

في ظل هذه المعطيات والتطورات غاب الوفد الفلسطيني عن الجلسة الافتتاحية للمفاوضات متعددة الطرف، التي بدأت صبيحة ١٩٩٢/١/٢٨ في مقر النقابات في موسكو، وذلك بعد ان رفض راعيا المؤتمر، الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، صيغة الوفد المشترك، التي قدّمها فيصل الحسيني.

وفي هذا السياق، رأت أوساط اعلامية عربية، «ان تغييب الوفد الفلسطيني عن أعمال مؤتمر موسكو تحت ضغط الاملاءات الاسرائيلية، كان علامة سلبية، فارقة، في وجه هذا المؤتمر، الذي دُعي لحضوره نحو أربعين دولة، من مختلف القارات، ومُنع أصحاب الشأن الحقيقيين من الدخول الى قاعة المؤتمر، وذلك استجابة لموقف اسرائيل الرافض» (**الدستور**، عمّان، ١٩٩٢/١/٣٠).

الّا ان هذا التغييب، من وجهة النظر الفلسطينية لم يحل دون الوجود الفاعل في موسكو. وفي هذا السياق، أكد فيصل الحسيني، انه «على الرغم من عدم وجودنا داخل قاعة المؤتمر، الّا ان حضورنا كان واضحاً جداً، وحضورنا هو الذي سيطر على كل الأجواء» (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/١/٢٩).

وفي السياق عينه، أكدت مصادر فلسطينية ان «لا معنى لمؤتمر موسكو بدون الفلسطينيين، اذ لا معنى لمؤتمر ينعقد من أجل موضوع يغيب عنه الموضوع ذاته، بسبب غياب أصحابه، الموجودين قريباً من الباب، والممنوعين من الدخول، لأن اسرائيل لا تريد ذلك» (**وفا**، تونس، ١٩٩٢/١/٣٠).

الى ذلك أوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عبدربه، ان الوفد الفلسطيني، وعلى الرغم من عدم مشاركته في أعمال مؤتمر موسكو، تمكّن من عرض قضيته العادلة، حين أكد على حقه في ان يكون له تمثيل شامل، ومتكافىء، مع الوفود الاخرى؛ «وكان هناك تفهم واسع داخل المؤتمر، ولم يستطع الاميركيون ان يقدّموا حجة واحدة لدحض هذا الموقف، بل اضطروا، في النهاية، الى القول انهم سيدعمون بعض المطالب الفلسطينية المطروحة على هذا المؤتمر» (عبدربه، **الحياة**، ١٩٩٢/٢/١).

وأيّدت أوساط اعلامية هذه التقديرات، وأشارت الى ان الفلسطينيين، استطاعوا، على الرغم من بقائهم خارج قاعة المؤتمر ان يعوّضوا وجودهم السياسي داخله.

من جهة أخرى، لاقى قرار م.ت.ف. مقاطعة مؤتمر موسكو، تجاوباً من قبل المنظمات الفلسطينية التي أبدت تحفّظات على صيغة التمثيل الفلسطيني، في مفاوضات السلام، فأكدت الجبهة الديمقراطية، ان الموقف الفلسطيني ازاء مؤتمر موسكو كان مفيداً وصحيحاً (**الحرية**، ١٩٩٢/٢/٢).

أمّا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد نبّهت الى مخاطر الانخراط في اللجان المتفرعة عن مؤتمر موسكو، وأكدت ان المسألة لا تكمن في تصحيح مسار المفاوضات الجارية، بل مغادرتها (**الهدف**، ١٩٩٢/١/١٦).

وأيّاً تكن النتائج المترتبة على الجولات السابقة، فقد باتت الأوساط السياسية الفلسطينية، ترى، بأن العام ١٩٩٢ هو عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الاميركية، وعام الانتخابات البرلمانية في اسرائيل؛ الامر الذي سيلقي بظلاله على سير المفاوضات، «ذلك ان الطرفين الاميركي والاسرائيلي معني بأن يفعل ما يخدم مصالحه الانتخابية، ويعزّز فرصه في النجاح. ومن الزاوية الاسرائيلية، فذلك يعني الاستمرار في التفاوض دون تقديم أي شيء، أي مواصلة المفاوضات من أجل المفاوضات» (**الحرية**، ١٩٩٢/١/١٦).

سميح شبيب

استمرار العرض

شهد شهرا كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) جولتين من المباحثات الثنائية بين الوفود العربية الى مفاوضات السلام وبين وفود اسرائيل المقابلة لها في واشنطن؛ عقدت الأولى، وهي الجولة الثالثة بعد جولتي مدريد وواشنطن، فيما بين ١٣ ـ ١٩٩٢/١/١٧، وبدأت الجولة الرابعة في ١٩٩٢/٢/٢٤ في واشنطن أيضاً؛ كما عقدت جولة مباحثات أولى من مفاوضات المرحلة الثالثة متعددة الطرف، في موسكو، يومي ٢٨ و١٩٩٢/١/٢٩. ولم تجر الأمور بيُسر، كما تمنّى القائمون عليها. فقبل جولة مباحثات كانون الثاني (يناير) الثنائية، التي كان مقرّراً لها ان تبدأ في ١٩٩٢/١/٧، قرّرت اسرائيل ابعاد ١٢ مواطناً فلسطينياً من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما دفع الطرف الفلسطيني الى تأجيل ذهابه الى واشنطن، «احتجاجاً على قرار الحكومة الاسرائيلية بابعاد ١٢ فلسطينياً من الاراضي المحتلة»، حسب قول الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩٢/١/٤). وتضامنت الدول العربية المشاركة في مفاوضات السلام مع الموقف الفلسطيني، وأجّلت «ذهابها الى واشنطن في انتظار قرار مجلس الامن [الدولي] بخصوص ابعاد الفلسطينيين من قبل السلطات الاسرائيلية» (**السلام**، الجزائر، ١٩٩٢/١/٩). وقد دان مجلس الامن الدولي، بالاجماع، في القرار الرقم ٧٢٦ الذي اتخذه، «قرار اسرائيل بابعاد ١٢ فلسطينياً من الاراضي المحتلة، وطالب... اسرائيل بالامتناع عن ابعاد الفلسطينيين، واعادة من تمّ ابعادهم فوراً» (**الشعب**، ١٩٩٢/١/٨). وقد رحّبت الوفود العربية بقرار الادانة ايّاه، وقبلت التوجّه الى واشنطن للمشاركة في جولة المفاوضات (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/١١).

اتفاق على استمرار التفاوض

بدأت الجلسات الأولى للمفاوضات بتاريخ ١٩٩٢/١/١٣، حيث حُلّت مسألة انفصال الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى وفدين مستقلين؛ وهكذا عقد أول اجتماع بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي. واعتبرت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، ان ذلك «انجاز تاريخي، لأنها أول مرة في التاريخ يجلس فيها الفلسطينيون والاسرائيليون معاً للتفاوض على قدم المساواة» (**السلام**، ١٩٩٢/١/١٩). وقد قدّم الوفد الفلسطيني مشروعاً لجدول الأعمال، من بين ما تضمّنه مشروع للحكم الذاتي، يتعرّض الى «وضع حدّ لاقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة، لما لذلك من أهمية في مسار السلام... [و] استقلالية الاراضي المحتلة، واقامة حكومة انتقالية، وانسحاب القوات الاسرائيلية... [و] انشاء مجلس مشكّل من ١٨٠ عضواً منتخبين تحت رقابة دولية... [وانتخاب] رئيس على رأس مجلس تنفيذي مكوّن من عشرين عضواً يختارون من ضمن المجلس المنتخب سابق الذكر... [و] على اسرائيل، قبل اجراء هذه الانتخابات، اطلاق سراح جميع المعتقلين من الاراضي المحتلة، والتوقف عن اقامة المستوطنات، وسحب القوات الاسرائيلية تحت اشراف الأمم المتحدة، ثمّ تشكيل قوة أمنية فلسطينية داخلية بمساعدة الأمم المتحدة، أيضاً» (**الشعب**، ١٩٩٢/١/١٦). بالمقابل، تقدّمت اسرائيل بجدول أعمال، قال عنه رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي: «انه غير عملي، ويعكس عدم جدية اسرائيل في تحقيق السلام الدائم والعادل؛ ذلك انه يقتصر على مسألة الحكم الذاتي فقط؛ وهو ما من شأنه ابقاء الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**). وخلص د. عبدالشافي الى «انه يجب على الولايات المتحدة [الاميركية] الضغط على اسرائيل لقبول الخطوات اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة» (**السلام**، ١٩٩٢/١/١٩).

ولم تكن الامور في التفاوض مع الوفد

الاردني أفضل. فقد قال الناطق باسم الوفد، د. مروان المعشّر، «انه سجل بعض التقدم في المسائل الاجرائية؛ الّا انه يوجد خلافات عميقة حول أسس السلام، ولا سيما موضوع المستوطنات وتفسير القرار [الرقم] ٢٤٢» (**المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/١/١٩٩٢).

أمّا التفاوض بين الوفد السوري والوفد الاسرائيلي، فقد تعثّر الى درجة هدّد الاستمرار. وقال وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع: «ان المفاوضات الثنائية الاسرائيلية ـ السورية... في واشنطن، غير مشجّعة كثيراً» (**المصدر نفسه**، ١٥/١/١٩٩٢). وأعلن رئيس الوفد السوري، موفّق العلّاف، «ان هذه المفاوضات لم تكن أفضل من سابقاتها؛ واننا نشعر بخيبة أمل، حيث عاد الجانب الاسرائيلي، مرة أخرى، الى مناقشة موضوع المكان الذي ستستأنف فيه المفاوضات المقبلة، وابتعد عن بحث المسائل الجوهرية» (**المصدر نفسه**).

وكان وزير خارجية مصر، عمرو موسى، قد أوضح، في تصريح له، «ان قرار مجلس الأمن [الدولي] الرقم ٢٤٢ هو أساس عملية السلام، ويتعلّق بحل مسألة الاراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية... [و] موقف مصر هو انه يتعيّن على اسرائيل، وفقاً لهذا القرار، الانسحاب من [على] كل الاراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية... [و] ان أي تفسير آخر يتعارض مع قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٢٤٢، الذي تحدّث بالنص عن عدم جواز الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب... [ولذا،] لا يجوز أي تعديل في الحدود والخطوط، وبالذات فيما يتعلّق بالضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبالتالي، فان اسرائيل لا حق لها، مطلقاً، في أيّة أرض من الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**، ١٤/١/١٩٩٢).

وقد انتهت الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية، في ١٧/١/١٩٩٢، «بالاتفاق المبدئي على استئنافها في شهر شباط (فبراير) ١٩٩٢، دون تحديد المكان أو التاريخ. وفيما عدا نقطة الاتفاق الوحيدة هذه... فان دلالات كبيرة حول الجو الذي ساد [في] مختلف اللقاءات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، أو الاسرائيلية ـ اللبنانية، أو لقاء الوفد الاسرائيلي مع الوفدين، السوري والاردني... أكدت انه اذا استطاعت الوفود العربية... ان تجلب اسرائيل الى مائدة المفاوضات؛ فانها لا تستطيع ان تجبرها على التفاوض» (**الشعب**، ١٨/١/١٩٩٢). وعلّق نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدّام، على مستقبل سير المفاوضات بالقول: «ان هذا الامر يتوقف على مسألتين: الاولى، اعلان اسرائيل التزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة؛ والثانية، ممارسة المجتمع الدولي الضغط على اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٢).

تباين عربي

كان تحدّد، خلال التمهيد لمؤتمر السلام في الشرق الاوسط، اجراء مفاوضات متعددة الطرف، اضافة الى المفاوضات الثنائية بين أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي المباشرين. واتفقت الدولتان، راعيتا المؤتمر، الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، على افتتاح المفاوضات متعددة الطرف في موسكو، في ٢٨/١/١٩٩٢؛ ووجّهت الدعوة الى ثماني وعشرين دولة للمشاركة فيها، على ان تتناول بالبحث خمسة محاور، هي: «التنمية الاقتصادية، ومراقبة التسلّح والأمن الاقليمي، ومشكلة المياه، والمسائل الخاصة باللاجئين، والبيئة» (**المساء**، الجزائر، ٢٧/١/١٩٩٢). وتباينت مواقف الدول العربية من مسألة المشاركة في تلك المفاوضات التي سمّيت بـ «المرحلة الثالثة» من عملية السلام؛ اذ أعلنت مصر «أنها ستشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف المخصّصة أساساً لمسائل اقليمية، مثل مراقبة نزع السلاح وتوزيع الموارد المائية وقضية اللاجئين» (**الشعب**، ٢٠/١/١٩٩٢). كما أعلن الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، عبدالله بشارة، «ان المجلس سيشارك في المفاوضات المتعددة الاطراف، بالرغم من رفض بعض الاطراف العربية المشاركة فيها» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٢). والدولة العربية الوحيدة التي رفضت المشاركة في تلك المفاوضات من بين دول المساندة العربية التي دُعيت الى المشاركة كانت الجزائر، التي قال وزير خارجيتها، الأخضر الابراهيمي: «ان الموقف الجزائري اتخذ بعد ان تأكد عدم مشاركة الجانب الفلسطيني في مفاوضات موسكو... [اضافة الى] خيبة الأمل الناتجة عن عدم تقدّم مفاوضات السلام، وموقف اسرائيل الذي

يأخذ ولا يعطي» (**السلام**، ٢٩/١/١٩٩٢).

ومن بين الدول المشاركة في المفاوضات الثنائية، وافقت المملكة الاردنية على حضور المفاوضات متعددة الطرف. وأوضح وزير الاعلام الاردني بالوكالة، عبدالله الكباريتي، «ان الاردن يرى ان المؤتمر متعدد الأطراف يوفّر فرصة لبحث كل التوقّعات المستقبلية والاحتمالات والخيارات المتاحة دون تفريط بالحق العربي... [و] ان مشاركة الاردن في هذه المفاوضات لا تعني قبوله تطبيع العلاقات مع اسرائيل قبل حصول تقدّم في المفاوضات الثنائية» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٢).

ورهنت منظمة التحرير الفلسطينية مشاركتها في المفاوضات متعددة الطرف بالوضع العربي من جهة، وبمستوى التمثيل الفلسطيني في المؤتمر اياه، من جهة أخرى. فقد قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، قبل عقد المؤتمر: «ان الاطراف العربية ستبحث... [في] الموضوعات المتعلّقة بالمفاوضات المتعدّدة الاطراف، نظراً لأهميتها، عربياً وفلسطينياً... [كما ان] من حق الفلسطينيين ان يمثّلوا في مؤتمر موسكو غير التمثيل الذي جرى في مدريد، طبقاً لرسالة الضمانات التي أُرسلت الى الجانب الفلسطيني من قبل الادارة الاميركية» (**الشعب**، ٢٠/١/١٩٩٢). وأوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، «ان مشاركة المنظمة مرتبطة بموضوع التمثيل الفلسطيني الذي تعتبره المنظمة مسألة أساسية، نظراً لأن المفاوضات تبحث [في] قضايا لها علاقة بالحل النهائي للقضية الفلسطينية» (**السلام**، ٢٤ ـ ٢٥/١/١٩٩٢). وقال سفير فلسطين لدى الاردن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، الطيب عبدالرحيم: «ان منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة للمشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف في موسكو، شرط ان يضمّ الوفد الفلسطيني فلسطينيين من داخل الاراضي المحتلة، وخارجها» (**المصدر نفسه**، ٢١/١/١٩٩٢). وقد أرسلت م.ت.ف. وفداً فلسطينياً الى موسكو برئاسة عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (ابو مازن). وقالت مصادر فلسطينية، «ان مشاركة المنظمة في المحادثات المتعددة الاطراف مرتبطة بالنتائج التي سيخلص اليها محمود عباس في موسكو» (**الشعب**، ٢٠/١/١٩٩٢). هذا في حين ان رئيس الوفد الفلسطيني الى المفاوضات الثنائية، د. حيدر عبدالشافي، كان قال: «ان الفلسطينيين لن يحضروا المفاوضات المتعددة الاطراف... اذا لم يحدث تقدّم في القضايا الرئيسة» (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٢)؛ لكن الامر متروك لمنظمة التحرير الفلسطينية لتتخذ القرار النهائي بشأنه، كما قال د. عبدالشافي (**السلام**، ١٠ ـ ١١/١/١٩٩٢). وقد أوصى أعضاء الوفد الفلسطيني في المحادثات الثنائية بعدم المشاركة في تلك المفاوضات متعددة الطرف، بعد اجتماع عقدوه في منزل د. حنان عشراوي، في ٢٦/١/١٩٩٢. وقال عضو الوفد، د. غسان الخطيب، ان «سبب هذه التوصية هو عدم احراز تقدّم في المحادثات الثنائية التي عُقدت في واشنطن، وغياب مستوى كافٍ من التنسيق العربي ـ الفلسطيني، اضافة الى ان شروط التمثيل الفلسطيني، في هذه المحادثات، غير مقبولة، بعد ان تمّ استثناء القدس ومنظمة التحرير وفلسطينيي الخارج من المشاركة فيها» (**تشرين**، دمشق، ٢٧/١/١٩٩٢). مع ذلك قرّرت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في المفاوضات متعددة الطرف، انما بطريقتها الخاصة، حيث «ان الوفد المشارك يتكوّن من ممثلين من الاراضي المحتلة والقدس والخارج تحت قيادة المنظمة» (**السلام**، ٢٨/١/١٩٩٢). لكن هذا الوفد لم يشارك في المؤتمر المذكور؛ وأعلن رئيسه، فيصل الحسيني، «عن مقاطعة المفاوضات، بسبب عدم قبول سلطات واشنطن بتشكيلة الوفد الفلسطيني المقترحة من قبل منظمة التحرير... وأكد أعضاء الوفد الفلسطيني استعدادهم للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف فور صدور موافقة واشنطن وموسكو على صيغة التمثيل الفلسطيني المقترحة من طرف منظمة التحرير» (**المساء**، ٢٩/١/١٩٩٢).

لبنان قاطع مفاوضات موسكو، حيث كانت الحكومة اللبنانية تحفّظت «من المشاركة في المفاوضات متعدّدة الأطراف... مشترطة احراز تقدّم ملموس وجوهري» (**السلام**، ١٧ ـ ١٨/١/١٩٩٢). وقال رئيس الوفد اللبناني الى المفاوضات الثنائية، سهيل شماس: «ان موقف لبنان واضح من محادثات السلام، وان غيابنا عن محادثات المتعددة

الاطراف كان أمراً لا بدّ منه، لأن المحادثات الثنائية لم تحرز أي تقدّم ملموس» (**الثورة**، دمشق، ٢٨/١/١٩٩٢). وأوضح وزير خارجية لبنان، فارس بويز، موقف بلاده، قائلاً: «نحن لم نضع شروطاً تعجيزية... ولم نقل اننا لن نشارك الّا اذا انسحبت اسرائيل من الأراضي المحتلة؛ ولكن قلنا اننا نريد ان تحقق المباحثات الثنائية تقدّماً ملموساً وجدياً وجذرياً» (**السلام**، ٣/٢/١٩٩٢).

أمّا سوريا، التي ربطت مشاركتها في المفاوضات الاقليمية بالتقدّم في المفاوضات الثنائية، فكانت قاطعة؛ اذ قال وزير الاعلام السوري، محمد سلمان: «ان سوريا لن تتوجّه الى المباحثات متعددة الاطراف، ما لم يكن هناك خطوات متقدّمة تؤكد ان اسرائيل ستنسحب من [على] الاراضي العربية المحتلة، وأنها ستعطي للفلسطينيين حقوقهم المشروعة» (**تشرين**، ٢٧/١/١٩٩٢). وعرض وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، للحكومة السورية أسباب امتناع سوريا عن المشاركة، بالقول: «ان بحث مسائل التعاون الاقليمي بين الدول العربية وبين اسرائيل قبل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي لا يمكن اعتباره الّا محاولة لاسترضاء المعتدي ومكافأة له على عدوانه... [و] في كل الاحوال، ان عدم مشاركة سوريا ولبنان والفلسطينيين، وهي الاطراف المعنيّة مباشرة باستعادة أراضيها المحتلة، كفيل بتخفيض حجم الخسائر في الجانب العربي، وباعادة تركيز الجهود الدولية على تنفيذ قرارات الامم المتحدة، التي عقد على أساسها مؤتمر السلام في مدريد» (**الثورة**، ٢٩/١/١٩٩٢). وكان نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، قال ان «المؤتمر المقترح في موسكو يستهدف اقامة علاقات طبيعية بين دول المنطقة واسرائيل... [و] هو اقتراح اسرائيلي، بالاساس، ولخدمة مصالح اسرائيل، فأمر طبيعي ألّا نشارك فيه... [اذ] كيف يمكن ان يُبحث [في] التعاون الاقتصادي والتعاون حول المياه والشعب الفلسطيني مشرّد يعاني [من] الأمرّين» (**تشرين**، ٢٢/١/١٩٩٢). وعلّقت صحيفة «البعث»، جريدة الحزب الحاكم في سوريا، في افتتاحية لها: «اذا لم يكن هناك سلام، فكيف يجرى البحث في ما هو تالٍ للسلام؟ وكيف يمكن ان تُبحث شؤون التجارة والتبادل التجاري والبيئة بين طرفين متحاربين، وفي ظل حالة حرب قائمة ولم تنته؟... ان المرحلة المتعددة الاطراف... اختراع اسرائيلي بحت، وقبلت به الولايات المتحدة [الاميركية] من أجل اغراء اسرائيل، كما قيل، للمجيء الى مفاوضات السلام... باعطائهم الأمل في الحصول على ثمار السلام فيما بعد» (تركي صقر، **البعث**، دمشق، ٢٣/١/١٩٩٢). ولم تُجدِ محاولات مصر في اقناع سوريا بالعدول عن موقفها. فقد صرّح وزير خارجية مصر، عمرو موسى، بعد لقائه الرئيس السوري، حافظ الاسد، في دمشق: «ان سوريا لن تشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف المقررة في موسكو» (**السلام**، ١٩/١/١٩٩٢).

وقد افتتحت المرحلة الثالثة من مفاوضات السلام في موسكو، في ٢٨/١/١٩٩٢، برعاية الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، وبحضور واحد وعشرين دولة عربية وأجنبية، بما فيها اسرائيل، وبغياب سوريا ولبنان وفلسطين. وتفادت كلمات وزيري خارجيتي الدولتين راعيتي المؤتمر «التطرّق الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأسبابه، وكذلك الغياب الفلسطيني عن المؤتمر، وغياب سوريا ولبنان» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١/١٩٩٢). لكن وزير خارجية مصر أوضح «ان التعاون الاقليمي لا يمكن ان يشكّل، وحده، اطاراً للسلام دون ان يكون مؤسساً على قواعد القانون والعدالة التي ستكون بانسحاب اسرائيل من [على] الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني» (**الشعب**، ٢٩/١/١٩٩٢). وطالب وزير خارجية الاردن، كامل ابو جابر، في كلمته، بـ «ضرورة وجود ممثلين عن فلسطينيي الخارج ضمن الوفد الفلسطيني... [حيث] لا يمكن التوصّل الى حلول دونما وجود فلسطينيين من الخارج... [وطالب] بضرورة تمكين الفلسطينيين من المشاركة في المحادثات داخل مجموعات العمل، بصفتهم يدخلون في صلب النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**السلام**، ٢٩/١/١٩٩٢).

وفي مداولات المؤتمر، قال وزير خارجية مصر: «ان عودة الاراضي المحتلة مسألة ضرورية وأساسية... [و] بناء المستوطنات عملية غير قانونية ومرفوضة، ولا بدّ من وقفها، اذا أردنا النجاح

لعملية السلام. وأعرب عن أمله في ان يكون للولايات المتحدة [الاميركية] والعالم دور في التأثير لوقف بناء المستوطنات» (**الجزائر اليوم**، الجزائر، ١٩٩٢/٢/٢). كما عرض الى وجوب «طرح مشكلة القدس في مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الاوسط، الثنائية ومتعددة الاطراف، بسبب رفض اسرائيل مناقشة هذه القضية» (**السلام**، ١٩٩٢/١/٣١ ـ ١٩٩٢/٢/١). وقد قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، الذي رافق الوفد الفلسطيني الى مباحثات موسكو: «ان الفلسطينيين مصرّون على ان تكون للقدس لجنة خاصة في مباحثات السلام... المتعددة الاطراف، اذا باشرت لجان العمل المنبثقة عن مؤتمر موسكو اجتماعاتها في نيسان (ابريل) المقبل» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٠).

وكما تباينت المواقف العربية من مسألة المشاركة في مؤتمر موسكو، كذلك تباينت تقويمات نتائجه. فمصر اعتبرته شبيهاً بالمؤتمر الدولي الذي كان العرب يطالبون به (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/٢٨). والمتحدث باسم الوفد الاردني، د. فايز الطراونة، قال: «ان نتائج هذا الاجتماع كانت ايجابية... [وان] العرب حققوا، خلال هذا الاجتماع، ثلاثة مطالب، هي: مشاركة فلسطينية في المستقبل أوسع من المشاركة في مدريد مع ممثلين عن فلسطينيي الخارج والقدس؛ ومشاركة الامم المتحدة في المفاوضات المتعددة الاطراف؛ وأخيراً التأكيد ان هذه المفاوضات لا تحل مكان مفاوضات واشنطن الثنائية، بل تكملها» (**المساء**، ١٩٩٢/٢/٢).

واعتبر الوفد الفلسطيني، الذي لم يشارك في مداولات مؤتمر موسكو، على الرغم من وجوده في الزمان والمكان المقرّرين، «ان التصريحات الاميركية والروسية بخصوص دعم توسيع صيغة المشاركة الفلسطينية في أعمال المؤتمر اشارة ايجابية في الاتجاه الصحيح؛ كما ثمّن الجهود الايجابية التي بذلتها الدول العربية لمساندة الموقف الفلسطيني» (**الشعب**، ١٩٩٢/٢/١). وكان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، التقى مع فيصل الحسيني ود. حنان عشراوي، واقترح «ادخال موفدين من الشتات في مجموعات العمل حول مسألة اللاجئين ومسائل أخرى في الوقت المناسب» (**السلام**، ١٩٩٢/٢/١)؛ في حين ان الوفد الفلسطيني، كما قالت د. عشراوي، كان قد طلب «اشراكه في اشغال اللجنة التي ستبحث [في] مراقبة التسلّح والتنمية الاقتصادية والمياه والبيئة واللاجئين؛ ولكننا لم نتلق دعوة لحضور اجتماع مجموعات العمل الخمس المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، أو حتى أماكن اجتماعات هذه اللجان» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/٣١ ـ ١٩٩٢/٢/١). وعلّقت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) على مفاوضات موسكو بـ «أن مسألة السلام لم تعد شأناً اسرائيلياً، وانما شأن دولي يتلمّس طريقه الى وفاق عالمي... [و] ان التعامل مع الفلسطينيين ينبغي ان يأخذ في الاعتبار ان هؤلاء شعب واحد أينما وجدوا، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي المعبّرة عن آمالهم وأمانيهم، وان مؤتمر موسكو قد غابت عنه هذه الحقيقة، فغابت عنه الجدوى» (**الجزائر اليوم**، ١٩٩٢/٢/٢). والارتباك كان ملموساً في تصريحات الناطقة باسم الوفد الفلسطيني. فبعد تقويمها الايجابي للوعود الاميركية، كما أسلفنا، عادت فاعتبرت «ان المفاوضات المتعددة الاطراف كانت فشلاً واضحاً» (**السلام**، ١٩٩٢/٢/٣).

سوريا، كان تقويمها لنتائج مؤتمر موسكو منطلقاً من أسبابها رفض حضوره. فقد قال وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع: «ان المحادثات المتعددة الأطراف التي جرت في موسكو... لم تحقق أية نتائج تذكر، سوى بعض المكاسب لاسرائيل... [و] ان دمشق لم تشارك في تلك المباحثات، لأن موقفها هو ان لا تجرى قبل ان تعطي المباحثات الثنائية النتائج المطلوبة، وهي الانسحاب الاسرائيلي من [على] الاراضي المحتلة، واعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ٧ ـ ١٩٩٢/٢/٨). وأضاف: «ان مفاوضات موسكو ليست جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام، لأن هذه العملية ترتكز، في الأساس، على تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨... [و] ان مفاوضات موسكو لا علاقة لها بهذين القرارين» (**المصدر نفسه**). وتساءلت افتتاحية صحيفة «البعث»: «ترى لماذا هذا الاندفاع من قبل ' بعض العرب ' الى محادثات موسكو، رغم معرفة هؤلاء ان محادثات موسكو،

وقبل تحقيق أي تقدّم يخدم السلام العادل والشامل، تعتبر ضربة مؤلمة جداً جداً للموقف العربي العام؟ هذا الموقف الذي بدا متماسكاً بعض الشيء في محادثات واشنطن» (**البعث**، ١٩٩٢/١/٢٦).

الى واشنطن مرة أخرى

ولم تكن الطريق الى جولة المفاوضات الثنائية الرابعة في واشنطن سهلة أيضاً. فقد اعتقلت اسرائيل اثنين من أعضاء الوفد الفلسطيني؛ كما منعت عدداً من الاداريين من التوجّه برفقة الوفد الفلسطيني المفاوض. وقال رئيس اللجنة التوجيهية، فيصل الحسيني: «أريد ضمانات من الولايات المتحدة الاميركية بأن اسرائيل ستكفّ عن مضايقة الوفد الفلسطيني» (**الجزائر اليوم**، ١٩٩٢/٢/٢٣). كما شنّت اسرائيل عملية عسكرية على جنوب لبنان كادت تودي بعملية السلام. وعلّق رئيس أركان الجيش السوري، العماد حكمت الشهابي، على العملية بأنها لا تخدم عملية السلام، وان «المطلوب ان يقف العالم كله ضد هذا الارهاب الاسرائيلي، ووضع حدّ له، لأنه لا يخدم مصلحة أحد، وضد القرارات الدولية» (**الشعب**، ١٩٩٢/٢/٢٢). وألحّت اسرائيل على الحصول على ضمانات قروض بقيمة عشرة مليارات دولار من الولايات المتحدة الاميركية. واعتبرت الاطراف العربية المشاركة في المفاوضات مسألة القروض مسألة جوهرية يتقرّر وفقها مسار عملية السلام، سلباً أو ايجاباً، لارتباط الأمر بموضوع الاستيطان؛ حيث قال الناطق باسم الوفد الاردني الى المحادثات الثنائية، د. مروان المعشّر: «ان الجولة المقبلة للمفاوضات ستكون حاسمة... [فـ]اذا أعطت الولايات المتحدة [الاميركية] ضمانات القروض لاسرائيل، ولم يتمّ تجميد بناء المستوطنات الاسرائيلية، فان هذا سوف ينسف مبدأ الارض مقابل السلام» (**السلام**، ١٩٩٢/٢/٩). ومواصلة اسرائيل في اقامة المستوطنات، كما قال وزير خارجية مصر، «ستضع حدّاً لمسار السلام؛ كما ان مسار السلام... سينتهي في حالة أخرى، وهي منح الولايات المتحدة [الاميركية] الوسائل اللازمة لاسرائيل للاستمرار في هذه السياسة، أي منح الضمانات حول القروض» (**الشعب**، ١٩٩٢/١/٢٠).

وفي السياق عينه، قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف): «ان الولايات المتحدة [الاميركية] ستطيح بجهود السلام، في حال منح اسرائيل الضمانات المصرفية التي تطالب بها قبل التوصل الى ايقاف بناء المستوطنات... [و] ان الفلسطينيين لن يواصلوا محادثاتهم في مؤتمر السلام، اذا ما منحت واشنطن اسرائيل ما تحتاجه من مليارات لاستيعاب المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً» (**السلام**، ١٩٩٢/٢/١٢). وطالب رئيس الوفد الفلسطيني الى المفاوضات الثنائية، د. حيدر عبدالشافي، بـ «ان تكون عملية منح ضمانات القروض الاميركية لاسرائيل مشروطة بوقف الاستيطان الجاري انشاؤه» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٩).

وبدورها، سوريا احتفظت بحقها في اللجوء الى مجلس الامن الدولي، اذا فشلت عملية السلام الحالية. وقد صرّح بذلك وزير الخارجية، فاروق الشرع، دون الاشارة الى مسألة القروض؛ اذ قال ان بلده «والدول العربية الاخرى المشاركة في مفاوضات السلام ستعيد طرح الوضع في الشرق الاوسط على مجلس الامن الدولي، اذا لم تحقّق المفاوضات الحالية أي تقدّم ملموس... [لكن] بلاده لم تصل، بعد، الى قناعة بأن واشنطن لم تعد تملك القدرة على تنفيذ أهداف هذه العملية، وهي الانسحاب الاسرائيلي الشامل من [على] الاراضي العربية المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/١٦).

وقد أراح الموقف الاميركي من مسألة تقديم ضمانات القروض لاسرائيل الأطراف العربية. فقد صرّح وزير الخارجية الاميركية بأن «منح الضمانات يجب ان يكون مشروطاً بوقف أي بناء جديد، وانه يجب وقف الاستيطان في الاراضي المحتلة بشكل نهائي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/١١). وعاد فأكد ذلك الى لجنة فرعية تابعة لمجلس النواب، قائلاً إن على اسرائيل الاختيار بين «إمّا ان تحصل على النقود، وذلك حتى لا يغرق اقتصادها تحت وطأة تدفّق مئات الآلاف من المهاجرين اليهود، أو الاستمرار في زرع المستوطنات في الاراضي المحتلة، بحيث أنها لا تستطيع الجمع بين الامرين»

(**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٦). وتزامن تصريح بيكر الأخير مع بدء جولة المفاوضات الرابعة.

وهكذا توجّهت الوفود العربية الى جولة المفاوضات الثنائية الرابعة، مراهنة على امكان حصول تقدّم ملموس؛ حيث قال رئيس اللجنة التوجيهية الفلسطينية، فيصل الحسيني: «ان فعالية محادثات السلام تكمن في تطرّقها الى المواضيع الجوهرية المتعلّقة بنقل السلطة في الاراضي المحتلة من أيدي الاسرائيليين وتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/١٩)؛ اذ ان «استمرار اسرائيل في احتلال الاراضي العربية وانكارها للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني يعتبر العقبة الرئيسة في الطريق نحو السلام» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/١٠). فعملية الاستيطان، كما قال رئيس الوفد الفلسطيني، د. عبدالشافي، «تعرقل جهود السلام، ولا بدّ من وقفها على مختلف المستويات، سواء فيما يتعلّق بالمستوطنات الموجودة بالفعل، أو التي سيتمّ انشاؤها مستقبلاً» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٥). وحدّدت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. عشراوي، «ان الجانب الفلسطيني يريد تحقيق ثلاث نقاط رئيسة: أولاها، تتعلّق بالنشاط الاستيطاني في الاراضي المحتلة، ومدى الالتزام الفعلي بشروط مؤتمر السلام؛ والنقطة الثانية تتعلّق بالتزام اسرائيل بنصوص اتفاقية جنيف وضرورة وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة؛ أمّا بالنسبة الى النقطة الثالثة، فهي تكمن في ضرورة استجابة اسرائيل للمقترحات الفلسطينية بشأن الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المؤقت» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٦).

لكن الأيام الاولى لسير مفاوضات الجولة الرابعة لم تبشّر بالخير. فقد قال الناطق باسم الوفد الاردني: «ان الخلافات مع الجانب الاسرائيلي لا تزال كبيرة؛ وهناك تباين كبير بين تفسيرات كل من الوفد الاردني والوفد الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن [الدولي] الرقم ٢٤٢، الذي يعتبر أساس عملية التفاوض» (**المصدر نفسه**). وقال رئيس الوفد السوري، موفق العلّاف: «انه في حالة استمرار المباحثات على النسق الذي تسير عليه، فانها ستصل، فعلاً، الى الطريق المسدود... [و] اعتقد بأن هذه الجولة حاسمة، ذلك ان الأطراف العربية لا يمكن ان تمضي في مسرحية السلام. وحثّ الولايات المتحدة الاميركية، مرة أخرى، على ان تمارس مسؤولياتها، كراعية مع روسيا، لهذه المفاوضات» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٥). واعتبرت د. حنان عشراوي «ان جولة المحادثات الحالية هي التي ستقرّر مصير عملية السلام ككل، ليس فقط بالنسبة للمحادثات الثنائية [فقط]، وانما بالنسبة للمحادثات المتعددة الأطراف» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٦)، وقالت: «ان الفلسطينيين يتوجّهون الى الشعب الاسرائيلي، والى العالم كله، بنداء مضمونه ان هذا هو الوقت الملائم لبناء الثقة، وليس لبناء المستوطنات» (**المصدر نفسه**).

أ. ش.

دبلوماسية منتصف الطريق

في الشهرين الماضيين، توزّعت عملية التسوية في المنطقة بين سجال أميركي ـ اسرائيلي خفيّ حول ضمانات القروض، التي تردّد ان ادارة الرئيس الاميركي، جورج بوش، عمدت الى ربط الموافقة عليها، في شكل مباشر وعلني، بتجميد اسرائيل نشاطاتها الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبين عزم الراعي الاميركي على عدم السماح بافشال العملية السلمية، واصراره على السير قدماً نحو إقامة نظام اقليمي في الشرق الاوسط، باعتباره ذروة التسوية الاميركية في المنطقة، بل ربما جوهر هذه العملية، الذي يفترض ان يعيد توزيع الأدوار والمصالح والمكاسب على أطراف النزاع في المنطقة.

معركة ضمانات القروض

أشارت المعلومات التي تلقّاها عدد من المصادر الدبلوماسية المطلعة، في وضوح، الى ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل قد تكونان متجهتين نحو «نزاع» حقيقي. والسبب الاساس لذلك هو، في رأيها، موضوع ضمانات القروض البالغة قيمتها زهاء عشرة مليارات دولار، التي طلبتها الحكومة الاسرائيلية من الادارة الاميركية، قبل شهور، كي تتمكّن من استيعاب اليهود المهاجرين الى اسرائيل من الاتحاد السوفياتي سابقاً، والتي طلب الرئيس الاميركي، بوش، من الكونغرس، خطياً، ارجاء البحث فيها لمدة ١٢٠ يوماً، بقصد الضغط على اسرائيل لتليين مواقفها من بناء مستوطنات جديدة في الارض المحتلة (انطوني لويس، **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/١/٢٠).

وبالفعل، فقد كان الرئيس الاميركي يعتزم الربط بين ضمانات القروض وتجميد اسرائيل بناء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة، من دون استعمال كلمة «الربط». في هذا الصدد، أشارت المصادر الدبلوماسية نفسها الى ان الادارة الاميركية واجهت ثلاثة خيارات: الاول، هو ان يطلب الرئيس بوش، مجدداً، من الكونغرس تأجيل بتّ موضوع الضمانات، ممّا سيدفع أعضاء الكونغرس المؤيدين لاسرائيل الى السعي من أجل تبنّي مشروع قانون يوافق على الضمانات في سنة انتخابية شعارها خفض المساعدات الخارجية، من جهة، ويعطي اسرائيل ذريعة كي تعرقل عملية السلام، من جهة أخرى. امّا الخيار الثاني، فهو ان توافق الادارة الاميركية على الضمانات بمعدّل أقل ممّا هو مطلوب، أي ملياري دولار في السنة، على مدى خمس سنوات، شرط ان تجمّد اسرائيل النشاطات الاستيطانية في الاراضي المحتلة. ويحظى الخيار الثالث بدعم من الكونغرس، وجوهره ان توافق الادارة الاميركية على ضمانات محدودة على أساس اقتطاع ما ستنفقه اسرائيل لبناء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة من مجموع ما ستقدّمه واشنطن من أموال (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/١/٩).

هل أقدم الرئيس الاميركي على تبنّي أحد الخيارات الثلاثة؟ قالت المصادر الدبلوماسية المطلعة في واشنطن، ان بوش لم يقرّر، بعد، الموقف الذي سيتخذه من موضوع ضمانات القروض، فضلاً عن ان الكونغرس لا يستطيع اتخاذ موقف معيّن قبل اشباعه درساً. الّا ان المعلومات المتوافرة لديها تشير الى ان البيت الابيض لا يزال متشدّداً في موضوع القروض هذه، بحيث لا يمكن التكهّن بما اذا كان بوش سيعطي الضوء الاخضر لاقراره بطريقة ترضي اسرائيل. ومن شأن ذلك توفير نسبة، وإنْ ضئيلة، لامتناع الولايات المتحدة الاميركية عن منح الضمانات المطلوبة. كما ان بوش رفض الاقتراح ـ التسوية، اذا جاز التعبير، الذي قدّمه رئيس لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ، السيناتور باتريك ليهي، لحل مشكلة الضمانات، والذي يقضي بتقسيطها على خمس سنوات، بحيث تنال اسرائيل كل سنة ملياري دولار. ويتضمّن

هذا الاقتراح نصّاً بحسم المبالغ التي تستعملها الحكومة الاسرائيلية من هذه القروض لتمويل عمليات الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد برّر بوش رفضه بصعوبة التحقق من طريقة انفاق أموال القروض (لاسلي غيلب، **نيويورك تايمز**، ١٧/١/١٩٩٢).

والظاهر من التلكؤ الاميركي هذا، ان واشنطن اعتمدت، في البداية، اسلوباً متميّزاً في التعاطي مع قضية ضمانات القروض يرتكز على الصمت، وتفادي اعطاء جواب عمّا سيكون عليه موقف الادارة النهائي من الطلب الاسرائيلي للحصول على تلك الضمانات. وقالت المصادر الدبلوماسية المطلعة، ان التكتيك انصبّ على «الاستماع»، وتفادي الاجابة عن الطلب بالنفي، أو بالايجاب، والانتظار، ربما لفترة أخرى، حتى يتوقف النشاط الاستيطاني، أو تقع المواجهة (**المصدر نفسه**). هذا، على الاقل، ما عكسه الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، عندما لاحظ انه سبق للادارة ان أبلغت الى اسرائيل رغبتها في المساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد، لكنه ترك الباب مفتوحاً أمام فرض شروط على تقديم الضمانات، وعلى حجمها (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٤/١/١٩٩٢).

الّا ان هذه الصيغة المحافظة، والحريصة، غابت، جزئياً، بعد ذلك عن التحرّك الدبلوماسي الاميركي، وتكاثرت المؤشرات في اتجاه تبيان الخطوات اللاحقة لهذا التحرّك. في هذا الخصوص، قال نائب وزير الخارجية الاميركية، لورانس ايغلبرغر، ان مسألة استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة، «هي أحد المواضيع المطلوب حلها بين الادارة والكونغرس والحكومة الاسرائيلية»، قبل الموافقة على طلب تل ـ أبيب الحصول على ضمانات القروض (**الحياة**، ١٩/١/١٩٩٢).

وما برز، بشكل واضح، هو ان الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، عملا، خلال الاتصالات والمحادثات التي أُجريت في واشنطن، على محاولة حصر نقاط النقاش في موضوع ضمانات القروض، والسعي، في مرحلة لاحقة، الى فضّ المشاكل الأكبر والأكثر جوهرية، على أساس اعتماد سياسة «الخطوة خطوة» في عملية بطيئة تستهدف «تذليل العقبات» في وجه عملية السلام الجارية.

ولعلّ الامر الأبرز، في هذا الشأن، ما تردّد من تكهّنات، مفادها ان الادارة الاميركية أبلغت الى اسرائيل استعدادها لدرس طلبها الحصول على ضمانات القروض، اذا ما وافقت الحكومة الاسرائيلية على الاكتفاء، فقط، باكمال بناء مساكن المستوطنين في الارض الفلسطينية المحتلة التي تقوم بها، الآن، وتتوقف، بعد ذلك، عن بناء مساكن جديدة (**نيويورك تايمز**، ٥/٢/١٩٩٢).

ويبدو، حسب بعض المصادر، ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، وضع الخطوط العريضة لحل وسط، يقف في منتصف الطريق، في قضية ضمانات القروض، ويرتكز على ثلاث نقاط، هي: الاولى، ان واشنطن مستعدة للتوصل الى ترتيبات تسمح لاسرائيل باستكمال نحو تسعة آلاف وحدة سكنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ الثانية، تطالب واشنطن، كجزء من هذه الترتيبات، ان توقف اسرائيل التخطيط لبناء مساكن جديدة، واذا ما خالفت ذلك فستوقف، تلقائياً، ضمانات القروض؛ والاخيرة، تأكيد الادارة عزمها على اقتطاع مبالغ من ضمانات القروض تعادل ما تصرفه اسرائيل على بناء المساكن في الاراضي المحتلة، ناهيك عن شبكة الطرق والبنية التحتية للمستوطنات (**المصدر نفسه**).

واذا ما كان بيكر يلوّح، أحياناً، بأنه على وشك الوصول الى حل مع اسرائيل، فانه يوحي، أحياناً أخرى، بأن الحل ما زال بعيد المنال. في هذا السياق، أشار الوزير الاميركي، في شهادة له في لجنة العلاقات الخارجية لتابعة لمجلس الشيوخ، الى ضرورة التوصل الى اتفاق على شروط تقديم ضمانات القروض، التي يجب ان تتمّ بشكل «يدعم السياسة الاميركية ولا يتعارض معها». ولاحظ ان الادارة تجري مفاوضاتها مع الاسرائيليين على أساس هذا المبدأ، «ونأمل في التوصل الى ترتيبات لا تؤدي بنا الى تقديم المزيد من المساعدات [الى اسرائيل] بشكل يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الاميركية المستمرة منذ العام ١٩٦٧» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٦/٢/١٩٩٢).

كما ان ثمّة قناعة مماثلة لدى مسؤولين

أميركيين آخرين، سعوا، من جهتهم، الى تحذير الحكومة الاسرائيلية، من انه لا يمكن لواشنطن الموافقة على منحها ضمانات قروض «تأييداً للخط السياسي المتشدّد فيها». ومع انهم لم يذكروا رئيس الحكومة، اسحق شامير، بالاسم، فان تعليقاتهم بدت وكأنها اشارة واضحة الى السياسة التي يتبعها شامير وآخرون في الائتلاف الحكومي، والداعية الى مواصلة بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة. وأشاروا الى ان الرأي العام الاميركي، الذي يميل الى معارضة المساعدات الخارجية، «ليس في وضع يشجّعه على تأييد هذه الضمانات». وقالوا: «اذا كان لنا ان نمدّ يدنا لنأخذ من أفواه دافعي الضرائب الذي ينتابهم القلق، فالافضل ان نتأكد، أولاً، من الحاجة القصوى والملموسة» الى هذه الاموال، ومن أنها ستقدّم «في سياق اتفاق السياسة الاسرائيلية مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية وسياستها» (**النهار**، ٢٣/٢/١٩٩٢).

وعلى الرغم من ان المسؤولين الاميركين لم يتحدثوا، بالتفصيل، عن السياسة الاميركية في هذا الشأن، فان التفسير الوحيد لهذه السياسة يرتكز على معارضة بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة، وعلى مبدأ مقايضة «الارض في مقابل السلام». هذا، على الأقل، هو الادراك السائد لدى المسؤولين الاسرائيليين الذين ما فتئوا يعبّرون عن استيائهم من هذه السياسة. فقد أوضح السفير الاسرائيلي لدى واشنطن، زلمان شوفال، بعد لقائه مع وزير الخارجية الاميركية، ان الجانبين لم يتوصّلا الى اتفاق بشأن ضمانات القروض، بسبب «اصرار الحكومة الاميركية على ان توقف اسرائيل بناء المستوطنات» في الاراضي المحتلة. وقال: «اتفقنا على عدد من النقاط، ولم نتفق على نقاط أخرى». وأشار الى ان حكومته لا ترى ضرورة الربط بين الاستيطان وطلب معونة انسانية، لكن «من الواضح ان واشنطن لا تشاطرنا، تماماً، هذا الرأي» (**المصدر نفسه**، ٨/٢/١٩٩٢). ومن جهته، شنّ وزير الصحة الاسرائيلي، ايهود اولمرت، هجوماً عنيفاً على الادارة الاميركية وسياستها تجاه قضية ضمانات القروض، واعتبر ان الهدف النهائي للحكومة الاميركية «هو ارغام اسرائيل على سحب قواتها الى حدودها القديمة» (**الحياة**، ١١/٢/١٩٩٢).

ولا ريب في ان اتجاه الادارة الاميركية الى طرح ضمانات القروض، بهذه الحدّة، انما يعكس احساسها بالمأزق الذي واجهته ازاء اصرار رئيس الوزراء الاسرائيلي على الاستمرار في النشاط الاستيطاني. فمجرّد الاعلان عن ضرورة اتفاق السياسة الاسرائيلية مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية مثّل تغييراً واضحاً في السياسة الاميركية، وفي موقف الوزير بيكر، بالذات، الذي حدّد، في شهادة له في لجنة الاعتمادات في مجلس النواب، الشروط التي تتفاوض الادارة على أساسها مع الحكومة الاسرائيلية لتقديم ضمانات القروض، وقال ان أمام تل ـ أبيب أحد خيارين: إمّا الحصول على ضمانات القروض البالغة عشرة مليارات دولار على مدى خمس سنوات، في مقابل تجميد كل النشاطات الاستيطانية في الاراضي المحتلة، بما في ذلك الأعمال المتعلّقة بالبنية التحتية، وإمّا القبول بضمانات قروض أقل ممّا طلبته، ولمدة سنة واحدة، مع السماح لها باكمال بناء المساكن التي بدأتها قبل مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، شرط اقتطاع كلفة بناء هذه المساكن في الاراضي المحتلة من ضمانات القروض. وأضاف، ان الشروط الاميركية تشمل، أيضاً، عمليات بناء الطرق والمجاري الصحية واقتطاع الاراضي وتحضيرها لأعمال البناء والمساكن والمستوطنات، وان بلاده لن تكون مستعدة لتقديم المبالغ المقرّرة، سنوياً، دفعة واحدة، بل ستقسّمها على مراحل، وانها ستقطع هذه المساعدات، اذا ما قرّرت ان اسرائيل استأنفت نشاطاتها الاستيطانية (جون جوشكو، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/٢/١٩٩٢).

وبغية تعضيد ما ذهب اليه بيكر، رأى الرئيس الاميركي انه لا يعتزم احداث أدنى تغيير في سياسة ادارته تجاه اسرائيل، وانه لن «يزحزح» السياسة الاميركية عن مجراها، بسبب الاعتبارات السياسية لعام الانتخابات. وأقرّ، في هذا الشأن، بأن سياسته ربما تكون محفوفة بالمخاطر في اطار سعيه الى اعادة انتخابه في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، لكنه قال: «لا أستطيع ان أفعل ذلك، والاّ فلن تكون لي أي صدقية في جميع أنحاء العالم». وأضاف: «لقد أعلنا عن سياستنا... وهي سياسة صحيحة؛ وقد كانت سياسة الحكومة الاميركية منذ أمدٍ بعيد»

(بول هورفيتز، **المصدر نفسه**، ٢٦/٢/١٩٩٢).

من هذا المنظور، فسّر بعض المراقبين الشروط الاميركية، بشأن ضمانات القروض، بأنها تهدف، أولاً وقبل أي شيء آخر، الى وضع رئيس الوزراء الاسرائيلي أمام خيارين، أحلاهما مرّ، لا يستطيع، سياسياً، القبول بأي منهما: الاول، يسمح لاسرائيل بالحصول على عشرة مليارات دولار في مقابل تجميد النشاطات الاستيطانية في الارض المحتلة؛ والثاني تقديم ضمانات لمدة سنة واحدة، ولا تتعدى المليار دولار، والسماح لها باكمال ما بدأته من مساكن، شرط اقتطاع نفقاتها من هذا المبلغ. بمعنى آخر ان لا مساعدات، لأن ما تصرفه اسرائيل على النشاطات الاستيطانية في الاراضي المحتلة يقارب هذا المبلغ (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٥/٢/١٩٩٢، ص ١ و٤).

امتصاص الضربات

على هذا الاساس، ثمّة مَنْ يعتقد بأن الادارة الاميركية باتت تتبع اسلوب «العصا والجزرة» في تعاملها مع اسرائيل، لدفعها من أجل المضيّ، قدماً، في عملية السلام لاحراز التقدّم، مهما كانت العقبات والعراقيل. وانها أظهرت، مرة أخرى، انها لن تتخلّى، بسهولة، عن هذه العملية، على الرغم من ان اسرائيل تسعى، باستمرار، الى جعلها تشعر باليأس (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥/٢/١٩٩٢).

ولا يخفى على أحد ان اسرائيل تحاول، في كل منعطف، أو جولة جديدة في المفاوضات مع الجانب العربي، الى وضع العقبات، الواحدة تلو الاخرى. ففي الجولة الاولى، حضرت الوفود العربية في الوقت المحدّد لموعد الجولة، وتأخّرت اسرائيل، بذريعة ان وزير الخارجية الاميركية أهان «رئيس الوزراء الاسرائيلي بعدم اطلاعه على موعدها»، ممّا اضطر الوفود العربية الى الدخول الى قاعات المفاوضات من دون وجود الطرف الاسرائيلي؛ فكانت المحادثات، كما قال رئيس أحد الوفود العربية، «محادثات مع الجدران». وفي الجولة الثانية، اختلقت اسرائيل العراقيل قبل بدئها، ممّا دفع الوفود العربية الى المجيء في وقت متأخر، ثمّ انتهت من دون تحقيق أي تقدّم يذكر، ثمّ كانت العراقيل التي أوجدتها في الجولة الثالثة، وفي المفاوضات متعددة الطرف في موسكو، ممّا منع الطرف الفلسطيني عن المشاركة فيها، على الرغم من وجوده في العاصمة الروسية (توماس فريدمان، **نيويورك تايمز**، ٢٨/١/١٩٩٢).

من هنا، طرحت واشنطن دورها الساعي الى «زحزحة» الموقف الاسرائيلي عمّا تراه موقفاً «غير واقعي» من أجل جعل عملية التفاوض ممكنة. في هذا الاطار، أضاف قرار مجلس الامن الدولي، الذي دان، بالاجماع، قرار اسرائيل ابعاد ١٢ فلسطينياً من الاراضي المحتلة، بعداً جديداً الى طريقة التعاطي الاميركية مع اسرائيل. على هذا الاساس، حاول الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، صوغ خيبة الأمل الاميركية من اسرائيل بلغة لا تبدو هادئة، عندما تلا بياناً رسمياً، شدّد فيه على ان الادارة «حثّت اسرائيل على أعلى المستويات» على اعادة النظر في القرار والعمل على الغائه. وقال: «ان اسرائيل تعرف جيداً سياستنا المستمرة تجاه سياسة الابعاد، ونعارضه كونه يشكّل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، المتعلّقة بمعاملة سكان الاراضي المحتلة». وان بلاده تعتبر «ان المكان الوحيد لمعالجة هذه المسائل هو القضاء، على أساس أدلّة تناقش في اطار محاكمة عادلة». وخلص الى القول: «من الصعب علينا ان نفهم لماذا اتُّخذت هذه الاعمال المنفردة عشية استئناف المفاوضات بين اسرائيل والاطراف العربية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤ - ٥/١/١٩٩٢).

أكثر من ذلك، ان الادارة وقفت مع نص دولي يشير، بوضوح كثير الدلالة، الى تفسيرها للقرار الرقم ٢٤٢، عندما نصّ قرار الادانة على «تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل، بما فيها القدس». غير انها، حتى تقف في منتصف الطريق، أصدرت على لسان الناطقة باسم وزارة الخارجية، مارغريت تتوايلر، توضيحاً لعبارة «الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس»، وقالت ان بلادها تعتبر هذه العبارة «بمثابة وصف ديمغرافي وجغرافي لا يتعلّق بالسيادة» (**المصدر نفسه**، ١٠/١/١٩٩٢).

ومهما كان الأمر، فان واشنطن أرادت ان تظهر لتل - أبيب ان ثمّة ثمناً لا بدّ من ان تدفعه في كل مرة تقدم على عمل تعتبره واشنطن معرقلاً

لعملية السلام. فكما ان تأجيل ضمانات القروض مرتبط باستمرار النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض الفلسطينية المحتلة، يدخل الاندفاع الاميركي في اتجاه اصدار قرار مجلس الامن الدولي، في اطار افهام الحكومة الاسرائيلية ان الإبعاد لا يمكن ان يمرّ مرور الكرام.

على ان الزاوية الحرجة التي تنظر بعض المصادر الدبلوماسية المطلعة عبرها، هي تلك المتعلّقة بطبيعة المواجهة الدائرة، حالياً، بين ادارة تعتقد بأن مصلحتها الحيوية تقضي بالتوصّل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط، تضمن استقراراً معيّناً على أساس مبدأ «الارض في مقابل السلام»، وبين حكومة اسرائيلية تعتقد بأن ليس ثمّة ما يستدعي كل هذه الجهود الاميركية، بما في ذلك اقتراحها، في بدء الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية، ان تطرق الوفود المسائل الجوهرية، على صعيد الجولان وجنوب لبنان، والحكومة الانتقالية في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٢١/٢/١٩٩٢).

ولاحظت المصادر الدبلوماسية نفسها ان واشنطن تتبع سياسة «امتصاص الضربات»، وتتصرف بمرونة حيال الوفود المفاوضة، بحيث تستنفد المناورات التي يتبادلونها داخل قاعات المباحثات، استعداداً لبدء تحرك ضاغط من شأنه نقل المفاوضات من دائرة «تسجيل المواقف» الى دائرة البحث في المواضيع المدرجة على جدول الأعمال. وأكدت، ان واشنطن نجحت في اتمام «انجاز سلبي»، بالمعنى السياسي للكلمة، تمثّل في ان كل الوفود المشاركة تحرص على ديمومة المفاوضات، ولم تجرّها الخلافات المزمنة والمتراكمة، أو الطارئة، الى التمرّد واعادة النظر في مواقفها التي كانت ابلغتها الى وزير الخارجية الاميركية، بموافقتها على الاشتراك في محادثات السلام. وأضافت، ان المفاوضات تمر في مرحلة «شدّ الحبال»، وان المتفاوضين يتبارون في تسجيل مواقفهم، التاريخية والتكتيكية، في آن، ويبدون تصلّباً في المحادثات التي تتناول الشروط لتحقيق سلام عادل وثابت في المنطقة؛ لكنهم لم يبلغوا، في مواقفهم، مرحلة اعلان فرط المفاوضات. ورأت ان الوفود المفاوضة تنتظر من الراعي الاميركي ان يبادر بلعب دور الضاغط على المتفاوضين للدخول في «صلب الموضوع»، خصوصاً انها أشارت الى ان المخارج التي تتيح للراعي الاميركي امكان تجاوز مأزق تجميد المفاوضات، تكمن في الاعتماد على «حل مركّب»، يقوم على مبدأ التزامن بين انسحاب اسرائيل من على الاراضي العربية المحتلة، والبحث في تطبيع العلاقات، وصولاً الى اقرار صيغة مبرمجة لتحقيق سلام شامل في المنطقة (**المصدر نفسه**).

د. نبيل حيدري

تصعيد متبادل وتزايد القنابل والمولوتوف

انتهجت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، أخيراً، سياسة جديدة، ذات أبعاد خطيرة، لمواجهة الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة. فقد زادت مجموعات المستوطنين من نشاطها العدواني، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تمهيداً لتحويله الى نشاط شبه عسكري منظّم. وقد باركت الحكومة الاسرائيلية والقيادة العسكرية هذا التحوّل المثير، من خلال اقامة هيئات عدّة جديدة لتنظيم أعمال المستوطنين؛ وأدخلت، في الوقت عينه، عناصر جديدة الى مجال عمل القوات النظامية. بالمقابل، استمر تصاعد العمليات العسكرية وشبه العسكرية التي ينفّذها الناشطون الفلسطينيون. وارتفعت نسبة استخدام الاسلحة النارية، والعبوات والقنابل اليدوية. كما اشتد التوتّر على الجبهة اللبنانية ـ الاسرائيلية، وخصوصاً بعد مطلع العام الجديد، اذ شنّ المقاومون الوطنيون المزيد من العمليات العسكرية ضد جنود الاحتلال الاسرائيلي وحلفائهم في «جيش لبنان الجنوبي»، الذين ردّوا بقصف جوي ومدفعي طاول قواعد عسكرية فلسطينية، وبعض المخيمات.

نشاط المستوطنين

جاءت التطوّرات، الاخيرة، المتعلّقة بدور المستوطنين بعد مسلسل طويل من الاعتداءات والاستفزازات. وقد بلغت الامور، في منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، حدّاً دفع وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، الى التحذير علناً من الاخلال بالأمن، معتبراً ان الاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم انما تهدّد أمن المستوطنين اليهود (**الحياة**، لندن، ١٩٩١/١٢/١٧). وجاء ذلك اثر هجمات وقعت في رام الله والبيره، اللتين خضعتا لنظام حظر التجوّل، وكذلك في الخليل وحلحول، فيما تخوّف ضباط في الجيش الاسرائيلي من احتمال فقدان السيطرة، ولجوء المستوطنين الى استخدام الاسلحة النارية (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩١/١٢/٢٠).

ولعلّ التخوف الرسمي الاسرائيلي، كان تمهيداً للخطوات، التي أرادت السلطات الاسرائيلية اتخاذها، لاحقاً، بما فيها تبرير اضفاء شرعية على تصرّفات المستوطنين، عبر تنظيمهم رسمياً، بحجّة ضبطهم وحفظ الأمن، غير ان المستوطنين استبقوا الامور، حيث أعلن ستمئة من سكان مستوطنة «كريات اربع»، عن رغبتهم في تشكيل «فرق حراسة» تشرف عليها لجان عمل خاصة (**المصدر نفسه**). فيما قرّر مجلس المستوطنين زيادة دوريات اتباعه، من اجل «تنظيف الطرقات» التي أغلقها الجيش الاسرائيلي لدواعي أمنية (**الحياة**، ١٩٩١/١٢/٢٧)، غير ان المصادر الاسرائيلية استبعدت ان تكون هذه الجماعات، من مجموعات «الرد السريع»، مهتمّة بالتظاهر فقط، بل وربما تعمل من أجل تنفيذ غارات انتقامية ضد المواطنين (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٢/١/٣).

في هذه الاثناء، تواصلت اعتداءات المستوطنين، الذين اطلقوا النار وسط عنبتا، بتاريخ ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١. وجرحوا شاباً بعد رشق سيارتهم بالحجارة، في الخليل، في الخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. وحين قام مستوطنون مسلّحون بغلق الطرق، ومنع العمّال الفلسطينيين من عبور «الخط الاخضر»، في الشهر عينه، تأخّر وصول قوات الجيش الاسرائيلي الذي اكتفى بممارسة سياسة «ضبط النفس» (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٢/١/١٠). كما أغار المستوطنون على قرية العيسوية اثر تعرّض احدى حافلاتهم للنيران قرب مخيم عسكر، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٤، فيما قام أفراد احدى «لجان أمن الطرق» بجرح أربعة مواطنين، رداً على عملية رشق بالحجارة، في الخليل (**القدس العربي**، لندن،

١٩٩٢/١/٢٧). ولم يمر سوى يوم واحد حتى اعتدى مستوطنون، آخرون، بالرصاص، على منزل رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وقد اعلنت مجموعة، اطلقت على نفسها اسم «حشمونئيم» مسؤوليتها عن الحادث (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/٢٩).

تنظيم القمع

جاءت هذه التطوّرات بموازاة خطوات اتخذتها سلطات الاحتلال لاعادة تنظيم عملياتها القمعية وتشديد سيطرتها في المناطق المحتلة. وقد لمّح وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، الى ذلك، في تصريح أدلى به بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦، حذّر فيه الفلسطينيين من ان مقاومة الاحتلال وتصاعد العمليات العسكرية سيقودان الى تشديد اجراءات الأمن المتبعة ضدهم (**الحياة**، ١٩٩١/١٢/١٧). وصعّد قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، اللواء داني ياتوم، الموقف في أواخر الشهر عينه، حين ربط بين تصاعد الهجمات الفلسطينية وبين لجوء السلطات الى الترحيل كعقاب وكرادع (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١٢/٢٨؛ **والقدس العربي**، ٢٨ ـ ١٩٩١/١٢/٢٩). وبالفعل، صدرت أوامر ابعاد بحق ١٢ ناشطاً فلسطينياً، في أوائل كانون الثاني (يناير)، سبعة منهم من قطاع غزة وخمسة من الضفة الفلسطينية، اتّهم خمسة منهم بالانتماء الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأربعة بالانتماء الى «فتح» واثنان لـ «حماس» وواحد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (جناح نايف حواتمة) (**الحياة**، ١٩٩٢/١/٤).

توزّعت الاجراءات الرسمية الاسرائيلية، عملياً، بين ثلاثة مجالات، هي: التصرّفات العملية في الميدان؛ تعديل أوضاع القوات المسلّحة وأساليبها؛ اضفاء الشرعية على تنظيم المستوطنين.

ففي المجال الاول، سعى الجيش الاسرائيلي الى انهاء ظاهرة المقاومة المسلّحة الناشطة في منطقة جنين، والتي أخذت تكتسب مدلولات معنوية هامة في الارض المحتلة. وقد أعلنت سلطات الاحتلال حظر التجول ليلاً في منطقة واسعة، امتدت، من جوار الجفتلك، في غور الاردن، الى المنطقة الواقعة الى الشرق من قضائي نابلس وجنين، للقيام بأعمال التفتيش والاعتقال (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١/١٣). كما فرض الجيش حصاراً على ثلاث قرى في قضاء رام الله، في أواخر الشهر الماضي، لمنع وصول الامدادات التموينية من وكالة غوث اللاجئين «اونروا»، الى عدد من المواطنين (**المصدر نفسه**، ٢٥ ـ ١٩٩٢/١/٢٦). وهكذا استمر حظر التجول مفروضاً على رام الله والبيرة منذ مطلع كانون الاول (ديسمبر)، ولمدة تقارب الـ ٥٧ يوماً.

لئن كانت الاجراءات، السابقة، معهودة، فان الجيش الاسرائيلي سعى، في الوقت عينه، الى اعادة ترتيب توزيع قواته، وأساليب عملها. بدأت هذه العملية، في أواسط كانون الاول (ديسمبر)، بتعيين مستشار خاص لرئيس هيئة الاركان، برتبة لواء، من اجل وضع الافكار الخاصة بطرق قمع الانتفاضة. وباشر المستشار زيارة الوحدات، والشُعب، وأجهزة المخابرات، ليطّلع على سبل رسم استراتيجية متبلورة لمكافحة المقاومة، كما اقترح تقليص حجم القوات النظامية، الاجمالي، وتشكيل وحدات خاصة، جديدة، تعتمد مبدأ المفاجأة التكتيكية (**فلسطين الثورة**، ١٩٩١/١٢/٢٢).

لم يتضح، تماماً، ما الذي تبنّته القيادة الاسرائيلية، من بين هذه المقترحات، غير انه تأكد، لاحقاً، ان اللواء ياتوم عرض مجموعة تدابير على المدعي العام للدولة، والمدعي العام للجيش، وحصل على موافقتهما (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٢/٧). وتبيّن، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ان وزير الدفاع، موشي ارنس، سمح لرئيس الاركان، اللواء ايهود باراك، باصدار أمر بزيادة عدد الجيش في الاراضي المحتلة بنسبة ٢٠ بالمئة. وأوعزت القيادة الاسرائيلية، أيضاً، بتنشيط الوحدات الخاصة، وكذلك باستبدال أفراد الاحتياط بالجنود النظاميين، لأنهم أفضل تدريباً، وأقدر على معالجة المظاهرات والمقاومة المدنية (**المصدر نفسه**، ٢٢ و٢٣ و١٩٩٢/١/٢٤). وتوّج الجيش اجراءاته الجديدة هذه، في مطلع شباط (فبراير)، بتعديل أوامره، المتعلّقة بظروف، وقوانين اللجوء الى اطلاق النار على الفلسطينيين (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٢/٣؛ **والقدس العربي**، ١٩٩٢/٢/٣). وأتاح، بذلك، للجنود اطلاق النار لقتل أي مسلّح

دون انذار، وزاد حريتهم في اللجوء الى السلاح، اذا شعروا بخطر داهم، ممّا أدّى الى حالتي قتل، على الاقل، لمواطنين أبرياء، في خلال الايام التالية.

أمّا المجال الثالث لتغيير سياسة الجيش الرسمية، فتمثّل بالسماح للمستوطنين الاسرائيليين باقامة وحدات شبه عسكرية خاصة بهم. فقد أوضح الناطق باسم الجيش الاسرائيلي، موشي فوغل، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٩، ان اللواء ياتوم، أذن للمستوطنين بتشكيل وحدات «انذار» مؤلفة من عناصر الاحتياط المتواجدين في المستوطنات (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٢/٢/١). وتقضي الأوامر بأن يرتدي هؤلاء، الزيّ العسكري، الرسمي، وان يأتمروا بأوامر ضباط نظاميين، وان تتشكّل المجموعة الواحدة من ١٠ ـ ١٥ فرداً، وتنتقل الى الخدمة، وتتحرّك بموجب كلمة سر خاصة بها (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١/٣١).

الى ذلك، قرّرت قيادة الجيش الاسرائيلي السماح للمستوطنين باقامة «حرس مدني»، محلي، لتأمين الحراسة والحماية داخل المستوطنات، في الأراضي المحتلة (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١/٣١). وأعلن وزير الشرطة الاسرائيلية، روني ميلو، لاحقاً، ان الوحدة الاولى ستقام في مستوطنة «معاليه أدوميم» والثانية في «أريئيل»، اللتين يبلغ عدد سكانهما ١٥ ألفاً و١٠ آلاف مستوطن، على التوالي (**الحياة**، ١٩٩٢/٢/١٤).

ثمن المقاومة

رافق هذه التطوّرات اشتداد القمع «التقليدي»، اذ تزايد معدّل عمليات القتل، وكذلك اعتقال الناشطين، منذ ما بعد منتصف كانون الثاني (يناير). اذ سقط ما مجموعه ١٦ شهيداً، بين ١٦ كانون الاول (ديسمبر) و١٥ شباط (فبراير)، منهم ١١ استشهدوا في الشهر الثاني، عدا ثلاثة لم تتأكّد تماماً، ظروف وأسباب وفاتهم، ممّا رفع اجمالي عدد الشهداء، منذ بدء الانتفاضة، الى ١١٠٦. يذكر ان مواطناً استشهد، بعد اعتقاله، بتاريخ ١٩٩٢/١/١٨، اثر انطلاق رصاصة من بندقية حارسه وفقاً لرواية مصادر في الجيش الاسرائيلي. واستشهد مواطنان بعد انفجار عبوتين ربما كانا يحملانها، في جنين والخليل، في السابع والعشرين من الشهر عينه. واستشهد مواطن ثالث، قرب مستوطنة غوش قطيف، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٣، حيث أطلق جندي النار على باص مدني، ظناً منه انه تعرّض لهجوم فدائي (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٢/٥). وكانت الحادثة الاسوأ استشهاد المواطن مصطفى عكاوي، من القدس، تحت التعذيب في سجن الخليل، في الرابع من الشهر ذاته (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٦). كما توفي مواطن بسبب نوبة قلبية تعرّض لها، بعد ان اطلق جنود اسرائيليون النار على سيارة مدنية أقلته، برفقة امرأة مريضة، من ارطاس، الى مستشفى بيت لحم بتاريخ ٨ شباط (فبراير). وأُصيب مواطن آخر برصاص مجهولين في طولكرم، حيث توفّي بعد ثلاثة أيام على ذلك. واستشهد ناشط أشهر سلاحه ضد دورية اسرائيلية في خان يونس، في اليوم التالي. ومن ضمن القتلى، لأسباب مجهولة، أيضاً، الاستاذ الاميركي، في جامعة بيرزيت، ألبرت فلوك، الذي اغتاله مسلّحون بتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢.

أمّا على صعيد الاعتقالات، فقد أكّدت المصادر الأمنية الاسرائيلية اعتقال أفراد خلية، في القدس، في أواخر العام ١٩٩١، كانوا سرقوا مسدساً، وخطّطوا لقتل مستوطن، ممّا أدّى الى كشف تنظيم في منطقة مرج بن عامر (مناطق ١٩٤٨) قام بجمع السلاح وقنابل المولوتوف (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/١٠). جاء ذلك، في سياق اعتقال شاب آخر في قرية المشهد (الجليل)، بتاريخ ٩ كانون الثاني (يناير)، بتهمة حيازة بندقية آلية، وقنابل يدوية، ومولوتوف (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/١٠). ثمّ شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة، شملت حوالى مئة شخص، أكثرهم في منطقتي نابلس ورام الله، وهم من مناصري الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي اجتذبت سخط المستوطنين والسلطات بعد تبنّيها عمليات قتل واطلاق نار عدّة، في خلال الاسابيع الماضية (**المصدر نفسه**، ٢٣ و١٩٩٢/١/٢٤). وكانت السلطات اعلنت بتاريخ ١٩٩٢/١/١٧، عن اعتقال ٣٤ مواطناً في مخيم عسكر بعد ان كشفت عن اعتقال ما مجموعه ٥٠٠ ناشط، ينتمون الى مئة خلية تابعة لحركة «فتح» والجبهة الشعبية وحركة «حماس»، في الثلث

الاخير من العام الماضي، ١٩٩١ (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١٢/١٨).

أمّا عن الحجم الاجمالي للمطاردة الاسرائيلية، فخير دليل، على ذلك، هو تصريح المصادر العسكرية الاسرائيلية التي ذكرت بأن ١٩٤٣٥ فلسطينياً قد مثلوا أمام المحاكم العسكرية، في خلال العام ١٩٩١، بزيادة ٢١ بالمئة عن العام السابق (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/٢١). وتجدر الاشارة، في هذا المجال، الى صدور أحكام بالسجن المؤبد على ثلاثة مواطنين، بينهم عضو في جهاز «الامن الثوري» التابع لـ «فتح»، في نابلس، والذي أصدر حكم بحقه، بتاريخ ١٩٩٢/١/٨ وآخر من قادة مجموعات «الفهد الاسود» في رفح، وتلقى، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦، أحكاماً بالسجن المؤبد زائد خمسين سنة، بتهمة قتل ١٣ عميلاً. أمّا الحكم الاخير فصدر بحق فتاة طعنت جندياً وجرحته، وقتلت سجينة في العاشر من الشهر ذاته (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/١٠ و٨ ـ ٩ و١٩٩٢/٢/١٢).

تصاعد المقاومة

لم يبق القمع الاسرائيلي دون ردّ. اذ نفّذ الناشطون الفلسطينيون سلسلة من الهجمات، بالاسلحة النارية، والمتفجّرات، وقنابل المولوتوف، والادوات الحادة، عدا أعمال رشق الحجارة. وبلغ عدد هذه العمليات، في خلال الفترة قيد الدرس، حسب البيانات غير المكتملة، ٩٧ حالة، ثلثها اطلاق رصاص، وزرع عبوات والقاء قنابل وطعن، وثلثاها القاء قنابل مولوتوف وحرق. ولا يشمل ذلك ١٤ عملية قتل، وحالتي جرح لأشخاص مشتبه بتعاملهم مع سلطات الاحتلال.

وقد قُتل مستوطن، من كفار داروم، بالرصاص عند محطة للباصات في دير البلح، في مطلع العام ١٩٩٢، وأعلنت حركة «حماس»، لاحقاً، مسؤوليتها عن العملية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٢/١/٢؛ **والقدس العربي**، ١٩٩٢/١/٢). وجرح جنديان في مكمن نصبه فلسطينيون، بالقرب من جنين، فيما أُصيب ستة مستوطنين بجروح، اثر تعرّض حافلة صغيرة، وسيارة مدنية لاطلاق نار قرب عين سينيا، بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤، وقد تبنّى كل من «حزب الله ـ فلسطين» والجبهة الشعبية المسؤولية عن العملية (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/١٥؛ **والحياة**، ١٩٩٢/١/١٦). وتعرّض مواطن درزي، من مناطق ١٩٤٨، بتاريخ ١٩٩٢/١/١٦، للقتل بالقرب من جنين، بهدف سرقة بندقيته المخصصة للصيد. وطُعن جندي من «حرس الحدود» عند محطة الباصات المركزية، في القدس، بعد يومين على ذلك. وسقط جندي، وجرح آخر، برصاص انطلق، خطأ، من بندقية زميلهما، في بيت لحم، بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير)، وجرح آخر حين ضربه سائق فلسطيني على رأسه بمطرقة، على طريق نابلس في ٤ شباط (فبراير). وتعرّض مستوطن للطعن على أيدي شابين في الخليل، بتاريخ ٨ شباط (فبراير). وجرح ثلاثة جنود في انفجار عبوات في كيبوتس نتساريم (غزة)، بتاريخ ٩ شباط (فبراير).

تصاعدت الهجمات، فجأة، ليلة ١٤ ـ ١٥ شباط (فبراير). اذ تسلّل شبان فلسطينيون الى داخل معسكر للتدريب، تابع للجيش الاسرائيلي، قرب كيبوتس «غال ـ عد» الشمالية، وقتلوا ثلاثة جنود بالفؤوس، وجرحوا آخر، واستولوا على بنادقهم (**الحياة**، ١٩٩٢/٢/١٥). وقد نجحت الشرطة، لاحقاً، في الكشف عن أربعة مواطنين، بينهم شقيقين ووالدهما، من المشيرفة (قرب ام الفحم)، نفّذوا الهجوم. كما اعتقل سبعة آخرون للاشتباه بتقديمهم العون لمنفّذي العملية. وتبيّن ان المعتقلين شكّلوا مجموعة مستقلة، حديثة المنشأ، تابعة لحركة «الجهاد الاسلامي»، حسب ما ذكره القائد العام للشرطة يعقوب تيرنر. وقد أُحيل ثمانية ضباط وثلاثة جنود الى المجلس التأديبي، لبحث أسباب الاهمال والفشل التي حالت دون منع وقوع الهجوم، فيما أُقيل قائد المعسكر من منصبه (**المصدر نفسه**، ٣ و١٩٩٢/٣/٥). وبعد تنفيذ عملية «غال ـ عد» بساعات فقط، قُتل جندي، في حادث تصادم سيارته مع أخرى فلسطينية. وبذلك ارتفع مجموع الاصابات الاسرائيلية، في خلال تلك الفترة، الى ستة قتلى، و١٤ جريحاً، نصفهم تقريباً من الجيش.

الى ذلك، نُشرت معلومات عن حجم وآثار المقاومة الوطنية، في خلال العام ١٩٩١. وعلى الرغم من تضاربها، في رواية المصدر، فقد دلّت على وقوع حوالى ١١٧ حادثة اطلاق نار، و٧٩ عملية القاء قنابل يدوية، و١١٤ عبوة ناسفة، و٨٩٢ زجاجة مولوتوف، و١٦٣ حريق، وذلك استناداً الى أرقام

نشرهـا الجيش. ودلّ ذلك، على ارتفـاع ملموس في العمليات، مقارنة بالعام ١٩٩٠ (**فلسطين الثورة**، ١٢/١/١٩٩٢). أمّا المصادر الصحافية، فأشارت الى وقـوع ٣٠ ألف حادثـة اخلال بالنظام، و١٣١ عمليـة اطلاق نار، و٨٢ عمليـة القاء قنابل يدوية، و١٢٧ عبوات ناسفة، و١٧٩ عملية حرق، عدا ٢٩٢ هجوم بالسلاح الابيض (**يديعوت احرونوت**، ١٦/١/١٩٩٢).

تسخين الجنوب

شهد الجنوب اللبناني عمليات عسكرية مكثّفة، في الآونـة الاخـيرة، استمـراراً للتوتر الناشب منذ شهور. والواقع، ان الوتيرة الفعلية، تراجعت، مقارنة بالفتـرة السـابقـة، اذ انخفض المعـدّل الشهري لعمليات المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي وعمـلائـه، من ٢٤ عملية الى ١٨ في خلال شهري كانون الاول (ديسمبر) وكانون الثاني (يناير) (**ميـدل ايست انترناشونال**، ٢١/٢/١٩٩٢). غير ان عدداً ملموساً من الاصابات قد أُلحق بالمحتلين، بلغ ثلاثة قتلى وثمانية جرحى بين جنود «جيش لبنان الجنـوبي» العميـل، وقتيـل واحـد وجـريـح بين الاسرائيليـين، مقـابل سقوط ثلاثة شهداء وطنيين (**القدس العربي**، ١٢/٢/١٩٩٢).

ردّت القـوات الاسرائيليـة والعميلة بعمليـات قصـف بري، متكـرّرة، ضد القـرى اللبنـانيـة الحدودية. كما ونفّذ الكوماندوز الاسرائيلي غارة على قرية جبشيت بتاريخ ١٩ كانون الاول (ديسمبر)، خُطف في خلالها ثلاثة مواطنين وتمّ تلغيم سيارة أدّى انفجـارهـا الى مقتـل ثلاثـة آخرين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١ ـ ٢٢/٢/١٩٩٢).

وكان الطيران الاسرائيلي شنّ غارة جوّية، قبل ذلك، بيـومين، مستهدفاً قاعدة للجبهة الشعبية ـ القيـادة العـامـة، في السلطان يعقـوب (البقـاع الغـربـي)، ممّـا أدّى الى جرح ثلاثـة مراسلين صحافيين، وهي الغارة الخامسة والعشرين في خلال العـام ١٩٩١، الذي كانت حصيلتـه مقتـل ٣٥ مواطنـاً، وجـرح ١٤٥ آخـرين (**القـدس العربي**، ١٨/١٢/١٩٩١). وعـاودت الطائـرات هجـومهـا بتاريخ ١٠ كانون الثاني (يناير)، فقصفت اثنتان منهـا، قاعدة مزعومة، أخرى، للجبهة اياها، قرب حارة النـاعمة (جنوب بيروت)، فأوقعت تسعة قتلى مدنيين، وعشرة جرحى. ثمّ أغارت طائرات مروحية على مواقع لحزب الله في اقليم التفاح، بتاريخ ٢٣ الشـهـر، وعـادت وقـصـفت مخيمي عين الحلوة والرشيـديـة، بتـاريـخ ١٥ شباط (فبراير)، ردّاً، مزعـومـاً، على عمليـة معسكر التدريب التي أودت بحيـاة ثلاثـة جنـود اسرائيليـين. ولم تسفـر هذه الغارات عن اصابات عسكرية، بل تسبّبت في مقتل أربعة مدنيين وجرح ثمانية (**المصدر نفسه**، ١١ ـ ١٢ و١/٢٤ و١٧/٢/١٩٩٢).

على الرغم من توجيه غارات عدة ضد الاهداف الفلسـطينيـة، فان القـوات الفلسطينية، في جنوب لبنـان، لم تنشـط، بشكـل مباشر، في خلال الفترة الماضية. ودلّت التقارير المحلية، على مباشرة حركة «فتـح» تقليص قواتهـا النظامية في لبنان، البالغة حوالى ٥٠٠٠ فرد، والابقـاء على مليشيـا محليـة (**الحياة**، ٢٠/١٢/١٩٩٢).

د. يزيد صايغ

انتخابات مبكرة في اسرائيل

أثار ما تناقلته وكالات الانباء عن ان الوفد الاسرائيلي الى المحادثات الثنائية مع الوفد الفلسطيني قدم، في سياق جولة المفاوضات الثالثة التي بدأت في واشنطن، في الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) الماضي، تصوّراً خطياً عن بعض جوانب ومجالات المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي المقترح للسكان في المناطق الفلسطينية المحتلة، عاصفة سياسية شديدة، تحوّلت الى أزمة وزارية أفقدت حكومة الليكود الأكثرية البرلمانية، اثر انسحاب كتلتي هتحياه ومولیدت من الائتلاف واستقالة الوزيرين يوفال نئمان ورحبعام زئيفي من الحكومة.

وعلى الفور، دخلت الشبكة السياسية في اسرائيل في حالة «تأهّب انتخابي»، انطلاقاً من تقدير معظم القوى السياسية ان تقديم موعد الانتخابات العامة، أصبح امراً لا مفرّ منه. وبحكم ارتباط الازمة الوزارية بالعملية السياسية الجارية، فان العديد من المراقبين لم يستبعد ان تحتل عملية السلام ومصيرها مكانة بارزة في الحملة الانتخابية لمختلف الاحزاب. كذلك، تضمنت ردود الفعل والتعقيبات على الازمة، تساؤلات عن مصير العملية السياسية، وعن التأثيرات المتبادلة، المتوقعة، بين العملية السياسية ومعركة الانتخابات ونتائجها. وبطبيعة الحال، سرعت الازمة الوزارية، وما أدّت اليه من تقديم موعد الانتخابات، استعدادات الاحزاب الكبيرة والصغيرة لمعركة الانتخابات.

خلفية الأزمة وأبعادها

تعود جذور الازمة الوزارية، التي انفجرت مؤخراً، الى تحفّظات كتلتي هتحياه ومولیدت من الخطوط الاساسية لحكومة شامير عندما انضمّتا اليها في حزيران (يونيو) العام ١٩٩٠. ففي ذلك الحين، اشترط كل من هتحياه ومولیدت، للانضمام الى الائتلاف الحكومي برئاسة الليكود وشامير، أموراً عدّة، منها تكثيف الاستيطان واخماد الانتفاضة وابقاء مشروع الحكم الذاتي الذي ارتكزت عليه مبادرة شامير السياسية في العام ١٩٨٩، وقبل ذلك اتفاقيتي كامب ديفيد، مجرّد حبر على ورق. ونجد تأكيداً لهذا الامر في بعض تصريحات وكتابات زعماء الحركتين، وكذلك في المبرّرات التي وردت في كتابي الاستقالة من الحكومة.

ففي مقالة بعنوان «لماذا انسحبت هتحياه؟» ذكرت غيئولاه كوهين (عضو كنيست ونائبة وزير) ان حركتها تأسّست على أرضية الخلاف في العام ١٩٧٨ مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن حول الموقف من اتفاقيتي كامب ديفيد، الامر الذي أدّى الى انسحابها وبعض الشخصيات الاخرى من الليكود وحركة حيروت. وأضافت كوهين، ان هتحياه، التي رفضت كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي لم تكن تتجاهل ان سياسة حكومة بيغن ترتكز على مشروع الحكم الذاتي، عندما انضمّت الى تلك الحكومة في العام ١٩٨٢ (بعد غزو لبنان بقليل)، ولكن طالما كان ذلك المشروع نصّاً ميتاً وعلى الورق فقط، كان بامكان هتحياه ان تنجز عملياً، ومن خلال مشاركتها في حكومة الليكود، اقامة مئات المستوطنات في مناطق ' يهودا والسامرة' وغزة» (**يديعوت احرونوت، ملحق السبت**، ١٧/١/١٩٩٢).

ومن الماضي البعيد الى القريب، حيث «كان الامر هكذا أيضاً عندما انضمّت هتحياه قبل حوالى السنتين الى حكومة شامير التي ارتكزت مبادرتها السياسية أيضاً على خطة الحكم الذاتي: فمن ناحية هتحياه، فطالما بقيت تلك الخطة على الورق فقط، بينما على الارض اندفاع استيطاني ـ كانت هتحياه سعيدة ـ حتى هذا اليوم ـ لمنح الحكومة الاكثرية» (**المصدر نفسه**). لكن الامر اختلف ـ حسب قول كوهين ـ «منذ اللحظة التي خرجت فيها هذه الخطة عن الورق، وطرحت، عملياً، على

طاولة المفاوضات مع العرب». وغمزت كوهين من قناة زعيم الحركة الوزير يوفال نئمان الذي أحبط، قبل حوالى أربعة شهور، المحاولة التي قادتها هي للانسحاب من الحكومة، اثر موافقة الاخيرة على المشاركة في مؤتمر مدريد، بقولها ان حركة هتحياه كانت في حيرة وبلبلة الى حين حزمت أمرها وانسحبت «لأنه حتى اللحظة الاخيرة كان في صفوفها من آمن بأنه يمكن من الداخل ايقاف الخطوات والتحرّكات السياسية الخطيرة، كان في هتحياه من أَمل، بينما كان ممثلو اسرائيل لا يزالون في الرواق ـ ألّا تدخل الحكومة منه الى القاعة بل ان تجد طريقها الى الخارج. ولكن ما ان دخلت الحكومة الى القاعة، فلم يبق لنا خيار سوى الانسحاب منها الى الخارج» (**المصدر نفسه**).

أمّا الوزير بلا حقيبة، رحبعام زئيفي، فبرّر انسحاب حركته من الحكومة في سياق التوصية التي قدّمها الى ادارة الحركة بالانسحاب فوراً من الحكومة والائتلاف، بقوله: «على هذه الحكومة ان ترحل جرّاء خطيئتين خطيرتين: التقصير في معالجة موضوع الانتفاضة، وخطيئة طرح مشروع الحكم الذاتي. ولذا، يجب اسقاطها والتوجّه، فوراً، الى انتخابات جديدة» (**دافار**، ١٧/١/١٩٩٢). وفي ختام المناقشة أقرّت ادارة حركة موليدت التوصية بالانسحاب من الحكومة والائتلاف على الفور (**المصدر نفسه**).

وكان شامير حاول اقناع الوزيرين، يوفال نئمان ورحبعام زئيفي، بالعدول عن عزمهما على الاستقالة. ولهذا الغرض عرض عليهما، في اللقاء الذي عقد في مكتبه، الوثيقة التي قدّمتها اسرائيل الى الوفد الفلسطيني في محادثات واشنطن والمتعلّقة بترتيبات الادارة الذاتية، وكذلك أطلعهما على نص محاضر جلسات المحادثات. وقال شامير لوزيريه: «لن تجدوا حكومة قومية أكثر من الحالية. أنا غير راغب في انسحابكم، وغير معني بتقديم موعد الانتخابات». لكن جهود شامير لم تفلح؛ اذ قال الوزير زئيفي بعد اللقاء: «في الوثيقة يتحدّثون، بوضوح، عن ادارة ذاتية. ونحن لا نستطيع التسليم بذلك» (**معاريف**، ١٦/١/١٩٩٢).

وبدأت الامور تتسارع. فما ان انتهى اللقاء بين شامير وكل من الوزيرين نئمان وزئيفي، حتى اتخذت سكرتارية حركة هتحياه قراراً، لا لبس فيه، بالانسحاب من الحكومة. وأبلغ الوزير نئمان مضمون القرار الى مكتب شامير، مشدداً على انه «اذا أعلن شامير وقف المفاوضات، فنحن على استعداد لاعادة النظر في القرار». وأضاف نئمان: «بعد ان رأيت الوثائق التي عرضها عليّ، أدركت ان هذه هي بداية الطريق الى دولة فلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وساد في الخارطة السياسية نوع من الارباك، في ضوء حقيقة ان كتلتي هتحياه وموليدت لم تخفيا نيّتهما بأن احد أهداف تفجير الأزمة الوزارية كان ارغام شامير على ايقاف العملية السياسية والمفاوضات. فعضو الكنيست، غيئولاه كوهين، حدّدت ذلك كهدف أساسي بقولها: «وهكذا، فما ارادته هتحياه بانسحابها اليوم من الحكومة هو ان تملي على الحكومة تقديم موعد الانتخابات، وان تمنح، بذلك، اسرائيل وحكومتها فرصة لتحطيم هذا الاندفاع المتسارع والمفخّخ لما يسمّى ' عملية السلام' » (**يديعوت احرونوت، ملحق السبت**، ١٧/١/١٩٩٢).

من ناحية أخرى، أكد الوزير زئيفي ان هدف حركته من الانسحاب من الحكومة هو، أيضاً، ايقاف العملية السياسية، لأن «كل صبي يعلم بأن الحكم الذاتي يقود الى دولة فلسطينية، تقود، بدورها، الى تدمير اسرائيل. ونحن لم نبغ ان نكون شركاء في مثل هذه السياسة، حتى لو أدّى الامر الى حل الحكومة. بالعكس، فلتحل هذه الحكومة، ولنوقف هذا التدهور قبل الانحدار الى الهوة السحيقة» (**معاريف**، ١٧/١/١٩٩٢).

ولكن، كما يبدو، لا تتوقف المسألة عند ايقاف العملية السياسية، بل تتعدّاها، في سياق الاعتبارات التي أدّت اى تفجير الازمة الوزارية، الى تقدير مفاده ان حركتي هتحياه وموليدت قرّرتا اسقاط الحكومة ايضاً، «لأن رائحة الحصول على مقعد آخر أو مقعدين في الكنيست [المقبل]، ازكمت أنفيهما. فمجلس مستوطنات ' يهودا والسامرة' وقطاع غزة يغلي، وكلتاهما تأملان في جني المكاسب في ذلك» (امنون ابراموفيتش، **المصدر نفسه**).

وخلص الى الاستنتاج ذاته ـ الاعتبار

الانتخابي ـ المعلّق الصحفي يوسف حاريف، الذي كشف النقاب عن جوانب هامّة تتعلّق بملابسات الأزمة الوزارية، مستنداً الى ما دار في جلسة الحكومة العادية التي سبقت انفجار الازمة، وكذلك الى ما دار في اللقاء بين شامير والوزيرين، نئمان وزئيفي، الذي كان المحاولة الاخيرة لتلافي الأزمة.

وبحسب حاريف، فان محاولة شامير، طمأنة وزيري هتحياه ومولیدت، من خلال تأكيده ان هناك «مصالح مشتركة بين الجانبين»، وانه «لن يسمح باقتطاع، ولو، سنتيمتراً واحداً من أرض ـ اسرائيل»، وانه «بطريقته الخاصة سوف ينقذ أرض ـ اسرائيل»؛ جاءت متأخرة. اذ ان قرار الانسحاب من الحكومة كان اتخذ، عملياً، عقب جلسة الحكومة الاسبوعية التي سبقت اللقاء الحاسم بينه وبين الوزيرين، نئمان وزئيفي. ففي تلك الجلسة، تسبّب شامير في اثارة شكوك وشبهات الوزيرين، نئمان وزئيفي، جرّاء رفضه اطلاع الحكومة على الوثائق المتعلّقة بالحكم الذاتي، لأن الامر لا يتعلّق بتبادل «وثائق» بل «بطاقات» فقط، ولأن المفاوضات لم تبدأ بعد.. وعندما تبدأ مثل هذه المفاوضات، فانه ستسبقها مناقشة للموضوع في اطار الطاقم الوزاري المقلّص (**المصدر نفسه**).

وقال حاريف، ان شامير الذي يعترف الوزيران، نئمان وزئيفي، بأنه «لا يقل عنهما اخلاصاً لمبدأ أرض ـ اسرائيل»، وانه لا يقل عنهما وعن الوزير شارون «غراماً» بالحكم الذاتي، لم يكن قادراً على التجاوب مع وزيري هتحياه ومولیدت بسحب مشروع الحكم الذاتي وايقاف المفاوضات، لأنه «يدرك أيضاً انه دون اتفاقيتي كامب ديفيد ليس هناك عملية سياسية، ودون عملية سياسية، من الصعب الحفاظ على علاقات منتظمة مع الولايات المتحدة الاميركية واليهود هناك» (**المصدر نفسه**). وهنا، بالذات، بحسب حاريف، يكمن جوهر المعضلة التي واجهها شامير في معالجته لأسباب الأزمة الوزارية، حيث انه كان «ممزقاً بين ضرورة اجراء مفاوضات موضوعية مع الجانب العربي، وبين ضرورة تقزيم دلالات وأبعاد هذه الخطوة [الحكم الذاتي] في نظر ' الجانب الاسرائيلي المتمرد ' في حكومته» (**المصدر نفسه**).

وقال المعلّق الصحفي، دافيد لنداو، ان شامير وجد نفسه في الأزمة الوزارية بين «مطرقة السلام وسندان الانتخابات». وأضاف ان المقرّبين من شامير قالوا انه شعر بخيبة أمل، جرّاء قرار هتحياه ومولیدت بالانسحاب من حكومته. فشامير ـ كما قال المقرّبون ـ «ألمح الى نئمان وزئيفي بغمزة عين مفهومة للمخلصين لأرض ـ اسرائيل، كيلا يأخذوا على محمل الجد وثيقة الحكم الذاتي التي قدّمتها اسرائيل الى الفلسطينيين. فالوثيقة قدمت فعلاً؛ ومصطلح ' الحكم الذاتي ' وارد فيها فعلاً. ولكن بين تقديم المشروع وبين تحقيقه، لا تزال الطريق طويلة بالنسبة الى شامير. فالفلسطينيون، أنفسهم، حكماً، سوف يرفضونه بشكل قاطع» (**المصدر نفسه**). وتساءل لنداو، «ولكن كيف سيتصرف شامير اذا لم يحصل ذلك؟ هل سيتعمّد التسبّب في قطع المحادثات؛ فمن أجل استمرارها، كما يزعم، ضحّى باستمرار حكومته. وكيف سيمثل أمام الناخبين وفي وجه حزب العمل كصانع للسلام، بينما يتسبّب في قطع المسار وهو في بدايته، وعلى مسمع ومرأى من الجميع؟» وأضاف لنداو: «ومن ناحية أخرى، فاذا أبدى اعتدالاً بعيد المدى في المحادثات، فانه سيلعب لحساب خصومه في اليمين المتطرّف الذين اسقطوا حكومته وعازمون على تصويرها في نظر الناخبين كمعادية لأرض ـ اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

انتخابات مبكرة

بانسحاب هتحياه ومولیدت (خمسة مقاعد) فقدت حكومة شامير الاكثرية النيابية؛ اذ أضحت تستند الى تأييد ٥٩ عضو كنيست فقط. هذا الوضع جعل، بحسب افتتاحية صحيفة «معاريف» (١٩٩٢/١/١٦)، مسألة تقديم موعد الانتخابات أكثر واقعية من أي وقت مضى لأنه ـ كما أوضحت مصادر مقرّبة من رئيس الحكومة، فهو «غير راغب في البقاء على رأس حكومة أقلية، تعمل تحت رحمة حزب ' العمل ' واليسار. كذلك ليس من المرجح انه يريد الانتظار الى حين سقوط حكومته في احدى عمليات الاقتراع على حجب الثقة». وأضافت «معاريف»، في افتتاحيتها: «وتقديم موعد الانتخابات قد يخلق مشاكل، مثل امكان تأخير وتيرة العملية السياسية، وفي اعقابها مشاكل في الحصول على الضمانات الاميركية لقروض الاستيعاب. ولكن مع ذلك، فالانتخابات أضحت اليوم خطوة ضرورية.

فالحكومة فقدت قدرتها على الاستمرار، وكذلك أهليتها وصلاحيتها الاخلاقية والعامة» (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، لاحظ بعض المراقبين ان «الكل يتحدّث عن تقديم موعد الانتخابات، باستثناء شامير. فهذا لا يزال يؤمن بأن هناك فرصة، لا بأس بها، لأن تكمل الحكومة ولايتها وتواصل اداءها لمهامها حتى تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل» (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٩٢). وقال وزراء شاركوا في المشاورات الاولية التي أجراها شامير انه تولّد لديهم انطباع انه «لن يقدم استقالته؛ لأن ليس هناك ما يدعو الى العجلة. وهو لديه ما يكفي من الوقت». وقال مدير مكتبه، يوسي احيمئير: «الحكومة في أزمة، ولكن، كما يبدو الوضع، الآن، بامكانها ان تواصل أداء مهامها. يجب ايجاد مخرج وهذا ما يفعله رئيس الحكومة» (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد القوى السياسية في الائتلاف والمعارضة، تباينت ردود الفعل على الأزمة الحكومية. ففي الليكود، على سبيل المثال، لم يتخذ موقف واضح ومحدّد من موضوع تقديم موعد الانتخابات. وبرز في أقوال رئيس الحكومة، في جلسة المشاورات التي أجراها مع وزراء الليكود انه يفضل، أولاً، اسقاط الاقتراحات التي قدّمتها احزاب المعارضة لحجب الثقة عن الحكومة، ومن ثمّ بدء حوار مع حزب «العمل» وبقية الاحزاب الاخرى للاتفاق على موعد للانتخابات المبكرة (**دافار**، ٢٠/١/١٩٩٢).

في المقابل، برزت معارضة لفكرة تقديم موعد الانتخابات من جانب الوزيرين دافيد ليفي واريئيل شارون لاعتبارات مختلفة. فبينما أكد ليفي ان تقديم موعد الانتخابات قد يلحق الضرر بعملية السلام، قال شارون ان تقديم موعد الانتخابات لا يضمن، بالضرورة، انتصار الليكود في الانتخابات المقبلة (**المصدر نفسه**). وبدا واضحاً ان شارون يدفع في اتجاه التوصّل الى حل ما للخلاف مع كتل اليمين الصغيرة، حيث سبق له واقترح صيغة تمكّن من استمرار الحكومة حتى نهاية ولايتها، تقوم على مواصلة المفاوضات السياسية، من ناحية، وفي المقابل احلال السيادة الاسرائيلية على المناطق المأهولة باليهود في «يهودا والسامرة وغزة»، على ان تحتفظ اسرائيل، بالنسبة الى المناطق التي ستمنح حكماً ذاتياً للسكان، بحقها في المطالبة بالسيادة على تلك المناطق في مرحلة لاحقة (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١/١٩٩٢).

أمّا بقية كتل الائتلاف، فأكد بعضها رفضه لاقامة حكومة وحدة وطنية؛ وبعضها الآخر أعلن انه لن يشترك في حكومة ضيّقة القاعدة مع حزب «العمل»، اذا سقطت الحكومة في اقتراع على حجب الثقة. وقال السكرتير السياسي لحزب المفدال، شاؤول يهلوم، ان حركتي هتحياه ومولديت ارتكبتا خطأ شنيعاً. فبانسحابهما ـ على حدّ قوله ـ أكدا ان حكومة يمينية «لا تستطيع ان تقود العملية السياسية الى السلام». وحذّر يهلوم من انه اذا قامت، بعد الانتخابات، حكومة وحدة وطنية، «فان مشروع الحكم الذاتي سيكون أسوأ بكثير ممّا هو عليه الآن» (**معاريف**، ١٦/١/١٩٩٢).

على جبهة احزاب المعارضة (حزب «العمل» والاحزاب الراديكالية واليسارية) تميّز حزب «العمل» بالاعلان انه يفضل، أولاً، اسقاط الحكومة في عملية تصويت على الثقة، قبل البدء بتنسيق الموقف مع الليكود لتقديم موعد الانتخابات (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١/١٩٩٢). أمّا احزاب راتس ومبام وشينوي، فاتّسم موقفها الاولي بالطابع الانتظاري، من منطلق رفضها لمحاولات احزاب اليمين المتطرّف، «نسف عملية السلام وهي في بدايتها»، كما جاء في بيان أصدرته حركة شينوي. أمّا حزب مبام، فأصدر بياناً جاء فيه ان سكرتارية الحزب، التي بحثت في الاحداث السياسية، قرّرت درس موقفها من تقديم موعد الانتخابات، حسب التطوّرات في الايام القليلة المقبلة. كذلك سيتقرّر موقف مبام بناء على امكان استئناف المرحلة الحالية من عملية السلام. وقالت رئيس حركة راتس عضو الكنيست، شولاميت الوني، ان الادارة الموسّعة للحركة ستبحث في الوضع الجديد. وعلى حدّ قولها، فالحركة على استعداد لخوض انتخابات مبكرة. لكن الاعتبار المركزي لديها هو كيف وهل لا يزال من الممكن التقدّم في عملية السلام، برئاسة هذه الحكومة؟ (**المصدر نفسه**).

وفي تطوّر لاحق، وبعد ان اصبحت استقالة الوزيرين، نئمان وزئيفي، سارية المفعول (قدم الوزيران كتابي استقالتهما في جلسة الحكومة

العادية بتاريخ ١٩/١/١٩٩٢)، دعا زعيم حزب «العمل»، شمعون بيرس، في كلمة ألقاها في جلسة مركز حزب «العمل» الى ايقاف مفاوضات السلام، الى حين اجراء الانتخابات العامة للكنيست «لأن مسار السلام سوف يتحوّل في خلال المعركة الانتخابية الى مسرحية» (**دافار**، ٢١/١/١٩٩٢). وأثار تصريح بيرس هذا عاصفة شديدة وانتقادات من مختلف الاتجاهات السياسية وحتى داخل حزب «العمل». ووصف شامير أقوال بيرس بأنها «هراء وسخف». وقال انها «تلحق الضرر بعملية السلام التي لم تنطلق بعد». وأضاف شامير: «لقد كنّا حريصين دائماً على بدء المسار والجلوس سوياً، لأنه في اللحظة التي نبدأ فيها، هناك فرصة وأمل في تحقيق نتائج. مع ذلك، هناك من يدعونا الى وقف العملية. لماذا؟ صحيح اننا على أعتاب اجراء انتخابات؛ ولكن دائماً هناك انتخابات في البلدان الديمقراطية. فهل لهذا السبب يجب ايقاف المفاوضات؟ المفاوضات لن تتوقف» (**المصدر نفسه**).

كذلك، انتقد اسحق رابين أقوال بيرس، ووصفها بأنها «دعوة بائسة». وقال رابين ان «الامر الاخير الذي يمكن لحزب ' العمل ' ان يقترحه بمبادرة منه، بحكم كونه في المعارضة، هو ايقاف عملية السلام». وأضاف رابين: «لا أؤمن بأن الليكود مؤهل للتقدّم في عملية السلام، ولكن سيكون من غير الصحيح ومضر بالحزب ان يبدو كمن يقترح تجميد العملية السياسية» (**المصدر نفسه**).

وبدا في وقت مبكر، وقبل ان تحسم مسألة تقديم موعد الانتخابات ان الليكود سوف يحاول الاستفادة من عملية السلام في معركته الانتخابية. ولذا كان المتحدثون باسمه يبرزون اصرار الحكومة على مواصلة عملية السلام والمفاوضات، وكونها فقدت الاكثرية البرلمانية بسبب التزامها بعملية السلام، على حدّ تعبير الوزير، ايهود اولمرت (**المصدر نفسه**، ٢٠/١/١٩٩٢).

وواصل شامير احاطة موقفه من موضوع تقديم موعد الانتخابات بالغموض الى ما قبل الاقتراع على اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، حيث اقترح، ولأول مرة بشكل علني، اجراء الانتخابات المبكرة في حزيران (يونيو) المقبل. جاء ذلك في اطار المشاورات التي كان يجريها الليكود مع كتل الائتلاف. ففي لقاء مع كتلة شاس البرلمانية، أوضح شامير انه يجب، أولاً، اسقاط اقتراح حزب «العمل» لحجب الثقة عن الحكومة. ولكنه أكد انه من غير الممكن الاستمرار والحفاظ على الحكومة في وضع يضطر فيه أعضاء الائتلاف، كل اسبوع أو اسبوعين، الى تجنيد عضوي كنيست لانقاذ الحكومة. وأضاف شامير: «هذا وضع لا يمكن تحمّله... ولذا قررت العمل على تقديم موعد الانتخابات الى حزيران (يونيو) المقبل» (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/١/١٩٩٢).

وسبق هذا التطوّر، في موقف شامير، نجاح الليكود في اقناع كتلة تسوميت (مقعدان) بالامتناع عن التصويت على اقتراحات المعارضة لحجب الثقة عن الحكومة، على أساس ان يطرح الليكود، بعد ذلك، مبادرة لتقديم موعد الانتخابات (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٢).

وتمكن الليكود، بفضل تأييد حركة تسوميت للحكومة وامتناع كتلتي هتحياه ومولييدت عن التصويت، من اسقاط اقتراحات احزاب المعارضة لحجب الثقة عن الحكومة (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/١/١٩٩٢). وتكثّفت، اثر ذلك، الاتصالات بين الليكود وحزب «العمل» للتوصل الى اتفاق حول تحديد موعد للانتخابات المبكرة. وذكرت مصادر صحفية انه أمكن التوصل الى اتفاق بهذا الشأن، تقرر بموجبه اجراء الانتخابات المبكرة في ٢٣/٦/١٩٩٢. وتضمّن الاتفاق المبدئي، بين الليكود وحزب «العمل»، اتفاقاً، أيضاً، على ان ينهي الكنيست الحالي فترة ولايته في منتصف آذار (مارس) الحالي، وألّا يستأنف أعماله الّا بعد الانتخابات (**هآرتس**، ٣٠/١/١٩٩٢).

وبعد مصادقة المؤسسات المعنيّة في كل من الليكود وحزب «العمل» على الاتفاق المتعلّق بتقديم موعد الانتخابات، تمّ الاتفاق، أيضاً، بين الحزبين، على تمرير تعديل لقانون الانتخابات، يتمّ بموجبه منح حوالى ٢٦٠ ألف ناخب جديد حق الاقتراع في الانتخابات المقبلة. وهذا الرقم يشمل حوالى ٢٠٠ ألف مهاجر جديد و٦٠ ألفاً ممّن سيبلغون الثامنة عشرة من العمر الى حين اجراء الانتخابات. وأوضح رئيس كتلة حزب «العمل» البرلمانية، حاييم

رامون، ان الاتفاق مع الليكود، قضى، أيضاً، اضافة الى ما تقدّم، بامتناع حزب «العمل» عن تقديم اقتراحات جديدة لحجب الثقة عن الحكومة، أو دعم مثل تلك الاقتراحات، بعد اقرار مشروع القانون القاضي بحل الكنيست، وتقديم موعد الانتخابات (**دافار**، ١٩٩٢/١/٣١).

وعلى هذا الأساس، وبدعم من مختلف الكتل في الكنيست، أقرّ مشروع القانون الخاص بحل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات العامة الى الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) المقبل بأكثرية كبيرة ودون معارضة أحد. وتمكّن الكنيست من التصويت على مشروع القانون واقراره في عمليات التصويت الاربع بحكم كون مشروع القانون مشروعاً خاصاً وليس حكومياً (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/٥).

طابع المعركة الانتخابية

هناك شبه اجماع بين المعلّقين والمراقبين السياسيين على ان معركة الانتخابات الحالية تتميّز عن سابقاتها بحكم كونها ستجرى بينما محادثات السلام مستمرة؛ وبالتالي، فان لنتائجها دلالات بعيدة المدى. فعلى حدّ ما أوردت صحيفة «معاريف» في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٢/١/١٦، فالمعركة الانتخابية سوف تتمحور في مسألة السلام والمناطق. وأضافت: «ان الجمهور منقسم، تقريباً، الى نصفين في موضوع الحل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وبالتالي، فالانتخابات المقبلة يجب ان تكون، عملياً، بمثابة استفتاء شعبي في هذا الامر، حيث ان امكان تحقيق تسوية في المنطقة أصبح قريباً أكثر من أي وقت مضى. وكل ما تبقى هو الامل في ان تسفر الانتخابات عن حسم واضح في موضوع السلام».

واعتبر المعلّق الصحفي، شالوم روزنفلد، الانتخابات «بمثابة استفتاء عام في موضوع لم يعد هناك مفر من وضعه على رأس مواضيع الجدل الوطني؛ أي مستقبل ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية المحتلة] وغزة، ومصير الاستيطان هناك، وعلاقاتنا مع الفلسطينيين. ولن تسعف هنا، بعد، الحذلقة البلاغية والتهرب السياسي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/١٧).

وخلص روزنفلد الى القول ان الاحزاب التي على يمين الليكود، وكذلك الليكود، «لم تعد مطالبة بأن تسأل الشعب: أي طريق يستحسن؟ وأي حل يفضل؟ بل يتوجّب عليها، أيضاً، ان تعلن ما هو الثمن الذي هي على استعداد لدفعه، من اجل السلام؟ هذا اذا كانت، اصلاً، مستعدة لدفع أي ثمن» (**المصدر نفسه**). وأضاف روزنفلد ان حزب «العمل»، أيضاً، بصفته أحد الحزبين الكبيرين، لم يعد بامكانه مواصلة التلعثم والتأتأة. فهو أيضاً مطالب، في هذه المرة، بطرح الاسئلة والردود عليها بوضوح كامل (**المصدر نفسه**).

ورأى المعلّق الصحفي، دافيد لنداو، ان ما تتميّز به معركة الانتخابات الحالية هو كونها تجرى في الوقت الذي تتواصل فيه عملية السلام. وقال لنداو ان العديد من الباحثين خلص من استطلاعات الرأي، التي أجرتها معاهد البحث المختلفة، ان حوالى ٩٠ بالمئة من الجمهور يحدّد شكل تصويته للكنيست بناء على اعتبارات تتعلّق بالسياسة الخارجية والأمنية». ولكن خلافاً للماضي، فالاختيار، في هذه المرة، لن يكون بين فرضيات مستقبلية وبرامج احزاب مكتوبة على الورق ولا احد يعيرها اهتماماً. ففي هذه المرة، الجدل ليس افتراضياً. فهناك مفاوضات، وهناك مقترحات، ومقترحات مضادة. وهذه المقترحات ستخضع لاختبار الواقع في خلال محادثات السلام، وفي الوقت ذاته، لحكم الناخب» (**المصدر نفسه**).

وعن سياسة الليكود الاعلامية في معركة الانتخابات، قال المعلّق الصحفي، دانيئيل بن سيمون، ان «لا أحد في العالم يعرف ما الذي يسعى اليه شامير في العملية السياسية الحالية. فحتى أقرب المقرّبين اليه يتحسّسون في الظلام نواياه الحقيقية. هناك امر واحد واضح: الليكود عازم على وضع عملية السلام على رأس سلّم الاولويات في حملته الانتخابية» (**دافار**، ١٩٩٢/١/٢٤).

امّا المعلّق الصحفي ناحوم بارنياع، فرأى ان خروج اليمين المتطرّف من الحكومة هو الخطوة الاولى على الطريق القصير الى حكومة وحدة وطنية. «فكما تبدو الامور في هذه اللحظة» ـ على حدّ قوله ـ «فالمواجهة في الانتخابات لن تكون حول مسألة من سيقود الدولة؟ بل حول السؤال كيف سيتقاسم الحزبان الكبيران الدولة والسلطة فيما بينهما؟»

(**يديعوت احرونوت**، ١٧/١/١٩٩٢).

وأضاف بارنياع «وفي الخارجية الاميركية سينظرون الى مسألة اقامة حكومة وحدة وطنية بابتسامة يحاولون اخفاءها. فعلى وجه العموم، هذا ما يبغونه. واذا كان الامر ممكناً، فمن الافضل مع رابين على رأس تلك الحكومة» (**المصدر نفسه**).

واعتبر المعلّق الصحفي، جدعون سامط، الانتخابات المقبلة الاكثر دلالة، بعد خمسة عشر عاماً من الانتخابات الاكثر اثارة في العام ١٩٧٧. وكونها الاكثر دلالة فليس جراء احتمال ان تسفر نتائجها عن «انقلاب سياسي جديد». فهذا الامر لا يمكن التكهّن به. ومع ذلك، فهذا لا يعني ان الانتخابات لن تكون لها دلالة بالغة، بل بالعكس، فهي الانتخابات الأهمّ «لأنه اذا، وعلى الرغم من كل ما حصل حتى الآن تحت حكم الليكود، فاز الأخير مرة أخرى بالسلطة، فمعنى ذلك انه سيحتفظ بها الى وقت طويل. كذلك اذا أخفق ' العمل' وشركاؤه، فسيكون هذا الاخفاق قد حصل، على الرغم من انه لأول مرة في السنوات الخمس عشرة الماضية تتهيأ الظروف الاكثر ملاءمة لـ ' العمل' للفوز» (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٢).

هاني العبدالله

ابعاد ١٢ فلسطينياً، وتعذيب حتى الموت

احتلت قضايا إبعاد ١٢ فلسطينياً من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واستشهاد معتقل فلسطيني تحت التعذيب في أحد السجون الاسرائيلية، وتوقيف الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في فرنسا، في ما عرف بـ «قضية حبش»، المكان الأبرز في اهتمامات الفلسطينيين في خلال الشهرين الماضيين، نظراً الى ارتباط القضايا الثلاث، ولو بصورة غير مباشرة، بعملية السلام وتأثيرها فيها، الى درجة بدا وكأن المواطنين انصرفوا، تماماً، عن متابعة مفاوضات السلام الى مراقبة التطوّرات الدرامية على الصعد الأخرى، والتعبير عن مواقفهم تجاهها. وقد كان لاختيار الحكومة الاسرائيلية توقيت الاعلان عن قرارها ابعاد ١٢ فلسطينياً، قبل يوم واحد من توجّه أعضاء الوفد الفلسطيني الى واشنطن، للمشاركة في المفاوضات الثنائية المزمع عقدها هناك، أثره المباشر في اختفاء الخيارات أمام المفاوضين، الذين اضطروا الى اعلان تأجيل سفرهم الى واشنطن بانتظار التطوّرات اللاحقة (داود كتّاب، «نتائج أوامر الابعاد»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤١٦، ١٠/١/١٩٩٢).

فقد واجه المفاوضون الفلسطينيون ضغوطات مبكرة، سبقت قرار الابعاد، بدءاً بالنشاطات الاستيطانية وحملات الجيش الاسرائيلي وممارساته في المناطق المحتلة، انتهاء باتخاذ قرار الابعاد، والتي أحدثت، جميعها، عاصفة في المناطق المحتلة، حالت دون تمكّن المفاوضين من تقديم تفسيرات مقنعة، ومقبولة، لاستمرار متابعتهم المفاوضات، خصوصاً وان ذلك كله جاء في أعقاب فشل الجولة الاولى من المحادثات الثنائية، في واشنطن (**المصدر نفسه**). وعليه، فقد واجه المفاوضون، وخصوصاً رئيس اللجنة الاستشارية، فيصل الحسيني، والناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، مواقف صعبة، تمثّلت في افشال مؤيدين لـ «حماس» اجتماعاً عقد في طولكرم، وكان مقرّراً ان يلقي الحسيني فيه خطاباً جماهيرياً (يهودا ليطاني، «فشل المحادثات سيؤدي الى تزايد قوة الجهات الاسلامية»، **القدس العربي**، لندن، ٩/١/١٩٩٢؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٧/١/١٩٩٢)؛ وكذلك في مقتل شاب فلسطيني غداة المهرجان الفاشل، ذُكر انه ينتمي الى تيار اسلامي (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**)؛ فيما واجهت د. عشراوي هجوماً غير متوقعاً من قبل زوجات الفلسطينيين الذين شملهم قرار الابعاد، وذلك في اثناء مؤتمر صحافي عقدنه (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**). وفي مواجهة ذلك، علّق الوفد مشاركته في مفاوضات واشنطن، وصرّحت أوساط فيه بأن القرار النهائي «سوف تتخذه قيادتنا الشرعية م.ت.ف.» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

إبعاد فلسطينيين

أعلنت مصادر الجيش الاسرائيلي، في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، وبعد يوم من مقتل مستوطن بالرصاص في قطاع غزة، وهو رابع اسرائيلي يُقتل منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، قراراً يقضي بطرد ١٢ فلسطينياً الى خارج وطنهم. وأعلن المتحدث باسم الجيش، موشي فوجيل، «ان هؤلاء الاشخاص اشتركوا في هجمات ضد جنود اسرائيليين، وسكان عرب محليين، وشارك بعضهم في أعمال تحريضية». وزعم الناطق ان المرشحين للابعاد ينتمون الى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «حماس» (**القدس العربي**، ٤ ـ ٥/١/١٩٩٢). وذكرت مصادر أخرى ان بين المبعدين الاثني عشر خمسة من الضفة الفلسطينية وسبعة من قطاع غزة، ليس فيهم من حوكم، مؤخراً، نتيجة المشاركة في عمليات عسكرية (**المصدر نفسه**). أمّا انتماءاتهم، فهي، كما أشارت مصادر اسرائيلية، تتوزّع بين الجبهة الشعبية (خمسة) و«فتح» (أربعة) و«حماس» (اثنان)، والديمقراطية

(واحد)، وهم: إياد عبدالهادي عبدالرؤوف جودة، مواليد ١٩٦٣، من سكان البيرة، متّهم بالانتماء الى «الشعبية»، وكان خضع للاعتقال الاداري منذ نيسان (ابريل) ١٩٩١؛ وغسان محمد سليمان جرّار، مواليد ١٩٥٩، من سكان جنين، واتهم بالانتماء الى «الشعبية»، وكان جرّار اعتقل إدارياً في الفترة من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ وحتى آذار (مارس) ١٩٩١؛ وحسن عبدالله حسن شعبان، مواليد ١٩٥٨، من سكان زفا القريبة من رام الله، وهو صحافي مجاز من جامعة بيت لحم، وقد اتهمته سلطات الاحتلال بالانتماء الى الجبهة الشعبية، و«التحريض على العنف»، وكان اعتقل، إدارياً، لمدة خمسة شهور، منذ تموز (يوليو) ١٩٩١؛ وعلي فارس حسن الخطيب، مواليد ١٩٦١، من سكان بيرزيت، متهم بالانتماء الى «الشعبية»، وقد وضع قيد الاعتقال الاداري في آذار (مارس) ١٩٩١، لمدة تسعة شهور في أعقاب العثور على وثائق في منزله؛ ورأفت عثمان على نجار، مواليد ١٩٤٥، من خان يونس، متهم بالانتماء الى «الشعبية»، وقد سبق ان حكم بالسجن المؤبد في العام ١٩٧٩، لادانته بقتل فلسطيني متهم بالتعاون مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وقد أُطلق سراحه في العام ١٩٨٥ في عملية تبادل للأسرى تمّت آنذاك، غير انه اعتقل، مجدداً، ووضع في الحجز الاداري لمدة عام انتهت في تموز (يوليو) ١٩٩١؛ وأحمد حسان عبداللطيف ابو سيف، مواليد ١٩٥٦، من سكان مخيم دير البلح، وهو متهم بأنه من كبار مسؤولي «فتح»، وقد حُكم عليه في العام ١٩٧٥ بالسجن لمدة عشرين عاماً، غير ان السلطات اطلقت سراحه ضمن عملية تبادل الأسرى عينها في العام ١٩٨٥، لتعيده الى الاعتقال الاداري أربع مرات منذ ذلك الحين، بعد اتهامه بتنظيم اللجان الشعبية لـ «فتح»؛ وايهاب محمد علي الأشقر، مواليد ١٩٦٥، من سكان غزة، اتهم بأنه مسؤول عن الشبيبة التابعة لـ «فتح»، حكم عليه في العام ١٩٨٨ بالسجن لمدة ٣٣ شهراً؛ ومروان حسن محمد عفانة، مواليد ١٩٥٨، من سكان غزة، اتهم بأنه من كبار مسؤولي «فتح» في قطاع غزة، واعتقل ثلاث مرات بين العامين ١٩٨٩و١٩٩١؛ وسامي عطية سمهدانة، مواليد ١٩٦٢، من سكان رفح، اتهم بأنه مسؤول كبير في «فتح»، اعتقل، ادارياً، ست مرات، منذ العام ١٩٨٥؛ وأحمد محمد نمر حمدان، مواليد ١٩٣٩، من سكان خان يونس، وهو إمام جامع المدينة، واتهم بأنه أحد قادة «حماس»، واعتقل، ادارياً، أربع مرات منذ العام ١٩٨٥، لمدد تراوحت بين ستة شهور وسنة، بتهمة التحريض على العنف؛ وخضر عطية محجز، مواليد ١٩٥٢، من سكان مخيم جباليا، اتهم بأنه مسؤول كبير في «حماس»، واعتقل، ادارياً، مرتين، وخرج من السجن، آخر مرة، في تموز (يوليو) ١٩٩٠؛ وعمر نمر عبدالرحمن الصافي، مواليد ١٩٤٩، متهم بأنه مسؤول في «الديمقراطية»، واعتقل مرات عدة بتهمة القيام بنشاطات «تخريبية»، وأنهى اعتقاله الاخير، ومدته ستة شهور، في تموز (يوليو) ١٩٨٩ (**المصدر نفسه**).

واذا نفّذت سلطات الاحتلال الاسرائيلية قرارها بحق هؤلاء الاثني عشر، يكون اجمالي عدد المبعدين، منذ اندلاع الانتفاضة في أواخر العام ١٩٨٧، ٨٢ فلسطينياً، تمّ ابعادهم على دفعات. فقد أُبعد ٣٦ منهم الى لبنان: أربعة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣، وثمانية بتاريخ ١٩٨٨/٤/١١، وثمانية بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩، وواحد بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٣، وثمانية بتاريخ ١٩٨٨/٨/١، وأربعة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٧، وثلاثة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٤. كما أبعدت سلطات الاحتلال، في العام ١٩٨٩، ٢٦ مواطناً آخرين، وجميعهم الى لبنان، باستثناء واحد أُبعد الى فرنسا. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أبعدت، في الفترة منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع العام ١٩٦٧ وحتى اندلاع الانتفاضة، ١٢٠٤ مواطنين، أُبعد ١١٥٦ منهم ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٨، و٣٥ في العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦، وتسعة في العام ١٩٨٧ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/٨).

ادانة محلية، ودولية

دان مجلس الامن الدولي قرار اسرائيل ابعاد ١٢ مواطناً فلسطينياً وأصدر قراراً، بالاجماع، نصّ على «ابقاء المسألة [الابعاد] قيد الاستعراض»، مشيراً الى ان المجلس سوف يعود الى الانعقاد في حال أقدمت اسرائيل على تنفيذ قرارها. وقد رحّبت الأوساط الفلسطينية بقرار مجلس

الامن، فوصفته الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. حنان عشراوي، بالايجابي. وألمحت الى انه سيسهّل مشاركة الفلسطينيين في مفاوضات واشنطن السلمية. وقالت: «بعد تبنّي هذا القرار، الذي دان، بشدة، ابعاد ١٢ فلسطينياً من الأرض المحتلة، ننتظر الضوء الاخضر من م.ت.ف. للمشاركة في المفاوضات الثنائية في واشنطن». وقال عضو الوفد الفلسطيني، د. غسان الخطيب، ان القرار «ايجابي، وشكّل خطوة متقدّمة، وإنْ كانت بسيطة» (**المصدر نفسه**).

في وقت لاحق، طالبت الجامعة العربية مجلس الامن الدولي بتطبيق البند السابع من ميثاق الامم المتحدة بفرض عقوبات على اسرائيل من أجل «ايجاد المناخ الملائم لنجاح مفاوضات السلام، ولتأكيد الثقة في امكان بناء المجتمع الدولي، المرتكز على أسس العدل». وشدّد بيان أصدرته الجامعة على ضرورة وضع عقوبات ضد اسرائيل بسبب استمرارها في «أسلوب التحدّي الرافض» لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي، الذي دعا الى الغاء قرار الابعاد (**الحياة**، لندن، ١٠/٢/١٩٩٢).

في السياق عينه، أعلنت المجموعة الاقتصادية الاوروبية ان قرار اسرائيل ابعاد ١٢ فلسطينياً «غير قانوني في نظر القانون الدولي». وعبّرت الدول الاعضاء في المجموعة عن ذلك في بيان أصدرته في بروكسل، بتاريخ ١٥/١/١٩٩٢، ناشد اسرائيل، مجدّداً وبحزم، احترام واجباتها كافة ازاء الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، والامتثال لاحكام معاهدة جنيف الرابعة. ودان البيان، من جانب آخر، «العنف، أيّاً كان مصدره». وناشد الاطراف المختلفة تجنّب اتخاذ أي اجراء من شأنه ان يعرّض عملية السلام للخطر (**القدس العربي**، ٦/١/١٩٩٢).

أمّا اسرائيل، فقد واجهت الموقف الدولي بمزيد من التصميم على المضيّ في تنفيذ قرارها، والتأكيد على انه «لا يمكن لأي ضغوط ان تثني اسرائيل [عنه]» (**المصدر نفسه**). وصرّح وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، بأنه «حتى الضغوط الاميركية لن تحمل اسرائيل على التراجع عن قرارها». وقال: «ان الادارة الاميركية تعرف، تماماً، ان هذه الضغوط لن تجدي نفعاً معنا»؛ وان اسرائيل «مرغمة على اللجوء الى هذا التدبير [الابعاد] الذي هو أكثر التدابير فعالية على الاطلاق، في قمع الانتفاضة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

أمّا الاوساط السياسية، غير الرسمية، والصحافية، فقد اتخذت مواقف متباينة تجاه قرار ابعاد ١٢ فلسطينياً. فاتهم مصدر اسرائيلي قيادة قوات الأمن الاسرائيلية بأنها «قررت القيام بخطوة كانت تنوي اتخاذها قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وذلك تجاوباً مع مطالب المستوطنين، الذين ادّعوا باهمال أمنهم الشخصي، في المناطق [المحتلة]». وسخر المصدر بقوله: «ولكن ابعاد اشخاص معروفين أسهل من العثور على منّفذ عملية [قتل مستوطن قرب رفح]»، والتي أُصدر قرار الابعاد في أعقابها (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**).

ودعا آخرون الى ايجاد حل سياسي للصراع؛ وقالوا: «ان كل احباط [يصيب الفلسطينيين] يؤدي الى اخراج المزيد من السلاح الناري من المخازن السرّية المنتشرة في المناطق [المحتلة]. وكل كرفان [ببت متنقّل]، جديد يزيد في عدد الفلسطينيين الذين يحملون الكلاشينكوف» (عيزر وايزمان، «الابعاد لن يحل المشكلة، ولا يوجد حل عسكري للصراع مع الفلسطينيين»، **القدس العربي**، ٧/١/١٩٩٢؛ نقلاً عن **معاريف**، ٥/١/١٩٩٢).

وأجمعت مصادر اسرائيلية عدة على ان قرار الابعاد «يثير ردود فعل غاضبة في أنحاء العالم، بدءاً بواشنطن وموسكو [وانتهاء] بالقاهرة». واتهمت هذه المصادر، الحكومة الاسرائيلية بمحاولة ارضاء المستوطنين، الذين يمارسون ضغوطاً عليها لتقوم بما سمّوه «الخطوات الجذرية». وبرهنت المصادر على ذلك من خلال تأكيدها ان قرار الابعاد أُبلغ الى المستوطنين قبل نشره في وسائل الاعلام، وحتى قبل اعلانه من جانب الجيش الاسرائيلي، بما يعدّ «استهتاراً [من جانب وزير الدفاع الاسرائيلي] موشي ارنس، [والناطق باسم وزارة الدفاع]، داني نافيه. وان الاعتبار الوحيد [لديهما] لم يكن أمنياً، بل سياسياً وحزبياً» (**المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٩٢؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٥/١/١٩٩٢). وانتقدت جهات اسرائيلية، ثالثة، توقيت اتخاذ القرار من قبل الحكومة الاسرائيلية. وقالت انه جاء في فترة صعبة يعيشها مؤيدو السلام في الضفة والقطاع. فالابعاد قد يعطل محادثات السلام. وقرار الحكومة

الاسرائيلية يثير الشكوك حول النوايا السياسية لمتخذي قرار الابعاد، ويضعهم في موقع الراغبين في وضع عراقيل على طريق السلام (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **معاريف**، ٥/١/١٩٩٢).

وفاة معتقل

شيّع مئات الفلسطينيين، في الثامن من شباط (فبراير) ١٩٩٢، جثمان الشهيد مصطفى العكّاوي. وساروا خلف نعشه في شوارع القدس القديمة في ظل حراسة عناصر الجيش والشرطة الاسرائيليين. وكان العكاوي توفّي في خلال التحقيق معه في سجن الخليل، بعد ١٢ يوماً على اعتقاله.

انطلقت جنازة العكاوي من منزل والده، الكائن في حي وادي الجوز، وسط توتر صامت. فقد طُلب الى المشيّعين، عبر مكبّرات الصوت، عدم اعطاء قوات الاحتلال ذريعة لتخريب الجنازة و«حرمان الشهيد من حقه» في تشييع كامل، الى حين انتهاء مراسم الدفن. وسارت الجنازة هادئة، باستثناء هتافات انطلقت في بداياتها وعند نهايتها. وقد رافق الجنازة عدد من الشخصيات السياسية الفلسطينية، أبرزها رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، فيصل الحسيني (**الحياة**، ٩/٢/١٩٩٢).

وكانت عائلة الشهيد العكاوي طلبت، بواسطة المحامية الاسرائيلية ليئا تسيمل، اقامة جنازة للشهيد، في وضح النهار، وليس في ظلمة الليل، كما أصرّت الشرطة الاسرائيلية، في بداية الأمر، متعلّلة باحتمال اندلاع تظاهرات في شرق القدس. كما طلبت عائلة الشهيد تشريح الجثة، قبل دفنها، للوقوف على أسباب الوفاة؛ واختارت لهذا الغرض خبير التشريح الاميركي، مايكل بادن، الذي تولّى العملية، لاحقاً، بالتعاون مع د. يهودا هيس. وكان بادن قام بتشريح جثة خالد الشيخ علي، الذي استشهد، في ظروف مماثلة، تحت التحقيق، في أحد أقبية المخابرات الاسرائيلية، في قطاع غزة، قبل عام ونصف العام. وبيّنت نتائج التشريح، في حينه، ان سبب الوفاة عائد الى تلقّي السجين ضربات من قبل رَجُليْ مخابرات اسرائيليين (**القدس العربي**، ٨ ـ ٩/٢/١٩٩٢).

فور وصوله، طالب الجراح مايكل بادن سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالسماح له بالقيام بزيارة سجن الخليل، وقسم المخابرات فيه، لفحص المكان الذي أمضى فيه العكاوي فترة اعتقاله الأمني، قبل وفاته. كما طالب بالتحقيق مع رجال مصلحة الأمن العام وجميع المتورطين في القضية، للتمكّن من اعداد تقرير مفصّل حولها (**المصدر نفسه**).

بعد الانتهاء من تشريح الجثة، أكد د. بادن ان سبب الوفاة يعود الى اصابة العكاوي بنوبة قلبية. وقال ان العكاوي، الذي كان مصاباً بتصلّب في الشريان التاجي، على الرغم من صغر سنه (٣٥ عاماً)، تعرّض، في الساعات الاربع والعشرين الاخيرة من حياته، الى ضغط جسدي، ومعنوي، وبرد شديد، ممّا تسبّب في اصابته بنوبة قلبية. واستخلص د. بادن من الحادث «ضرورة توفير العناية الطبية الكافية، في المعتقلات». وقال: «ان قلباً في حالة طبيعية يمكنه تحمل تلك الضغوط؛ لكن حالة العكاوي لم تكن كذلك». وكان العكاوي شكا، في اثناء التحقيق معه، من ألم في قلبه، لكن المحققين تجاهلوا ذلك. وحين كرّر شكواه أمام احد القضاة، الذي أمر بدرس الحالة الصحية له، لم تبد السلطات أي اهتمام بالامر. الى ذلك، أكد د. بادن ان ظروف التحقيق، الذي خضع له العكاوي، أودت بحياته؛ وانه وجد، في اثناء عملية التشريح، آثار كدمات على الصدر، ليست حديثة، ورجّح ان تكون حصلت في بداية الاعتقال. وكشف ان عظاماً في القفص الصدري كُسرت، وربما حدث ذلك في خلال استخدام التنفس الاصطناعي لانقاذ حياة العكاوي (**الحياة**، ٩/٢/١٩٩٢).

من جهة أخرى، ذكّرت منظمة «بتسيلم» لحقوق الانسان، في اسرائيل، ان خمسة فلسطينيين توفوا، منذ اندلاع الانتفاضة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، نتيجة تعرّضهم للتعذيب، في اثناء التحقيق معهم، وانتحر اثنان في أعقاب التحقيق أيضاً (**جيروزالم بوست**، ٦/٢/١٩٩٢).

في سياق اتهاماتها للشرطة والجيش بتعذيب السجناء الفلسطينيين، كشفت مصادر اسرائيلية عن وجود وحدة من خلايا التعذيب، تابعة لجهاز الشرطة، تقوم بزرع الرعب بين المعتقلين الفلسطينيين. وتتألف الوحدة، التي شكّلت قبل ١٨ شهراً، من خمسة من رجال الشرطة، ممّن يلجأون الى أساليب تعذيب عنيفة جداً، للحصول على

افادات من المعتقلين (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٢/٢٥؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، بدون ذكر تاريخ النشر). وذكرت مصادر أخرى، ان وحدة التعذيب هذه تلجأ الى استخدام أساليب الضرب بالعصي والركل واستخدام الصدمات الكهربائية، حتى على الاعضاء التناسلية. واعتبرت ذلك أمثلة من بين أساليب شاذة عدّة تلجأ اليها الخلية، التي عملت، حتى الآن، في مناطق رام الله والخليل واريحا (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٣).

انتصاراً لحبش

استنكرت الاوساط السياسية الفلسطينية، بشدة، عملية توقيف الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في باريس، بعد دخوله العاصمة الفرنسية لتلقّي العلاج. وطالبت هذه الاوساط السلطات الفرنسية باستكمال معالجة د. حبش، واخراجه من فرنسا «بما يليق ومعاملة القادة» (**القدس العربي**، ١ ـ ١٩٩٢/٢/٢). فقد استنكر رئيس الوفد الفلسطيني الى محادثات السلام، د. حيدر عبدالشافي، الاجراء الفرنسي، وقال: «انه لفي غاية الاستخفاف بمبدأ حقوق الانسان ان يُستغل مرض انسان، ولجوئه الى العلاج، ليتمّ توقيفه». وأعرب رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، عن مفاجأته بالموقف الفرنسي، واستيائه لتوقيف حبش، «ممّا يعرّض حياته للخطر» (**المصدر نفسه**).

وكان وفد ضمّ عدداً من الشخصيات الفلسطينية زار القنصلية الفرنسية العامّة، في القدس، وقدّم عريضة، استنكرت توقيف د. حبش، وطالبت بـ «تأمين العلاج اللازم له، وعدم وضع أي قيود على حريته الشخصية». وحذّر الرئيس السابق لرابطة الصحافيين العرب، رضوان ابو عياش، من غضب الشارع الفلسطيني، إذا استمر هذا الاجراء. وقال: «ان الشارع الفلسطيني سيعبّر عن غضبه بكافة الاشكال» (**المصدر نفسه**). وبالفعل، فقد شهدت المناطق المحتلة حملة تضامن واسعة مع د. حبش، شارك فيها نشطاء «فتح» وأنصار الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومؤيدو الجبهة الديمقراطية وأنصار ومؤيدو الجبهة الشعبية. ووقّع اعضاء الوفد الفلسطيني الى محادثات السلام، المتواجدون في المناطق المحتلة، على عريضة احتجاج، شاركهم في التوقيع عليها أعضاء اللجنة الاستشارية واللجان السياسية التي أُنشئت مؤخراً، وأعضاء النقابات المهنية، والمنظمات النسائية، ورابطة الصحافيين العرب، والفنانون، والكتّاب. وعقّب د. رياض المالكي، الذي يعتبر أكبر مؤيد للجبهة الشعبية على ما وقع في باريس قائلاً: «انه حتى أكبر معارضي حبش يحترمونه». وذكر صحافيون، مقرّبون من الشعبية، ان حبش توقف عن أعمال مثل خطف الطائرات منذ عشرين عاماً، وقالوا: «صحيح انه ما يزال يؤيّد النضال المسلّح، لكنه، بهذا، لا يختلف عن 'فتح'» (**الدستور**، عمّان، ١٩٩٢/٢/١٢؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٩٢/٢/٢).

د. م.

الرئيس ياسر عرفات:

التنسيق العربي غير قائم واسرائيل لا تريد السلام

[في ما يلي نص مقابلة صحفية مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، نشرتها صحيفة «القدس العربي»، الصادرة في لندن، بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٢، نقلاً عن نشرة «ميدل ايست ميرور»، تناول فيها الرئيس عرفات التطوّرات والمستجدات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي]

• هل أنتم راضون عن مسار عملية السلام وكيف تقيمون فرص نجاحها؟

○ اذا أردت الحقيقة، فنحن غير راضين عن هذه المسيرة، بسبب المناورات الاسرائيلية المستمرة الهادفة لكسب الوقت، كما حدث في الهروب، مؤخراً، الى الانتخابات، والتي تعني ان هذه الحكومة حكومة مؤقتة، ووفدها مؤقت؛ أي انه حتى انتهاء الانتخابات وقيام حكومة جديدة ستبقى المفاوضات عبارة عن «كلام في كلام» وليس هناك في مقدور هذا الوفد الاسرائيلي ان يتخذ أي قرار حاسم.

وفي شهر تموز (يوليو)، سنشهد قمّة عجلة الانتخابات الاميركية، ممّا يعني الاستفادة من اللوبي الاسرائيلي داخل اميركا لكسب مزيد من الوقت حتى انتهاء حملة الانتخابات الاميركية. أي بمعنى انه من الآن وحتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، لن يكون باستطاعة هذه المفاوضات، سواء الثنائية أو غيرها، ان تكون ذات أرضية ثابتة حسب مبادرة الرئيس بوش القائمة على أساس الارض مقابل السلام وتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ واقرار الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وهو ما تتهرّب منه اسرائيل. اسرائيل تقول انها لا تريد السلام مقابل الارض، بل تريد سلاماً مقابل السلام، وتتصرّف بهذه الارض انطلاقاً من نظريتها القائمة على التوسّع على حساب الارض الفلسطينية، والعربية.

• برأيكم، ما الذي سيجهض عملية السلام؟

○ استمرار اسرائيل في عملية مصادرة الاراضي وابتلاعها، وبناء المستوطنات، والتجاهل والتنكّر للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

• هل منح القروض الاميركية، أو عدمه، يؤكد على قراركم بالنسبة لاشتراك الوفد الفلسطيني بمحادثات السلام؟

○ بلا شك سيكون لمثل هذا القرار انعكاساته السلبية الكبيرة على مسيرة السلام، لأن منح القروض هذا يعني شيئين: الاول هو مكافأة لحكومة الليكود على سياستها، سياسة المراوغة وسياسة القبضة الحديدية وسياسة المصادرة وسياسة بناء المستوطنات وسياسة القمع والارهاب الرسمي والمنظّم الذي تقوم به ضد الشعب الفلسطيني؛ والثاني انه لن تبقى هناك أرض يقوم التفاوض عليها. فحتى الآن ٦٥ بالمئة من الارض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس تمّت مصادرتها تحت مختلف الحجج والأسماء والأساليب.

• هل انتم راضون عن مستوى التنسيق العربي في المفاوضات؟

○ من المؤسف ان أقول لك انه ليس هناك تنسيق عربي، حتى بحده الادنى. على سبيل المثال، لم يتمّ، حتى الآن، اجتماع لوزراء الخارجية العرب لبحث موضوع المفاوضات الّا مرة واحدة، وذلك قبل اجتماع مدريد، حيث تمّ اجتماع للدول الخمس: لبنان، سوريا، الاردن، مصر، وفلسطين، بالاضافة الى مندوب عن الدول الخليجية ومندوب عن الدول المغاربية، ولم يتكرّر مثل هذا الاجتماع. حتى في اجتماع وزراء

الخارجية العرب، في مراكش، مؤخراً، كانت هناك محاولة لبحث المؤتمر المتعدد الاطراف، خاصة وان هذا الاجتماع كان قبل انعقاد هذا المؤتمر في موسكو وقبل اجتماع قمة دول مجلس الامن، فلم يتمّ الّا بحث البند الثاني، أي اجتماع قمّة دول مجلس الامن، باعتبار ان الملك الحسن كان ممثّل العرب في هذه القمّة العالمية. وهنا أُشير الى انه كان خير رسول لهذه الأمة. فهو الوحيد الذي ركّز على القضايا العربية، وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية وقضية القدس الشريف.

• هل رحّبتم، أو ترحبون، بملاحظة الامير سعود الفيصل، هذا الاسبوع، بانه لن يكون هناك تعاون اقليمي قبل انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة واقرارها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؟

○ نحن نعتبر ان مثل هذا التصريح ايجابي، ويضع النقاط فوق الحروف، لأنه يعني ان لا تقدّم في المؤتمر المتعدّد الاطراف على حساب المحادثات الثنائية. وأنا أشكر الامير سعود على هذا الايضاح الهامّ الذي يجب ان تفهمه اسرائيل ودول العالم كذلك.

• رددت بعض الصحف انكم ما زلتم تتبادلون الرسائل مع الملك فهد، هل هذا صحيح؟ وما هي الموانع التي ما زالت تحول دون مصالحة فلسطينية ـ سعودية؟

○ نعم، صحيح، لم تنقطع المراسلات في جميع المناسبات.

• فما الذي يمنع، اذن، المصالحة الفلسطينية ـ السعودية؟

○ الموقف الخليجي الذي اتخذ في الكويت مؤخراً. وأنا من حقي ان أتوجه الى اخواني في الدول الخليجية بالقول ان ما حدث قد حدث، بسلبياته وايجابياته. أزمة الخليج تركت آثارها الخطيرة على أمتنا العربية ولأمد طويل، ولكن يجب الّا نعيش أسرى لها. لا يعقل، اطلاقاً، ولا يفهم المواطن العربي، ولا يفهم اصدقاء أمتنا العربية، اننا نذهب للجلوس في موسكو مع اسرائيل ثمّ لا نجلس مع بعضنا. وأقولها بمنتهى الصراحة والاخوّة والمحبة؛ وانا أتكلم بعيداً عن الدبلوماسية، لأن موقعي يفرض عليّ ان أتكلم بصراحة، سواء بالنسبة لجماهيرنا الفلسطينية، أو جماهير أمتنا العربية.

• كيف تقبّلتم قراري الصين والهند باقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل قبل حدوث تقدّم في محادثات السلام؟

○ أنت تعرف ان هذه ليست اسرائيل ولا امكانيات اسرائيل. للأسف هذه هي احد شروط القوة العظمى الوحيدة في العالم، وهي اميركا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. شروطها، على كل، ليست شروطاً على العرب فقط، ولكن شروطها على العالم أجمع لتثبيت حليفتها اسرائيل، وأي نظام، وأي دولة كبرت أو صغرت، تريد ان تشترك في محادثات السلام، شرط اميركا عليها ان تعترف باسرائيل. بل ان النشاط الاميركي لا يقتصر فقط على هذه الدول التي تشارك في مؤتمر السلام. فالضغوط الاميركية مستمرة على كل دول العالم، وخاصة دول عدم الانحياز ودول العالم الثالث: ان لا مساعدات الّا بعد الاعتراف باسرائيل. وبسبب الضعف العربي والانهيار العربي بعد حرب الخليج، يحدث، الآن، ما يحدث على الخريطة الدولية. فما يحدث ليس انتصاراً اسرائيلياً اطلاقاً، هو جزء من الدعم اللامحدود الذي تجده اسرائيل من القوة العظمى، التي أصبحت وحيدة في العالم.

• سبق للاتحاد السوفياتي ان اعترف بدولة فلسطين وعيّن سفيراً له لديكم في تونس. هل تلتزم روسيا الآن بذلك؟ وهل ما زالت روسيا على علاقات وثيقة معكم، أم تبدّل موقفها؟

○ نعم، ما زالت روسيا ملتزمة. فلها سفير لدينا، وهناك سفير لفلسطين في روسيا. قبل محادثات موسكو، تمّ اتصال بيننا وبين القيادة الروسية التي أبلغتنا بأن اللجنة السوفياتية ـ الفلسطينية يجب ان تستمر تحت عنوان جديد هو اللجنة الروسية ـ الفلسطينية. وفعلاً، كما تذكر، تمّ اجتماع لهذه اللجنة قبل محادثات موسكو، حيث ترأس الجانب الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ابو مازن، وترأس الجانب الروسي وزير خارجية روسيا.

• كنتم أول رئيس عربي، وأظن الوحيد حتى الآن، زار احدى الجمهوريات الاسلامية الجديدة في آسيا الوسطى. ما عسى ان تقدم هذه الجمهوريات

لشعب فلسطين، أو ان تقدموا لها بالمقابل؟

○ يجب ان نتكلّم بصراحة. ان هذه الدول تحتاج الى المساعدة. كل ما كان يسمّى بالاتحاد السوفياتي يحتاج الى مساعدات. وأنت ترى طائرات المساعدات تذهب الى روسيا. كذلك هذه الدول محتاجة الى مساعدات. نحن، أمام هذا، نتساءل: هل تستطيع أمتنا العربية ان تقدم لهم الدعم أم لا؟ هؤلاء محتاجون ان نأخذ بيدهم ضمن هذه الشروط الصعبة المفروضة عليهم، والاّ سيتقدّم غيرنا لملء الفراغ. من هنا لا بدّ من اتصالات مكثّفة ضمن خطة مبرمجة عربية، وضمن خطة تأخذ باعتبارها الابعاد الاقتصادية، والابعاد التاريخية، والابعاد الجغرافية باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من منطقة الشرق الاوسط والأدنى. ولا ننسى انهم، ولوقت قريب، كانوا جزءاً منّا، وكنّا جزءاً منهم. اذا تكلمنا عن المماليك، تاريخياً، فالمماليك منهم. واذا تكلمنا عن صفاتهم، فعلماء المسلمين من بخارى وطشقند وسمرقند. هذا هو التحدّي المطروح علينا: هل نستطيع ان نملأ هذا الفراغ، أم لا؟

أمّا الجهد الفلسطيني، فنحن فقراء. والشيء الوحيد الذي نملكه هو العلم وهذه الأدمغة، باعتبار ان لدينا أعلى نسبة تعليمية في المنطقة. والجهد بالنفس غاية الجهد.

• ما صحة ما يتردّد عن عزمكم التوسط بين اذربيجان وارمينيا؟

○ صحيح انني أقوم بهذا. وأنا أرسلت وفداً الى البلدين بهذا الخصوص. واليوم، اثناء لقائي مع وزير المالية الاذربيجاني، في طرابلس، أرسلت الى الرئيس مطالييوف رسالة شفهية أخرى بهذا الخصوص، لأن الخاسر الوحيد في هذا الخلاف هو الشعبان المختلفان.

• هل لفلسطين موقف من السباق التركي ـ الايراني ـ العربي لكسب ودّ هذه الجمهوريات؟

○ دعني أتكلّم بصراحة. أنا لا أريد ان أقول سباقاً، يجب ان يكون تكاملاً، والاّ جميعاً سنخسر. هم سيخسرون، وتركيا ستخسر، والعرب سيخسرون، والايرانيون سيخسرون، وكذلك الباكستانيون والهنود والصينيون، فهم جيران لهم. هذه الامور يجب ان نضعها في منظار الجغرافيا السياسية.

• المدّ الاسلامي في العالم، هل يتعاظم لصالح، أم على، حساب قضية فلسطين؟

○ في المدى البعيد هو لصالح القضية الفلسطينية؛ ولكن، في المدى القصير، وبسبب المزايدات على الساحة الاسلامية وبسبب عدم الرؤية الشمولية لبعض هذه الحركات الاصولية لابعاد الحياة على كوكبنا الارضي، يستفاد منها لاعطاء الوجه الغير صحيح والغير دقيق بالنسبة للحركة الاسلامية. وهنا، على مؤتمر القمة الاسلامي بالذات مسؤوليات كبيرة، ولا يجوز ان تكون هناك قرارات بدون أرضية علمية صحيحة تأخذ في اعتبارها كل هذه الابعاد. والتاريخ لا يرحم؛ والتاريخ سيحاسبنا حساباً عسيراً على هذه الاخطاء، سواء كانت هذه الاخطاء كبيرة أو صغيرة. «وكنتم خير أمّة أخرجت للناس، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر». أي ان الصفة الاساسية لهذه الأمّة هي ان تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر.

• هل التقارب الايراني ـ السوداني مصدر قلق؟

○ لمن؛ لي؟ نحن على صلة مع كل هذه الدول وهذه الحركات. لا تنس ان فلسطين في القلب، عربياً واسلامياً ومسيحياً؛ وهي الجامع المشترك لهذه الابعاد الثلاثة: العربية والاسلامية والمسيحية.

• هل لفلسطين دور في حقن الدماء في الجزائر؟

○ دورنا متواضع طبعاً. ولكن أتمنّى من كل قلبي ووجداني ان تخرج الجزائر من هذه الدوّامة. وهذا يستدعي ان نكون دقيقين. ومن الصعوبة بمكان ان نقف مكتوفي الأيدي أمام ما يحدث، الآن، في الجزائر. فجميعنا مسؤولون.

• من هي الجهات التي تقف وراء الحملات عليكم مؤخراً، ومنها ما هو شخصي، ومنها قضية الدكتور جورج حبش، ومنها ما نقلته شبكة التليفزيون الاميركية «سي.ان.ان» عن ما وصفته بمكالمة هاتفية بينكم وبين ممثلكم في فرنسا؟ ما هو الترابط في هذه الحملات؟ وما الهدف منها في رأيكم؟

○ هذه الحملات لن تتوقف. هي جزء من محاولات المساس بهيبة القيادة الفلسطينية. وقد وصلت المواضيع على المستوى الشخصي. ولكن

أنا أقول للتاريخ: ايّاً من كان يقف وراء هذه الحملات، البيت الفلسطيني ليس من زجاج «ويللي بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة». نحن، حتى الآن، محافظون على هدوئنا ومتانة ورصانة اعصابنا. وهي ليست أول حملة، ولا آخر حملة. هل تذكر الحملات بعد الخروج من بيروت وبعد ما سمّي بالانشقاق؟ هل تذكر ما أُشيع قبل المصالحة الفلسطينية التي حدثت بالجزائر؟ هل تذكر قبل مدريد؟ جميع هذه الحملات، كما ترى، تتكسر على صخرة الثورة الفلسطينية وصلابة وأصالة الشعب الفلسطيني. تتكّسر على صلابة هذه العلاقات التي تربط الثورة الفلسطينية وحركة المقاومة الفلسطينية للقوى الخيّرة في أمتنا العربية مع احرار العالم. قضية الـ «سي.ان.ان.» مسألة مدبلجة مع الاسف. وكما قلت، في جنيف، هذه قضية لا تمسّني. هي تمس السيادة الفرنسية. وأنت تعرف انه ما أخطأت يوماً بمهاجمة اليهود. فبالنسبة لنا، «اليهود أولاد عمّنا». حتى لغتنا الدارجة تقول عنهم انهم «أولاد العم». وفي القرآن الكريم: «ومن قوم موسى أمّة يهدون بالحق وبه يعدلون».

أنا رجل مسلم ومعتز باسلامي. أنا اهاجم الصهيونية، واعتبرها خصمنا، وليس اليهود.

لا تنس انه في داخل الحركة الفلسطينية، هناك مناضلون يهود نعتز بهم. في داخل اسرائيل قوى صديقة لنا مثل حركة السلام الآن، نحن نعتز بها. ولكن، بلا شك، الى جانب هذه الحركة الصهيونية هناك، في بعض البلدان الاوروبية وفي اميركا، قوى معادية لنا، همّها الوحيد هو مطاردة الشعب الفلسطيني أين ما كان، وحيث ما كان، وبكل الوسائل الرخيصة. ولكنها قوى صهيونية. ولذلك لو لم تصرّ عليّ لما أجبت عن هذا السؤال، لأني اعتبر ان هذا جزء من الحملة المدسوسة على الشعب الفلسطيني، وعلى القيادة الفلسطينية.

وأنت تعرف ان هذه الآية هي تربيتي، وهكذا اربّي في حركة «فتح». ونحن أول حركة في العالم العربي دعت الى الدولة الديمقراطية التي يتعايش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون. كانت في ذلك الحين تعتبر كفراً. معقول؟ وكان الكثيرون ممّن يرفعون الفكر القومي، او الديني، يعتبرون ان هذه الفكرة (أي التعايش) بدعة. ولكن نحن الذين أطلقنا هذه الفكرة. في خطابي في الامم المتحدة، عام ١٩٧٤، تكلمت عن ذلك، وأشرت الى ثلاثة مناضلين هم: الشيخ صبري عكرمة، وهو مسلم (كان خطيب المسجد الاقصى وكان مسجوناً)؛ وايهود رديف، وهو يهودي وكان مسجوناً، أيضاً؛ والمطران كبوجي.

• مع العلم بأن الانتخابات الاسرائيلية شأن اسرائيلي داخلي، ومع العلم بأن ما تقولونه حول هذا الموضوع سيؤخذ عليكم، أليس صحيحاً ان فرصة نجاح عملية السلام ستتصاعد في حال فوز حزب «العمل» على الليكود في الانتخابات؟

○ رأي ورأيك غير مهمّين. للأسف الاميركان، من الأساس، متبنّون الليكود. وهذا ليس كلاماً غوغائياً. تذكر ان زعيم حزب «العمل» شمعون بيرس شكّل وزارته الى ان حصلت الخديعة من واحد، فرد واحد. من شاس لماذا؟ لأن اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة هو ليكودي، قواه الاساسية ليكودية، بمن فيهم مسؤولون في الادارة الاميركية.

• هل يشكّل فوز حزب «العمل» دفعاً لعملية السلام؟

○ أنا لا اريد ان أتدخل في هذا الموضوع، حتى لا يستفيد هذا أو ذاك. أنا أعرف تفاصيل التفاصيل داخل المجتمع في اسرائيل، من الامراء الخمسة في الليكود وتطلعاتهم الى ما يجرى في حزب «العمل» من صراعات، الى احزاب الوسط وامكانيات ان تتقدّم على حساب الحزبين، الى تأثيرات اليهود السوفيات الجدد.

• هل يلعب عرب أو فلسطينيو الـ ٤٨ دوراً من خلال الانتخابات في قلب موازين القوى داخل الكنيست؟

○ أنا عتقد بأن لهم دوراً كبيراً، ولكن في نفس الوقت، هناك قوى كبيرة تحرمهم من التقارب من بعضهم البعض، مثل ما جرى عند حرمانهم من الاستفادة من فائض الاصوات. ففائض الاصوات كان يمكّن هذه القوى العربية في الانتخابات الماضية من الحصول على مقعدين زيادة في الكنيست؛ على الاقل مقعدين. ومقعدان في هذه الفسيفساء كانا حرما شامير من الحكم.

• هل تتمنّون اعادة انتخاب جورج بوش رئيساً هذا العام؟ واذا حصل، ماذا تأملون منه؟

○ كذلك أنا لا أتدخل. لا تدفعني للحديث فيما ليس لي فيه شأن، والّا يعتبر تدخّلاً في الشؤون

الداخلية الاميركية. ما أتمنّاه هو ان نتمكّن من تنفيذ هذه المبادرة التي أطلقها بوش: «الارض مقابل السلام»، وتنفيذ القرارين ٣٣٨ و٢٤٢ بما يعني الانسحاب من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني والأمن للجميع.

[**القدس العربي**، لندن، ١٨/٢/١٩٩٢؛ نقلاً عن **ميدل ايست ميرور**]

◇
◇ ◇

توصيات الدورة ١٤ لـ «لجنة القدس»

عقدت «لجنة القدس» دورتها الرابعة عشرة برئاسة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية رئيس «لجنة القدس»، ومشاركة المجاهد السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في مدينة مراكش بالمملكة المغربية، يوم الخميس، الثاني عشر من شهر رجب الفرد ١٤١٢هـ ، الموافق ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢م، للنظر في تطوّرات الوضع في مدينة القدس ودرس الوضع المستفحل الناجم عن استمرار اسرائيل في تهويد المدينة المقدسة، وانتهاك حرمات الأماكن المقدّسة، والامعان في مصادرة الاملاك والعقارات الاسلامية، والمضيّ قدماً في أعمال الحفر والتنقيب حول المسجد الاقصى المبارك.

وقد اكتسى عقد هذه الدورة أهمية كبرى، لأنها أول دورة تعقدها اللجنة بعد انتهاء حرب الخليج، لتأكيد قضية القدس وهويتها العربية والاسلامية، التي تحاول اسرائيل ضمّها، وتهويدها، وطمس معالمها، واصرارها على ادعائها الباطل، القائل ان القدس عاصمة أبدية للكيان الصهيوني، في الوقت الذي يشهد العالم عملية السلام الرامية الى تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ممّا يعرّض عملية السلام للفشل.

وشارك في أعمال هذه الدورة وفود الدول والاعضاء في اللجنة، والدكتور حامد الغابد، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي. وقد افتتح الدورة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رئيس «لجنة القدس»، بخطاب ضاف رحّب، في مستهله، بالوفود المشاركة، وأبرز أهمية عقد اجتماع اللجنة للنظر في تطوّر الاوضاع في القدس الشريف والاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في ضوء التطوّرات الاخيرة، المتمثّلة في بدء عملية السلام وانعكاساتها على المنطقة بصورة عامّة، وعلى المدينة المقدسة بصورة خاصة.

وتحدث المجاهد السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فوجّه الشكر الى جلالة الملك الحسن الثاني على مبادرة جلالته المتمثّلة في دعوة «لجنة القدس»، من جديد، الى الانعقاد، وقدّم عرضاً شاملاً لتطوّرات الوضع في القدس والاراضي المحتلة، وخطورة الاجراءات والممارسات والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والمقدسات الاسلامية، والمسيحية، ومحاولاتها تهويد المدينة المقدسة، وطمس معالمها الحضارية والتاريخية والدينية، واستمرارها في مصادرة الاراضي وممتلكات الاوقاف واقامة المستوطنات، ممّا يؤثر، تأثيراً خطيراً، في عملية السلام.

ثمّ أجرى أعضاء اللجنة مداولات حول التصدي للممارسات الصهيونية القمعية المتواصلة ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، التي تتمثّل في عمليات الاستيلاء على الأملاك والعقارات، وفي تصاعد جرائم القتل والابعاد والطرد غير القانوني، والاعتقال دون مسوّغ أو مبرّر، وفي العمل، كذلك، بصورة متعمّدة لم يسبق لها مثيل، على محو المعالم الحضارية

العربية الاسلامية الأصيلة من على أرض القدس وفلسطين، من طريق التهويد الكامل؛ وتتمثّل، كذلك، في تصعيد بناء المستوطنات على الارض العربية الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل واستقدام مئات الآلاف من المستوطنين الجدد في أقصر فترة ممكنة، للحلول محل أهل البلاد الشرعيين، انطلاقاً من محاولة تطبيق الأمر الواقع المفروض.

وناقش رؤساء الوفود موضوع اصرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية على تغييب قضية القدس عن محادثات السلام، وأكدوا ان ذلك أمر مدبّر، ترمي اسرائيل من ورائه الى تثبيت عملية ضمّ القدس، مخالفة بذلك الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة.

وأكد رؤساء الوفود، من ناحية أخرى، ان القدس عربية اسلامية، وان ذلك أمر لا يقبل الجدل والمساومة، وان مصيرها لا يخضع لظروف آنية عابرة، وقد شاءت ارادة الله ان تربط بين المسجد الأقصى والمسجد الحرام برباط أبدي منذ كان الاسراء والمعراج.

واتفقت الآراء، خلال المناقشات، على ان الأشهر القليلة الماضية شهدت هجمة مركّزة في مجال الاستيطان على أوسع مدى في القدس، وفي جوارها، بل في كل الاراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل، ممّا يبيّن ان هناك خطة كبرى يهدف تنفيذها الى احكام الطوق الاستيطاني حول مدينة القدس، والى اقامة تجمّعات استيطانية في الاراضي المحتلة كي يتمّ توطين مليون يهودي في محيط القدس. وقد استمر التوغّل الاستيطاني، داخل أسوار مدينة القدس القديمة، من طريق الاستيلاء على العقارات والمباني والأماكن الدينية الاسلامية والمسيحية. ولم يعد خافياً، اليوم، على أحد، ان اسرائيل قد استحوذت، حتى الآن، على أكثر من ٦٠ بالمئة من الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وبحثت اللجنة في الأوضاع الحياتية الخطيرة التي يعاني منها أبناء الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال، وضرورة تمكينه من الاستمرار في انتفاضته الشجاعة، ومواصلة الصمود والنضال ورصّ الصفوف لصون المكتسبات التي بذلت في سبيلها المهج والأرواح، وممّا يفرض على الأشقاء المسلمين وعلى الاصدقاء في كل مكان واجب دعم ذلك الشعب الأعزل، ومساندته، والعمل على حمايته بكل وسيلة ممكنة، حتى يتمّ تحرير القدس والاراضي الفلسطينية المحتلة.

وعرضت اللجنة، باهتمام، المتغيّرات السياسية على الصعيد الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الاوسط، وخاصة بعد بدء محادثات السلام بين أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وعرضت وضع مدينة القدس على جدول أعمال مفاوضات السلام الثنائية، وأكدت مساندتها للجهود المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط؛ كما أكدت ان قضية القدس من القضايا الاساسية التي يجب معالجتها، وأعربت عن ان السلام في الشرق الاوسط لن يتحقّق الّا بانسحاب اسرائيل من على جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف وكذلك الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الاخرى، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه السياسية والوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف.

وفي ضوء تلك المداولات، اتخذت «لجنة القدس» التوصيات التالية:

أولاً: تؤكد اللجنة ان قضية بيت المقدس وتحرير المسجد الأقصى المبارك تظل الشغل الشاغل لكل المسلمين، وان الأمّة الاسلامية لا تسمح بالتفريط بأي جزء، مهما صغر شأنه، من القدس الشريف وأرض فلسطين.

ثانياً: تؤكد اللجنة ان القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧م، وينطبق عليها ما ينطبق على الاراضي المحتلة، عملاً بقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وترفض أية دعوة لاستبعاد القدس من دائرة مفاوضات السلام؛ كما تؤكد ان عودة القدس الى السيادة الفلسطينية شرط رئيس على طريق تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط.

ثالثاً: تدعو اللجنة دول العالم الى تجنّب التعامل مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية، تعاملاً يحدو بتلك السلطات الى اعتباره، بأية صورة من الصور، اعترافاً ضمنياً بالامر الواقع، الذي فرضته باعلانها القدس عاصمة لاسرائيل. وتذكّر، في هذا المقام، بقرارات مجلس الامن الدولي ٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ (١٩٨٠م) التي تقضي ببطلان القانون الاسرائيلي الذي يعتبر القدس عاصمة موحّدة لاسرائيل. وتؤكد ان كل التدبيرات والاجراءات التشريعية والادارية والاستيطانية الرامية الى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة، ومخالفة للمعاهدات الدولية

والمواثيق والاعراف.

رابعاً: تدعو اللجنة الدول الاعضاء الى العمل على اشاعة روح الدفاع عن القدس، باعتبار ذلك واجباً اسلامياً وقومياً، وعلى زيادة ترسيخ مكانة القدس في نفوس المسلمين، ودحض الافتراءات والاكاذيب التي يطلقها العدوّ الصهيوني حول قضية القدس؛ كما تدعو الى التنسيق بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في هذا المضمار.

خامساً: تدين اللجنة كل صور الممارسات التي تقترفها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، منتهكة، بذلك، انتهاكاً صارخاً، العهد الدولي القاضي بالغاء كل صور التمييز العنصري، وتدين، أيضاً، مخططات اسرائيل الاستيطانية التهويدية في القدس والاراضي الفلسطينية والجولان السوري التي تتحدّى مبادىء القانون الدولي وقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٨م.

سادساً: تدين اللجنة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لاقدامها على نهب وثائق المحكمة الشرعية في القدس يوم ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١م؛ وتطالب هيئة الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمجتمع الدولي باجبار تلك السلطات على اعادة الوثائق الاسلامية في أقرب وقت، والالتزام بعدم تكرار تلك الجريمة.

سابعاً: تلتمس من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، رئيس «لجنة القدس»، القيام بالاتصالات التي يراها جلالته ضرورية من أجل العمل على اجراء أعمال الاعمار والصيانة اللازمة لقبّة مسجد الصخرة والمسجد الاقصى المبارك وسائر الأماكن المقدسة والمعالم الاثرية الاخرى المعرّضة للانهيار والاندثار في القدس الشريف.

ثامناً: تعرب اللجنة عن التضامن المطلق مع سكان بلدة سلوان، القائمة في جوار المسجد الاقصى، ومع اخوانهم أبناء الشعب الفلسطيني، الذين أُخرجوا من منازلهم ظلماً وعدواناً لاحلال مستوطنين يهود محلهم.

تاسعاً: تعرب اللجنة عن دعمها للجهود التي أدّت الى عقد مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط في مدريد، وبدء مفاوضات السلام في واشنطن، سعياً وراء توفير حل عادل وشامل لقضية فلسطين والنزاع العربي ـ الاسرائيلي يستند الى قرارات الشرعية الدولية، ومنها قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ويضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على كل الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف وكذلك الجولان السوري المحتل والاراضي العربية المحتلة الاخرى، تنفيذاً لصيغة «الارض مقابل السلام»، وتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، ومنها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

عاشراً: تدين اللجنة اسرائيل لاستهتارها بعملية السلام، وعدم جدّيتها واثارتها العقبات المصطنعة أمام هذه العملية، بقصد التهرّب منها وتعطيلها، وتعتبرها مسؤولة عن عدم تمكين محادثات السلام في واشنطن من تحقيق أي تقدم جوهري.

حادي عشر: تناشد اللجنة كل الدول الاستجابة لطلب الأمين العام لهيئة الامم المتحدة بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٨١، الذي يدعو الى عقد اجتماع للاطراف المتعاقدة السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

ثاني عشر: تعرب عن ارتياحها لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٢٦، الذي يدين اسرائيل لقرارها ابعاد اثني عشر فلسطينياً من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتطلب من المجتمع الدولي التصدي لسياسة الابعاد والطرد وارغام اسرائيل على الامتثال لارادة الشرعية الدولية.

ثالث عشر: تتوجّه اللجنة بالتحية والتقدير الى الشعب الفلسطيني المجاهد، لاستمراره في التضحية دفاعاً عن أرضه ومقدساته؛ وتدعو الدول الاسلامية الى المزيد من مساندة نضال الشعب الفلسطيني، ودعم انتفاضته المباركة، تعزيزاً لقدرته على الصمود ومقاومة الاحتلال وحماية المقدسات الاسلامية.

رابع عشر: تقرّر اللجنة تشكيل وفد من أعضائها لزيارة الجمهوريات الاسلامية الست الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (كازاخستان واوزبكستان وقيرغيزيا وطاجكستان وتركمانستان واذربيجان) لشرح التطوّرات على صعيد القضية الفلسطينية، والاخطار

التي تهدّد الاماكن المقدسة في بيت المقدس والاراضي الفلسطينية المحتلة، ولنيل مساندة هذه الجمهوريات للقضية الفلسطينية، تطبيقاً لمبدأ التضامن الاسلامي.

خامس عشر: تقدر اللجنة، بالغ التقدير، الاهتمام الذي يوليه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني للقدس خاصة، ولقضية فلسطين عامّة، وتعهد الى جلالته بالعمل على اختيار وفد من أعضاء «لجنة القدس» تناط به مهمة زيارة دول رابطة الدول المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقاً) قصد شرح الخطورة البالغة التي يكتسيها استمرار هجرة اليهود الى فلسطين المحتلة، وبيان مدى التهديد الذي يتعرّض له، بسبب تلك الهجرة، مصير الشعب الفلسطيني ومستقبله.

سادس عشر: تعرب اللجنة عن تقديرها الفائق لموقف قداسة البابا يوحنا بولس الثاني والمراجع المسيحية الاخرى المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني؛ وتسجل، بارتياح، استنكارهم الممارسات غير القانونية التي تقدم عليها سلطات الاحتلال في مدينة القدس؛ وتدعو الى استمرار التنسيق مع حاضرة الفاتيكان والمراجع المسيحية الاخرى، تنسيقاً من شأنه الحفاظ على القدس، وهويتها.

سابع عشر: تؤكد اللجنة توصياتها السابقة، المتعلّقة بعقد لقاء اسلامي ـ مسيحي، بمشاركة الفاتيكان والكنائس الشرقية وغيرها، من أجل الحفاظ على هوية المدينة المقدسة، وعلى وطابعها الديني، والتاريخي، وعلى وضعها الديمغرافي.

ثامن عشر: تدعو اللجنة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، التي لم تدفع التزاماتها المالية لـ «صندوق القدس» ووقفيته، الى الوفاء بها؛ كما تدعوها الى تنظيم حملة تبرّعات على المستوى الشعبي لصالح الصندوق المذكور وقضيته، حتى يتمكّن من الاستمرار في أداء دوره في مساندة نضال الشعب الفلسطيني وصمود أبناء القدس العربية في وجه الاحتلال.

تاسع عشر: تعرب اللجنة عن تقديرها العميق، وشكرها الجزيل، للمغرب، ملكاً وحكومة وشعباً، على ما خصّت به الوفود المشاركة في أعمال هذه الدورة من بالغ الحفاوة وكرم الضيافة وحسن الاستقبال.

عشرون: تكلف اللجنة الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بمتابعة تنفيذ توصياتها.

[ملحق خاص، **وفا**، تونس، ١٩٩٢/١/٢٤]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٢/١٩٩١ الى ١٥/٢/١٩٩٢

١٦/١٢/١٩٩١

• عمّ الاضراب الشامل المناطق الفلسطينية المحتلة كافة، وذلك استجابة لدعوة القيادة الوطنية الموحّدة، للاحتجاج على المشروع الاميركي الذي سيعرض على الجمعية العامة للامم المتحدة للتصويت عليه، ويدعو الى الغاء قرار الجمعية، السابق، بمساواة الصهيونية بالعنصرية. من جهة أخرى، هاجم شبان الانتفاضة موقعاً لقوات الاحتلال الاسرائيلية، في مدينة قلقيلية، بالاسلحة الرشاشة، واشتبكوا مع جنود الموقع لمدة ربع ساعة، ولم تعرف الخسائر. كما هاجم آخرون مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في قلقيلية، ولم تعرف خسائر العدو أيضاً، بسبب حظر التجول الذي فرضته السلطات في الحال. الى ذلك، اشتبكت مجموعة ثالثة من الشبان مع دورية عسكرية اسرائيلية لمدة نصف ساعة، وسط بلدة سيلة الحارثية، وأسفر الاشتباك عن جرح شابين؛ وأُطلقت نيران باتجاه دورية ثانية كانت تمر في قرية الزبابدة، قام العدو، على أثرها، بحملة تمشيط واسعة في المنطقة (**الدستور**، عمّان، ١٧/١٢/١٩٩١).

• اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً، صوتت الى جانبه ١١١ دولة، وامتنعت ١٣ دولة، ألغت الجمعية، بموجبه، قراراً سابقاً لها اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية (**دافار**، ١٧/١٢/١٩٩١).

١٧/١٢/١٩٩١

• تواصلت الصدامات، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وهاجم فلسطينيون برج مراقبة عسكرياً يقع بالقرب من مستشفى جنين؛ وأُلقيت ست زجاجات حارقة باتجاه سيارات وأهداف اسرائيلية في يَعْبَد. كما هاجم شبان من قرية تقوع دورية عسكرية اسرائيلية بالزجاجات الحارقة. من جهة أخرى، استشهد المواطن عايد جابري (٢٥ عاماً)، من بيت فوريك، كان أُصيب بجروح، في اثناء اشتباك وقع مع جنود اسرائيليين قبل أيام (**الدستور**، ١٨/١٢/١٩٩١).

• كشف الناطق باسم البيت الابيض، مارلين فيتزووتر، عن ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، أكد لوزير الخارجية الاسرائيلي، دافيد ليفي، ضرورة انتقال المفاوضات الثنائية من المسائل الاجرائية الى القضايا الجوهرية. وقال ان المفاوضات، خصوصاً الاردنية ـ الفلسطينية ـ الاسرائيلية، دارت حول قاعات التفاوض، و«نريد ان نحضّهم على المسائل الجوهرية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٨/١٢/١٩٩١).

١٨/١٢/١٩٩١

• تزايدت حدّة الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي دهمت عدداً من قرى منطقة رام الله وحاصرت عدداً آخر. وواصلت فرض حظر التجول الليلي على رام الله والبيرة، وقرى دير الحطب وسالم وعزموط، ومخيمات عسكر القديم والجديد وبلاطة. في هذه الاثناء، أُلقيت قنبلة يدوية، من صنع محلي، على دورية عسكرية اسرائيلية، كانت تمر في شارع البحر في مدينة رفح. كما تعرّضت دورية اسرائيلية، ثانية، لزجاجة حارقة، وأُلقيت ثلاث زجاجات حارقة باتجاه دورية ثالثة في يَعْبَد؛ وحطّم شبان من مسلية زجاج حافلتين اسرائيليتين (**الدستور**، ١٩/١٢/١٩٩١).

• ذكرت مصادر سياسية اسرائيلية ان الجولة الاولى من المفاوضات الثنائية بين العرب واسرائيل، التي عقدت في واشنطن، انتهت دون تحقيق أي تقدّم. ومع ذلك، فقد تمّ التوصّل الى اتفاق على مواصلة المحادثات في السابع من كانون الاول (يناير) المقبل في واشنطن (**معاريف**، ١٩/١٢/١٩٩١).

١٩/١٢/١٩٩١

• عمّ الاضراب الشامل أنحاء قطاع غزة، تنديداً

بالمجزرة الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية، في مخيم رفح، وأدّت الى اصابة ٤١ مواطناً بجروح، واصابة العشرات بالغاز السام؛ فيما تجدّدت المواجهات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال التي دفعت بتعزيزات محمولة ضخمة، وخصوصاً الى مخيم رفح، في أعقاب اشتباك مسلّح مع مجموعة من القوات الفلسطينية الضاربة في المخيم تصدّت لوحدة من القوات الخاصة في جيش الاحتلال، حاولت دخول المخيم واعتقال أربعة من الملثّمين كانوا يكتبون الشعارات على الجدران. كما تصدّت مجموعة مسلّحة ثانية لقوات الاحتلال وأصابت ضابطاً وخمسة جنود بجروح (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٠).

• عقّب نائب الوزير الاسرائيلي لشؤون الاعلام، بنيامين نتنياهو، على نتائج جولة محادثات السلام في واشنطن قائلاً: «لقد جاء العرب الى واشنطن، وقبل كل شيء، بهدف ارضاء الاميركيين، وتوقّعوا اجراء محادثات معهم وليس مع اسرائيل. لكننا أوضحنا لهم انه ينبغي عليهم اجراء مفاوضات معنا» (**دافار**، ١٩٩١/١٢/٢٠).

١٩٩١/١٢/٢٠

• استشهد المواطن خالد مصاروة، من بلدة الطيبة، قضاء طولكرم، بعد ان أطلق جنود اسرائيليون النار عليه. وقد فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على البلدة بعد الاعلان عن استشهاد مصاروة؛ كما فرضت حظراً آخر على الخليل، في أعقاب اصابة سائق اسرائيلي بجروح. من جهة أخرى، شهدت جنين اشتباكات بالاسلحة بين مجموعة من «الفهد الاسود» وقوات اسرائيلية. كذلك أُطلقت عيارات نارية باتجاه وحدة عسكرية اسرائيلية في قلقيلية، وأُلقيت زجاجة حارقة على جرّار عسكري في الخليل. بالمقابل، شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات طاولت عشرات المواطنين في بيت لحم وغزة والخليل (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢١).

١٩٩١/١٢/٢١

• اندلعت مواجهات عنيفة في مخيم رفح بين المواطنين ووحدة عسكرية اسرائيلية حاولت اقتحام المخيم، وأُصيب، في اثناء ذلك، ستة مواطنين بجروح. وأدّت هجمات سكان المخيم الى قلب سيارة عسكرية. وفي وقت لاحق، امتدت الاشتباكات الى مدينة غزة ومخيم البريج الذي حاولت وحدة اسرائيلية اقتحامه، فأُصيبت ثلاث نساء باختناقات بسبب قنابل الغاز التي ألقتها القوات الاسرائيلية، وأُجهضت سيدة رابعة، فيما تعرّض ١٤ مواطناً للضرب على أيدي جنود الاحتلال. من جهة أخرى، ألقى مواطنون زجاجة «مولوتوف» على سيارة جيب عسكرية لدى مرورها في مخيم النصيرات (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٢).

• في معرض ردّه على الانتقادات التي وجّهت الى الدور الاميركي في محادثات واشنطن، قال الرئيس الاميركي، جورج بوش: «ان الولايات المتحدة الاميركية ستواصل القيام بالدور نفسه الذي قامت به، وهو دور الوسيط النزيه، وانها لن تقدم على محاولة لفرض الحلول، وستظل ملتزمة بهذا الدور الذي لمسه الجميع» (**نيويورك تايمز**، ٢١ ـ ١٩٩١/١٢/٢٢).

١٩٩١/١٢/٢٢

• تواصلت الصدامات في المناطق الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. ووقع اشتباك مسلّح مع قوة اسرائيلية، وأُضرمت النار بحافلة اسرائيلية في نابلس. كما أُضرمت بست سيارات أخرى في القدس وبمجموعة ثالثة في قلقيلية. وبالمقابل، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات في مناطق القدس والخليل وبيت لحم ونابلس ورام الله، أسفرت عن اعتقال عشرات المواطنين (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٣).

• قدّم سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، في حضور اعضاء الحكومة كافة، تقريراً حول محادثات السلام في واشنطن. وأمل روبنشتاين في أن لا تتدخل الولايات المتحدة الاميركية في تحديد مكان المحادثات المزمع عقدها في كانون الثاني (يناير) المقبل. وتوقّع روبنشتاين ان تجد القضايا المختلف عليها بين اسرائيل والدول العربية حلولاً لها من دون تدخّل من جانب الادارة الاميركية (**دافار**، ١٩٩١/١٢/٢٣).

• ذكر رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، ان انخفاضاً بنسبة ٣٠ بالمئة طرأ على عدد المهاجرين اليهود الى اسرائيل من دول أوروبا الشرقية في خلال العام ١٩٩١، بالمقارنة مع العام ١٩٩٠، وذلك بسبب مشاكل استيعاب المهاجرين في اسرائيل (**دافار**، ١٩٩١/١٢/٢٣).

• اعترف مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، بوجود خلاف في تصوّر اطراف النزاع لما يجب ان يكون عليه الدور الاميركي. وقال ان «دورنا واضح. ونحن مستعدون للمساعدة في اطار القواعد والشروط لدفع عملية السلام الى أمام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/١٢/٢٣).

١٩٩١/١٢/٢٣

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أحرق مواطنون، في خلالها، عدداً من السيارات العسكرية الاسرائيلية، فيما قامت قوات الاحتلال بحملة اعتقالات طاولت عدداً من المواطنين. الى ذلك، استشهد الطفل أحمد عماد عباهرة (ستة أيام)، في مستشفى جنين، مختنقاً بالغاز السام الذي انتشر في بعض غرف المستشفى نتيجة اطلاق جنود الاحتلال قنابل غاز سام من مواقع تمركز قريبة من المستشفى (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٤).

• عبّرت الحكومة الصينية عن رغبتها في المشاركة في المحادثات المتعددة الطرف، في اطار مفاوضات السلام في الشرق الاوسط. وفي هذا السياق، وصل نائب وزير الخارجية الصينية، يانغ فاتشانغ، في زيارة رسمية الى اسرائيل. وهذه أول زيارة علنية الى اسرائيل قام بها موظف صيني رفيع المستوى (**هآرتس**، ١٩٩١/١٢/٢٤).

١٩٩١/١٢/٢٤

• وقع اشتباك مسلّح في مدينة بيت لحم بين مجموعة فلسطينية وجنود اسرائيليين، وأُصيب جندي اسرائيلي بجروح في اشتباكات وقعت في الخليل رشق في خلالها متظاهرون جنود الاحتلال الاسرائيلي بالحجارة، وتمّ تحطيم زجاج أكثر من عشر سيارات اسرائيلية وحرق أربع سيارات أخرى في القدس. من جهة أخرى، استشهد المواطن محمد محمود ابو يوسف (٥٥ عاماً)، من حلحول، بعد ان صدمته سيارة شرطة عسكرية اسرائيلية في قلنديا (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٥).

• أبدى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، شكوكه في امكان نجاح مراقبة تقليص الاسلحة النووية في المنطقة. وقال ان عدد الصواريخ آخذ في الازدياد، وكذلك عدد الدول الاسلامية التي تحاول بلوغ القدرة النووية (**دافار**، ١٩٩١/١٢/٢٥).

١٩٩١/١٢/٢٥

• احتلفت الطوائف المسيحية بعيد الميلاد المجيد وسط اجراءات أمنية اسرائيلية مكثّفة. وقد اعتلى جنود الاحتلال سطح كنيسة المهد وسطوح البنايات المجاورة، وقام آخرون بدوريات في المنطقة، وقد ارتدوا ستّرات واقية من الطعنات. من جهة أخرى، أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه مبنى الحاكم العسكري في قلقيلية؛ وتعرّضت ثلاث سيارات للرشق بالحجارة، في اثناء مرورها في شوارع المدينة. كما وقعت اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مدينتي رام الله والبيرة، وأُطلقت عيارات نارية باتجاه نقطة مراقبة عسكرية في جنين. بالمقابل، شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات طاولت عدداً من المواطنين في قلقيلية ورام الله والبيرة (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٦).

• أُقيم تجمّع سياسي جديد أُطلق عليه «يشع ٩٢» (الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ٩٢) يهدف الى الغاء مشروع الحكم الذاتي. وشارك في اقامة التجمّع عدد من الفعاليات المؤيدة للحركات السياسية اليمينية وأنصار المستوطنات، برئاسة المحامي دافيد روتام، وعضو الكنيست الياكيم هعتسني ورئيس تحرير «نتيف»، آرييه ستيف (**هآرتس**، ١٩٩١/١٢/٢٦).

١٩٩١/١٢/٢٦

• تواصلت الصدامات في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. واستخدم الجنود الاسرائيليون، في خلالها، الاسلحة النارية والعيارات المطاطية وقنابل الغاز، ممّا أسفر عن جرح عدد من المواطنين. كما اعتقلت قوات الاحتلال عدداً آخر في اثناء حملة قامت بها في عدد من المناطق (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٧).

• ذكر وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيرتس، ان حوالى ١٧٠ ألف مهاجر يهودي وصلوا الى اسرائيل في خلال العام ١٩٩١، من بينهم ١٤٣ ألفاً جاءوا من الاتحاد السوفياتي وحوالى عشرين ألفاً من اثيوبيا. وأضاف ان عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي شهد هذا العام تراجعاً بنسبة ٢٣

بالمئة؛ مقارنة بالعام ١٩٩٠ (**دافار**، ١٩٩١/١٢/٢٧).

١٩٩١/١٢/٢٧

• استشهد شاب فلسطيني وأُصيب تسعة آخرون بجروح قرب طولكرم عندما فتحت دورية اسرائيلية النار باتجاه مجموعة شبان مقنّعين. وذكر مصدر عسكري اسرائيلي ان ثلاثة أُصيبوا بجروح في خلال الاشتباك، واعتقل أربعة آخرون. وأضاف ان فلسطينياً أُصيب بجروح بليغة في رأسه، عندما أطلق جنود النار لتفريق تظاهرة في خان يونس. من جهة أخرى، أُلقيت زجاجات حارقة عدّة على دوريات عسكرية اسرائيلية في مدن جنين وقباطية ونابلس، وأشعل مواطنون النار بسيارة اسرائيلية في القدس (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٨).

١٩٩١/١٢/٢٨

• ذكرت الانباء الواردة من المناطق الفلسطينية المحتلة ان جنوداً اسرائيليين متنكّرين بزي مدني دهموا قرية رامين، قضاء طولكرم، في اثناء احتفال سكانها بالذكرى السابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية. وقد أطلق جنود الاحتلال النار على المحتفلين لدى اقتحامهم القرية، ممّا أدّى الى استشهاد سامي احمد حسين النصري (١٧ عاماً)، من عنبتا، واصابة ٢٠ آخرين بجروح. وقد أعلن المواطنون في طولكرم ورامين وعنبتا الاضراب الشامل، حداداً على الشهيد واحتجاجاً على الاعتداء الاسرائيلي الوحشي على المواطنين (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٢٩).

١٩٩١/١٢/٢٩

• قام مئتا مستوطن مسلّح، أمس، باقتحام قرية الرام شمال القدس، وتظاهروا في شوارعها، وهدّدوا «بتطبيق العدالة بأنفسهم، اذا لم يتوقف الارهاب العربي»، على حدّ زعمهم. وفي السياق عينه، قام مستوطنون آخرون بغلق مدخل حي ضاحية البريد في القدس، واشعلوا النار باطارات مطاطية، ورشقوا عدداً من المنازل بالحجارة. كما قامت مجموعة ثالثة باطلاق النار على خزانات المياه ونوافذ البيوت في الخليل. في هذه الاثناء، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في عدد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ووقع اشتباك مسلّح بين مجموعة من «الفهد الأسود» ودورية عسكرية اسرائيلية في قباطية. كما ألقى مواطنون زجاجات حارقة ضد أهداف اسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٣٠).

• اجتمع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بوزير الدفاع الايطالي، فيرجينوروجيني، وبحثا في مفاوضات السلام الاسرائيلية ـ العربية، وبأبعاد انهيار الاتحاد السوفياتي وخطر السلاح النووي في الجمهوريات المختلفة. وأعرب شامير، في خلال المباحثات، عن أمله في ان يتمّ التوصل الى تفاهم مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني، معتبراً ذلك مفتاح نجاح المحادثات مع بقية الوفود العربية الاخرى (**دافار**، ١٩٩١/١٢/٣٠).

• ذكر موظف، رفيع المستوى، في وزارة المالية الاسرائيلية، ان وزارة الاسكان الاسرائيلية ستبني ما لا يقل عن خمسة آلاف منزل في الضفة الفلسطينية خلال العام ١٩٩٢. جاء ذلك في أعقاب تعهّد ابتزته، في الاسبوع الماضي، كتل «هتحياه» و«موليدت» من وزير المالية، بهدف توسيع البناء في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٩٩١/١٢/٣٠).

• كررت المصادر الاميركية المسؤولة القول ان الدور الاميركي سينشط لازالة العقبات على طريق تقدّم المفاوضات عبر الاقناع، وليس عبر املاء الحلول، أو فرضها على الأطراف المتنازعة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/١٢/٣٠).

١٩٩١/١٢/٣٠

• بعث رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، ببرقية الى الرئيس الروسي، بوريس يلتسين، تضمّنت اعتراف دولة فلسطين بجمهورية روسيا الاتحادية. وهنّأ عرفات، في برقيته، يلتسين بحلول العام الجديد، مؤكداً، في هذه المناسبة، أهمية دور روسيا بالنسبة الى عملية السلام في الشرق الاوسط (**وفا**، تونس، ١٩٩١/١٢/٣٠).

• واصل المستوطنون اعتداءاتهم على المواطنين في عدد من المناطق الفلسطينية. فقد سارت قافلة للمستوطنين ضمّت ٣٠ سيارة في بلدات وقرى في منطقة نابلس، محذّرين سكانها بالانتقام من الهجمات الفلسطينية. وأطلق مستوطنون النار في قريتي عنبتا وبرقة ورددوا تحذيرات وتهديدات مماثلة. وفي السياق عينه، نظّم مستوطنون من «غوش قطيف»، في قطاع غزة، تظاهرة احتجاجية مماثلة ضد الفلسطينيين. من جهة أخرى، ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان

مجهولين أطلقوا النار على حافلة للجيش الاسرائيلي كانت تمر وسط نابلس، ولم تشر المصادر الى أية خسائر. كما أطلقت مجموعة من «الفهد الاسود» النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في جنين، وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية ثالثة في رام الله (**الدستور**، ١٩٩١/١٢/٣١).

• ندّد أعضاء كنيست من مختلف كتل المعارضة بأعمال العنف التي ينفّذها المستوطنون في المناطق المحتلة. وقال عضو الكنيست يوسي بايلين (حزب العمل): «ان عصابات المستوطنين، التي نشطت في الاسابيع الاخيرة، برعاية من الحاخامين المتطرفين، عبر فرضها جواً ارهابياً على الفلسطينيين في المناطق المحتلة وعلى بعض وزراء الليكود، تشير الى نهاية سلطة اسرائيل في المناطق المحتلة» (**هآرتس**، ١٩٩١/١٢/٣١).

١٩٩١/١٢/٣١

• ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية جريمة جديدة في مدينة رفح ومخيمها، حيث أُصيب ثلاثون مواطناً برصاص جنود الاحتلال، عندما اقتحمت وحدة عسكرية خاصة حي الشابورة، في اثناء احتفال جماهيري أُقيم بمناسبة انطلاقة الثورة الفلسطينية. كما دهمت وحدات من الجيش الاسرائيلي احتفالاً آخر أُقيم في مخيم جباليا، شارك فيه أكثر من ألف شخص. وكانت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت احتفالات جماهيرية بمناسبة انطلاقة الثورة الفلسطينية، تخلّلتها اشتباكات متفرّقة وصدامات مع قوات الاحتلال أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٩٩٢/١/١).

• اشترطت حركتا «هتحياه» و«موليدت» موافقتهما على الميزانية العامة في اسرائيل برصد ملايين الشيكلات لانفاقها على الاستيطان في المناطق المحتلة، منها ٣٥ مليون شيكل لشق الطرق في الضفة الفلسطينية (تمهيداً لاقامة مستوطنات جديدة)؛ و٢٨ مليون شيكل لوحدة الاستيطان اليهودية العاملة في إطار البناء في المناطق المحتلة؛ وحوالى ٤٤ مليون شيكل لادارة البناء القروي، بحيث يحوّل الجزء الأكبر منها الى المناطق المحتلة، وفي الأساس للبناء في المستوطنات الجديدة والصغيرة (**دافار**، ١٩٩٢/١/١).

١٩٩٢/١/١

• دهمت قوات الاحتلال الاسرائيلية عدداً من المنازل، واعتقلت عدداً من المواطنين بتهمة مقاومة الاحتلال؛ فيما تواصلت الاشتباكات في مناطق عدّة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال، تخللتها اشتباكات بالأيدي بين اسرائيليين من الوحدات الخاصة وبعض سكان مخيم الشابورة في رفح. وقد أُصيب، في مختلف الاشتباكات، عدد من المواطنين بجروح (**الرأي**، عمّان، ١٩٩٢/١/٢).

• دعا تقرير خاص، أعدّه الاتحاد العالمي للصحافيين، اسرائيل الى الغاء الرقابة على الصحف في المناطق المحتلة، وحصرها في القضايا الأمنية السرية، على غرار الرقابة المفروضة على وسائط الاعلام الاسرائيلية (**عل همشمار**، ١٩٩٢/١/٢).

١٩٩٢/١/٢

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بالرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، وبحث الرئيسان في آخر التطوّرات على الساحة الدولية، وامكانات التعاون العربي في المباحثات الثنائية (**وفا**، ١٩٩٢/١/٢).

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فيما بدأ مستوطنون باقامة مستوطنة جديدة خارج مخيم للاجئين في قطاع غزة، حيث لقي يهودي مصرعه في كمين. وقد نصب المستوطنون ثلاثة منازل متنقّلة خارج مخيم دير البلح وأطلقوا عليها اسم مستوطنة «دورون»، وهو اسم القتيل الذي كان رابع اسرائيلي لقي مصرعه بالرصاص، منذ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي (**الرأي**، ١٩٩٢/١/٣).

• قرر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، موشي ارنس، إبعاد ١٢ فلسطينياً من سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى خارج البلاد، ردّاً على مقتل دورون شورشان بالقرب من دير البلح (**معاريف**، ١٩٩٢/١/٣).

• أقرّ الكنيست الاسرائيلي، بأغلبية ٦٠ صوتاً ضد ٥٣، الميزانية الاسرائيلية العامة بمقدار ١٠٧ مليارات شيكل. وقد ترك الوزير اريئيل شارون القاعة احتجاجاً على قيام الجيش الاسرائيلي باجلاء مستوطنين من موقع استيطاني جديد. وقال: «لم استطع الاقتراع لصالح ميزانية تستخدم في اجلاء

المستوطنين، بدلاً من محاربة [الفدائيين]» (**معاريف**، ١٩٩٢/١/٣).

١٩٩٢/١/٣

• وجه رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسائل عاجلة الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي حول المخاطر المترتبة على قراري اسرائيل ابعاد ١٢ مواطناً فلسطينياً وإقرار موازنة الاستيطان الجديدة. وقد سلّم الرئيس عرفات الرسائل لسفراء كل من بريطانيا، ستيفن دي، وروسيا، شيبورين، والصين، ان هوي هو، في اثناء استقباله لهم، كلاً على انفراد، في مكتبه، في تونس (**وفا**، ١٩٩٢/١/٣).

• أطلق أفراد من القوات الضاربة الفلسطينية نيران أسلحتهم باتجاه قوة عسكرية اسرائيلية اقتحمت قرية برطعة الشرقية، وألقوا زجاجتين حارقتين على حافلة عسكرية بالقرب من بلدة يَعْبَد وثالثة باتجاه دورية كانت ترافق الحافلة. كما ألقى مواطنون زجاجتين كربونيتين باتجاه سيارة جيب عسكرية اسرائيلية في يَعْبَد، أيضاً، وزجاجتين حارقتين باتجاه مقر الادارة المدنية في قباطية (**الرأي**، ١٩٩٢/١/٤).

١٩٩٢/١/٤

• عمّ الاضراب الشامل مدينة جنين وجوارها حداداً على روح الشهيد محمد علي كميل (٢١ عاماً)، من قباطية، الذي استشهد، مساء أمس، في اثناء اشتباك مسلّح مع دورية عسكرية اسرائيلية قرب قرية ام التوت، قضاء جنين، وأسفر الاشتباك عن جرح جنديين. وقد وقعت اشتباكات في قباطية بين سكانها وجنود الاحتلال أسفرت عن اصابة عدد من السكان بجروح. الى ذلك، أُلقيت قنبلة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في شارع جنين بمدينة نابلس، فيما واصلت سلطات الاحتلال فرض حصار عسكري على منطقة دير البلح في قطاع غزة، في أعقاب مقتل مستوطن بالرصاص قبل أيام (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٥).

• أكدت مصادر، رفيعة المستوى، في جهاز الامن الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تلغي قرار ابعاد ١٢ نشيطاً فلسطينياً من المناطق المحتلة، على الرغم من الضغط الدولي الشديد الذي واجهته أخيراً. وقال الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان «المرشحين للابعاد هم نشطاء في منظمات [فدائية] نفّذ بعضهم عمليات تخريبية ضد جنود الجيش الاسرائيلي والسكان المحليين، وساهم بعض آخر في أعمال التحريض وتنظيم أعمال خرق النظام في [الضفة الفلسطينية] وغزة» (**عل همشمار**، ١٩٩٢/١/٥). من جهة أخرى، دانت الولايات المتحدة الاميركية قرار اسرائيل ابعاد ١٢ فلسطينياً من الارض المحتلة. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، في بيان رسمي، ان الادارة حضّت اسرائيل «على أعلى المستويات» على اعادة النظر في القرار والعمل على الغائه» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤ ـ ١٩٩٢/١/٥).

١٩٩٢/١/٥

• عقد الرئيسان، الفلسطيني ياسر عرفات والمصري حسني مبارك، جلسة مباحثات مغلقة في قصر الرئاسة بالقاهرة، وذلك في اطار التنسيق الفلسطيني ـ المصري، حيث أجري بحث في سبل تعزيز هذا التنسيق قبيل بدء المرحلة الثالثة من مفاوضات السلام الثنائية، المقرر عقدها في واشنطن (**وفا**، ١٩٩٢/١/٥).

• استشهد المواطن حسين يوسف ابو الخير (٢٢ عاماً)، من مخيم خان يونس، اثر اصابته بعيارات نارية اطلقها أفراد الوحدات الخاصة في خلال مواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة خمسين مواطناً بجروح، منهم ٤٠ جريحاً في قطاع غزة. وكانت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت تظاهرات ومسيرات ضخمة تحوّلت الى صدامات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، استخدم المواطنون، في خلالها، الحجارة والزجاجات الفارغة ضد جنود ودوريات الاحتلال، فيما ردّت قوات الاحتلال باطلاق النار فأصابت عشرات المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٦).

١٩٩٢/١/٦

• أعلنت الاذاعة الاسرائيلية ان هجومين بالأسلحة وقعا على موقعين عسكريين اسرائيليين في مدينة نابلس. ولم تذكر الاذاعة أيّة تفاصيل، واكتفت بالقول ان قوات اسرائيلية حاصرت المنطقة وفرضت حظر تجوّل على المدينة. في هذه الاثناء، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُصيب، بنتيجتها، عدد من جنود الاحتلال

بجروح، وتمّ حرق عدد من السيارات العسكرية الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٧).

• بيّن المسح السنوي الذي قامت به مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية ان ما يزيد على نصف مليون شخص في اسرائيل عاشوا تحت خط الفقر خلال العام ١٩٩٠ (**عل همشمار**، ١٩٩٢/١/٧).

١٩٩٢/١/٧

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في عمّان، مع رئيس وزراء الاردن، زيد بن شاكر، وبحث معه في آخر التطوّرات على صعيد القضية الفلسطينية، في ضوء قرار مجلس الامن الدولي الاخير، الرقم ٧٣٦، الذي يدين سياسة الابعاد ويطالب اسرائيل بالغاء قرارها بابعاد ١٢ فلسطينياً؛ كما بحث الطرفان في الخطوات الكفيلة بدفع عملية السلام الى أمام (**وفا**، ١٩٩٢/١/٧).

• استمر الاضراب الشامل في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لليوم الرابع على التوالي، احتجاجاً على قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية ابعاد ١٢ مواطناً؛ فيما أحيت الجماهير الفلسطينية يوم الشهيد الفلسطيني باحتفالات أُقيمت في أماكن عدة. من جهة أخرى، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وهاجمت القوات الضاربة الفلسطينية دورية اسرائيلية بالحجارة بالقرب من مستوطنة الفيه منشيه. كما حطّم شبان فلسطينيون زجاج عدد من السيارات الاسرائيلية في حلحول والخليل (**وفا**، ١٩٩٢/١/٧).

• قال مصدر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اسرائيل ستضطر في حال عدم حصولها على ضمانات القروض حتى مطلع آذار (مارس) المقبل، الى البحث عن مصادر أخرى من بينها التوجّه الى يهود الولايات المتحدة الاميركية (**معاريف**، ١٩٩٢/١/٨).

١٩٩٢/١/٨

• استشهد المواطن يوسف الناصر (٣٥ عاماً)، برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي في اثناء اشتباكات وقعت في قرية ام التوت جنوب شرق جنين بين سكان القرية وقوات الاحتلال الاسرائيلية. في هذه الاثناء، أطلقت نيران باتجاه نقاط عسكرية في جنين، وأُلقيت عشر قنابل حارقة على دوريات اسرائيلية، في اثناء صدامات متفرقة في غير مكان من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أُصيب، في خلالها، ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح، وتمّ تحطيم ١٧ سيارة عسكرية تابعة لمستوطنين. وبالمقابل، أُصيب عدد من المواطنين بجروح مختلفة (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٩).

• تقوم هيئة الاركان العامة في الجيش الاسرائيلي بدرس الدلالات القضائية والعملية لعقاب من نوع جديد تجاه النشطاء في المناطق المحتلة قد يطلق عليه «الترحيل الداخلي»، والذي، بموجبه، يستطيع القادة العسكريون، بالتنسيق مع جهاز الامن، اصدار اوامر بتهجير شخص، أو أشخاص يعتبرون من بين زعماء المحرضين، لمدة زمنية محدّدة، من قرية الى منطقة أخرى داخل المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٩٢/١/٩).

• وصل وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، الى اسرائيل، في إطار جولة قام بها على عدد من دول المنطقة. وقد استقبلت زيارة دوما بتحفظ، بسبب سياسة فرنسا «المؤيدة للعرب» وموقف فرنسا «غير الودّي» تجاه اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٩٢/١/٩).

١٩٩٢/١/٩

• استشهد، أمس، بلال غالب نمر الحريم (٢١ عاماً)، من سلفيت، في اثناء اقتحام قوة عسكرية اسرائيلية للبلدة، أخذت تطلق النار باتجاه المواطنين الذين اشتبكوا معها؛ في حين عمّ الاضراب الشامل، لليوم الرابع على التوالي، الاراضي المحتلة كافة، استجابة لنداء القيادة الموحّدة، وذلك بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها التاسع والاربعين، واحتجاجاً على قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية بابعاد ١٢ مواطناً (**الدستور**، ١٩٩٢/١/١٠).

• رفض وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، في ختام محادثاته مع نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، في القدس، الادّعاء بأن سياسة فرنسا في الشرق الاوسط أحادية الجانب. وقال «هذا انطباع خاطىء» (**معاريف**، ١٩٩٢/١/١٠).

• أصدرت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، توضيحاً لعبارة «الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس» التي وردت في قرار مجلس الامن الدولي، وقالت ان بلادها «تعتبر ان عبارة كل الاراضي الفلسطينية، بما فيها القدس،

بمثابة وصف ديمغرافي وجغرافي، لا يتعلّق بالسيادة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/١/١٩٩٢).

١٠/١/١٩٩٢

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في بغداد، أمس، بالرئيس العراقي، صدام حسين، واستعرض معه مختلف تطوّرات الوضع في منطقة الشرق الاوسط (**وفا**، ١٠/١/١٩٩٢). كما اجتمع الرئيس عرفات، في وقت لاحق، بالرئيس الليبي، معمّر القذافي، وبحث معه في سبل التنسيق العربي لمواجهة التحديات التي تستهدف الأمة العربية، وخصوصاً التهديدات الموجّهة الى ليبيا (**المصدر نفسه**).

• تواصلت الاشتباكات في المناطق الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أسفر عن اصابة عدد من المواطنين بجروح. كما شنّت قوات الاحتلال حملة دهم أسفرت عن اعتقال عدد آخر من المواطنين. بالمقابل، تمكّن شبان الانتفاضة من تفجير عبوتين ناسفتين، واحدة في جنين والاخرى في منطقة نابلس، وألحقوا اضراراً مادّية بأهداف عسكرية اسرائيلية (**الدستور**، ١١/١/١٩٩٢).

١١/١/١٩٩٢

• تواصلت الاشتباكات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُصيب، في اثنائها، عشرات المواطنين بجروح مختلفة واعتقل آخرون. وذكرت مصادر اسرائيلية ان شرطيين اسرائيليين جرحا، اثر تعرضهما لرشقات الحجارة وزجاجات فارغة قذف بها متظاهرون فلسطينيون (**الدستور**، ١٢/١/١٩٩٢).

• ذكر مصدر في الوفد الاسرائيلي الى محادثات السلام في واشنطن، ان اسرائيل اقترحت على الفلسطينيين نقلاً تدريجياً لصلاحيات الادارة المدنية الى أيدي الفلسطينيين، عبر اقامة لجنة مشتركة اسرائيلية ـ فلسطينية تعالج قضايا عدة، مثل الزراعة والصحة والتعليم. لكن اسرائيل اشترطت لتنفيذ ذلك عدم مشاركة فيصل الحسيني في هذه الترتيبات، وعدم انجرار الوفد الفلسطيني وراء مبادرات عربية، ضد الاستيطان في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٩٢).

١٢/١/١٩٩٢

• تصدّت القوات الضاربة الفلسطينية لجنود الاحتلال الاسرائيلي في غير موقع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وألحقت بها خسائر عدة، في هجمات اعتبرت ردّاً على حملات القمع والارهاب التي تشنّها قوات الاحتلال. وقد أُصيب، جرّاء ذلك، جندي اسرائيلي بجروح في مدينة جنين، وتحطّم زجاج سيارتين اسرائيليتين شمال المدينة، اثر تعرّضهما لقنبلتين حارقتين، في حين تعرضت دوريات أخرى، في قباطية ومخيم جنين، لقنابل حارقة عدة (**الدستور**، ١٣/١/١٩٩٢).

• زعم وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في كلمة ألقاها في الاجتماع السنوي لاتحاد غرف التجارة الاسرائيلية ـ البريطانية الذي عقد في تل ـ أبيب، ان حوالى عشرين ألف شخص عملوا في العراق في مجال انتاج القنبلة الذرية. وقال انه لم يكن يفصل بينهم وبين هذا الطموح أكثر من سنة ونصف السنة أو سنتين. وادّعى بأن القدرة العراقية، في هذا المجال، لا تزال قائمة. كذلك، فان كلاً من ايران وليبيا تحاولان السير على الطريق ذاتها (**معاريف**، ١٣/١/١٩٩٢).

١٣/١/١٩٩٢

• تقبّل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، أوراق اعتماد سفراء كل من الصين والسنغال والجزائر، كسفراء مفوّضين فوق العادة لدى دولة فلسطين. وفي خلال حفل المراسم، جدّد السفراء مواقف بلادهم المؤيدة للشعب الفلسطيني، والداعمة لقضيته (**وفا**، ١٣/١/١٩٩٢).

• أُلقيت عشر زجاجات حارقة، وأخرى كربونية باتجاه دوريات لقوات الاحتلال الاسرائيلية ونقاط مراقبة تابعة لها؛ وتمّ تحطيم زجاج وحرق أكثر من عشر سيارات، وذلك في خلال صدامات وقعت في مناطق الضفة والقطاع بين المواطنين وقوات الاحتلال، أسفرت، بالمقابل، عن اصابة عشرات المواطنين بجروح واعتقال عشرات آخرين (**الدستور**، ١٤/١/١٩٩٢).

• أعلنت وزارة العمل الاسرائيلية ان مؤشر ارتفاع الطلبات المقدمة الى مكاتب العمل استمر على امتداد شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، وبلغ ١٣٥٧٠٠، بارتفاع يعادل ٧,٤ بالمئة مقارنة بعدد المتقدّمين بطلبات الحصول على عمل. وان

ارتفاعاً بنسبة ٣٠ بالمئة طرأ على طلبات العمل المقدّمة في الفترة منذ بداية العام ١٩٩١ وحتى نهايته (**عل همشمار**، ١٤/١/١٩٩٢).

١٤/١/١٩٩٢

• صدم مواطن بسيارته سيارة عسكرية اسرائيلية كانت تقل عدداً من الجنود. وذكر متحدث بلسان الجيش الاسرائيلي ان الحادث، الذي وقع في غزة، تسبّب في مقتل جندي اسرائيلي وجرح خمسة آخرين. من جهة أخرى، أُلقيت قنبلة يدوية على دورية عسكرية اسرائيلية وسط سوق جنين. وقد فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على المنطقة وقامت بعملية تمشيط. كما أُلقيت زجاجة حارقة على دورية أخرى في رفح، وأُصيب جندي اسرائيلي بجروح نتيجة رشقه بالحجارة (**الرأي**، ١٥/١/١٩٩٢). الى ذلك، جرح سبعة اسرائيليين جرّاء اطلاق النار عليهم من كمين نصبته مجموعة فدائية بالقرب من مستوطنة بيت ايل. وقد نفّذ الهجوم في مكان غير بعيد عن موقع للجيش الاسرائيلي، كان أُقيم في أعقاب وقوع عملية عسكرية (**معاريف**، ١٥/١/١٩٩٢).

• أوعز رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى سفير بلاده في واشنطن، زلمان شوفال، بمباشرة اتصالات مع الادارة الاميركية بهدف التوصّل الى صيغة مقبولة، من قبل الطرفين، تمكّن اسرائيل من الحصول على ضمانات القروض لاستيعاب الهجرة في اسرائيل (**معاريف**، ١٥/١/١٩٩٢).

١٥/١/١٩٩٢

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة خطية من رئيس جمهورية اذربيجان، تضمّنت اعتراف دولة اذربيجان المستقلة بدولة فلسطين، ودعمها لنضال الشعب الفلسطيني العادل ولحقوقه المشروعة (**وفا**، ١٥/١/١٩٩٢).

• تواصلت الصدامات بين المواطنين، في المناطق المحتلة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية فأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، واعتقال آخرين. وأقدمت سلطات الاحتلال على غلق منزل لمواطن من مخيم عين بيت الماء، واقتلاع أشجار في منطقة دوار الحسين في نابلس. كما أغلقت احد المداخل الفرعية في بلدة عنبتا بالبراميل الاسمنتية (**الدستور**، ١٦/١/١٩٩٢).

• قررت سكرتارية حركة «هتحياه» الانسحاب فوراً من الحكومة الاسرائيلية والائتلاف الحكومي. وقال رئيس الحركة، يوفال نئمان، انه تبيّن له من الوثائق التي قدّمت اليه، والى رئيس حركة «موليدت»، رحبعام زئيفي، ان السبيل الوحيد للحؤول دون اجراء مفاوضات حول الحكم الذاتي هو فك الائتلاف الحكومي (**عل همشمار**، ١٦/١/١٩٩٢).

١٦/١/١٩٩٢

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، وفداً من مجلس الشورى الايراني، برئاسة رئيس لجنة الشؤون السياسية في المجلس، احمد عزيزي. وتناول اللقاء تطوير العلاقات الفلسطينية ـ الايرانية، وضرورة تكاتف الجهود الاسلامية حول عروبة فلسطين (**وفا**، ١٦/١/١٩٩٢). من جهة أخرى، تسلّم الرئيس عرفات رسالة من الرئيس الليبي، معمّر القذافي، تتعلّق بتطوّرات الاوضاع في المنطقة (**المصدر نفسه**).

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي فرضت حظر تجول على مخيمي عسكر وبلاطة، وحي الصناعة في مدينة نابلس، في أعقاب تعرّض سيارة مستوطنة لطلقات نارية. كما أغلقت شارعاً آخر في المدينة، بدعوى ان زجاجة حارقة أُلقيت فيه على دورية عسكرية اسرائيلية. وكانت سلطات الاحتلال فرضت حظر تجول على قرى عين سينيا وجفتا والمزرعة الشرقية وعين يبرود ودورا القرع ومخيم الجلزون (**الدستور**، ١٧/١/١٩٩٢).

• أعلن الوزير الاسرائيلي، رحبعام زئيفي، عن نيّة حركة موليدت الانسحاب من الائتلاف الحكومي، وعن تقديمه استقالته في جلسة الحكومة المقبلة. وبرّر زئيفي ذلك بالفشل الذي منيت به الحكومة الاسرائيلية في قمع الانتفاضة، التي قتل، في خلالها، مئة اسرائيلي، وجرح ما يزيد على ٣٤٠٠ آخرون (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٩٢).

• أكد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لرؤساء الوفود العربية، والاسرائيلية، المشاركة في المفاوضات الثنائية في واشنطن، ان الادارة الاميركية ماضية في الاهتمام بعملية السلام، وراغبة في تأمين النجاح لها (**انترناشونال هيرالد تربيون**،

١٩٩٢/١/١٧).

١٩٩٢/١/١٧

• أُلقيت أكثر من خمس زجاجات حارقة باتجاه دوريات عسكرية اسرائيلية، في مناطق عدة، فأُصيب، جرّاءها، جندي اسرائيلي بجروح في مدينة خان يونس، وآخر في قرية حبلة، وأُصيبت مستوطِنة في البيرة؛ كذلك، تمّ تحطيم زجاج أكثر من عشر سيارات تابعة لقوات الاحتلال والمستوطنين. من جهة أخرى، أغلقت سلطات الاحتلال مدرستين في غزة، حتى إشعار آخر، وفرضت حظر تجوّل على عدد من المدن والقرى والمخيمات في القطاع (**الدستور**، ١٨/١/١٩٩٢).

١٩٩٢/١/١٨

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفراء الدول الصديقة، المعتمدين لدى دولة فلسطين. وألقى سفير يوغوسلافيا عميد السلك الدبلوماسي لدى دولة فلسطين، ناركيز عارف هووجك، كلمة في الحضور، قدّم، خلالها، الى الرئيس عرفات والى الشعب الفلسطيني التهاني بالعام الجديد، متمنياً النجاح في انجاز الاهداف، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرّف (**وفا**، ١٨/١/١٩٩٢).

• استشهد المواطن موسى عبدالرحمن احمد الدبابسة (٣٢ عاماً) في اثناء محاولة اعتقاله في قرية نوبا القريبة من الخليل، بعد ان أطلق جندي اسرائيلي النار عليه واصابه في رأسه. وذكر متحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان جندياً آخر، تواجد في المكان، أصيب في يده، وان تحقيقاً بدأ لمعرفة ملابسات الأمر. في السياق عينه، اعترفت مصادر اسرائيلية باصابة جندي بجروح، اثر تعرّضه للطعن في مدينة القدس. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان فلسطينياً من قرية العيسوية هاجم الجندي وطعنه في رأسه ورقبته وبطنه بسكين، وانه تمّ اعتقال المهاجم (**الدستور**، ١٩/١/١٩٩٢).

• توقّع موظّف، رفيع المستوى، في الادارة الاميركية، في مؤتمر صحافي، استمرار حكومة اسرائيل في المحافظة على تعهّداتها ازاء عملية السلام، على الرغم من تعرّض الائتلاف الحكومي لهزّات قوية. واستناداً الى ما ذكره الموظف، فان الادارة الاميركية توقّعت التوصل الى ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي الفلسطيني، في الفترة المقبلة، حتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، أي بعد عام على انعقاد مؤتمر السلام في مدريد (**دافار** ١٩/١/١٩٩٢).

• قال نائب وزير الخارجية الاميركية، لورانس ايغلبرغر، ان مسألة استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة، هي أحد المواضيع المطلوب حلّها بين الادارة والكونغرس والحكومة الاسرائيلية، قبل الموافقة على طلب تل ـ أبيب الحصول على ضمانات القروض (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٨ ـ ١٩/١/١٩٩٢).

١٩٩٢/١/١٩

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، نيلسون مانديلا، وأُجري، في خلال اللقاء، بحث في آخر التطوّرات السياسية، في ضوء الجهود المبذولة من أجل انجاح المسيرة السلمية، والتعنّت الاسرائيلي الهادف الى افشالها. كما أُجري بحث في الاوضاع في جنوب افريقيا خصوصاً، وفي القارة الافريقية عموماً (**وفا**، ١٩/١/١٩٩٢).

• هاجم فلسطينيون موقعاً عسكرياً اسرائيلياً في قباطية، بالرشاشات، فهرعت قوات اسرائيلية الى المنطقة، وشنّت حملة دهم وتفتيش بحثاً عن المهاجمين، في وقت ألقى مواطن زجاجة حارقة في اتجاه سيارة عسكرية اسرائيلية، في مخيم جباليا، وألحق خسائر مادّية. كما أُلقيت زجاجتان حارقتان أخريان باتجاه دورية لـ «حرس الحدود» الاسرائيلي، في غزة، وتعرّضت دورية ثانية لهجوم بالزجاجات الحارقة في جنين (**الدستور**، ٢٠/١/١٩٩٢).

• بيّن تقرير أعدّه، المدير العام السابق لوزارة المالية الاسرائيلية، يعقوب ليفشيتس، ان عدم موافقة الولايات المتحدة الاميركية على تقديم ضمانات القروض الى اسرائيل، بقيمة عشرة مليارات دولار، سوف يتسبّب في رفع نسبة البطالة، في اسرائيل، الى ١٦,٢ بالمئة؛ بينما يبلغ عدد العاطلين عن العمل ٣٦٠ ألفاً (**هآرتس**، ٢٠/١/١٩٩٢).

١٩٩٢/١/٢٠

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجوّل على قرى منطقة رام الله لليوم الخامس على التوالي، فيما واصل المواطنون تصديهم

لقوات الاحتلال، فأضرم ملثّمون النار بحافلة اسرائيلية لنقل الركاب، بعد ان أجبروا سائقها على مغادرتها (**وفا**، ٢٠/١/١٩٩٢).

• ذكر مصدر عسكري اسرائيلي ان الجيش الاسرائيلي عزّز أنشطته في الضفة الفلسطينية، بتوجيه من وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ورئيس الاركان. وشمل ذلك، زيادة عدد القوات العسكرية بنسبة عشرين بالمئة، وزيادة حجم أنشطة القوات الخاصة، من خلال استخدامها وسائل متطوّرة (**دافار**، ٢١/١/١٩٩٢).

• قال وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، ان استمرار الاستيطان، في المناطق المحتلة، يفوق، في أهميته، الحصول على الضمانات المالية من الولايات المتحدة الاميركية، حتى لو ارتفعت نسبة البطالة، بصورة مذهلة، بسبب ذلك؛ وان اسرائيل لن تخضع لرغبة الادارة الاميركية، اذا ما وضعت شروطاً سياسية في مقابل الحصول على الضمانات المذكورة (**دافار**، ٢١/١/١٩٩٢).

٢١/١/١٩٩٢

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سلسلة لقاءات هامة مع كبار المسؤولين في الحكومة الهندية، وقادة الاحزاب الهندية، في ثاني أيام زيارته للهند، التي بدأت أمس. وكان الرئيس عرفات اجتمع صباحاً مع نائب رئيس جمهورية الهند، واستعرض معه مختلف التطوّرات على صعيد المسيرة السلمية، واصرار اسرائيل على مواصلة الاستيطان وسياسة الابعاد، متحدية بذلك الارادة الدولية وقرارات الامم المتحدة. كما استقبل الرئيس عرفات، في مقر اقامته في العاصمة الهندية، نيودلهي، وفداً من الحزب الشيوعي الهندي، وآخر من الحزب الشيوعي الماركسي. وأجرى لقاء آخر مع وفد حزب جاناتا دال، برئاسة رئيس وزراء الهند السابق، سياسنغ (**وفا**، ٢١/١/١٩٩٢).

• حاصرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، مناطق واسعة في الاراضي المحتلة وفرضت حظر تجوّل عليها، وخصوصاً رام الله والبيرة وعنبتا وطولكرم والخضر، واعتقلت خمسة وعشرين مواطناً من غزة وبيت لحم وطولكرم، بعد ان دهمت منازلهم. وكانت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت اشتباكات بين المواطنين فيها وقوات الاحتلال، أسفرت عن جرح عشرات المواطنين برصاص الاحتلال، وأُلقيت، في خلالها، أربع زجاجات حارقة باتجاه دوريات عسكرية اسرائيلية في رفح وغزة، فأُصيب جندي اسرائيلي بجروح، وأُصيب أكثر من خمسين سيارة اسرائيلية بأضرار (**الدستور**، ٢٢/١/١٩٩٢).

• بيّنت معطيات رسمية نشرتها وزارة المالية الاسرائيلية ان عدد البيوت، المنقولة، وغير المنقولة، التي تمّ وضعها في المناطق المحتلة، حتى نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، بلغ ٥٥٦٥ بيتاً. كذلك، بيّنت معطيات أخرى، أعدّها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، ان عدد البيوت المنقولة، وغير المنقولة، التي وضعت في المناطق المحتلة، في خلال العام الماضي، وصل الى ما يزيد على عشرين بالمئة من مجموع البيوت، المنقولة، وغير المنقولة، التي تمّ وضعها في اسرائيل (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٢).

• ذكرت احصائيات رسمية نشرتها الشرطة الاسرائيلية ان عدد الحوادث المتعلّقة بالانتفاضة سجّل هبوطاً عاماً، في خلال العام ١٩٩١؛ حيث سجّل ٢٣٩٠٥ حوادث في المناطق المحتلة، بتراجع نسبته ١٨,٦ بالمئة، و٥١٦٧ حادثاً وقع داخل «الخط الأخضر»، بتراجع نسبته ٣٩,٦ بالمئة، مقارنة بالعام الماضي (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٢).

٢٢/١/١٩٩٢

• شنّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة، طاولت عشرات المواطنين، في مناطق نابلس ورام الله والقدس وبيت لحم وقلقيلية وجنين. وقدّرت مصادر فلسطينية عدد المعتقلين بحوالى مئة وخمسين. كما فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على رام الله والبيرة ومخيمات الأمعري وقدورة وبلدة بيتونيا، ودفعت بتعزيزات عسكرية مكثّفة الى قلقيلية، وبلدة ارطاس (**الدستور**، ٢٣/١/١٩٩٢).

• ذكرت مصادر حركة «السلام الآن» الاسرائيلية ان عدد المستوطنين المقيمين، حالياً، في ما وراء «الخط الاخضر»، يقل عن ٩٩ ألفاً، بينما ذكرت قيادة المستوطنين ان العدد وصل الى ما يقارب ١١٢ ألف مستوطن (**دافار**، ٢٣/١/١٩٩٢).

٢٣/١/١٩٩٢

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في خلال زيارته لمراكش وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، ووزير خارجية العراق، احمد حسين خضير،

ووزير الاعلام الاردني، كامل الشريف، كلاً على حدة. وتناول البحث آخر التطوّرات والمستجدات على الساحتين، العربية والدولية، والجهود المبذولة لانجاح عملية السلام (**وفا**، ١٩٩٢/١/٢٣).

• وصفت مصادر فلسطينية حملة الاعتقالات التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وطاولت أكثر من مئة فلسطيني، بأنها محاولة من جانب السلطات الاسرائيلية لارضاء المستوطنين، خصوصاً بعد مقتل خمسة منهم في عمليات اطلاق نار، منذ أواخر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. وكان سبق حملة الاعتقالات، بساعات، أمر عسكري أصدره وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، نصّ على زيادة القوات العسكرية الاسرائيلية، في الارض المحتلة، بنسبة عشرين بالمئة، بالاضافة الى تنشيط عمل الوحدات الخاصة التي تلاحق ناشطي الانتفاضة. من جهة أخرى، استمر حظر التجوّل مفروضاً على قلقيلية، لليوم الثاني، على التوالي، فيما كثّفت قوات الاحتلال تواجدها العسكري في قباطية وجنين وقرية سيلة الحارثية (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٢٤).

• فاجأ وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، الاسبوع الماضي، أعضاء الغرفة التجارية، في قطاع غزة عندما أعلن، في حضورهم، انه في حال فشل اقامة مجلس بلدي معيّن، يمكن اجراء انتخابات حرة لاختيار المجلس البلدي (**هآرتس**، ١٩٩٢/١/٢٤).

• ارتفعت حدة التوتر، في كل من واشنطن والقدس، قبيل اعلان الادارة الاميركية عن شروطها للموافقة على تقديم ضمانات القروض المالية الى اسرائيل. فقد تأجل اللقاء الذي كان مزمعاً عقده بين وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، وسفير اسرائيل في واشنطن، زلمان شوفال، والذي كان من المفترض ان يطرح بيكر، في خلاله، الشروط الاميركية (**هآرتس**، ١٩٩٢/١/٢٤).

١٩٩٢/١/٢٤

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقر اقامته، في مراكش، وزير خارجية الجزائر، الاخضر الابراهيمي، وبحث معه في آخر التطوّرات على الساحتين، العربية والدولية، والاجراءات الاسرائيلية التعسّفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٩٩٢/١/٢٤).

• أطلق فلسطينيون النار، الليلة الماضية، باتجاه ثلاث سيارات عسكرية اسرائيلية، في اثناء مرورها بالقرب من قرية برطعة الشرقية. وكان آخرون حطّموا، قبل ذلك، سيارة مستوطن، وأصابوه بجروح؛ فيما شهدت منطقة جنين سلسلة مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، رشق المواطنون، في خلالها، سيارة للمخابرات الاسرائيلية بالحجارة (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٢٥).

١٩٩٢/١/٢٥

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وهم، السفير الصيني آن هو هي؛ والروسي بوريس شيبورين، والبريطاني سيتفن دي، والفرنسي آلان غرينيه؛ وقد أُجريت اللقاءات بصورة انفرادية. كما استقبل الرئيس عرفات سفير النمسا لدى تونس، يوهان باش، واستعرض معه التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والمفاوضات الثنائية (**وفا**، ١٩٩٢/١/٢٥).

• هاجم مواطنون حافلة اسرائيلية كانت تُقلّ مستوطناً، ودورية حراسة عسكرية اسرائيلية لدى مرورها بالقرب من سوق الخضار المركزي المجاور لمخيم عسكر الجديد. وعلى الاثر، فرضت قوات الاحتلال حظر التجول على المخيم، فيما حاول مستوطنون اقتحامه، فتصدّى لهم سكانه بالحجارة والزجاجات الفارغة. غير ان الجنود اقتحموا المخيم ودخلوا جميع منازله، وفتّشوها، واعتقلوا أربعين من الاهالي. كما هاجم مستوطنون ثمانية منازل في قرية الزاوية، واعتدوا بالضرب على أصحابها، وحطّموا ١٣ سيارة تعود لمواطنين في القرية. الى ذلك، أُلقيت خمس زجاجات حارقة على نقطة مراقبة عسكرية في قرية عزّون، وأُصيب مستوطن بجروح في مدينة الخليل نتيجة رشق سيارته بالحجارة (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٢٦).

• لاحظ الناطق باسم البيت الابيض الاميركي، مارلين فيتزووتر، انه سبق للادارة الاميركية ان أبلغت الى الحكومة الاسرائيلية رغبتها في مساعدة اليهود المهاجرين، لكنه ترك الباب مفتوحاً لفرض شروط على تقديم ضمانات القروض، وعلى حجمها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥ ـ ١٩٩٢/١/٢٦).

١٩٩٢/١/٢٦

• أغلقت قوات الاحتلال الاسرائيلية وسط مدينة رام الله، في أعقاب اشتباكات شهدتها المدينة بين مواطنيها وقوات الاحتلال، فيما واصلت هذه الاخيرة فرض حظر التجول على بلدة بيتونيا، لليوم الخامس، على التوالي، وداهمت منازل فيها. من جهة أخرى، أُصيب جندي اسرائيلي بجروح اثر تعرّض دورية عسكرية اسرائيلية للرشق بالحجارة، في اثناء مرورها في قرية سلوان. كما رُشقت سيارة أخرى في منطقة رأس العامود، وحُطّم بعض زجاجها، وأُضرمت النار بسيارة تابعة لاحدى شركات المبيعات الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٢٧).

• قال سفير الولايات المتحدة الاميركية الجديد، في اسرائيل، وليام هروف، بعد لقائه بوزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، «اعتقد بأن احتمالات حصول اسرائيل على ضمانات القروض من المصارف الاميركية، جيدة جداً. غير ان المناقشات بشأنها سوف تستمر لفترة ما». وأعرب هروف عن تفاؤله بالتوصل الى تسوية مقبولة من الطرفين (**هآرتس**، ١٩٩٢/١/٢٧).

١٩٩٢/١/٢٧

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة هامّة من القيادة الروسية، تتعلّق بالمفاوضات متعددة الطرف حول الشرق الاوسط. تمّ ذلك في خلال استقبال الرئيس عرفات للقائم بأعمال السفارة الروسية في تونس، نوردا بيف (**وفا**، ١٩٩٢/١/٢٧).

• استشهد المواطن محمود مرعي حسن مسعود (٢٠ عاماً)، في اثناء عمله في أرضه، اثر اصطدامه بلغم اسرائيلي؛ فيما أسفرت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، عن اجهاض امرأة وجرح ١٣ مواطناً. بالمقابل، هاجم نشطاء فلسطينيون عدداً من مواقع ودوريات الاحتلال الاسرائيلي العسكرية بثماني قنابل حارقة، أُلقيت في الخليل وجنين ومخيمي رفح وجباليا (**وفا**، ١٩٩٢/١/٢٧).

١٩٩٢/١/٢٨

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة عاجلة من الرئيس المصري، حسني مبارك. وعُلم ان الرسالة تناولت موضوع مشاركة الوفد الفلسطيني في المفاوضات متعددة الطرف، التي بدأت اليوم في موسكو (**وفا**، ١٩٩٢/١/٢٨).

• أُلقيت زجاجتان حارقتان باتجاه سيارة اسرائيلية، في اثناء مرورها بالقرب من مخيم نورشمس، الذي فرض عليه حظر التجول في أعقاب ذلك. كما أُلقيت زجاجة حارقة أخرى باتجاه دورية عسكرية في مدينة رفح، التي شهدت عمليات دهم لعدد من منازلها، واعتداء الجنود الاسرائيليين على سكانها بالضرب. في غضون ذلك، أطلق مسلّحون النار على منزل رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج؛ واتّهم فريج منظمة اسرائيلية بارتكاب الحادث (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٢٩).

• ذكر وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في كلمته في حضور مؤتمر موسكو، ان اجتماع ممثلين عن دول من مختلف ارجاء العالم في موسكو، بهدف محدّد ومعلن، هو إبعاد خطر الحرب في الشرق الاوسط واقامة تعاون بين شعوب المنطقة، هو حدث يميّز التحوّلات الحادة في هذا العصر الجديد. وأضاف ان احداً لم يفكر، قبل فترة وجيزة، بعقد مثل هذا الاجتماع، الذي تحرّكه الرغبة الدولية المشتركة لاحداث تغيير أساسي في أنماط الحياة والتفكير، وخلق أجواء الثقة على طريق السلام (**هآرتس**، ١٩٩٢/١/٢٩).

١٩٩٢/١/٢٩

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُطلقت عيارات نارية باتجاه برج مراقبة عسكري اسرائيلي قرب مخيم جنين، وأخرى باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في المنطقة. كما أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية ثانية في الخليل؛ واستخدم الجنود الاسرائيليون الاسلحة النارية والعيارات المطاطية وقنابل الغاز في مواجهة هذه الهجمات؛ ممّا أدّى الى اصابة عدد من المواطنين بجروح واعتقال عدد آخر في خلال عمليات دهم قامت بها قوات الاحتلال لعدد من المنازل (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٣٠).

١٩٩٢/١/٣٠

• ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان جنديين اسرائيليين أُصيبا بجروح، في الخليل، اثر رشقهما بالحجارة، في اثناء اشتباكات شهدتها المدينة بين عدد من أبنائها وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وأضافت الاذاعة، ان دورية اسرائيلية تعرّضت لاطلاق نار بالقرب من قرية برطعة، وان حافلة أُحرقت في قرية

بني سهيلة، الى جانب سيارتين لمستوطنين أُحرقتا في قلقيلية. من جهة أخرى، سجّلت، في طولكرم، خمس حالات كسر عظام، قام بها جنود اسرائيليون ضد مواطنين (**الدستور**، ١٩٩٢/١/٣١).

• توقعت أوساط اقتصادية في اسرائيل زيادة التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي بين اسرائيل والهند، في أعقاب اقامة علاقات دبوماسية بينهما. ووفقاً لمعطيات ادارة التجارة الخارجية، في وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية، فقد بلغت صادرات اسرائيل، في العام ١٩٩٠، ٩٦ مليون دولار، شملت، في الاساس، مجوهرات، وكيميائيات؛ فيما بلغت الصادرات الاسرائيلية الى الهند، في خلال الشهور التسعة الاولى من العام ١٩٩١، حوالى ٥٥ مليون دولار (**هآرتس**، ١٩٩٢/١/٣١).

١٩٩٢/١/٣١

• فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حصاراً عسكرياً حول المساجد في مدينة قلقيلية، وذلك تحسّباً من اندلاع مواجهات مع المواطنين في المدينة، فيما صعّدت القوات الضاربة الفلسطينية هجماتها ضد الدوريات العسكرية، وتمكّنت من اصابة جندي بحجر في وجهه، في اثناء مرور احدى الدوريات العسكرية في شارع النصر في المدينة. وفي قرية عزّون، تعرّضت النقطة العسكرية المقامة على سطح المجلس القروي للرشق بالحجارة؛ في وقت شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة احداثاً مشابهة، اعتدت قوات الاحتلال، في اثنائها، على بعض المواطنين بالضرب المبرح (**الدستور**، ١٩٩٢/٢/١).

١٩٩٢/٢/١

• ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان هجوماً مسلّحاً وقع على سيارة اسرائيلية في منطقة رام الله، دون ان تذكر شيئاً عن نتائج الهجوم؛ غير انها أشارت، من جهة أخرى، الى اعتقال عشرين مواطناً، ادّعت بأنهم خالفوا نظام حظر التجول الذي فرضته السلطات الاسرائيلية على مدينتي البيرة ورام الله، ومنطقة بيتونيا، ومخيمي الامعري وقدورة. وأضافت الاذاعة انه ستتمّ احالة هؤلاء المعتقلين الى محكمة عسكرية. في السياق عينه، اعتقلت السلطات الاسرائيلية عشرات العمّال الفلسطينيين في منطقة «ريشون لتسيون» القريبة من تل ـ أبيب، بدعوى التحقيق معهم في مقتل مدير عمل اسرائيلي، عُثر على جثته في موقع للبناء في المنطقة (**الدستور**، ١٩٩٢/٢/٢).

• تبنّى رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال ايهود براك، توصيات قائد المنطقة الوسطى، اللواء داني ياتوم، بتوسيع نطاق اطلاق النار على النشطاء الفلسطينيين، ورفع مستوى القتل بين صفوفهم. وقد نُفذ جزء من التوصيات هذه حتى الآن. وذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان الجزء الآخر من توصيات ياتوم المتعلّقة بالاحداث المحددة في المجال التنفيذي، ما زال خاضعاً للفحص من جانب هيئة الاركان العامة وجهاز القضاء الاسرائيليين (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/٢).

١٩٩٢/٢/٢

• فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجوّل على منطقتي رام الله والبيرة، ومخيمي الامعري وقدورة، وقامت بأعمال بحث وتفتيش، في أعقاب اطلاق نار من قبل مسلّحين فلسطينيين على سيارة اسرائيلية لمستوطن من «بيت ايل»، واعتقلت أكثر من عشرين مواطناً من المدينتين، بحجة خرقهم للحظر المفروض عليهما، والذي تسبّب، من جهة أخرى، في تأجيل امتحانات التوجيهية لنحو ٢٦٠٠ طالب وطالبة. في السياق عينه، فرضت السلطات الاسرائيلية حظر تجول على شارع الشلالة الجديد في مدينة الخليل، في أعقاب القاء زجاجة فارغة على دورية اسرائيلية. في غضون ذلك، ألقى مواطن زجاجة حارقة على دورية اسرائيلية أخرى، كانت تعبر مدينة دير البلح، ولم تحدث اضراراً (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٢/٣).

١٩٩٢/٢/٣

• وجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة خطية الى ملك السعودية، فهد بن عبدالعزيز، قام عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» حكم بلعاوي بتسليمها الى سفير السعودية لدى تونس، ابراهيم السعد. وصرّح بلعاوي، اثر لقائه السعد، بأن هناك تبادل لرسائل عدة بين الرئيس عرفات والملك فهد، خصوصاً في هذه الظروف «التي تواجه فيها أمتنا المزيد من المخاطر والتحديات، والتي تتطلب المزيد من التلاحم والجهد العربي المشترك» (**وفا**، ١٩٩٢/٢/٣).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت الاسلحة النارية

والعيارات المطاطية وقنابل الغاز، ممّا أسفر عن جرح عدد من المواطنين (**وفا**، ١٩٩٢/٢/٣).

١٩٩٢/٢/٤

• استشهد المواطن عواد سليمان عواد بخيت (٤٢ عاماً)، من دير البلح، إثر اصابته بعيارات نارية اطلقها جنود اسرائيليون. وادّعت سلطات الاحتلال بأن الشهيد كان يجلس الى جوار سائق حافلة اجتازت حاجزاً عسكرياً دون ان تتوقف. من جهة أخرى، أسفرت المواجهات التي شهدتها المناطق المحتلة عن جرح ثلاثة عشر مواطناً واجهاض امرأة بتأثير الغاز السام؛ كما أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين (**وفا**، ١٩٩٢/٢/٤).

١٩٩٢/٢/٥

• تعرّضت سيارة القائد العسكري للضفة الفلسطينية المحتلة، الجنرال داني ياتوم، لهجوم بالزجاجات الحارقة، في اثناء جولة قام بها ياتوم في مدينة نابلس. كما أُلقيت زجاجة حارقة على سيارة عسكرية اسرائيلية قرب بيت لحم، ممّا أدّى الى اصابة جندي اسرائيلي بجروح، وأُصيب جندي آخر وسائق فلسطيني بجروح. فقد جرح الجندي عندما هاجمه سائق من نابلس بمطرقة، بعد ان أوقفه الجندي على طريقة «اوتوستوب» وأطلق النار عليه. من جهة أخرى، ذكرت مصادر اسرائيلية ان ملثّمين قتلوا مواطناً ومواطنة من قطاع غزة، بتهمة التعاون مع سلطات الاحتلال (**الدستور**، ١٩٩٢/٢/٦).

• أشار وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في شهادة له الى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي، الى ضرورة التوصل الى اتفاق مع الحكومة الاسرائيلية على شروط تقديم ضمانات القروض، التي يجب ان تتمّ بشكل «يدعم السياسة الاميركية ولا يتعارض معها» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٢/٦).

١٩٩٢/٢/٦

• استشهد صبّي فلسطيني يبلغ من العمر ١٢ عاماً، وجرح فلسطينيان آخران، اثر اصابتهما في اشتباك وقع بين مواطنين من مخيم عين بيت الماء قرب نابلس وقوات اسرائيلية، فيما اعتقلت الشرطة الاسرائيلية عشرة فلسطينيين تظاهروا في القدس، احتجاجاً على استشهاد معتقل فلسطيني في السجن (**الدستور**، ١٩٩٢/٢/٧).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، انه لا ينوي اخلاء المستوطنات المقامة في المناطق المحتلة في حال ترأس الحكومة الاسرائيلية، بعد انتخابات الكنيست المقبلة. وأضاف رابين، انه في حال عدم تمكّنه من تشكيل حكومة، أو اندماج في حكومة «وحدة وطنية»، فانه سيتخلّى عن موقعه، ولن يقود حزب «العمل» من موقع المعارضة لمدة أربع سنوات أخرى (**دافار**، ١٩٩٢/٢/٧).

١٩٩٢/٢/٧

• شنّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة في مناطق الخليل ونابلس وجنين وقلقيلية وبيت لحم طاولت عشرات المواطنين؛ وفرضت حضر تجول على بلدة بني نعيم لليوم الثاني؛ فيما اقتحم جنود اسرائيليون بلدة سلواد، وفرضوا عليها حصاراً عسكرياً، وأقاموا الحواجز على مداخل مدينتي رام الله والبيرة. الى ذلك، استمر حظر التجول الليلي مفروضاً على عزّون لليوم الثالث والعشرين. من جهة أخرى، شهدت مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال، أطلقت النار، في اثنائها، باتجاه سيارة مستوطن في طولكرم (**الدستور**، ١٩٩٢/٢/٨).

١٩٩٢/٢/٨

• استشهدت المواطنة بهيّة ربايعة (٦٠ عاماً) من ارطاس، قضاء بيت لحم، بعد ان اطلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عيارات مطاطية على سيارة كانت تقودها فلسطينية أقلّت والدتها المريضة الى مستشفى في الضفة الفلسطينية. وقد أُصيبت سائقة السيارة بجروح؛ فيما أُصيبت والدتها بنوبة قلبية بعد سقوط ابنتها جريحة الى جوارها. وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول والحصار العسكري على المنطقة (**الدستور**، ١٩٩٢/٢/٩). الى ذلك، جرح جنديان اسرائيليان من كتيبة جفعاتي، وقُتل ثلاثة فدائيين، في خلال اشتباك وقع مع مجموعة مسلّحة في القطاع الاوسط، من منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان بالقرب من مستوطنة افيغيم. وقد أعلنت منظمة ابو نضال مسؤوليتها عن الحادث (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/٩).

١٩٩٢/٢/٩

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، جلسة مباحثات رسمية، في نواكشوط، مع الرئيس الموريتاني، معاوية ولد سيدي احمد الطايع، حيث بحث الرئيسان في التطوّرات الراهنة في المنطقة، وفي الجهود العربية في مواجهة التحدّيات، بما فيها الحملات الاسرائيلية التي تستهدف تخريب عملية السلام، والاستمرار في احتلال الاراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات لاستيعاب مزيد من المهاجرين (**وفا**، ١٩٩٢/٢/٩).

• ساد في المناطق الفلسطينية المحتلة اضراب عام، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الحادي والخمسين. وقد أُغلقت أبواب جميع المحال التجارية، وشُلّت الحركة في الشوارع، وامتنع العاملون عن الذهاب الى أعمالهم. في غضون ذلك، شهدت المناطق المحتلة تصعيداً في المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت الاسلحة النارية. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان هجوماً بالاسلحة النارية وقع الليلة الماضية على مركز عسكري في طوباس. وقامت قوة عسكرية اسرائيلية بالردّ على ذلك. واعترفت الاذاعة الاسرائيلية بالقاء ست زجاجات حارقة، على دورية عسكرية اسرائيلية، عند مدخل بيت لحم، وموقع اسرائيلي في القدس، وباتجاه دورية اسرائيلية قرب بلدة حارس. وذكر مسؤولون عسكريون اسرائيليون ان اسرائيلية أُصيبت بجروح، اثر انفجار قنبلة في غزة (**الدستور**، ١٩٩٢/٢/١٠).

• أكّد وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيرتس، استمرار تراجع معدّل المهاجرين الوافدين الى اسرائيل. وبرّر ذلك بالتأثير السلبي العكسي لبعض التصريحات التي تطلقها شخصيات اسرائيلية، وتصل الى المهاجرين، الذين يتخوّفون من المجيء الى اسرائيل (**دافار**، ١٩٩٢/٢/١٠).

١٩٩٢/٢/١٠

• أُصيب سبعة فلسطينيون بجروح، في اثناء اشتباك وقع في مخيم الشاطىء، في قطاع غزة، بين عدد من المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. من جهة أخرى، ذكر متحدث باسم مجموعة من المستوطنين ان مستوطنين يتابعون حملتهم للانتشار في المناطق العربية في القدس. وذكر مواطنون عرب ان عشرة طلاب مسلّحين، من معهد ديني يهودي دخلوا منزلاً يتألف من طابقين في ظل حراسة الشرطة الاسرائيلية ورفعوا علم اسرائيل على سطحه (**الدستور**، ١٩٩٢/٢/١١).

• لم ينجح منبر الكتلة الموسّعة داخل المفدال، الذي يبحث في موضوع الحكم الذاتي، في التوصّل الى قرار متّفق عليه. وقد طرح عضو الكنيست، حنان بورات، اقتراحاً باعلان تأييد الحزب لضمّ المناطق المحتلة من خلال اعطاء صلاحيات بلدية، فقط، للسكان الفلسطينيين. امّا نائب الوزير لشؤون الاعلام، بنيامين نتنياهو، فذهب الى أبعد من ذلك، وأعلن انه ليس مؤيداً متحمساً للحكم الذاتي وفق صيغة كامب ديفيد، لأنها «واسعة جداً». وذكّر بأقوال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، «انه ليس كل حرف في اتفاقيتي كامب ديفيد مقدّس». وأضاف: «لا ينبغي التحدّث عن حكم ذاتي، بل عن أربعة كنتونات في مناطق ذات كثافة سكانية عربية هي: جنين، ونابلس، والخليل، وقلقيلة، على ان تخضع جميعها للسيادة الاسرائيلية (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/١١).

١٩٩٢/٢/١١

• تمكّن فلسطينيون من جرح خمسة جنود اسرائيليين، في خلال اشتباكات عنيفة وقعت في أنحاء متفرّقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما أطلقت النار باتجاه موقع عسكري اسرائيلي، ثابت، في طولكرم، وانقلبت سيارة عسكرية لأسباب غير معروفة. ويعتقد بأن الحادث وقع بسبب اصابة الزجاج المجاور لسائق سيارة الدورية بحجر، ممّا أفقد السائق توازنه. بالمقابل، أُصيب عدد من المعتقلين بجروح، واعتقل آخرون من مناطق متفرّقة (**وفا**، ١٩٩٢/٢/١١).

• تلقّت مكاتب العمل الاسرائيلية ١٤٣٨٠٠ طلب عمل، في خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ وحده، بزيادة ٧٨٠٠ طلب عمّا تلقّته، في خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، ممّا يشكّل ارتفاعاً بنسبة ٥,٧ بالمئة في خلال شهر واحد. هذا ما أكدته وزارة العمل والرفاه الاسرائيلية، استناداً الى معطيات مكاتب الاستخدام كافة (**دافار**، ١٩٩٢/٢/١٢).

١٩٩٢/٢/١٢

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية،

أُلقيت، في خلالها، زجاجات حارقة باتجاه عدد من الدوريات العسكرية الاسرائيلية. وبالمقابل، شنّت قوات الاحتلال حملة دهم على عدد من المدن الفلسطينية، واعتقلت عدداً من أبنائها، وفرضت حظر تجوّل على مخيمات الدهيشة وطولكرم وقلنديا والأمعري، وعلى عدد من القرى، منها بديا وعزّون (**الدستور**، ١٣/٢/١٩٩٢).

١٣/٢/١٩٩٢

• أنهى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، زيارة قام بها الى الجمهورية اليمنية، أجرى، في خلالها، مباحثات رسمية مع الرئيس علي عبدالله صالح، حيث بحث الرئيسان في آخر تطوّرات القضية الفلسطينية على الساحتين، العربية والدولية، والجهود المبذولة لانجاح عملية السلام حول الشرق الاوسط (**وفا**، ١٣/٢/١٩٩٢).

• استشهد المواطن عزالدين عودة عبدالعزيز رشوان (١٩ عاماً)، وأُصيب آخر بجروح بليغة، عندما أطلق اسرائيليون النار عليهما في اثناء كتابتهما شعارات وطنية على جدار منزل في خان يونس. كذلك، اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أربعة شبان من بيت ساحور وأصابت أربعة آخرين بكسور، بعد ان اخضعتهم لضرب مبرح. الى ذلك، واصلت قوات الاحتلال عملية تمشيط قامت بها في المنطقة الجبلية المحيطة ببلدتي يطّا وبني نعيم، في قضاء الخليل، مستخدمة الكلاب البوليسية والطائرات المروحية، في محاولة منها لاعتقال بعض نشطاء الانتفاضة (**الدستور**، ١٤/٢/١٩٩٢).

• ذكر مقرّبون من الحاخام ملوبيتس، ان الحاخام قرّر الهجرة الى اسرائيل بهدف خوض معركة ضد حكومة شامير وافشال مفاوضات الحكم الذاتي. ومن المعلوم ان الحاخام، الذي ينوي الهجرة، لم يزر اسرائيل من قبل (**دافار**، ١٤/٢/١٩٩٢).

١٤/٢/١٩٩٢

• اقتحمت قوات اسرائيلية مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ودخلت عدداً من المنازل واعتقلت عدداً من المواطنين، كما فرضت حظر تجول على مدينتي الخليل ونابلس؛ فيما هاجمت القوات الفلسطينية الضاربة أهدافاً عسكرية اسرائيلية وسيارات للمستوطنين بالزجاجات الحارقة. الى ذلك، انفجرت عبوة ناسفة بجانب حافلة عسكرية اسرائيلية في الخليل، وأُلقيت قنبلة يدوية على دورية عسكرية في سوق جنين. بالمقابل، أُصيب عدد من الفلسطينيين بجروح في اثناء هذه الهجمات والاشتباكات (**الدستور**، ١٥/٢/١٩٩٢).

١٥/٢/١٩٩٢

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من الرئيس الروسي، بوريس يلتسين، تتعلّق بموقف روسيا من سياسات اسرائيل الاستيطانية ونشاطاتها في مجال بناء المستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة. وشدّدت الرسالة على الموقف الروسي الذي يعتبر تجميد المستوطنات، ومراعاة حقوق الانسان في الارض المحتلة هامين لتحقيق تقدّم ناجح في مفاوضات السلام (**وفا**، ١٥/٢/١٩٩٢).

• ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان ثلاثة مهاجمين مسلّحين قتلوا ثلاثة جنود اسرائيليين، وجرحوا رابعاً داخل معسكر للجيش. وأضافت الاذاعة ان المهاجمين استخدموا البلطات والمدى ومذراة للقمح في طعن الجنود الاربعة الذين كانوا داخل خيمة في المعسكر. وقع الهجوم بعد منتصف الليل داخل معسكر يقع على مرتفع قرب بلدة ام الفحم على مسافة ثلاثين كيلومتراً من مدينة حيفا. وذكرت مصادر ان اثنين من القتلى الجنود هما من المهاجرين الروس، وقد التحقا بالجيش قبل أسابيع من مقتلهما (**الدستور**، ١٦/٢/١٩٩٢).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ القيمري، عطا؛ «مظاهر العقلية العنصرية في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣١٣ ـ ٣٢٣؛ **كنعان** (الطيبة ـ المثلّث)، العدد ٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٧٣ ـ ٧٨.

○ الاحزاب والتكتلات

٢ بسطامي، مها؛ «اسرائيليات؛ المؤتمر الخامس لحزب ' العمل ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٣٥ ـ ١٤٢.

٣ ميعاري، محمود ويحيى حيدر؛ «الحركة الاسلامية داخل الخط الاخضر»، **الكاتب** (القدس)، السنة ١٣، العدد ١٣٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٥ ـ ٢١.

○ الاستيطان والمستوطنات

٤ حطاب، يونس؛ «حرب المستوطنين في الاراضي المحتلة؛ من ارهاب الدولة الى ارهاب العصابات»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٤٣٧ (١٥١٢)، ١٩٩٢/١/١٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٥ دمبر، مايكل؛ «الاستيطان اليهودي في القدس القديمة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣١ ـ ٥٧.

٦ شلهوب، فرج؛ «المستوطنون والانتفاضة وجهاً لوجه»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ١٠، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٨ ـ ٩.

٧ «١٥٧ مستوطنة في الاراضي المحتلة دون القدس»، **الحرية**، العدد ٤٣٩ (١٥١٤)، ١٩٩٢/٢/٢، ص ١٦ ـ ١٧.

٨ ماليسون، سالي؛ «المستوطنات الاسرائيلية من منظور القانون الدولي»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١١٤ ـ ١٢٣.

٩ مركز القدس للاعلام والاتصال؛ «الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة [تقرير قُدِّم الى وزير الخارجية الاميركية جيمس بيكر]»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣٢٤ ـ ٣٦٦.

○ الاقتصاد

١٠ ابو شكر، عبدالفتاح؛ «ملامح تطوّر البنية الاقتصادية لاسرائيل؛ القسم الثاني: البناء، السياحة، التجارة، التضخّم، الاستثمارات»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١٨١ ـ ٢١٣.

١١ البشّيتي، جواد؛ «المياه ترسم خريطة المنطقة وتصهين تركيا واثيوبيا؛ صناعة العطش»، **الشاهد** (نيقوسيا)، السنة ٧، العدد ٧٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٤٦ ـ ٥٥.

١٢ مقداد، عطية؛ «قراءة في الموازنة الاسرائيلية لعام ١٩٩٢»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٨، ١٩٩٢/٢/٩، ص ٢٤ ـ ٢٧.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١٣ شامير، اسحق؛ «[كلمته في مؤتمر مدريد للسلام، بتاريخ ١٩٩١/١١/١]»، **مجلة**

الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

○ الشؤون العسكرية

١٤ عبدالرازق، عدنان؛ «المصلحة الاسرائيلية في الغاء التحدّي الاستراتيجي العراقي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٦٩ ـ ٨١.

١٥ عزيز، ماجد؛ «تطوّر نظرية الامن الاسرائيلي؛ دراسة في ادراك النخبة الصهيونية»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٨، العدد ٨٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٧٧ ـ ٩٠.

١٦ Sayigh, Yazid; "Arguments over Israel's Nuclear Strategy", *Middle East International*, No. 418, 7/2/1992, pp. 15 - 16.

○ علاقات خارجية

١٧ ابو عيد، عبدالله؛ «اسرائيل واتفاقية جنيف الرابعة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ١٢٤ ـ ١٣٥.

١٨ Peretz, Don; "Israel Since the Persian Gulf War", *Current History*, Vol. 91, No. 561, January 1992, pp. 17 - 21.

○ الهجرة والمهاجرة

١٩ سعد، احمد؛ «الهجرة اليهودية الراهنة في موازنة التطوّر الاقتصادي ـ الاجتماعي في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٩٦ ـ ٣١٢.

٢٠ سنداحة، ميشيل موسى؛ «الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي؛ الحلقة ١٢»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٧، العدد ٧٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٧ ـ ٢٨.

٢١ قنديل، عبدالحليم؛ «هجرة اليهود السوفيات بركة أم لعنة؟ حرب السكاكين التي تهزم اسرائيل»، **الشاهد**، السنة ٧، العدد ٧٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٢٩ ـ ٣٥.

٢٢ القيمري، عطا؛ «الهجرة اليهودية بين أزمة الفرد وتطوّر المجتمع»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٤٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ١٩ ـ ٣١.

فلسطين

○ الاجتماع

٢٣ ابو حرارة، سعيد؛ «الاوضاع الصحية في سجون الاحتلال؛ اخطبوط الموت»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٢٠١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٥٩ ـ ٦٩.

٢٤ ـــ ، ـــ ؛ «اوضاع العاملين في الحقل الصحي في ظل الانتفاضة»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٤٨ ـ ٥١.

٢٥ الأزهري، محمد خالد؛ «تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٣ ـ ٢٧.

٢٦ بدر، محمود؛ «نضال المرأة الفلسطينية ومعاناتها في ظل الانتفاضة»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٥٢ ـ ٥٥.

٢٧ الجرباوي، علي؛ «إعادة جمع شمل الاسر الفلسطينية تحت الاحتلال»، **المنابر** (بيروت)، السنة ٦، العدد ٦٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٥١ ـ ٦٣.

٢٨ جعفر، محمد؛ «المرأة الفلسطينية في قلب الانتفاضة»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٥د ـ ٦٩.

٢٩ حلاوة، قاسم؛ «الآثار الاقتصادية والصحية والنفسية على اطفال فلسطين تحت الاحتلال»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٥٠ ـ ٥٣.

٣٠ الرملاوي، نبيل؛ «حقوق الشعب الفلسطيني في ضوء القانون الدولي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٤٩ ـ ٦٨؛ **المنابر**، السنة ٦، العدد ٦٥، تشرين الثاني

(نوفمبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٣١ ـ ٥٠.

٣١ السراج، اياد (مدير برنامج غزة للصحة النفسية)؛ «ممارسات الاحتلال تؤدي الى الاحساس بالعجز والخوف والاكتئاب»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٤٧ ـ ٤٩.

٣٢ فلاح، غسان؛ «الجوع يهدّد آلاف العمّال الفلسطينيين تحت الاحتلال»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٥٦ ـ ٥٩.

○ الاقتصاد

٣٣ ماضي، يوسف؛ «العمال الفلسطينيون في الضفة والقطاع؛ الحلقة الاولى»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٦، ١٩٩٢/١/٢٦، ص ٩ ـ ١١.

٣٤ ـــ ، ـــ ؛ «العمال الفلسطينيون في الضفة والقطاع؛ الحلقة الثانية»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٥، ١٩٩٢/١/١٩، ص ١٨ ـ ٢١.

٣٥ جنينة، رياض؛ «الوضع المائي في قطاع غزة»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٣٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٢٧.

٣٦ سمارة، عادل؛ «الحكم الذاتي والاجراءات الصناعية الاسرائيلية؛ هندسة الدمج وليس فك الارتباط»، **كنعان**، العدد ٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٢٧ ـ ٣٣.

○ تراجم

٣٧ بركات، جميل؛ «معين توفيق بسيسو، ١٩٢٧ ـ ١٩٨٤»، **القدس الشريف**، السنة ٧، العدد ٧٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٥٣ ـ ٦٣.

٣٨ «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة ٤٦»، **القدس الشريف**، السنة ٧، العدد ٧٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٩ ـ ٣٩.

○ الثقافة

٣٩ البكر، محمود مفلح؛ «الأغنية الشعبية الفلسطينية المقاومة في النصف الاول من القرن العشرين»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٦، ١٩٩٢/١/٢٦، ص ٣٧ ـ ٤٠.

٤٠ الزبيدي، ماجد؛ «متى نقيم المكتبة الوطنية الفلسطينية؟»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٨٧٧، ١٩٩٢/٢/٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

٤١ «المسرح الفلسطيني المحلي والأزمة (ندوة)»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٤٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٥٩ ـ ٧٠.

○ جمعيات ومؤسسات

٤٢ «الكليّة العربية بالقدس؛ القصة الكاملة للكلية العربية المقدسية منذ تأسيسها كدار للمعلمين في ١٩١٩/١٠/٢٨ وحتى احتلال القدس في ١٩٤٨/٥/١٥»، **القدس الشريف**، السنة ٧، العدد ٧٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٤٠ ـ ٥١.

الفلسطينيون

٤٣ حبيب الله، غانم؛ «الفلسطينيون بين الترحيل الصهيوني والترانسفير الكويتي»، **كنعان**، العدد ٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٢٣ ـ ٢٩.

٤٤ الحلبي، أسامة؛ «حقوق العرب الفلسطينيين في اسرائيل»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢،ص ١٣٦ ـ ١٥٣.

○ الانتفاضة

٤٥ أبو الهيجاء، عصام وفؤاد درويش ونايف حسيب؛ «سنة خامسة انتفاضة؛ التشبّث بالمكاسب»، **الشاهد**، السنة ٧، العدد ٧٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٤ ـ ٢٦.

٤٦ بيدس، رياض؛ «انعكاسات الانتفاضة في الأدب العبري»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٤، ١٩٩٢/١/١٢، ص ٣٤ ـ ٣٧.

٤٧ «الجذور الاسلامية للانتفاضة الفلسطينية»، **الراصد** (بيروت)، العدد ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٢٦ ـ ٢٨.

٤٨ جمال، احمد؛ «الإبعاد ومقدّمات الترحيل

الجماعي»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١١.

٤٩ جهاد، يوسف؛ «التعذيب بالكهرباء احدث أساليب القمع الاسرائيلي بحق المعتقلين الفلسطينيين؛ (٢)»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٦٠ ـ ٦٣.

٥٠ حجازي، حسين؛ «ليلة المناجل؛ فتكة ' الفهد الأسود ' »، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٠، ١٩٩٢/٢/٢٣، ص ١٤ ـ ١٥.

٥١ حطاب، يونس؛ «فعاليات الانتفاضة: ' وحدات انذار ' فاشية لمواجهة تزايد العمليات المسلّحة»، **الحرية**، العدد ٤٤٠ (١٥١٥)، ١٩٩٢/٢/٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٥٢ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ تصعيد المواجهات المسلّحة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٢٣ ـ ١٢٧.

٥٣ عبدالخالق، إياد؛ «مغاوير الانتفاضة باشروا العمل»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٠، ١٩٩٢/٢/٢٣، ص ١٠ ـ ١٢.

٥٤ عبدالعزيز، احمد؛ «الانتفاضة كما يراها الصهاينة»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٣.

٥٥ قائمة بأسماء شهداء [الشهر التاسع والاربعين للانتفاضة]»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٤٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٨.

٥٦ فلاح، منذر؛ «جريمة الابعاد عن الوطن»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٤٤ ـ ٤٧.

٥٧ «قائمة بأسماء قافلة جديدة من الشهداء»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٣٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٥٩.

٥٨ «قائمة بأسماء شهداء الشهر السابع والاربعين للانتفاضة»، **الكاتب**، السنة ١٢، العدد ١٣٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٢٥.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٩ «[بيان القيادات واللجان الشعبية والاتحادات النقابية الفلسطينية في جنوب لبنان بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٨، الذي يطالب قيادة م.ت.ف. برفض الذهاب الى المفاوضات المتعددة الطرف في موسكو، حفاظاً على وحدة الموقف السوري ـ الفلسطيني ـ اللبناني]»، **الحرية**، العدد ٤٣٩ (١٥١٤)، ١٩٩٢/٢/٢، ص ٩.

٦٠ «بيان لمثلي الفصائل الفلسطينية ـ ما عدا «فتح» ـ المشاركة في المؤتمر الدولي لدعم الثورة الاسلامية للشعب الفلسطيني في طهران، بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٤، يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩.

٦١ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ «نصّ بيانها الرقم ٨٢: لا لمؤتمرات التجهيل والجهاد هو السبيل»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٥.

٦٢ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص النداء الرقم ٧٨؛ نداء الدفاع عن الارض، بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٤، ١٩٩٢/١/١٢؛ **والهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٤، ١٩٩٢/١/١٢؛ **والحرية**، العدد ٤٣٦ (١٥١١)، ١٩٩٢/١/١٢.

٦٣ ـــــ ؛ «[نص ملحق النداء الرقم ٧٨]»، **الحرية**، العدد ٤٣٦ (١٥١١)، ١٩٩٢/١/١٢؛ **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٤، ١٩٩٢/١/١٢، ص ١٨.

٦٤ ـــــ ؛ «[نص النداء الرقم ٧٩؛ نداء التصدّي للاستيطان، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٨، ١٩٩٢/٢/٩، ص ٨ ـ ٩؛ **والهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٨، ١٩٩٢/٢/٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

القضية الفلسطينية

٦٥ ابو حسنة، نافذ؛ «الشرعية الدولية بين المسألة الفلسطينية والنموذج النامیبي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص

٦٢ ـ ٧٧.

٦٦ ابو المجد، جمال؛ «التمثيل الفلسطيني، من المحاولات الاولى الى الاعتراف الدولي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٧٨ ـ ٩٥.

٦٧ ابو عمرو، زياد؛ «المقاربة الاميركية حيال القضية الفلسطينية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١١ ـ ٣٠.

٦٨ «بيان صادر عن الاجتماع الثاني بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك والوفد الاسرائيلي في اطار المفاوضات الثنائية التي تلت افتتاح مؤتمر السلام في مدريد، ٣/١١/١٩٩١»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٤٥.

٦٩ حبيب الله، غانم؛ «ردود الفعل الفلسطينية تجاه الهجرة اليهودية، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤»، **كنعان**، العدد ٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٥ ـ ٢٦.

٧٠ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ عملية ' شدّ الحبال ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١١٨ ـ ١٢٢.

٧١ الخالدي، احمد سامح وحسين جعفر آغا؛ «المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيّرة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣ ـ ١٠.

٧٢ خليفة، احمد؛ «مفاوضات السلام؛ الموقف الاسرائيلي عشية مؤتمر مدريد»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٦٤ ـ ١٧٧.

٧٣ دوّاس، أمين؛ «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ٣١.

٧٤ «رسالة التطمينات الاميركية الى القيادة الفلسطينية، ١٨/١٠/١٩٩١»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧.

٧٥ ريدواي، جون؛ «المفاوضات وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٤١ ـ ٤٩.

٧٦ الزين، جهاد؛ «الادارة الاميركية للمؤتمر العربي ـ الاسرائيلي؛ بيئة السلام وجوهرية الشكل»، **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٨ ـ ١٦.

٧٧ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ في انتظار ' غودو ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١١١ ـ ١١٧.

٧٨ شبيب، سميح؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ المرحلة الثانية من المفاوضات [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٠٧ ـ ١١٠.

٧٩ عباس، محمود (ابو مازن)؛ «مؤتمر مدريد وضع الامور في نصابها»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٠٤ ـ ١١٠.

٨٠ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات؛ ' مؤتمر مدريد ' ؛ بداية لمسار طويل [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٢٨ ـ ١٣٤.

٨١ عمرو، عدنان؛ «مسار الادارة الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٤٨.

٨٢ فلابان، سيمحا؛ «ولادة اسرائيل؛ الهجرة الفلسطينية العام ١٩٤٨؛ الجزء الاول»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٣٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٤٤ ـ ٥١.

٨٣ قبعة، كمال؛ «مشكلة القدس في ضوء مبادىء وقرارات الشرعية الدولية»، **صامد الاقتصادي**،

السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٩٦ ـ ١١٣.

٨٤ كيالي، ماجد؛ «المعايير المزدوجة للشرعية الدولية بين فلسطين وأزمة الخليج»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٥٠ ـ ٦١.

٨٥ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ وقائع عاصفة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٤٣ ـ ١٤٨.

٨٦ المعهد الاميركي للسلام ـ واشنطن؛ «عملية صنع السلام بين العرب والاسرائيليين عبر خمسين عاماً من تجربة المفاوضات»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٥٨ ـ ١٠٣.

٨٧ «نص ' اعلان القدس ' الصادر عن الندوة التي عقدت في تونس بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد صلاح خلف (ابو اياد) وهايل عبدالحميد (ابو الهول) وفخري العمري (ابو محمد)»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٦، ١٩٩٢/١/٢٦، ص ١٨ ـ ١٩.

٨٨ «[نص البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة لـ ' لجنة القدس ']»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٧، ص ١٠ ـ ١١.

٨٩ ياسين، عبدالقادر؛ «الشرعية الدولية وتقسيم فلسطين»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٣٢ ـ ٤٠.

منظمة التحرير الفلسطينية

٩٠ Lalor, Paul; "Debate within the PLO; (2) Calls for Change within the Movement", *Middle East International*, No. 416, 10/1/1992, pp. 16 - 18.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٩١ «بيان مشترك مع الجبهة الشعبية بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ يدعو م.ت.ف. الى الانسحاب من المفاوضات والعودة الى ميدان الكفاح»، **الحرية**، العدد ٤٣٧ (١٥١٢)، ١٩٩٢/١/١٩، ص ١٥.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٩٢ «[مقتطفات من بيانها الذي وزّع في الارض المحتلة ويستنكر الاعتداءات المشبوهة بحق المناضلين]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٥، ١٩٩٢/١/١٩، ص ١٧.

٩٣ ـــــ ؛ «بيان صحفي صادر عن المكتب السياسي بعد عودة جورج حبش من باريس»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٨، ١٩٩٢/٢/٩، ص ٦.

▷ اللجنة التنفيذية

٩٤ «بيانها الصادر عن سلسلة اجتماعاتها يومي ٢٦ و١٩٩١/١٢/٢٧ بشأن تطورات القضية الفلسطينية»، **الوقائع الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٥، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٢٧ ـ ٢٨.

▷ مصدر مسؤول

٩٥ «[تصريحه بشأن اجتماعات اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٩٩٢/٢/٧ وقراراتها وتحركاتها لمواجهة حملة الاستيطان الاسرائيلي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٩، ١٩٩٢/٢/١٦، ص ٨ ـ ٩.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٩٦ «[كلمته الى لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان في جنيف، بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٣]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٠، ١٩٩٢/٢/٢٣، ص ٤ ـ ٧؛ نقلاً عن ملحق خاص، **وفا**، تونس، ١٩٩٢/٢/١٣.

٩٧ «رسالته في دخول الانتفاضة شهرها الحادي والخمسين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٩، ١٩٩٢/٢/١٦، ص ٦ ـ ٧.

٩٨ «[كلمته بمناسبة عيد عمّال فلسطين]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٥،

١٩/١/١٩٩٢، ص ٦ ـ ٧؛ **وصامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٦ ـ ٧.

٩٩ «[كلمته في اجتماع لجنة القدس بتاريخ ٢٣/١/١٩٩٢ في مدينة مراكش المغربية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٧، ٢/٢/١٩٩٢، ص ٨ ـ ٩؛ **والوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٥، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ١٦ ـ ١٩.

١٠٠ «رسالته الى رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر بمناسبة انعقاد جلسة مجلس الأمن الدولي حول السلام العالمي»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٥، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

○ العلاقات الخارجية

١٠١ الحوت، شفيق؛ «حول مسار العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية ومصيرها»، **محاور استراتيجية** (بيروت)، العدد ٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٥٥ ـ ٦٣.

١٠٢ Muslih, Mohammed; "The Shift in Palestinian Thinking", *Current History*, Vol. 91, No. 56, Jaunuary 1992, pp. 22 - 28.

المقابلات

١٠٣ الآغا، زكريا؛ «نتمسك بوحدة الشعب في الداخل والخارج»، **الحرية**، العدد ٤٤٠ (١٥١٥)، ٩/٢/١٩٩٢، ص ١١.

١٠٤ ابو عودة، عدنان؛ «نقطة تحول مهمة في حياة المنطقة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٣٣ ـ ١٣٥.

١٠٥ ابو غوش، ابراهيم (الناطق الرسمي باسم حركة «حماس»)؛ «ندعو الى لقاء كافة القوى الوطنية والاسلامية للخروج من المأزق الفلسطيني»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٥، ١٩/١/١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٤.

١٠٦ اغازاريان، البرت؛ «بيرزيت هي الجامعة الوطنية الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٨، ٩/٢/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

١٠٧ ابو لغد، ابراهيم؛ «[قررت الخروج من المجلس الوطني الفلسطيني لئلا أضع نفسي تحت السيطرة الاسرائيلية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٥، ١٩/١/١٩٩٢، ص ١٦ ـ ١٧.

١٠٨ الجرباوي، علي؛ «يجب عدم الوثوق بالنيّات الاميركية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٨٨١، ص ١٣٥ ـ ١٣٩.

١٠٩ حواتمة، نايف؛ «العملية التي بدأت في مدريد مفتوحة في أكثر من اتجاه»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٤٨ ـ ١٥١.

١١٠ الحوت، شفيق؛ «أنجزنا خطوة اولى مع السلطة، وندعو لسفارة فلسطينية في بيروت»، **الحرية**، العدد ٤٤٠ (١٥١٥)، ٩/٢/١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٥.

١١١ حوراني، عبدالله؛ «حديث صحافي حول مفاوضات السلام والاستيطان الاسرائيلي وفكرة المجلس البلدي بغزة»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٥، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٣٩ ـ ٤٠؛ نقلاً عن **الصباح** (تونس)، ١/١١/١٩٩١.

١١٢ ـــ ، ـــ ؛ «الفلسطينيون ـ الضحية ـ يقدمون أعظم فرصة لتحقيق السلام»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٣٠ ـ ١٣٣.

١١٣ دايان، ياعيل؛ «لن نعطي المفتاح لفيصل الحسيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٧، ٢/٢/١٩٩٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

١١٤ شاهين، عيد (رئيس جمعية الهلال الاحمر في الخليل)؛ «٤٠٠٠ عامل، ٢٥ مركزاً وعيادة، مركز لتدريب وتأهيل المعلمات، وبرامج اجتماعية وتعليمية واقتصادية»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٧ ـ ٨.

١١٥ صايغ، يوسف؛ «الوحدة العربية، زلزال الخليج، الدولة الفلسطينية من المنظور الاقتصادي»، **المنابر**، السنة ٦، العدد ٦٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٦ ـ ٢٥.

١١٦ الصوراني، جمال؛ «حديث صحافي حول قضايا مفاوضات السلام»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٥، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٤٦ ـ ٤٨؛ نقلاً عن **الشرق الاوسط** (لندن)، ١٤/١٢/١٩٩١.

١١٧ عبدربه، ياسر؛ «حديث صحافي حول قضايا خاصة بالجولة الثانية من مفاوضات السلام»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٥، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٤٥ ـ ٤٦؛ نقلاً عن **الصباح**، ١٥/١٢/١٩٩١.

١١٨ القاق، انيس؛ «الخدمات الصحية للاحتلال أقل ممّا كانت عليه قبل العام ١٩٦٧»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٦٤ ـ ٦٩.

١١٩ القدوة، ناصر؛ «مكان على خارطة المصالح»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٧، ٢/٢/١٩٩٢، ص ١٨ ـ ١٩.

١٢٠ القدومي، فاروق (ابو اللطف)؛ «ندخل مؤتمر السلام، أو نخرج من مسار التاريخ»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٨٤، ١٢/١/١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١٣.

١٢١ محاميد، هاشم؛ «[الحمائم في حزب العمل أقلية ضئيلة غير فاعلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٩، ١٦/٢/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

١٢٢ مصطفى، ابو علي؛ «ما يجري لا يمنح الشعب الفلسطيني الحدّ الأدنى من حقوقه»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١١٣ ـ ١١٥.

١٢٣ النجّاب، سليمان؛ «حديث صحافي حول قضايا مفاوضات السلام»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٥، شباط (فبراير) ١٩٩٢، ص ٤٣ ـ ٤٥؛ نقلاً عن **الصباح**، ١٢/١٢/١٩٩١.

١٢٤ هلال، جميل؛ «دور مؤثر للمنظمة في مسار المفاوضات»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٢٤ ـ ١٢٧.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٢٥ الرشيدات، شفيق؛ فلسطين؛ تاريخاً وعبرة ومصيراً، **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦، شباط (فبراير) ١٩٧٢، ص ١٥٩ ـ ١٦٦، (مراجعة بيان نويهض الحوت).

١٢٦ صنبر، الياس؛ كارثة ١٩٤٨؛ صورة أخرى للتاريخ، **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٨٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٩ (مراجعة رياض بيدس).

١٢٧ قواس، زهير؛ العلاقات الالمانية ـ الفلسطينية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥، **الجذور** (عمّان)، العدد ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١١٤ ـ ١١٩ (مراجعة زهير قواس).

١٢٨ لوستيك، إيان؛ الاصولية اليهودية في اسرائيل، من أجل الارض والربّ (مترجم)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٠٢ ـ ١٠٦.

١٢٩ هويدي، فهمي؛ العرب وايران؛ وهْم الصراع وهمّ الوفاق، **الراصد**، العدد ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٧٤ ـ ٧٧ (مراجعة سمير أرشدي).

١٣٠ هيرش، سيمور؛ خيار شمشون؛ ترسانة اسرائيل النووية وسياسة اميركا الخارجية (مترجم)، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٧٨، ٩/٢/١٩٩٢، ص ٣٠ ـ ٣١ (مراجعة فيصل قرقطي).

١٣١ Goodman, Hirsh and W. Seth Carus; *The Future Battlefield and the Arab - Israeli Conflict*, ***Middle East International,*** No. 419, 24/1/1992, p. 22 (Reviewed by Yazid Sayigh).

١٣٢ Kretzmer, David; *The Legal Status of the Arabs in Israel*, ***Middle East International,*** No. 418, 7/2/1992, p. 23 (Reviewed by John Gee).

١٣٣ Levite, Ariel; *Offence and Defence in Israeli Military Doctrine*, ***Middle East International,*** No. 419, 21/2/1992, p. 22 (Reviewed by Yazid Sahigh).

١٣٤ Lucas, Scott; *Divided We Stand; The US and the Suez Crisis*, ***Middle East International,*** No. 418, 7/2/1992, pp. 21 - 22 (Reviewed by Harold Beeley).

١٣٥ Murroy, Nancy; *Palestinians; Life under Occupation,* ***Middle East International,*** No. 418, 7/2/1992, p. 21 (Reviewed by Michael Adams).

الكتب

١٣٦ ابو الحسن، علي بن عوض أحمد؛ **فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني؛ منطقة نفوذ للولايات المتحدة الاميركية**، بيروت: دار الفاروق، ١٩٩٠.

١٣٧ ابو كامش، ابراهيم؛ **التركيب الطبقي في الضفة والقطاع، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، القدس: مركز الزهراء للدراسات والابحاث، ١٩٩١، ١٤٥ صفحة.

١٣٨ قطامش، ربحي؛ **طرد العمّال العرب مأزق اقتصادي سياسي**، القدس: مركز الزهراء للدراسات والابحاث، ١٩٩١.

١٣٩ العبدالله، حسن؛ **الأمن المائي العربي**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢، ١٢٢ صفحة.

١٤٠ محمد، جبريل؛ **فلسطينيو ٤٨؛ نضال تحرري مستمر، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، دمشق: دار كنعان، ١٩٩١.

١٤١ معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية؛ **الولايات المتحدة والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ الولايات المتحدة والخليج**، نيقوسيا: مؤسسة عيبال للنشر والتوزيع، ١٩٩١، ٦٣ صفحة.

١٤٢ هيرش، سيمور؛ **خيار شمشون؛ ترسانة اسرائيل النووية وسياسة اميركا الخارجية** (مترجم)، ليماسول: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٢، ٢٤٣ صفحة.

١٤٣ Murray, Nancy; *Palestinians; Life under Occupation,* Cambridge, MA: The Middle East Justice Network, 1992.

١٤٤ Sanders, Harold N.; *The Other Walls; The Arab-Israeli Peace Process in a Global Perspective,* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

اعداد: ماجد الزبيدي

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 227 - 228 , February - March 1992

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠
دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى